الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- قراءات في الثورة الروسية
  فلسفة الإرهاب : من العنف الفردي حتى الثورة المنظمة
- الحرب الأفغانية :
  حلقة في الصراع الدولي على بترول الشرق الأوسط
- الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية - الهندية
- الضمان الإجتماعي في لبنان : الواقع والآفاق

- Les relations Franco-Libanaises dans le cadre de relations internationales
- Culture, Democracy and Peace
- Wars of the weak and the powerful

الدفاع الوطني اللبناني

الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الواحد والأربعون – تموز ٢٠٠٢

الإلتفاف على السلام

السلام كلّ واحد لا يمكن تجزئته، إنه مفهوم شامل يتضمن، إلى جانب الأمن، إعادة الحقوق وتسوية العلاقات في جميع جوانبها.

انطلاقاً من هذا المفهوم، وإذا راجعنا مجمل مبادرات السلام العربية، لا سيما إعلان بيروت المنبثق عن المبادرة السعودية، نجد أن العرب كانوا دائماً أصحاب مشاريع سلام فيما لم تقدم إسرائيل أي مشروع للسلام منذ إنشائها عام ١٩٤٨. ومنذ بداية الصراع العربي الإسرائيلي تنازع المنطقة مفهومان: السلام عند العرب والأمن عند إسرائيل. إذا كان السلام يحقق الأمن ويعيد الحقوق إلى أصحابها، فإن الأمن، وحسب المفهوم الإسرائيلي، يعني الإخضاع والإحتلال، حتى إذا حدثت مقاومة إختلّ الأمن وأقامت إسرائيل الدنيا واستنفرت محافلها في كل مكان لتطرح مسألة أمنها.

انطلقت إسرائيل من مفهوم الأمن إلى مفهوم الحدود الآمنة، هذه الحدود المطّاطة التي لا تعرف استقراراً عند مكان، أين تبدأ وأين تنتهي؟ لا أحد يعلم؛ لكنها تبدأ وتنتهي حيث يتحقق الأمن لإسرائيل. وإذا سلّمنا جدلاً أن إسرائيل تريد توسيع حدودها الشرقية لتحقيق الأمن، فإنها سوف تصل حتماً إلى الهند والصين، وإذا عارض أحد إسرائيل في كل المشرق فإنها ستلتف حول العالم.

ولعل أخطر تظهير لمفهوم الأمن والحدود الآمنة كان إنشاء منطقة أمنية في جنوب لبنان أثناء إجتياح ١٩٧٨. دافعت إسرائيل عن نظرية المنطقة الأمنية، لكن هذه النظرية أخذت شيئاً فشيئاً في الأفول تحت ضربات المقاومة حتى انتهت مع إندحار القوات الإسرائيلية عن جنوب لبنان. إذا اعتمدنا نظرية المنطقة الأمنية فإن أيّ بلد في العالم يشعر بتهديد أمني من البلد الجار، يحتل منطقة أمنية، وهكذا تنتهي هذه النظرية بإدخال دول العالم المتجاورة في نزاعات لا نهاية لها.

سقطت المنطقة الأمنية وبدأ مفهوم الحدود الآمنة يسقط مع فشل كل الإجتياحات لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهذا كله تمهيد لفشل مفهوم الأمن، ولن يبقى إلا مفهوم السلام. إن كل الطروحات الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا إلتفاف على السلام ومحاولات لتأسيس نزاعات جديدة.

بين الأمن والسلام تكمن حقيقة الصراع.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري — د. عبدالله فرحات — د. حسن منيمنة

د. ميشال نعمه — د. عدنان الأمين — د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون:** ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر:** ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

● **الاعلانات والاشتراكات:** مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

● **التوزيع:** الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد الواحد والأربعون – تموز ٢٠٠٢

فلسفة الإرهاب: من العنف الفردي حتى الثورة المنظمة ..... **دلال بسما** ٥

الحرب الأفغانية: حلقة في الصراع الدولي على بترول الشرق الأوسط ..... **د. جان شرّو** ٥٣

الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية – الهندية ..... **إحسان مرتضى** ٩٥

الضمان الاجتماعي في لبنان: الواقع والآفاق ..... **د. غسان الشلوق** ١٢٣

قراءات في الثورة الروسية

فلسفة الإرهاب: من العنف الفردي حتى الثورة المنظمة

دلال بسما *

الإرهاب والفوضوية والعدمية

ليست الفوضوية، كما ننعتها في لغتنا العربية - ونحن العرب مبدعون بنقل الفكر الغربي بالشكل الذي يناسب إتجاهاتنا الفكرية - ظاهرة عرضية، وليدة القرن التاسع عشر، كما يروق للكثيرين كتابته. حتى ولو كانت إمتداداً للثورة الفرنسية[1]، التي سجلّت انتصاراً هائلاً للتحررية - يستحق الرؤوس التي سقطت في عهد روبسبير، والذي شجبنا إرهابه سابقاً [2] - وأعلنت أن الفرد غاية في ذاته، وأن جميع الأطر الإجتماعية والسياسية لم تكن إلاّ لتخدم تفتحه. إنها، إذن، ترفع شعار الحرية المقدس[3]. وبتركيز المؤرخين على أعمال، هذه الحركة، العنفية، خلقوا لغطاً لغوياً تعبّر عنه الترجمة العربية بشكل أكثر وضوحاً من اللغات الأخرى. وهذا ما نريد أن نعالجه أولاً. ثم سوف نعطي لمحة تاريخية عن هذه الحركة، وبعدها نلقي نظرة على فلسفتها، قبل أن نعالج تأثير هذه الفلسفة على ظاهرة الإرهاب.

فوضوية أم تحررية (Anarchisme): اللغط اللغوي(٤):

ان كلمة انرشية (Anarchie)، هي قديمة، قدم نزعة النفس الإنسانية إلى الحرية. تعني كلمة أنرشي في أصلها اليوناني القديم - من أنارخيا (anarkhia) - غياب السلطة، وبالمعنى السياسي يُقصد غياب السلطة

(*) باحثة

القمعية[٥].

ومعروف أن برودون[٦،٧،٨] استخدمها للمرة الأولى، أي إبتكرها، من قبيل النكتة والإستفزاز. وكأنه كان يريد أن يصدم الناس على نحوٍ شديد فأجرى مع الإنسان العادي هذا الحديث غير الخالي من الإستفزاز:

– هل أنت جمهوري ؟

– جمهوري، نعم: لكن هذه الكلمة لا تعني شيئاً، إنه الشيء العام ... الملوك هم أيضاً جمهوريون.

– إذن، فأنت ديمقراطي.

– كلا.

– ماذا، هلا تكون ملكياً ؟

– كلا

– دستوري ؟

– معاذ الله.

– أنت إذن أرستقراطي ؟

– إطلاقاً.

– هل أنت تطمح لحكومة مختلطة؟

– كلا وكلا.

– ماذا تكون إذن ؟

– [تحرّري] anarchiste – أنا أنرشي.

بهذه اللفظة «أنرشي» أراد برودون أن يعني عكس ما تعنيه كلمة فوضى تماماً، فهو إنسان بنّاء. رغم الظواهر. أكثر مما هو هدّام[٩]. غير ان المقولة التي سادت على مر السنين والتي تقول بأن الناس لا يملكون ان يعيشوا دون سلطة أو حكومة، أضفت على اللفظة (Anarchie) معنىً محقراً: أصبحت مرادفة للفوضى، للبلبلة، لعدم التنظيم[١٠]. ولكن من الخبث بمكان الإعتقاد أن المقصود رفض السلطة التنظيمية العادلة، والتي لا يمكن الإستغناء عنها. وقد عمد الأنرشيون إلى تغيير تسمية هذه السلطة فسمّوها تارةً المجلس العمالي وطوراً الهيئة الفدرالية او اللجنة المنتخبة. ولكنهم لم يكونوا يوماً ضد تنظيم المجتمع عبر هيئاته المنتخبة، ولا ضدّ وجود قوة رادعة وقامعة للإعتداءات المخلّة بأمن الناس[١١] لذلك سوف

نستعمل في نصنا كلمة أنرشية عودةً إلى مصدر الكلمة، كما سوف نفهم من دراسة أسس الفلسفة التحررية.

أسسها التاريخية[١٢]:

لم يعالج المؤرخون التحررية في توسع، بل مروّا على تشنجاتها القوية، ونتائجها، فبقيت تلك الحركة خارج كل اطار سياسي أو إجتماعي محدّد. وصفحاتهم عنها، لا تصورها أكثر من دخيل حمله جيل عفوي على أرض فاسدة بالفضائح، في أواخر القرن التاسع عشر، ولم يلبث أن خبا.

وهذا مغالط للواقع، فالتحررية، لم تخرج عن حركة العصر عامة، بل كانت في صلبها لافتاً أصيلاً. ومن الناحية الايديولوجية البحتة، تتخذ الفوضوية طابع الضرورة المنطقية، مما لا تكتسبه نظريات وعقائد كثيرة تبدو متأقلمة مع تطور القرن التاسع عشر.

إن الثورة الفرنسية سجلت انتصاراً هائلاً للتحررية، وأعلنت أن الفرد غاية في ذاته، وأن جميع الأطر الاجتماعية والسياسية لم تكن إلاّ لتخدم تفتحه. إنها، إذن، ترفع شعار الحرية المقدس. على أن هذه الحرية، ليست سوى وهم خادع : انها من جهة، لعبة التنافس الحرة التي تسحق كل من ليس مهيأ كفاية للصراع، ومن جهة أخرى، هي سند الملكية الخاصة التي - إن ضمنت استقلال المالكين - تحيل غير المالكين إلى أرقاء.

وهذا تناقض مستعصٍ ترتهن به التحررية. فالتنظيم السياسي يرتكز على المبادىء الواسعة للحرية، والمساواة والأخوة، في حين أن الحياة الإجتماعية ترتهن بالإسترقاق الإقتصادي واللامساواة الإجتماعية وصراع الطبقات. من هنا، قول هيغل (Hegel) حول الثورة الفرنسية: «كادت السماء تُحمل إلى الأرض». لكن هذه السماء، تحت شكل الدولة، اذا كانت تبدو في متناول الجميع. فهي تزيد في إبراز الظروف البائسة للحياة الإجتماعية.

هذا التناقض الثابت في التحررية، ازاء طابعه المعقد حول مبدئه الأساسي، غير القابل للتحقيق إلا في المجرّد، والذي ينقلب على نفسه فور تطبيقه على الحياة الواقعية، خلق للتحررية أخصام مبدأ، ينقسمون فريقين:

أ - أنصار الثورة المضادة: كما بُوركه[١٣] وجوزف دي ميستر[١٤] اللذان دافعا عن

النظام العقلاني الذي أنشأته العنايه ضدّ تجاوزات التعقلية المطلقة، رافضة تكوين دولة معاصرة على أسس تجريدية عقلانية. وهؤلاء الأنصار، وعوا الهوة التي حدثت بين الدولة ـ الرزق المشترك بين الجميع ـ والمجتمع الذي يتوزع رزقه وفق قوانين الميراث. لذلك أرادوا من المجتمع ـ في مدى ما ينجم عن تطور عضوي وتقليدي ـ أن ينعكس من جديد على تكوين الدولة.

ب – المتحمسون للثورة : وهم منطقيون متصلبون، يتهمون عقائديي الثورة الفرنسية بأنهم لم يكملوا تنفيذ أفكارهم حتى النهاية. وعلى عكس التقليديين مؤكدي هيمنة الحياة الإجتماعية المسلسلة، مسبقاً، يجزمون بأن المبادىء المعروفة والمطبقة في المجال السياسي، تهيمن كذلك على المجتمع، وبأن الحرية السياسية لا تُتَرجَم إلاّ بالمساواة الإجتماعية التي بدونها الفوضى، وبأن يكون المجتمع على صورة الدولة.

هذا التيار الأخير من الأفكار، هو الذي غذّى الإرادة الثورية في القرن التاسع عشر. وأول مظاهرها العلنية، ما أُسمي في حينها، أي عام ١٧٩٦، «بمؤامرة المتساوين» بقيادة بابوف[١٥] وفي بيانهم[١٦]. قام المتساوون ضد المساواة كما أطلقتها الثورة الفرنسية، مؤكدين أنها ليست سوى «خرافة جميلة للقانون، إنما... عاقر». صارخين بلهجتهم المؤثرة التي تشبه عصرهم: «ولتختفِ التفريقات بين الأغنياء والفقراء، بين الكبار والصغار، بين الأسياد والعبيد، بين الحاكم والمحكوم».

بهذا، كانوا أوّل من أحسّ، سلفاً، مشكلة العالم المعاصر الأساسية: كيف جمعُ الفردية مع حرية المجتمع؟ وهي مشكلة مهمة، طالما المساواة الإجتماعية ـ وهي ضمان حرية الجميع ـ تصادر تحديداً للحرية الفردية، فيما المساواة السياسية لا تنفصل عن ملء الحرية الفردية.

هذا الموقف المضاد للتحرر ـ مع قناعة بأنّ المواطن لا يتمتع بالحرية الحقيقية في مجتمع لا يضمن حياته المادية ـ تبناه جميع من يمكن تصنيفهم رواد الإشتراكية[١٧]. أمثال فيكتور كونسيديران[١٨]، لويس بلان[١٩]، وموس هيس الذي بقي وفياً لموضوع رواد الإشتراكية التقليدي، وعبر عن فكره بما لخّصه حول الثورة الفرنسية بقوله: «تغيّر الطغاة، إنما الطغيان لم يتغير».

على أن موقف كارل ماركس أضاء على جميع الإنتقادات السابقة للثورة

الفرنسية، معطياً موقفه[٢٠] وهو، في وضعه النظام الليبرالي أمام الإقطاع - متأثراً بأفكار هيغل - توصّل الى إستخلاص خواص الموضوع. فمنذ زمن الإقطاع، كانت الدولة استجابة مخلصة للمجتمع: توزيع خيرات الأرض ينعكس في الإقطاع، وتنظيم الأسرة ينعكس في الطبقة الشعبية، ونمط العمل ينعكس في النظام النقابي. ولكن، حين التطورات السريعة في وسائل الإنتاج، وحين تداولات الثروات، تضغط على التأثيرات الإقطاعية وتنشر حرية أوسع، يكون لهرم العصور الوسطى أن ينقسم إلى قسمين غير متشابهين: أولهما المجتمع البورجوازي الذي يشكل حقلاً غير محدّد لتحركات الفردانية والأنانية، وثانيهما الدولة، كرة الغيرية (L'altruisme) التي تتناغم فيها غاية الفرد، مع غايات الجماعة. وكان لمفهوم هيغل حول الإستلاب، أن أتاح لماركس توضيح معنى هذه الإزدواجية. وهو اعتبر الإنسان كائناً إجتماعياً، فلم يرى في التحقيق النظري الذي يعرفه المثال الإجتماعي في حرم الدولة، سوى استلاب للجوهر الإنساني، لأن الدولة تأسر المثال الإجتماعي، الذي ينقص المجتمع فعلياً.

من هنا، تأكيد كارل ماركس أن «التفتح السياسي هو إعادة الإنسان من جهة، عضواً في المجتمع البورجوازي، فرداً أنانياً مستقلاً، ومن جهة ثانية مواطناً، شخصاً معنوياً». وهو يعتقد أن إزدواجية الدولة والمجتمع، تتجلى في فصل حقوق الإنسان عن المواطن. فحقوق الإنسان هي: المساواة والحرية والأمان والملكية. والحرية هي حق الفرد محدوداً في ذاته، وهي تبرير للأنانية. وبإسم هذه الحرية يشعر الإنسان أنه مضمون في إمتلاك ملكية خاصة. والمساواة هي حق الجميع في عيش حياة معزولة وأنانية. والأمان هو الحماية التي تتمتع بها الأنانية.

وتُستخلص حلول كارل ماركس من الملامح الهيغلية، على ان كل إستلاب يتبعه استملاك جديد. ويكمل ماركس معتبراً ضرورة العودة إلى «الدولة في المجتمع» ومصالحة «المواطن والبورجوازي». والمثال، بعد انفصاله عن الحقيقة، يجب أن يعود إلى الحقيقة ويحييها.

بهذا نجد تفسيراً واضحاً لجذور التحررية تاريخياً. وانطلاقاً، كما ماركس، من المسلّمة التي بها تنتظم حياة الإنسان، تحت الحكم الليبرالي، في إزالة الدولة والمجتمع البورجوازي، يمكن استخلاص حلّ ثان للموضوع. فعوض تخطّي المضادّه، ومصالحة التعبيرين المتنافرين، يمكن رفض الدولة واقامة مجتمع وفق المبادىء

الخارج دولية. وهذا ما تبناه التحرريون.

هكذا نتبيّن في وضوح القرابة الروحية بين الإشتراكية والتحررية رغم الهوة العميقة الفاصلة بينهما. وإذا في نقد الدولة، يتفق التياران ويتكاملان، فإنما جهودهما تتناقض في إعادة تكوين الحياة الإجتماعية.

فالتحررية تعكس ردة فعل إنسان القرن التاسع عشر الذي أوهموه بالحرية، حتى قام ضدّ تجاوزات الحياة الإجتماعية التي منها يعاني. وإذ ظن نفسه مخدوعاً من الدولة، يشيح عنها، ويتقوقع في داخل ذاته. ووعيه هذا، يؤدي به إلى هرب من أمام واقع الدولة.

أما الإشتراكية، فعلى العكس، رغم اقتناعاتها أن الدولة تجرد الفرد من جوهره الحقيقي، تحاول النهدة إلى مستقبل التاريخ، طموحاً لإكتشاف وتدعيم وحدة أساسية، خلف الواقع المتناقض، وفي ما بعد التناقض الحاصل بين الدولة والمجتمع.

من زاوية التاريخ، تبدو التحررية، اذن، ظاهرة من ظواهر الإشتراكية. فبعدما بقيت، زمناً، مركز ثقل، ابتلعتها الإشتراكية. وكان للتاريخ أن يفصل بينهما، مبيناً امكان الدولة ـ كما تقول الإشتراكية، أن تفرض مثال حريتها على المجتمع.

هكذا، تكون تحدّدت المكانة التي إحتلتها التحررية في القرن التاسع عشر. انها بين الليبرالية ـ التي كانت تناقضاتها الداخلية من أسباب إيجادها ـ والإشتراكية التي تتجاوزها بفكرها الثقيف.

إنها حركة آنية أعطت القرن التاسع عشر طابعه الخاص. على أن قضية الليبرالية كانت بقيت ناقصة، لو لم تدخلها المعارضة العفوية التي للتحررية.

أسسها الفلسفية

كما الفوضوية صدرت عن الليبرالية التي تتّهمها بطابعها المتناقض. هكذا تجد أسساً لها فلسفية في الحركات الفكرية التي كوّنت بنية تحتية ايديولوجية للنظام الليبرالي، سواء في نقضها أو في تطويرها عبر مدّ نتائجها إلى أقصى الحدود.

قبل ظهور الأسس الفلسفية للتحررية تعتبر هذه نزعة طبيعية في النفس الإنسانية. وهي الشعور بأن أسمى مطالب الحياة وأحبها إلى النفس، وأقربها إلى القلب، هو الحرية الإجتماعية والإقتصادية للفرد والجماعة، وترمي التحررية إلى

إيجاد مجتمع يحظى فيه الأفراد بالحرية الكاملة لإنماء شخصياتهم وتفتح مواهبهم، ويكون هذا المجتمع خالياً من وسائل القهر والإرغام، وأغلال الفقر والحاجة والحرمان، التي تعوق الإنسان عن إستكمال شخصيته، واستغلال مواهبه وقدراته[٢١].

ومنذ ميلاد الحضارة وهذا الأمل يراود الناس في أخيلة الشعراء، وأحلام الفلاسفة وتطلعات البشر بوجه عام، ففي اليونان القديمة وفي الصين وفي غيرهما من أقطار العالم جاهد الناس من أجل الحصول على الحرية وحاربوا الطغيان والإستبداد حرباً شعواء متواصلة، وهذا النزوع العام إلى الحرية الذي نتبين ملامحه ونلمح آثاره في الأحداث المتتابعة خلال التاريخ يوضح لنا أن متابعة المثل الأعلى للحرية أصيل في الإنسان، وانه يقوى يتشتد كلما قوي شعور الإنسان بشخصيته وذخائر قدرته، وقد أعيا طغاة الأباطرة والقياصرة وسائر المستبدين والحاكمين بأمرهم التغلب على هذا النزوع إلى الحرية، وإخماد أنفاسه، والقضاء عليه، وكان للحرية دائماً الكلمة العليا في النهاية، والتاريخ في رأي هيغل يبين تقدم الشعور بالحرية من جانب الروح، وتحقيقها نتيجة لذلك[٢٢].

لذلك تبدو الأسس الفلسفية للتحررية، مغرقة في ماض سحيق، وقديمة قدم الإنسان والحضارة. ولكنها معقولة الإستيضاح من خلال دراسة كبرى التيارات الإيديولوجية الملازمة، وهي، من جهة، الفردانية ٢٣ العقلانية الفرنسية، ومن جهة ثانية المثالية المطلقة الألمانية، ودون نسيان التأثير المسيحي على التحررية.

العقلانية: تتمحور العقلانية الفرنسية حول أوليّة قَبْلية أخلاقية : فالإنسان، على خلاف سائر الكائنات، يتمتع بالعقل، فيملك ـ مهما كان أصله ـ موقفه الإجتماعي أو طاقاته، كما يمتلك بعض الحقوق التي لا يحق لأحد التصرف بها، وهي سابقة لكل تنظيم سياسي. هذا هو مفهوم الحق الطبيعي المساوي والشامل، الذي انطلقت منه شرعة حقوق الإنسان عام ١٧٨٩.

لكن هذا الفرد الذي يشترك في المنطق الشامل، وله الحق في الحرية، يتجاذبه شعوران متضادّان: أولهما الغريزة الإجتماعية التي تكشف له سعادته في السعادة العامة، أي الغيرية، وثانيهما غريزة البقاء. وخلال تطور الإنسانية، تقدمت الأنانية على الغيرية، فصار الإنسان ذئباً مع أخيه الإنسان.

وخلقت الدولة لإخضاع الأفراد على إحترام الحرية الفردية التي يهددها صراع

ولّده إنتصار الأنانية. وتدين هذه الدولة بوجودها للضرورات التي نجمت عن تعايش الأفراد، وهي ترتكز على الإتفاق بين أفرادها، وفق «عقد إجتماعي». ولكي يشرح ولادة هذا «العقد الإجتماعي»، يرى روسّو أن البشر اجتمعوا ليتفقوا على «شكل تعايش يحمي الفرد من القوة المشتركة، ويحمي ممتلكات المتعايش؛ وفي هذا الشكل، يلتحم الفرد بالجماعة، دون الإنصياع لها بل لنفسه، ويبقى على حريته السابقة».

ما هي امتيازات هذه الدولة ؟

يجب، في البدء، إقصاء فكرة الهيمنة العلوية المفترضة التي تأمر الدولة أن تضحي بالسعادة الفردية لصالح القضية العلوية. اذن، مهمة الدولة، أولاً، حماية «العقد الإجتماعي»، وحماية الحريات الفردية. وللقيام بهذا الدور فعلياً، لها حق الضغط. إنما، لجميع القوانين عقوبة خلقية لتحمي الفرد. ورغم قيام التنظيم الجماعي، بقي الفرد، في عمق، معزولاً.

وهذه القاعدة التي ترتكز عليها الدولة، ليست محدودة فقط، بل واهية جداً. وان كان صحيحاً أنّ كل فرد يتمتع بحق من الحرية، فلا يمكن للعقد (وإن لحمايته) أن يكون أكثر من رابط مؤقت، مشروط وقابل للنقض.

وتبقى للفرد حرية الإنسحاب من أي تنظيم لا يقدم له حقه. بل من واجبه المقدس أن يرفض كل عقد لا يناسبه. طالما من مهمة الإنسان محاربة كل ما يعيق تفتحه الفردي. من هنا يؤكد فيشته (Fichte)، حول «العقد الإجتماعي»: «ما أن يهضم حقٌ لمواطن في عقد، ويكتشف أن العقد مع مواطن آخر، أضرّه، له الحق المطلق في فسخ العقد غير الملائم».

إن مفهوم «العقد الإجتماعي»، انطلاقاً من الفردانية العقلانية، يفترض، حكماً، مبدأ حق النقض. وأحس روسو عميقاً بذلك حتى لحظ أن «بنود ذلك العقد»، لم تُكتَب قط. ومن هنا أن «العقد الإجتماعي»، ليحفظ قيمة عامة ونهائية، لم يكن ممكناً تصوره إلاّ في شكل تخيُّل.

وهكذا، يؤدي مفهوم الدولة، انطلاقاً من «العقد الإجتماعي»، إلى ذوبانه كلياً. وحده يبقى، مفهوم الشراكة الحرة، المتطورة دائماً وتباعاً، وفق الحاجات ورغبات الأفراد. من هنا أن الفردانية العقلانية، رغماً عنها، تحمل التحررية في ثناياها.

المثالية الألمانية: كما تبعيّتها للعقلانية الفرنسية، كذلك تتبع الفوضوية للمثالية الألمانية المطلقة. والفكرة الرئيسية التي ترتكز عليها الأحدية الهيغلية: ليس الواقع الموضوعي سوى إختراع العقل، فالشخص والموضوع اللذان يبدوان منفصلين، يتحدان في هذه الوحدة العميقة التي يشكلها المثال الشامل: العقل.

فما هو هذا العقل الهيغلي الذي منه ينبثق كل شيء، وإليه يعود، بعد زمن من التجربة هو تاريخ العالم؟ هل هو عقل لا متناه، متفوق على العقول الزائلة، مما هو نقل فلسفي للإله الشخصي؟

إن العقل الهيغلي لا يتحقق إلاّ بفضل وعي متطور للعقول الزائلة، ويتعلق بها حتى يمكن الشك إن لم يكن هو العقل البشري وعى نفسه بنفسه.

في هذا المنحنى أقام قسم من أتباع هيغل. والتوازن الذي حافظ هو عليه، في نظام تفكيره بين التعالي والمثالية، مال، بعد موته، نحو الحضورية. وأتباعها ممن يشكلون «اليسار اليهغلي»، أطلقوا الأحدية الهيغلية حتى آخر حدودها المنطقية. هذه العقلنة، تنامت في طريقين مشروطين:

أ - العقل الهيغلي تأنسن أكثر: صار إنساناً، أي كائناً بشرياً في المعنى الشامل للكلمة، مع مساهمة فورباخ[٢٤]. ثم صار عقلاً بشرياً مع برونو باور[٢٥] (النقد النظري). وهذه نظرية نجدها مشوهة في هجاء كارل ماركس[٢٦]. حتى إتخذ طابع «الأنا» الأصلية. الأنا الوحيدة في كتاب ماكس شترنر «الوحيد وملكيته»[٢٧].

ب - البحث عن الوحدة. الذي يتحقق في حرم العقل الهيغلي. بات يبهت. وقامت حرب إبادة ضد كل الثنائيات. وكل الإستلابات: الديني منها، أي ضد الكنيسة، والسياسي، أي ضد الدولة. والإنساني، أي ضد الإنسانية التي، عكس ادعاءات الأنا، تريد الغلبة للـ «نحن».

في كتابه «فورباخ أو نهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية»[٢٨]. يحاول فريدريك إنجلس إظهار أن الفلسفة الهيغلية تؤدي منطقياً إلى المادية التاريخية والجدلية. ولكنّ التحررية، التي تبشّر بسلطان الأنا الوحيدة وتحرض على الثورة ضدّ جميع إستلابات الطاغية على الأنا، تتحدر هي الأخرى من هذه الإستلابات. مما يؤكد اللحمة بين التيارين.

من هنا أن الخط الجامع بين كلٍ من هيغل وفورباخ وشترنر وباكونين، ليس أقل شرعية من الخط الواصل بين هيغل وماركس، يُظهر أن هيغل أعطى الأولية

للتحررية. وهو آخر مراحل الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، وآخر إمتداداتها، في حين أن المادية التاريخية هي تجاوز لها، لأنها جمعت عناصر بعيدة عن الهيغلية، كما الإقتصاد السياسي الإنكليزي، والمادية الفرنسية في القرن الثامن عشر.

على أن جدول هذه التلاقيات يبقى ناقصاً. فتيار رافق عصراً كاملاً، لا يمكنه أن يفلت من التأثيرات المختلفة. لكن هذه التأثيرات، لم تأتِ إلاّ في تطور لاحق للعقيدة، ولم يكن لها دور مصيري.

علاقتها بظاهرة الإرهاب

كان تأثير التحررية والعدمية على معنى الإرهاب وعلى مجراه وأوضاعه السياسية واحداً مشتركاً. وهذا يعني أن كلا من هاتين الحركتين، لم تكن لتشكل مرحلة قائمة بذاتها بحيث تكون الاضافة التي قدمتها الواحدة منهما لمضمون الإرهاب مختلفة عن الاخرى، بل تتشارك الحركتان سوية في بلورة الموقف الجديد والمعنى الجديد الناتج عنه. وسبب ذلك يعود إلى ارتباطهما بمصدر ايديولوجي واحد، من جهة، وإلى التأثير المتبادل الذي كان لكل واحدة منهما على الأخرى في مجال الأعمال والوقائع، من جهة أخرى. ما يهمّنا من أمر هاتين الحركتين، هو الكشف عن البعد الجديد الذي أضافتاه إلى معنى الإرهاب. ولذلك فسنقتصر على البحث في الموقف الايديولوجي الذي كان له الدور المباشر في مفهوم الإرهاب الذي نتج عن الثورة الفرنسية.

تعود الايديولوجية التحررية في مصدرها إلى الافكار الاشتراكية التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، ولكنها لم تجد بين روادها من يصوغها في نظام فكري مترابط، وفي مؤلفات منهجية وبشكل دقيق وكامل. ولقد حاول بعضهم وضع مؤلفات بهذا الصدد ولكنها جاءت عرضاً مبسطاً للنظريات والمواقف الايديولوجية بقصد الدعاية والتعميم بين الناس. أضف إلى ذلك أن هناك أشكالاً عديدة وأساليب مختلفة للفوضوية، قد تبدو متعارضة في بعض الاحيان، وذلك بالنظر إلى المفكر الذي تنتسب اليه. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي حالت دون صياغة الفوضوية في نسق واحد ومترابط. فهناك مثلاً تياران عريضان تندرج في خطهما أكثرية المبادئ الفوضوية: الأول هو الذي يقوده ماكس ستيرنر (Max Stirner)، ويسمى الفوضوية الفردية، والثاني الذي يجمع بين نظريات المفكر،

برودون (Proudhon)، والمناضل الروسي ميشال باكونين (Bakounine)، ويسمى بالفوضوية المجتمعية أو الشعبية. ولكن بالمقابل، لو رحنا إلى عمق الامور لوجدنا ان النظريات الداعية إلى الحرية المطلقة، ليست بعيدة عن تلك الداعية إلى التنظيم الإجتماعي ذلك البعد الذي يتراءى للنظرة الأولى، إذ أن رفض السلطان (L'Autorité) والتركيز على أولوية الحكم الفردي (Jugement individuel) قد دفعا التحررين من كلا الأتجاهين إلى اعلان رفضهم للدوغماتية(Dogmatisme) فقد كتب برودون إلى ماركس «فلنتجنّب أن نكون زعماء دين جديد؛ حتى ولو كان هذا الدين دين المنطق، دين العقل»[٢٩]. وفي رسالة كتبها الإرهابي الفوضوي أميل هنري إلى مدير سجن الكونسيرجري[٣٠]، قبل وقت قليل من إعدامه، قال: «لا تعتقدوا ان التحررية عقيدة لا تُنقَدُ، لا تناقش، وتُجلّ من قبل أتباعها كما يُجلّ القرآن من قبل المسلين. كلا: ان الحرية المطلقة التي نطالب بها تطور أفكارنا بإستمرار، ترتقي بها نحو آفاق جديدة وترفعها خارج الأطر الضيقة لأي تنظيم وأي تقنين: نحن لسنا مؤمنين»[٣١]. وبهذه الرسالة كان يعبر إميل هنري عن موقف التحرريين من «الإيمان الأعمى» الذي كان يسمُ الماركسيين الفرنسيين في ذلك الوقت.

رغم تنوع الفكر التحرري، ورغم تناقضاته ونزاعاته العقائدية التي تدور غالباً حول مشاكل واهية، فإن التحررية هي مجموعة مفاهيم متجانسة. ويمكننا ان نحصر مرتكزاتها الأساسية الجامعة والمتفق عليها في موقف رئيسي هو رفض السلطان (L'autorité) بمختلف تعبيراته وأشكاله. وقد تفرعت عن هذا الموقف عدة مواقف أخرى مترابطة سنعمد إلى عرضها بإيجاز حتى يتسنى لنا استيضاح الأثر الذي تركته الفوضوية في مفهوم الإرهاب والعلاقة التي ربطتها بمعناه الجديد.

تقوم الفوضوية في أساسها على رفض جميع اشكال السلطان المتمثل بالاشخاص والمؤسسات والقوى التي من طبيعة وجودها ان تسيطر على الانسان الفرد أو على الجماعة وتملي عليهما ارادتها ونفوذها. فكل ما هو تنظيم مقونن يحد من حرية الفرد، وكل ما هو سلطة تقوم على الاكراه يجب محاربتها والغاؤها لأن الفوضوية، كما يتفق على تحديد دورها برودون وباكونين، تهدم وتبني في آن واحد: انها الفوضى العارمة والتفكك الكامل للمجتمع. وبعد هذا الانفصام الثوري

الهائل تتحول الفوضوية إلى بناء نظام جديد مستقر وعقلاني يقوم على أساس الحرية والتضامن.

ان هذا الموقف الأساسي الذي تنطلق منه الفوضوية يجعلها في مواجهة مبدئية مع الدولة مفهوماً وواقعاً لأنها تمثل السلطة، يعني الحكم والسيطرة والاكراه. يقول ستيرنر: «نحن الاثنان، الدولة وأنا، أعداء (...) فكل دولة انما هي طغيان، أكانت طغيان فرد أم طغيان مجموعة ... وليس للدولة إلا هدف واحد: تحديد الفرد وتكبيله والحلول مكانه. وهي تسعى بواسطة الرقابة والبوليس إلى وضع العراقيل في طريق كل نشاط حر، وتعتبر هذا القمع واجباً لأن غريزة البقاء عندها قد فرضته عليها»[٣٢]. ويرد برودون هذه الاقوال بشكل آخر اذ يقول: «ان حكم الانسان للآخر هو استعباد... فكل من يضع يده علي ليحكمني انما هو مراب وطاغية. لذلك فأنا أعلنه عدوي»[٣٣]. أما باكونين، وبالرغم من اتفاقه الايديولوجي مع ستيرنر وبرودون بشأن السلطان وما يمثله من سلطة سياسية وروحية، فانه يذهب إلى نهاية المنطق الرافض للسلطان ويجمع بين فكرة الدولة وفكرة الله. يقول: «ان العنصر الثاني أو المرحلة الثانية للحرية هي سلبية. أنها تمرد الانسان ضد كل سلطان الهي او بشري، جماعي أو فردي. انها اولاً التمرد ضد طغيان الشبح الأول الذي هو اللاهوت، يعني ضد الله. أما بعد، ونتيجة لذلك، فهي تمرد كل واحد ضد طغيان البشر، ضد السلطة الفردية والمجتمعية المتمثلة والمكرسة بالدولة»[٣٤]. يكمّل هذا الموقف الذي تتخذه الفوضوية تجاه الدولة موقف آخر يتناول الديمقراطية البورجوازية التي حلت مكانها أنظمة الحكم المطلق من ملكية واقطاعية، والتي اعتبرت نظاماً سياسياً أكثر عدالة ومساواة وحرية من سابقيه. يقول ستيرنر عن هذا النظام الليبرالي: «ليست الليبرالية سوى استمرار لأحتقار الأنا. صحيح أن كثيراً من الامتيازات قد انتزعت مع الزمن، ولكنها ليست الا لمصلحة الدولة»[٣٥]. والدولة، كما أشرنا، ليست بنظر ستيرنر إلا ذلك الشر الذي يجب استئصاله من حياة البشر والمجتمعات لأنه يسحق الحرية الفردية. فبدل أن تتمثل السلطة بالملك أصبحت تتمثل مع الديمقراطية البورجوازية بالجهاز الحاكم باسم الأمة. أما بالنسبة لبرودون فان نظرية سيادة الشعب التي اطلقتها الديمقراطية، تحمل في ذاتها مبدأ انتفائها. لأنه اذا كان الشعب سيداً حقيقياً فهذا يعني انه لم يعد هناك حكام ومحكومون،

وتفقد الدولة كل مبررات وجودها، اذ يقتصر الوجود على المجتمع وعلى النظام الصناعي. وهذا يعني بالنهاية، انه ليس هناك سيد ومسود وليس ثمة دور لمفهوم السيادة. ولكن الواقع غير ذلك بنظر برودون. ففي الديمقراطية البورجوازية، الشعب يملك ولا يحكم، بل هو ملك دون مملكة. وعندما يوكل أمر سيادته إلى الآخرين بواسطة الانتخابات العامة التي تحصل دورياً فذلك يعني أن الشعب يجدد تنازله عن السيادة كل ثلاث او خمس سنوات. ولكن اذا لم يكن برودون منطقياً مع ذاته ومع مبادئه - إذ انه ترشح للانتخابات النيابية في حزيران ١٨٤٨ وفاز فيها، وشارك في الانتخابات الرئاسية في كانون الأول من السنة ذاتها - فان باكونين لم يتخل أبداً عن مبادئه، بل كان أكثر واقعية وتطرفاً من جميع الفوضويين، اذ نقل صراعه ضد الدولة والديمقراطية البورجوازية من مجال النظريات إلى ميادين النضال الفعلي العنيف، إذ يقول: «ان النظام التمثيلي ليس مكفولاً لصالح الشعب، بل على العكس فانه يخلق ويكفل وجوداً مستمراً لأرستقراطية حاكمة ضد الشعب». أما بالنسبة للانتخابات العامة فهي، بنظر باكونين، مجرد خدعة، أو صمام أمان وقناع «تختبئ وراءه سلطة الدولة الاستبدادية المبنيّة على المصرف، على البوليس وعلى الجيش»[٣٦]. انها وسيلة ممتازة لأضطهاد الشعب باسم الارادة الشعبية.

لم يقتصر موقف زعماء التحررية من الدولة على نقد الديمقراطية البورجوازية بل تعداه إلى نقد ألإشتراكية السلطوية بصورة لا تقل عنفاً وحدّة عن النظام الليبرالي. ولكن المهم في ذلك هو ما توصل اليه ميشال باكونين في مواجهته مع كارل ماركس ورفضه للشيوعية. فبالنسبة لماكس ستيرنر مثلاً. هناك مبادئ ومقولات أساسية في الشيوعية يجدر القبول بها. ولكن لا يمكن للبروليتاري أن يتحرر كلياً ويظهر فرديته ما لم يتجاوز الشيوعية. وكذلك يرفض برودون هذه الايديولوجية السلطوية والعقائدية المقوننة لأنها تنطلق من مبدأ تبعية الفرد للمجموع. أما باكونين فقد قاده تطرفه إلى موقف عملي فتح صفحة جديدة في تاريخ التحررية على الصعيد العالمي. فقد حصل خلاف بينه وبين كارل ماركس وأتباعه خلال المؤتمر الشيوعي العالمي الاول الذي انعقد في جنيف عام ١٨٦٦ (الأممية الأولى). قال باكونين بعد هذه الحادثة شارحاً موقفه: «انني اكره الشيوعية لانها نفي للحرية ولأنني لا استطيع تصور اي شيء إنساني بدون حرية.

أنا لست شيوعياً لأن الشيوعية تمتص كل قوى المجتمع وتركزها في الدولة، ولأنها تؤدي حكماً إلى مركَزَة الملكية (La propriété) بين أيدي الدولة، بينما أريد الغاء الدولة واقتلاع المبدأ السلطوي ووصاية الدولة اقتلاعاً جذرياً. ان الدولة تحت ستار تخليق الناس وتمدينهم، قد استعبدتهم واضطهدتهم واستغلتهم. انني أريد تنظيم المجتمع والملكية الجماعية او الإجتماعية من أسفل إلى أعلى عن طريق التداعي الحر. وليس من أعلى إلى أسفل بواسطة أية سلطة كانت»[٣٧]. وما ان انعقد مؤتمر لاهاي عام ١٨٧٢ (المؤتمر الإشتراكي العالمي) حتى كان الطلاق قد تم نهائياً بين باكونين وكارل ماركس أو بين الفوضوية والشيوعية.

من خلال هذا العرض الموجز للايديولوجية التحررية يظهر الفرق واضحاً بين منطلقاتها الأساسية والمنطلقات التي كانت للايديولوجية الجاكوبية أبان الثورة الفرنسية. فالقضية التي ناضل من أجلها الجاكوبيون تختلف تمام الاختلاف عن التي كانت توجه التحرريين وترسم لهم مخططات أعمالهم. فمن جهة، كان ثمة دولة يجب بناؤها على صورة معينة، ومن جهة أخرى هناك من يدعو إلى الغاء الدولة وكل ما يمت اليها وإلى اجهزتها بصلة. الفرق اذن بين المنطلقات والمبادئ الأولى واضح. وطالما نحن بصدد دراسة المعنى الذي يحمله الإرهاب، فان الايديولوجية الأولى قد قادت إلى إرهاب يمارسه الحكام أو الدولة ضد المحكومين أو الشعب وستؤدي الايديولوجية الثانية - في حال التطبيق - إلى ممارسة الإرهاب من قبل المحكومين او الشعب ضد الحكام وضد المؤسسة الكبرى التي هم عليها قيّمون. من هنا يبرز الانقلاب الجذري في مفهوم الإرهاب الذي كرسته الثورة الفرنسية حتى أواخر القرن التاسع عشر من حيث العلاقة بين الذات الفاعلة والموضوع المفعول به.

لقد سبق وذكرنا عند دراسة الايديولوجية الجاكوبية[٣٨]، أن كل إيديولوجية تقضي بأن تتحقق. يعني انها تقتضي وسائل معينة قادرة على جعل النظرية واقعاً متيناً. ومنذ هذا الحين تشكل الوسائل كلا واحداً مع النظرية لا تنفصل عنها تحت طائلة انهيار الايديولوجية بأكملها. فلندع جانباً المفاهيم والتصورات النظرية البحتة ولنفحص عن كثب الاتجاهات العملية التي اقتضتها التحررية حتى يتسنى لنا ابراز علاقة هذه الايديولوجية بمفهوم الإرهاب وبالعناصر الجديدة التي اكتسبتها هذه العبارة. عام ١٨٨١، انعقد في لندن مؤتمر عالمي ضم مؤيدي مبدأ

رفض السلطة، وخرج على اثره المؤتمرون بمقررات جاءت بمثابة توصيات وتعليمات عملية لجميع المؤيدين في مختلف انحاء العالم. لقد جاء في بيان المؤتمر ما يلي: «ان ممثلي الإشتراكيين الثوريين في العالمين، والمجتمعين في لندن في ١٤ تموز ١٨٨١، وجميعهم مؤيدون لتهديم المؤسسات السياسية والاقتصادية الحالية تهديماً كاملاً وبالقوة...، يتمنون على جميع المنظمات التي تنتسب إلى الجمعية العالمية للعمال ان تأخذ بعين الاعتبار المقترحات التالية: بعد ان خرجنا من المجال القانوني الذي بقينا ضمنه حتى اليوم لندخل في عملنا الميدان غير القانوني الذي هو الطريق الوحيد المؤدي إلى الثورة، يجدر بنا اللجوء إلى وسائل تطابق هذا الهدف ... إن العلوم التقنية والكيميائية قد ادت خدمات جلّى للقضية الثورية وهي مدعوة لأن تؤدي للمستقبل أيضاً خدمات أكبر وأجل. فالمؤتمر يوعز إلى المنظمات والأفراد المنتسبين إلى الجمعية العالمية للعمال ان يعطوا أهمية كبرى لدراسة وتطبيق تلك العلوم كوسيلة للدفاع وللهجوم»[٣٩].

تكمن اهمية هذا البيان، بالاضافة إلى مضمونه الداعي إلى العمل الثوري العنيف، في انه كرس اتجاهاً جديداً في الايديولوجية التحررية. لقد كانت هذه الايديولوجية تقوم بالدعاية، قبل هذا التاريخ، بواسطة الخطب والمؤتمرات والمساجلات والكتابة والاتصال بالأفراد وغيرها من الوسائل السلمية القانونية. ولكن ثبت لها بعد ذلك ان الدعاية الكلامية عاجزة عن تأليب الناس ضد السلطة وأجهزتها بالشكل الكافي لتدمير مؤسسة الدولة وبلوغ الهدف الايديولوجي الرئيسي. فما كان بعدئذ إلا أن هذه الستراتيجية الجديدة في العمل السياسي لم تمر في تاريخ التحررية دون ان تترك فيه اثراً عميقاً. فلقد كثرت الأعمال الإرهابية التحررية في فرنسا مثلاً وفي ايطاليا واسبانيا وروسيا. وليس ادل على ذلك من أعمال رافاشول واميل هنري وفافيان في فرنسا، وكافييرو ومالاتيستا وسيتشاريللي في ايطاليا، أو أعمال الثوريين الروس من أمثال جيليابوف وستبنياك وكالياييف... فقلّ أن تصدر صحيفة يومية في أوروبا وليس فيها ذكر لعملية إرهابية ندر ان يعرف فاعلها، حتى ان كثيراً من الصحف قد كرست زاوية معينة على صفحاتها تحت عنوان «الديناميت».

يقودنا هذا الوضع الإرهابي إلى ملاحظة عنصر اساسي جديد. فأبان الثورة الفرنسية كان الإرهاب نظاماً في الحكم ووسيلة يقتصر على من بأيديهم زمام

السلطة. يعني ان استعمالها أصبح «قانونياً». أما مع التحرريين فقد أصبح الإرهاب وسيلة تستعمل ضد الحكومات والسلطات، يعني بصورة غير قانونية بل خارجة عن القانون. وهذا ما كان يريده التحرريون ويعملون من اجله عن سابق تصور وتصميم. ذلك لأن القانون بنظرهم هو ثمرة من ثمار السلطة القائمة ونتيجة لها ووسيلة لدعمها. وبحيث انهم يرفضون السلطة والدولة فانهم يرفضون بالنتيجة كل ما يصدر وينشأ عنهما.

ولقد كان للحركة العدمية[٤٠] تأثير مباشر على الاعمال الإرهابية التحررية بالأساس، وإلى التيارات الاشتراكية الثورية. لم تكن تعني العدمية (عُرِف بهذه الصفة التحرريون الروس)[٤١] نظاماً فلسفياً للعدم بل تحريراً ذاتياً يقوم به الفرد تجاه الأعراف والتقاليد الموروثة. ولم يكن يعني العدمي ذلك الإرهابي أو ذلك الانسان الذي يرفض جميع القيم الانسانية من حيث هي قيم، بل ذلك الانسان الذي يتمرد على الأعراف السائدة التي تحدّ من حريته. ولكنه بالمقابل انسان مخلص في جميع علاقاته الإجتماعية شرط الا يكون ثمة امتياز لطبقة على أخرى ولجنس على آخر، وهو مستعد في سبيل ذلك لكل التضحيات القصوى وحتى التضحية بذاته. أما وقد تبنى الاشتراكيون الثوريون الروس هذا المبدأ، فانهم لم يكتفوا باعلانه نظرياً بل نزلوا بين صفوف الشعب ليحملوه على تأييد مبادئهم. لذلك قادهم هذا الموقف إلى أعمال إرهابية كان لها وقع اعمق بكثير من جماعة التحرريين الأوروبيين. يقول التحرري الفرنسي جان غراف في مذكراته، بعد أن ذكر الاغتيالات التي قام بها العدميون الروس ضد القيصر اسكندر الثاني وضد الجنرال تريبوف قائد مدينة سان بترسبورغ: «لقد ابهرتنا تلك الأعمال، وكنا نحلم بالقنابل، بالاغتيالات وبالأعمال الباهرة والقادرة على سحق المجتمع البورجوازي»[٤٢]. لقد ركز العدميون الروس على استعمال الإرهاب كوسيلة سياسية وأوضحوا موقفهم منه كلما كان لهم سبيل إلى ذلك. ففي برنامج المنظمة الإرهابية العدمية التي اطلقت على نفسها اسم «نارودنايا فوليا (Narodnaia Volia) أو إرادة الشعب أو الإرادة الشعبية»[٤٣]، يمكننا الاطلاع على دور الإرهاب في عملها السياسي: «يقوم العمل الإرهابي على تصفية رجال الحكم الاكثر ضرراً منهم، وعلى دفاع الحزب ضد الجاسوسية، وعلى معاقبة الاعمال العنيفة والكيفية التي يقوم بها الحكم والادارة الحاكمة. إن هدف الإرهاب هو

الحط من مكانة القوة الحكومية واعطاء البرهان الثابت على امكانية النضال ضد السلطة ثم اثارة الروح الثورية في الشعب وتقوية ايمانه بانتصار القضية، وهدف الإرهاب أخيراً تشكيل كوادر قادرة ومدربة على النضال»[٤٤]. وبالإضافة إلى التوجيهات الثورية التي كانت تصدر تباعاً وفي المناسبات، فقد كان لكتاب التعليم الثوري (Le catéchisme révolutionnaire) المنسوب إلى باكونين ونيتشاييف الأثر الكبير في تحديد أعمال الثوار ونمط تصرفاتهم مع الرفقاء والجواسيس وأجهزة السلطة ورجالها. وكان من جراء هذا التبني لمفهوم الإرهاب الجديد ان نجحت عملية أغتيال القيصر الكسندر الثاني على يد منظمة «ارادة الشعب» بالإضافة إلى عدد من القتلى بين صفوف الجنود، وعناصر المخابرات الروسية، ونسف الجناح القيصري في قصر الشتاء، وغيرها من الأعمال الإرهابية المشابهة.

وبعد ان انحلت منظمة «ارادة الشعب» على أثر موجة الاعتقالات الواسعة بين صفوفها وعمليات القمع الرهيب التي قامت بها اجهزة الحكومة القيصرية، تشكلت مجموعات قتالية اقتصر نشاطها الأساسي على تصفية الحسابات بين العدميين والثوريين وممثلي السلطة. ففي سنة ١٨٩٣ عقد بعض القياديين الثوريين مؤتمراً في مدينة ساراتوف بهدف توحيد مختلف الجمعيات في «حزب اشتراكي ثوري» وذلك بمبادرة من كارل كوتشاروفسكي، وصدر على أثره بيان حددوا فيه برنامج النضال جاء فيه: «ان من بين جميع مناهج النضال ضد الحكومة بهدف تحقيق الحرية السياسية، يبدو حالياً أن الإرهاب السياسي هو المنهج الوحيد الذي يقدم لنا الحظ الأوفر بالنجاح ... اننا نقصد بهذا التحديد سلسلة من الاعتداءات على الحكومة تنفذ في المكان والوقت اللذين يراهما الحزب مناسبين، ويدعمها الشعب والمجتمع بمختلف الطرق وذلك بهدف ترويع الحكومة وتثبيط معنوياتها وانتزاع التنازلات التي نريدها»[٤٥].

يتضح مما تقدم أننا أمام نوع جديد من الإرهاب السياسي لم نعهده منذ الثورة الفرنسية: انه الإرهاب الطالع من بين صفوف الشعب نحو رأس الهرم المتمثل بالسلطة والدولة في موازاة مع الإرهاب النازل من رأس الهرم نحو القاعدة الشعبية. انهما النموذجان الرئيسيان لظاهرة الإرهاب السياسي التي ما تزال مستمرة حتى اليوم في جدلية العلاقة بين السلطة والشعب. فمن جهة، إرهاب الدولة او إرهاب الاقوياء من حيث انهم في السلطة، ومن جهة اخرى، إرهاب

الجماعات والأفراد أو إرهاب الضعفاء من حيث انهم ليسوا في السلطة او انهم يطمحون اليها. وبين هذين النموذجين تتراوح مختلف اشكال الإرهاب التي نعانيها في التاريخ السياسي والإجتماعي لشعوب العالم. ومهما يكن من أمر، فان بين هذا الإرهاب وذلك فارقاً أساسياً ترتبط به الايديولوجيات التي تحرك كلا منهما. ان إرهاب الأقوياء وسيلة لتثبيت الحكم ودعمه، أما إرهاب الضعفاء فهو وسيلة ضد الحكم القائم : اما لازاحته والحلول مكانه وأما لازالته نهائياً كما تدعي التحررية. وفي كلا الحالين جاءت الثورة الفرنسية لتثبيت فعالية تلك الوسيلة في ممارسة السلطة ولو لوقت محدد، كما استطاعت ثورة ١٩١٧ البولشفية أن تستولي على السلطة بعد ان لعب إرهاب الضعفاء، اكثر من نصف قرن، دوراً مهماً في تفكيك النظام القيصري وفي تهيئة الظروف المناسبة لنجاح مثل تلك الثورة.

يمكننا أن نستنتج مما سبق ان عبارة الإرهاب (Terrorisme) قد حافظت على الركنين الأساسيين : السيكولوجي والسياسي. الا أن التحررية والعدمية قد غيّرتا مضمون الركن الثاني وتوجّهاته بصورة جعلت تلك العبارة تشتمل على عنصرين رئيسيين جديدين:

١ - يبدو الإرهاب نسقاً في الصراع السياسي يعتمد على وسيلة الرعب بهدف تغيير نسق سياسي أو نظام سياسي.

٢ - انه وسيلة يعتمدها المحكومون، بصورة غير قانونية، ضد الحكام الذين يمارسونها بصورة قانونية. فالإرهاب، بهذا المعنى، هو إرهاب مضاد[٤٦].

عند هذا الحدّ نكون قد احطنا بالمعاني المختلفة التي طرأت على مفهوم الإرهاب وحدّدت أطره ومدلولاته، انطلاقاً من ايديولوجيات ومواقف يمثل كل منها بحد ذاته نموذجاً معيناً من ظاهرة الإرهاب وبشكل عام. أما في التجربة الثورية البولشفية فان مفهوم الإرهاب قد عايش النموذجين السابقين معاً. وكان للمواقف السياسية الفعلية والاجراءات العينية التي نتجت عن نضالها، دور حاسم في فهم الإرهاب واعطائه المضمون المناسب لكل ظرف.

الإرهاب في تجربة الثورة الروسية

حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت ظاهرة الإرهاب قد اكتملت معالمها

الموضوعية واتضح معناها الإجتماعي/السياسي، اذ أن ما قدمته الثورة الفرنسية والحركتان التحررية والعدمية لمفهوم الإرهاب كان كافياً لتقرير العناصر الأساسية والمركبات الثابتة التي من شأنها تحديد مضمون تلك العبارة من حيث دلالتها على وسيلة عنيفة تستعمل بهدف سياسي. بيد أنها قد استمرت، منذ بداية القرن العشرين حتى يومنا هذا، في أغواء بعض المجموعات الثورية والحكومات للوقوع في تجربتها، وفي تحريض الايديولوجيات المعاصرة إلى اتخاذ موقف ازاءها، أما مؤيد وأما رافض.

لقد كان للتجربة الثورية الروسية أثر بالغ الأهمية في الحركات الثورية وايديولوجيتها في القرن العشرين. ويعود أحد اسباب ذلك، ليس فقط لأنها تتوجت بنجاح ثورة ١٩١٧ البولشفية، بل للمثال الذي قدمته لشعوب العالم في اختيار الوسائل والطرق السياسية والعسكرية التي من شأنها ان تقود العمل الثوري إلى النجاح. أن ما يهمنا في هذا المجال هو مسألة الإرهاب في ممارسة العنف السياسي من قبل الثورة الروسية، تلك المسألة التي تصدى لمعالجتها لينين وتروتسكي بشكل خاص واتخذا منها موقفاً يقتضي ابرازه واستخراج معناه.

عند استعراضنا الايديولوجية التحررية قلنا انها قد انشقت عن التيار الشيوعي الذي كان يقوده كارل ماركس. وذلك على اثر الخلاف الذي حصل بين هذا الأخير وميشال باكونين خلال المؤتمر الاشتراكي الذي انعقد في لاهاي عام ١٨٧٢. صحيح ان التحررية تؤمن بالأفكار الاشتراكية وتتبناها فاذا كانت الفوضوية تتفق مع التيارات الاشتراكية في تشخيص المرض الإجتماعي الكامن في العلاقة بين العمال وأرباب العمل، في النظام الطبقي وفي استغلال مالكي وسائل الانتاج للعمال المنتجين، فهي ترفض، بالمقابل، جميع انواع السلطة والقيود الإجتماعية والتنظيمية التي تؤدي إلى الحدّ من حرية الانسان المطلقة وتوجب عليه الخضوع للسلطة، اية سلطة مهما كان نوعها، حتى ولو كانت سلطة العمال على الهيئة الإجتماعية: سلطة البروليتاريا. من هنا كان الخلاف الناشئ بينها وبين باقي التيارات الاشتراكية، وبالمناسبة بينها وبين الشيوعية، خلافاً قائماً على طبيعة العمل السياسي ونوعيته وهدفه الواقعي المحسوس. وهذا ما يفسر جانباً سياسياً من موقف كل من التحررية والشيوعية ازاء الإرهاب.

لقد صرف لينين جل اهتمامه، كما هو معروف، في مسألة تنظيم الثورة

الشيوعية ورسم الخطط والمناهج العملية لها حتى يتحقق نجاحها وحتى تتم السيطرة على السلطة في البلاد. وكانت الأعمال الإرهابية التحررية، بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، تتوالى وتشتد، كما كانت تشتد معها اعمال القمع والتنكيل من قبل الحكم القيصري ضد جميع الحركات الاشتراكية والتنظيمات الثورية دون تمييز، لأنها وحدها المسؤولة عن أعمال العنف وتفجير الأحقاد بين صفوف الشعب. فكان على لينين، والحالة هذه، أن يتخذ موقفاً جذرياً من الإرهاب كوسيلة من وسائل العمل السياسي: هل يتبناه ام يرفضه؟ وفي هذا الصدد كان عليه ان يتصدى للفوضوية لأنها كانت المحرك الرئيسي لجميع عمليات الإرهاب في روسيا القيصرية.

في عام ١٩٠١ كتب لينين عن التحررية بعض ملاحظات جاءت كما يلي: «في مدى ٣٥-٤٠ سنة (باكونين والمؤتمر الاول ١٨٦٦) من وجودها (ومنذ ستيرنر قبل ذلك بكثير)، لم تقدم التحررية شيئاً سوى بعض العموميات ضد الاستغلال. هذه الجمل هي قيد التداول منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة. ينقصها بعد:

١- ادراك أسباب الاستغلال.

٢- ادراك تطور المجتمع المؤدي إلى الاشتراكية.

٣- ادراك صراع الطبقات بإعتباره قوة خلاقة في تحقيق الاشتراكية.

(...) ان التحررية مذهب فردي بورجوازي مقلوب على قفاه. فالفردية هي القاعدة الفلسفية للتحررية. انها ترفض مبدأ قوة الوحدة والتنظيم في السلطة... التحررية هي نتيجة اليأس في تاريخ أوروبا الحديث. ما هي النتيجة التي اعطتها الفوضوية؟

١- لا عقيدة، لا تعليم ثوري، لا نظرية.

٢- تجزئة الحركة العمالية.

٣- فشل كامل في تجارب الحركة الثورية (البرودونية ١٨٧١، الباكونينية ١٨٧٣).

٤- خضوع الطبقة العمالية للسياسة البورجوازية تحت ستار الرفض لكل شكل من أشكال السياسة[٤٧].

إن اهم ما يفيدنا هنا من ملاحظات لينين حول التحررية، هي مسألة التنظيم: تنظيم العمل الثوري على ضوء الادراك الشامل والعميق لطبيعة القضية التي

يناضل العمال من اجلها، لنوعية الشروط المفروضة على فعل المواجهة في النضال السياسي الثوري. ان رفض الفوضوية لمبدأ السلطة ولجميع اشكال التنظيم انما هو موقف فردي يؤدي، بنظر لينين، إلى بعثرة القوى وتفكيك اللحمة المفروض توفرها لدى كل مجموعة ذات عقيدة تناضل من اجلها لا سيما وان النضال لن يستثني طريق الثورة المسلحة لتسلم السلطة. ولقد ركّز لينين على هذه الناحية الرئيسية في معرض نقده للفوضوية في مناسبات عديدة. ومن أهم ما كتب في هذا الصدد هو ما جاء في مقالته التي نشرتها صحيفة "نوفايا يتسن" في ٢٥ تشرين الأول ١٩٠٥. ففي تلك الفترة قدّم التحرريون طلباً للجنة التنفيذية لمجلس سوفيات مندوبي العمال يطلبون فيه قبول ممثلين عنهم في مجلس المندوبين، فرفضت اللجنة التنفيذية ذلك الطلب. فما كان من لينين إلا أن كتب مقالته تلك مؤيداً فيها موقف اللجنة وموضحاً السبب الذي من أجله كان ذلك الرفض واجباً. يقول: «لقد عرضت اللجنة التنفيذية نفسها اسباب قرارها كما يلي:

١- باعتبار العرف الدولي، لا يعترف أصحاب الفوضوية بالنضال السياسي كوسيلة لبلوغ فكرتهم المثلى، فلن يتمثلوا في المؤتمرات والمحافل الاشتراكية.

٢- كل تمثيل يجب ان ينبثق من حزب، والحال ان الفوضويين لا يشكلون حزباً.

(...) ان سوفيات مندوبي العمال ليس برلماناً ولا جهازاً للادارة الذاتية، بل هو تنظيم قتالي يرمي إلى أهداف معينة (...) اما التحرريون فسيكونون فيه عنصراً سلبياً وليس إيجابياً : لن يقدموا له سوى التفكك وسيضعفون فيه بالتالي امكانية المجابهة (...) أن الاشتراكيين في مؤتمراتهم الدولية، لم يقرروا عبثاً رفض قبول الفوضويين في صفوفهم. ان بين الاشتراكية والفوضوية هوة سحيقة يسعى عملاء البوليس الجنائي والصحف المأجورة لحساب الحكومات الرجعية إلى ردمها دون ان يفلحوا. ان مفهوم العالم لدى التحرريين مفهوم بورجوازي مقلوب على قفاه. ونظرياتهم الفردية ومثالهم الفردي على تناقض قاطع مع الاشتراكية»[٤٨].

قد يبدو هذا الموقف الذي اتخذه لينين من التحررية غريباً، بل ومناقضاً لمساعيه من أجل القيام بثورة تطيح بالحكم القيصري وبرجاله البورجوازيين الرجعيين. لا سيما وأن التحرريين قد قاموا بأعمال ثورية عنيفة ضد من يعتبرهم لينين، ايديولوجياً وتاريخياً، اعداء له وللمثال الذي يناضل من أجله. ولكن اذا امعنا النظر في هذا الموقف، على ضوء التكتيك السياسي الذي كان يخطط له

لينين، مرحلة بعد أخرى من مراحل نمو الوعي الطبقي والنضج الثوري في روسيا، لتبدلت الامور رأساً على عقب واتضحت معالم الرفض اللينيني للإرهاب التحرري. فالتحررية لا تطمح اساساً إلى تسلم السلطة، بل على العكس، فهي ترفض السلطة في جميع إشكالها، وهذا ما أدى بالتحررية إلى رفض التنظيم الجماعي للنضال السياسي. غير ان طبيعة نضال من هذا النوع تفرض على الافراد الملتزمين به نسبة من الطاعة لمن هم في مركز التخطيط والامر والا بطلت فعاليته. وهذا ما عناه لينين عندما رفض التحررية لأنها تفكك تنظيم الاشتراكيين وتضعف امكانيتهم في المجابهة. واما اذا كانت التحررية تدرك ما للنظام الرأسمالي القمعي من سيئات، وإذا كانت تدرك مدى الاستغلال الذي يلحق بالعمال المنتجين في ظل الاقلية البورجوازية، فهي بالمقابل لم ترسم اي مخطط لنظام بديل ولصيغة اجتماعية وسياسية مثالية. او على الاقل صيغة أقل سوءاً. من هنا انها لم تقدم شيئاً، كما يقول لينين، سوى بعض العموميات التي يقل نفعها عندما لا تكون مؤيدة ومدعومة بخطة عملية منظمة للنضال السياسي في سبيل هدف واضح المعالم يقوم على رؤيا معينة لنظام جديد. أما لينين، فان له موقفاً آخر. فهو لا يرفض السلطة على الاطلاق، بل يرفض سلطة الحكم القيصري وما يرافقها من استغلال وقمع واضطهاد. ويدعم رفضه هذا بواقعية عملية تعبر عنها اجراءات ومخططات يتوسم فيها القدرة على إسقاط الحكم القائم وتسلم السلطة مكانه. انه يخطط للثورة وما تقتضيه من تنظيم دقيق لمختلف النشاطات والاجهزة السياسية والعسكرية والادارية. فالتنظيم الثوري يفرض انضباطاً تاماً من قبل المؤيدين والمحازبين، لأن الاخطاء التي تحصل بسبب التجاوزات والتصرفات الفردية قد تؤدي إلى فشل الثورة في المهد او إلى تفككها او إضطهاد عناصرها من قبل السلطة القائمة. وبالأخص اذا كانت هذه السلطة، كالتي كان يعمل تحت ظلها لينين، تتربص بأعدائها وتتحين الفرص للإيقاع بهم بين لحظة واخرى. أن هذه المسألة الدقيقة لم تكن مطروحة بالنسبة للتحررية بقدر ما كانت مطروحة بالنسبة للينين. فبالرغم من ان الاعمال التحررية الإرهابية كانت تتعرض للقمع الشديد من قبل البوليس الروسي، فإن ذلك القمع بقي محصوراً ببعض الافراد المشبوهين او الذين يقع عليهم الجرم المشهود، اذ ان العمل الفوضوي لا يتعدى في تنظيمه والتخطيط له سوى البضعة الأشخاص

الذين ينفذونه. وتجدر الملاحظة هنا ان هذا الواقع لم يكن نتيجة تكتيك سياسي وعسكري أو نتيجة خطة منظمة للحفاظ على السرية، بل مجرد أعمال فردية عفوية كما سبق وأشرنا.

انطلاقاً من هذه النقطة يبدو الفرق واضحاً بين لينين والتحررية أو بين هذه الاخيرة والماركسيين بصورة عامة. فبالنسبة لماركسيي تلك الفترة، لم يكن الإرهاب التحرري إلا سلاحاً تتركز أهميته على الواقع الذي يتركه في النفوس وليس على القضية التي يستعمل من أجلها. وبعد عشرات السنين من الممارسة الفعلية، لم تنجح التحررية إلا بضرب الأفراد وليس المؤسسات، وبالقضاء على بعض الرأسماليين وليس على الرأسمالية القادرة على افراز الخَلَف لأي كان. لقد نجحت في تصفية القيصر الكسندر الثاني، ووزير الخارجية فون بليف، والغراندوق سيرج... ولكنها لم تسقط الحكم ولم تلغ مبدأ السلطة من روسيا. غير ان هدف لينين والقياديين الماركسيين لم يكن القيصر بالذات ولا الحكومة القيصرية بل النظام القيصري ومؤسساته والسياسة القيصرية والاقتصاد الرأسمالي. وهذا لن يتم الا بعد عمل دؤوب ومنظم وطويل النفس.

أما اذا لم يكن للتحررية شيء تخسره في ممارسة الإرهاب الفردي: لا هدفها الواقعي الذي تسعى لتحقيقه. ولا تنظيماتها ولا أجهزتها ولا شيء من هذا القبيل، فأن لدى لينين أشياء عديدة يخسرها في ممارسة الإرهاب الفردي. انه وسيلة تنقلب على الذين يستعملونها، كما يرى لينين، ويؤدي إلى تأخير عملية تنظيم الجماهير تنظيماً ثورياً خاضعاً لسلطة ادارية مركزية. فاذا كان حمل السلاح من قبل الافراد واستعماله ضد رجال السلطة كافياً لانتصار الثورة فلا يعود ثمة معنى لوجود الحزب، ويقود هذا الواقع، بالتالي، إلى تفكك المؤيدين والمحازبين وإلى تهورهم في أعمال إنتحارية فردية لا تؤدي المنفعة المرجوة، لا بل تسهل على السلطة القائمة مهمة القضاء على منفذيها. ولهذا السبب لم يسمح لينين لنفسه ولحزبه بارتكاب الاخطاء المميتة وتعريض الثورة للفشل. لقد نجح تروتسكي في ابراز هذه الناحية من الموقف الماركسي ازاء الإرهاب الفردي الفوضوي، وذلك في مقالة نشرتها له مجلة الكفاح (Der kampf) النمساوية عام ١٩١١، حيث يقول: «هل باستطاعة الاغتيال ان يلقي الاضطراب في اوساط الحكم ؟ هذا متعلق بالظروف السياسية الواقعية. وفي مطلق الاحوال، لن تكون

مسألة الاضطراب هذه الا قصيرة الأمد. فالدولة الرأسمالية لا تقوم على وزراء ولا يتم القضاء عليها بمجرد القضاء على وزرائها، لأن الطبقات التي تخدمها تلك الدولة قادرة على ايجاد خدام آخرين، فتبقى آليتها وتستمر بالعمل. اما الاضطراب العميق الذي تحدثه الاغتيالات فإنما يكون في صفوف الطبقة العمالية. واذا كان التسلح بمسدس كافياً لادراك الهدف، فما الفائدة اذاً من جهود صراع الطبقات ؟ واذا كانت حفنة من البارود والرصاص كافية لاختراق رأس العدو، فما الفائدة من التنظيم الطبقي؟ واذا كان تخويف أصحاب المقامات العليا ممكناً بفرقعة انفجار. فما الفائدة من الحزب؟(...) ان الإرهاب الفردي مرفوض بالنسبة الينا لأنه يحط من قدر الجماهير ويحبّب اليها عجزها ويوجه انظارها وآمالها نحو المنتقم الكبير، ذلك المحرر الذي سوف يأتي يوماً ليتم عنها عملها»[٤٩].

بيد أننا لو تفحصنا الأعمال الإرهابية الفوضوية عن كثب لظهرت لنا أمور لم نشر اليها عند عرضنا الموقف الشيوعي من التحررية. ذلك ان العمل الإرهابي، في حد ذاته، ليس من الأمور السهلة والبسيطة اذ ليس من العبث ان يعرض الإرهابي نفسه للخطر وغالباً للموت. ان من يعرض نفسه للموت بملء ارادته ووعيه لا يمكن ان يكون سوى واحد من اثنين : فأما ان يكون معتوهاً او ان يكون مؤمناً بقضية وملتزماً بها التزاماً يدفعه إلى الموت في سبيلها. والإرهابيون التحرريون جماعة ذات موقف سياسي ملتزم. وهذا ما لم يغب عن بال لينين، اذ انه بالرغم من رفضه للايديولوجية التحررية وللعفوية البدائية التي تسودها، فقد وجد في أعمال العنف الصادرة عنها معنى ايجابياً. ففي معرض حديثه عن الاضطرابات وأعمال العنف المختلفة التي حصلت في روسيا بين عام ١٨٦٠ وعام ١٨٩٠، قال: «نتبين من ذلك ان العنصر العفوي هو، في العمق، شكل للوعي. فالفتن البدائية تعبر عن ثمة يقظة للوعي. لقد فقد العمال ايمانهم السابق في استمرار النظام الذي كان يكبلهم، وقد بدأوا، ولا اقول بدأوا يدركون بل يشعرون بضرورة المقاومة الجماعية، وقطعوا صلتهم بالخضوع الذليل للسلطات. ومع ذلك، كانت تلك الاعمال تعبيراً عن اليأس والانتقام اكثر مما هي نضال»[٥٠]. وبديهي ان نفهم عبارة «نضال»، التي ذكرها لينين، بمعنى المواجهة المنظمة والهادفة إلى تحقيق هدف ايديولوجي معين، والتي يقوم بها الشعب او جماهير الطبقة

العمالية. ولكن لو رحنا ابعد من ذلك في استطلاع موقف لينين من الإرهاب الفردي، وموقف الماركسيين عامة، لوجدنا ثمة تعاطف ضمني بلغ في بعض الاحيان حد المجاهرة به، ولكن دون التورط في محاذيره وأخطاره تورطاً يشكل نقضاً للمواقف السابقة وللايديولوجية الشيوعية.

لقد بدأت نشأة لينين الثورية في مدينة سامارا حيث بدأ في ممارسة مهنة المحاماة. وكانت تلك المدينة من اهدأ مدن روسيا اذ لم يكن فيها طلاب ولا بروليتاريا. وهذا ما جعل السلطة في اواخر القرن التاسع عشر، ترسل اليها السجناء السياسيين الذين يتم اطلاقهم من السجون للاقامة الجبرية فيها. في تلك الفترة، أي عام ١٨٩٢، انتمى لينين إلى الماركسية، ولكنه استمر في زياراته المتكررة للمناضلين القدامى في صفوف مجموعة نارودنايا فوليا الإرهابية، وذلك بهدف معين: ان يتعلم أصول ممارسة الأعمال النضالية على يد الذين مارسوها واختبروها. فكان يغمرهم بالاسئلة التي تتناول العمل السري : الجوازات المزورة، كلمات المرور، الحبر السري، تطوع المناضلين، الكفاح ضد المخبرين السريين... الخ. وعندما شعر بأنه قد حقق غايته انقطع عن زيارة هؤلاء المناضلين الذين اهملوا التاريخ والذين لم يبق لديهم شيء يقدمونه له. وبعد مرور ثلاث سنوات عمد لينين إلى نشر افكاره الثورية بين العمال في مدينة سان بترسبورغ حيث كانت تسود موجة اضرابات واضطرابات. ومن بين تلك الافكار كان يدلي من وقت لاخر بالتعليمات والدروس التي لقنه اياها قدماء الإرهابيين في سامارا. وكان من نتيجة هذه النشاطات أن زج لينين في السجن مع اكثرية أعضاء المجموعة التي أنشأها.

لقد تركت هذه النشاة في نفس لينين أثراً عميقاً ظهر في كتاباته ومواقفه في مناسبات معينة كان من اهمها حادثة يوم الاحد الأحمر التي حصلت في ٢٢ كانون الثاني (٩ كانون الثاني حسب التقويم الغريغوري) من عام ١٩٠٥. عندما فتح رجال البوليس النار على عمال سان بترسبورغ الذين كانوا يطالبون القيصر بجعل يوم العمل ثماني ساعات وهم ينشدون: ليحم الله القيصر. ولقد سقط في تلك المجزرة خمسمئة قتيل وثلاثة آلاف جريح بمن فيهم النساء والاولاد. لقد اثرت هذه الحادثة على لينين إلى درجة انه كتب رسالة إلى لجنة القتال التابعة للحزب العمالي الاشتراكي الديمقراطي في سان بترسبورغ، يصعب التمييز من خلالها

بينه وبين الإرهابين القدماء الذين تتلمذ على ايديهم. يقول: «أعزائي الرفقاء. أشكركم لإرسالكم لي : ١) تقرير لجنة القتال. ٢) التقرير عن تنظيم الاجراءات العصيانية. ٣) مخطط التنظيم. (...) ان جميع هذه المخططات، وجميع هذه التصاميم المتعلقة بتنظيم لجنة القتال توحي بأنها حبر على ورق (...) في ظروف كهذه، ان المخططات والمناقشات والجدال حول وظائف وحقوق لجنة القتال، كلها امور في غير أوانها (...) أرى، والخوف ينتابني، انكم تتكلمون عن القنابل منذ اكثر من ستة أشهر دون أن تصنعوا منها واحدة (...) دونكم والشباب. شكلوا على الفور، في كل مكان، مجموعات قتالية. شكلوا منها بين صفوف الطلاب وخاصة العمال. فلتشكل فوراً فصائل من ٣، ١٠و٣٠ رجلاً، وليتسلحوا فوراً بأنفسهم، منهم بالمسدس، منهم بالسكين(...) يجب على جماعة الاعلام ان يتولوا اعطاء كل فصيلة تعليمات عن القنابل السهلة الصنع، وايضاحات أولية عن نوع العمل، وان يطلقوا بعدئذ أيديهم للعمل. ثم يجب على الفصائل ان تبدأ فوراً تدريباتها العسكرية بعمليات قتالية. بعضها يتولى قتل جاسوس أو نسف مركز للبوليس، ويتولى البعض الآخر مهاجمة مصرف ما من أجل الاستيلاء على الأموال الضرورية للعصيان المدني(...) لا تخشوا هذه المحاولات العدوانية. فقد تكون بالطبع، أعمالاً منحطة. ولكن سيكون هذا شر الغد. ان السوء الذي نعانيه اليوم هو في خمولنا. في تصلبنا العقائدي، في جمودنا العاقل وفي خوفنا من المبادرة»[٥١].

نستنتج مما ورد في هذه الرسالة ان لينين لا يظهر ميلاً نحو الإرهاب او تعاطفاً ضمنياً معه وحسب، بل انه يدعو إلى الاعمال الإرهابية بكل عزم وصراحة. لقد أصبح الإرهاب في هذه الفترة السبيل الوحيد لاعداد المجابهة الكبرى ولتهيئة الأجواء العامة للثورة. قد يبدو هذا الاتجاه وكأنه قد طرأ جديداً على موقف لينين السياسي. أما في الواقع فان لينين اذا كان قد رفض الايديولوجية الفوضوية والإرهاب الفوضوي فأن ثمة إرهاباً آخر يمكننا ان نجد له دوراً مهماً في فكره السياسي وفي الفكر الشيوعي عامة قبل تسلم السلطة عام ١٩١٧.

فمنذ عام ١٩٠١، اي قبل حادثة يوم الاحد الاحمر بأربع سنوات، ولكن بعد ان بدأ بتنظيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وأدرك أهمية التنظيم والانضباط

الثوريين وأهمية مشاركة الجماهير في النضال، كتب لينين في الصفحات الاولى من كتابه «من أين نبدأ» ما يلي: «مبدئياً نحن لم نرفض أبداً ولا يمكننا أن نرفض الإرهاب. انه وجه من وجوه الحرب الذي بامكانه ان يتوافق مع مرحلة من مراحل المعركة، وربما لا يمكن الاستغناء عنه في بعض الظروف»[٥٢]. فانطلاقاً من هذا الموقف الجديد يجدر بنا ان نطرح السؤال التالي: ما الذي يميز الإرهاب اللينيني عن الإرهاب الفوضوي ؟ لقد أعطى لينين نفسه جواباً في كتابه «من أين نبدأ» اذ يقول متابعاً ما ذكرناه: «ولكن المشكلة هي في أنهم يقترحون علينا الإرهاب، ليس كعملية من عمليات الجيش المحارب، مرتبطة بنظام النضال بأكمله، وإنما كوسيلة للهجوم قائمة بذاتها، منعزلة ومستقلة عن الجيش. وليس الإرهاب إلا كذلك مع منظمات ثورية محلية وضعيفة، وطالما انه لا يوجد تنظيم ثوري مركزي. لهذا السبب نعلن بكل عزم ان الإرهاب، في الظروف الحالية، سلاح في غير أوانه وغير فعال، من شأنه ان يحيد بالمقاتلين الأكثر حمية عن مهتهم الحقيقية والأكثر اهمية بالنسبة للحركة كلها، وأن يفكك، ليس القوى الحكومية، وانما الحكومة الثورية»[٥٣]. وفي هذا الاتجاه ايضاً كتب تروتسكي في احدى مقالاته التي نشرت عام ١٩٠٢، معدداً مآثر الثوريين من الرعيل السابق الذي نفذ فيهم حكم الاعدام: «ان هذه الخيالات الموجعة تستصرخ الانتقام، ولكن ليس الانتقام الشخصي: انه الانتقام الثوري. اعدام الأوتوقراطية وليس اعدام وزراء»[٥٤]. وفي مكان آخر يقول: «كانت مسألة الإرهاب بالنسبة الينا، نحن الثوريين الروس، مسألة حياة او موت بالمعنى السياسي للكلمة كما بمعناها الحرفي والشخصي. لم يكن الإرهابي، بالنسبة الينا، بطل الرواية، بل كان انساناً حياً وقريباً منا»[٥٥].

من خلال ما تقدم تبرز الفروقات الرئيسية التي تميز بها الإرهاب الشيوعي قبل ثورة ١٩١٧ والإرهاب التحرري. لم يعد الإرهاب الشيوعي تلك المؤامرة التي يحوكها افراد قلة من اجل القضاء على شخصية سياسية او عسكرية ممقوتة. ولم يعد انتقاماً وعملاً يائساً، كما لم يعد ايضاً اجراء عنيفاً للتهويل. لقد أصبح مدخلاً لأعمال فصائل الجيش الثوري. انه عمل ناضج ومدروس من وجهة نظر علاقة التوازن بين القوى. ان زمن البطولات الفردية التي كانت تظن انها تصنع الثورة بقنبلة، قد ولىّ وأصبحت القنبلة عنصراً ضرورياً في عملية تسليح الشعب الذي لن تحصل الثورة بدونه. ان الإرهاب الشيوعي اجراء وقتي مرتبط

باستراتيجية وبتكتيك سياسيين وعسكريين يرسمهما ويتبناهما الحزب في نضاله ضد المؤسسات والانظمة، وليس وسيلة وحيدة ومنعزلة يقتصر هدفها على نتيجتها الآنية والسريعة. ان الإرهاب التحرري يدل على وضع سياسي متأخر في البلاد، كما يدل ايضاً على ضعف في القوى التقدمية، أما الإرهاب الشيوعي الذي برز بين عام ١٩٠٥ و١٩١٧ فقد وضع حداً لرومنطيقية القتال الفردي ضد النظام الأوتوقراطي الرأسمالي القائم، واتخذ معنى سياسياً برزت من خلاله قوة الجماهير الثورية وشمولية نضالها. إن ممارسة الإرهاب من قبل الشيوعيين في تلك الفترة، كانت مشروطة بأوضاع وحالات معينة أو، بعبارة أخرى، انها كانت مشروطة بنوعية المعركة، بمكانها وبزمانها. وخلاصة القول، ان الإرهاب الشيوعي مرحلة تكتيكية مر بها البولشفيون خلال نضالهم الثوري إلى ان سنحت الفرصة التاريخية التي أثبتت جدواها، وكان ذلك عام ١٩١٧.

لكن مسألة الإرهاب السياسي الشيوعي، لم تنته بقيام ثورة أكتوبر بل استمرت تتفاعل وتتخذ وجوهاً عديدة، وخصوصاً في كتابات لينين. ويمكننا حصر تلك الوجوه المختلفة في اتجاهين رئيسيين:

اولاً: ان مفهوم الإرهاب الذي سبق وأوضحنا ملامحه، وابرزها كونه تكتيكاً من ضمن التنظيم العام للنضال الشعبي، قد تحول إلى أساس عملي للنظرية التي قدمها لينين في حرب المحازبين، وهي وجه آخر لما يسمى بحرب العصابات. وقد برزت بشكل واضح في الحرب الأهلية التي حصلت في روسيا بعد انتصار الثورة وتسلم لينين الحكم.

ثانياً: اذا كان إرهاب الضعفاء، اي الذين ليسوا في السلطة، قد اكتسب معنى سياسياً جديداً مع لينين، غير الذي قدمته التحررية، فان إرهاب الاقوياء، اي الذين في السلطة، قد استمد في القرن العشرين اصولاً ايديولوجية غير التي استمدها في القرن الثامن عشر من الثورة الفرنسية. هذه الاصول يعود الفضل فيها ايضاً إلى لينين الذي اختبر الإرهاب على مستوييه : الضعيف والقوي، قبل تسلم السلطة وبعده. فما هو اذن موقف لينين من الإرهاب السياسي، أبان اضطلاعه بشؤون الحكم؟

بعد ان استلم لينين السلطة بفترة وجيزة، قال في احدى خطبه: «سوف نبني الآن، على أرض رفعت منها انقاض التاريخ، صرحاً راسخاً ومشرقاً للمجتمع

الاشتراكي، وسوف نخلق نموذجاً جديداً للدولة لم يعرفه التاريخ بعد، نموذجاً مدعواً من قبل ارادة الثورة إلى تنظيف الأرض من كل استغلال، من كل عنف ومن كل عبودية (...) من الآن وصاعداً لن يتحول الفكر والعبقرية البشريان إلى وسائل عنف واستغلال»[٥٦]. بيد ان هذا الطموح سرعان ما اصطدم بالواقع المعاش وبالوسائل المحدودة. فالمشاكل التي نجمت عن الثورة. لم تكن تكفي العودة إلى العقيدة حتى يحصل حلّها. ذلك ان بناء الاشتراكية، كما قال لينين نفسه «مشروع جديد، لم يسبقه مثيل في التاريخ ولم يعالج موضوعه اي كتاب»[٥٧]. لقد بذلت الايديولوجية الشيوعية قصارى جهدها، حتى ذلك الحين، في انجاح عمل انقلابي بحت يهدف إلى تهديم النظام القائم آنذاك. أما وقد برزت الآن مشكلة البناء فان من شأنها اضافة صعوبة أخرى على الذهنية المتمرسة على الهدم بصورة شبه كاملة. لقد خمد غليان الاندفاع والطموح الثوريين، وانحصر نشاط المنتصرين، في اكتوبر، في أعمال روتينية يومية، تفصيلية ومبتذلة. تجري في ظروف فائقة الصعوبة : في بتروغراد، مثلاً، واجهت الحكم الجديد مقاومة ضارية من قبل البورجوازيين، وامتدت ذيولها إلى موسكو وكييف وغيرها من المدن والمقاطعات الروسية. أضف إلى ذلك أعمال التخريب وعرقلت اجهزة الادارة الحكومية من قبل بعض الموظفين وكبار الضباط، واقفال البنوك واضرابات العمال واقفال الشركات والمعامل التي أضافت إلى تلك المشاكل مشكلة البطالة التي بلغ عدد ضحاياها مئات الألوف من العمال. ولقد كان للتدخل السياسي والعسكري الخارجي أثر عميق في مسيرة الحكم الثوري. أدى في كثير من الأحيان إلى تعريض النظام بأكمله للسقوط.

في هذا الجو الإجتماعي والسياسي العام كان على لينين ومعاونيه في السلطة ان يبدأوا أعمال البناء في روسيا السوفياتية : البناء الإجتماعي والبناء السياسي والاقتصادي. وكانت المهمة آنذاك . ليس في اصلاحات جزئيّة وتعديلات طفيفة على النظام القديم، بل في اعادة بناء جذرية لجميع مقومات المجتمع الروسي: في النظم، في القوانين، في الحريات، في نظام الطبقات، في تنظيم الرأسمال وفق المفاهيم الجذرية الجديدة. بعبارة أخرى، كان على المجتمع الروسي ان يستوعب المفاهيم الجديدة ويتأقلم مع الأوضاع الجديدة بصورة فورية، كما كان على البلاشفة ان يخوضوا سباقاً مع الزمن في ارساء القواعد الجديدة والدفاع عنها.

وتجاه هذا الواقع الجديد، اثبتت الديمقراطية الشعبية، التي كانت شعار الثورة قبل ١٩١٧، تقصيرها في ردم الهوة التي تفصل النظرية عن التطبيق.

ان اول اجراء احترازي قام به جهاز الثورة الحاكم من اجل الحفاظ على الحكم ضد أعمال التخريب والثورة المضادة هو انشاء الجهاز البوليسي «التشيكا». وفي هذا الصدد نشر في ١٠ كانون الاول ١٩١٧ المرسوم التالي نصه: «بموجب المرسوم الصادر في ٧ كانون الاول ١٩١٧ عن مجلس سوفيات مندوبي الشعب تم انشاء التشيكا الروسية للنضال ضد التخريب والثورة المضادة»[٥٨]. ولكن عمل هذا الجهاز بقي محصوراً في نشاطات ادارية وأحياناً في اجراءات لم تتجاوز اوامر القبض على المشبوهين والتحقيق معهم. وقد استمرت البولشفية في تسامحها طيلة الاشهر الثلاثة الأولى تقريباً من تسلم السلطة. وقد ظهر هذا التسامح في اطلاق سراح المسجونين او الاسرى الذين تم القاء القبض عليهم من قبل الجيش الاحمر. كما حصل مثلاً مع طلاب المدرسة الحربية الذين حاولوا القيام بانقلاب على الحكومة البولشفية. بيد انه تم القضاء على تلك الحركة في المهد وأفرج عن المعتقلين الذين عادوا إلى الانضمام إلى صفوف الثورة المضادة. وكذلك الأمر بالنسبة للجنرال كراسنوف قائد قوات الثورة المضادة الذي كان مكلفاً باستعادة بتروغراد من أيدي الثوار الحمر. وقد أفرج عنه لقاء وعد بعدم التعرض للثورة، ولكنه عاد وانضم إلى صفوف القوى المعادية للبولشفية التي كانت تتشكل في جنوب البلاد. والامثلة على ذلك التسامح كثيرة ولا يتسع لها المجال هنا.

غير ان الاخطار المحدقة بالثورة أصبحت تضيق الخناق شيئاً فشيئاً، مما جعل القادة البولشفيين يدركون مدى ضرورة الاختيار بين حياة الثورة وموتها. هذا ما أكده لينين في قوله في ٨ آذار ١٩١٨: «لن يغيب عن بال الماركسيين، بأن العنف يلازم الانهيار الكامل للرأسمالية وولادة المجتمع الاشتراكي»[٥٩]. وفي نفس الشهر من ذلك العام صدر عن «التشيكا» المركزية القرار التالي:

١- أننا نهيب مجالس السوفيات المحلية ان ينشئوا أجهزة «تشيكا» فوراً.

٢- ان «التشيكا» تحارب الثورة المضادة والدسائس واساءة استعمال السلطة.

٣- من الآن وصاعداً، ان اتخاذ اجراءات التوقيف والمداهمة والمصادرة وغيرها من الاجراءات المتعلقة بالجرائم الملحوظة أعلاه، يعود الحق فيها إلى «التشيكا» فقط، كما في موسكو كذلك في أي مكان توجد فيه»[٦٠].

لقد جاء هذا القرار بمثابة رد احترازي آخر على أعمال العنف والإرهاب التي كان يمارسها أعداء الثورة ضد الجيش الاحمر وقياديي البولشفية. ان اعطاء الحق المطلق لأجهزة التشيكا المحلية باتخاذ الاجراءات الضرورية يهدف إلى الاسراع في تنفيذ الاحكام دون الوقوع في متاهات المشاورات الادارية والقانونية التي تفرضها الديمقراطية. وبالرغم من ذلك فأن الحكومة البولشفية لم تطلق لأجهزتها ولمؤيديها سبيل الانتقام وأعمال الإرهاب الا بعد شهرين من هذا التاريخ، وذلك عندما استفحل أمر الإرهاب البورجوازي واغتيل فولودارسكي، احد قياديي الثورة، وتعرض لينين وتروتسكي لمحاولات اغتيال كادت تودي بحياتهما. وقد زاد الوضع الداخلي خطورة اندلاع الحرب الاهلية وبدء التدخل الخارجي مع نزول اليابانيين في فلاديفوستوك (نيسان ١٩١٨) والخلاف بين النظام الثوري والتشيكوسلوفاكيين (في أيار) وتدخل الانكليز في مورمانسك (حزيران).. في هذه الفترة بالذات كتب لينين إلى زينوفييف احد قياديي الثورة والمسؤول عن أجهزة التشيكا في بتروغراد - وذلك بمناسبة مقتل فولودارسكي، رسالة يقول فيها: «لقد علمنا اليوم في اللجنة المركزية ان العمال في بتروغراد قد أرادوا الرد على اغتيال فولودارسكي بإرهاب جماهيري فلم تدعهم يفعلون ليس انت شخصياً ولكن رجال التشيكا في بتروغراد. أنني اعارض بحزم (..) سيعتبرنا الإرهابيون كخرق مهلهلة. ان عَسكَرة الجماهير لهي على جدول الاعمال. يجب تشجيع الاندفاع الجماهيري والإرهاب الجماهيري ضد اعداء الثورة، وخاصة في بتروغراد حيث يجب ان يكون المثل حاسماً»[٦١]. ولم يكن موقف لينين هذا سوى حلقة من سلسلة تشابكت حلقاتها لخلق جو عم روسيا كلها، ويطالب بمبادلة الإرهاب بالإرهاب. فقد كتبت احدى الصحف المؤيدة للبولشفية مقالاً حول محاولة اغتيال لينين، جاء فيه: «كل نقطة دم من لينين يجب ان يدفع ثمنها البورجوازيون والبيض مئات القتلى (...) ان مصالح الثورة تفرض الابادة الجسدية للطبقة البورجوازية. انهم بلا رحمة فلنكن بلا رحمة»[٦٢]. وما ان حل شهر آب حتى أعلن زينوفييف الإرهاب في بتروغراد. وفي اوائل أيلول حصلت في بتروغراد وفي موسكو وبعض الضواحي مجازر قامت بها الجماهير المؤيدة للثورة - تماماً كما حصل في باريس أبان حكم الإرهاب الجاكوبي - [٦٣] وكانت حصيلتها حسب المصادر الرسمية ٨٠٠ قتيل من الجيش الابيض المناهض للثورة ومن

البورجوازيين الذين كانوا محتجزين في سجون بتروغراد وحدها. ولكن لم تنته حملة الإرهاب بعد مجازر أيلول كما ادعت بعض الصحف في ذلك الوقت. يقول فيكتور سيرج بهذا الصدد: «لم يتوقف الإرهاب بعد ايام أيلول، بل خفف حدته وأصبح نظاما»[٦٤]. ومعنى ذلك ان الاجراءات الإرهابية قد أصبحت وقفاً على الدولة وعلى مؤسساتها واجهزتها البوليسية وعلى رأسها التشيكا. ففي الخامس من أيلول عام ١٩١٨ صدر مرسوم عن مجلس سوفيات مندوبي الشعب، جاء فيه: «بعد الإستماع الى التقرير الذي قدمه رئيس التشيكا عن النضال ضد أعداء الثورة والتخريب، ونظراً للحالة الراهنة، يعتبر مجلس سوفيات مندوبي الشعب ان ضمان الامن في الداخل بواسطة الإرهاب هو ضرورة رئيسية (...) وحتى نحمي الجمهورية السوفياتية من اعدائها الطبقيين يجب ان نعزل هؤلاء في معسكرات الاعتقال. وكل شخص قد اشترك في تنظيمات الحرس الابيض، او في مؤامرات او في اعمال عصيانية، يجب ان يُرمى بالرصاص»[٦٥].

لقد ارتدى إرهاب الدولة، أبان حكم لينين، طابعين رئيسيين: الاول هو ان الاشكال التي اتخذتها عمليات القمع الإرهابية والشمول التي اتصفت به كانت مرتبطة إلى حد بعيد بالظروف العسكرية التي كانت تمر بها البلاد. فكلما اشتدت الأزمة وعنفت المعارك التي كان يخوضها الجيش الاحمر كانت ترافقها حملات إرهابية داخلية واسعة النطاق، وكلما حقق الحكم البولشفي انتصارات حاسمة واتجهت البلاد إلى نسبة معينة من الاستقرار كانت تخف وطأة الإرهاب العلني وتهبط نسبة احكام الاعدام إلى حدها الادنى، وتقتصر أعمال القمع على احتجاز الرهائن كي تتم تصفيتهم عندما تحتدم الظروف. أما الطابع الثاني فهو ان الإرهاب قد اتخذ صفة الصراع الطبقي بصورة واضحة. يتضح ذلك من خطاب ألقاه تروتسكي بعد أحداث أيلول بوقت قصير إذ قال: «تهدف المعركة التي نخوضها إلى معالجة السؤال في معرفة من تخص المنازل والقصور والمدن وحتى الشمس والسماء: هل هي للعمال وللفلاحين أم للبورجوازيين ولملاكي الاراضي»[٦٦]. وقد ذهب لاتزيس احد رؤساء التشيكا، ابعد من ذلك عندما قال: «لا تبحثوا عن اثباتات حتى تتحققوا ان سجينكم قد تصدى للسلطة السوفياتية بالقول او بالفعل. أن واجبكم الأول هو ان تسألوه إلى أية طبقة ينتمي، ما هو اصله، ما هي درجة ثقافته وما هي مهنته. هذه هي الاسئلة التي يجب ان تقرر

مصيره. وهذا هو معنى وجوهر الإرهاب الاحمر»[٦٧].

لقد واجه الإرهاب البولشفي كثيراً من الانتقادات من قبل بعض الماركسيين البارزين وعلى رأسهم كارل كاوتسكي. فقد نشر كتاباً بعنوان «الإرهاب والشيوعية» رفض فيه ان يتحول مبدأ ديكتاتورية البروليتاريا إلى مبدأ إرهاب الشعب، معللاً ذلك بقوله أن هذا التحول انما يعود بالواقع إلى طبيعة الثورة وهو يلازمها بالضرورة. لكن تروتسكي رد عليه بكتاب يحمل ذات العنوان، قدم فيه المبررات والدوافع التي دعت إلى اللجوء إلى الإرهاب من قبل السلطة الثورية الحاكمة. واوضح ان الإرهاب وسيلة وقتية تبرز ضرورتها في ظروف معينة وفي اوضاع قاهرة، ولا يمكن الاستغناء عنها الا في حال الاستغناء عن الهدف الايديولوجي الذي ترمي الثورة إلى بلوغه. ففي كتابه عن نقد الإرهاب البولشفي ظهرت عند كاوتسكي نقطة ضعف أساسية اتخذها تروتسكي منطلقاً لتبرير ذلك الإرهاب. لقد برّر كاوتسكي الإرهاب الجاكوبي أبان الثورة الفرنسية بإعتباره الوسيلة الوحيدة التي لم يكن من الممكن اللجوء إلى سواها لانقاذ الجمهورية، نظراً إلى الوضع الفائق الصعوبة الذي عانته فرنسا الثورة في تلك الحقبة. لكن الحدة التي أظهرتها ديكتاتورية البروليتاريا في روسيا الثورة، يجيب تروتسكي، قد اقتضتها ظروف لم تكن اقل صعوبة من ظروف الاولى. «هناك جبهة متصلة من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. وبالاضافة إلى جيوش أعداء الثورة التابعة لكولتشاك ودنيكين... الخ. كان يهاجم روسيا بصورة متواصلة كلٌ من الالمان، النمساويين، التشيكوسلوفاكيين، الرومانيين، الفرنسيين، الانكليز، الاميركيين، اليابانيين، الفنلنديين، الاستونيين، والليتوانيين. ولم يكن في داخل البلاد التي كانت تموت جوعاً بسبب محاصرتها من جميع الجهات، سوى المؤامرات المستمرة، العصيان وأعمال الإرهاب، وتدمير المخازن وسكك الحديد والجسور»[٦٨].

وأما في معرض تبريره للإرهاب الفرنسي الذي قامت به «كومونة» باريس، فيقول كاوتسكي ان المراسيم التي اصدرها الثوريون في ما يتعلق بالرهائن وتصفيتهم، كانت بالواقع رداً على الفظاعات التي قامت بها جماعات فرساي. وبالرغم من ذلك فلقد كان إرهاب الثوريين المضاد ناجماً عن ميل إلى المحافظة على حياة الناس وليس على غريزة القتل. وعلى هذا يرد تروتسكي بأنه خلال

الحرب الاهلية «كنا نبيد الحرس الأبيض حتى لا يبيد العمال. وعليه فان هدفنا هو المحافظة على أرواح الناس وليس قتلهم»[٦٩]. ولكن موقف تروتسكي لم يقتصر على مناظرة خصمه والرد على حججه بحجج اخرى. بل تعدى ذلك إلى رسم استراتيجية سياسية للعنف انطلاقاً من واقعية الصراع الايديولوجي الطبقي. لم يدرك تروتسكي واقع الحرب بصورة عامة والحرب الاهلية بصورة خاصة. ففي صراع الطبقات، بمنظور تروتسكي، وعندما يبلغ هذا الصراع حد الحرب، يصبح كل عدو عدواً ايديولوجياً، يعني عدواً مميتاً ينتظر اللحظة السانحة حتى يطعن في الظهر. وفي هذه الحال، يجب أن يوضع العدو وبمعزل عن الاضرار، ولا يمكن تفسير هذا، في زمن الحرب، الا بتصفيته. وفي الثورة كما في الحرب يجب ان نحطم ارادة العدو ونرغمه على التسليم وقبول شروط المنتصر. يقول تروتسكي: «اذا نشأت ديكتاتورية البروليتاريا في احد البلدان وضمن اطار ديمقراطي، فهذا لا يعني ان نستبعد الحرب الاهلية. فأن مسألة لمن ستكون السلطة في البلد، يعني هل يجب ان تموت البورجوازية أم يجب ان تعيش، لا يمكن حلها بالرجوع إلى مواد الدستور وانما باللجوء إلى كافة اشكال العنف (...) وبقدر ما تكون مقاومة العدو الطبقي المهزوم عنيفة وخطرة، يتحتم على نظام القمع ان يصبح نظام إرهاب»[٧٠].

نستنتج من ذلك ان الطبقة العاملة، عندما تتسلم السلطة بالصراع، يصبح من واجبها الدفاع عنها وتأمين سيطرتها نهائياً. وإلا فلا داعي إلى تسلم السلطة. ولذلك فالثورة، يقول تروتسكي، «لا يلزم عنها الإرهاب منطقياً، كما ولا يلزم عنها العصيان المسلح (...) ولكن بالمقابل تفرض الثورة على الطبقة الثورية ان تمارس جميع الوسائل لبلوغ اهدافها: بالعصيان المسلح اذا اقتضى الامر، واذا كان ضرورياً فبالإرهاب»[٧١].

ان الواقعية السياسية التي يوحي بها تروتسكي تبرر جميع نماذج الإرهاب ومستوياته. ولم تغب هذه الحقيقة عن باله. ولكن اذا كان منطق القوة بخدمة من تتوفر لديه القوة، فان ثمة فارقاً أساسياً وايديولوجياً يميز بين جميع الاطراف ويعطي للفعل السياسي، بما فيه الإرهاب معناه المميز ومضمونه القيمي. وبهذا الاتجاه ينهي تروتسكي ردة على كاوتسكي ويقول له: «لقد كان الإرهاب القيصري موجهاً ضد البروليتاريا. وكان العسكر القيصري يذبح العمال المناضلين من اجل نظام اشتراكي. أما لجاننا الاستثنائية فتعدم رمياً بالرصاص الملاكين الكبار،

الرأسماليين والقواد الذين يحاولون اعادة النظام الرأسمالي إلى نصابه. هل ادركت هذا الفرق البسيط؟ نعم؟ بالنسبة لنا، نحن الشيوعيين، انه فرق كاف بالتمام»[٧٢].

بالنتيجة، ان التمييز الذي وضعت الثورة الفرنسية حدوده بين عبارتي إرهاب (Terrorisme) ورهبة (Terreur)، قد زال تماماً خلال الثورة البولشفية الروسية. وذلك بفضل ممارسته على مستوييه: مستوى الضعفاء ومستوى الاقوياء. كما ان النظرة إلى الإرهاب بإعتباره الوسيلة الوحيدة والفضلى التي تستطيع تحقيق الهدف الايديولوجي - كما فعلت الفوضوية والعدمية - قد تبدلت بفضل وضوح الهدف ورسم استراتيجية متكاملة في النضال السياسي من اجل بلوغه. لقد أصبح الإرهاب وسيلة مرتبطة بالعنف الايديولوجي الثوري المنظم، والموجّه ضد العدو الايديولوجي بإعتباره مجرماً اخلاقياً وتاريخياً وايديولوجياً. وبالتالي فليس هناك مجال لاعتبار نوعين من الإرهاب متمايزين جوهرياً، واحد قبل تولّي السلطة والثاني بعده. انه في كلتا الحالتين إرهاب واحد. مهما اختلفت الاساليب والأجهزة التي تنفّذه. أما اذا كان ثمة مجال للتمييز فعلى مستوى الشكل وليس على مستوى المضمون، وهذا ما يجعل اشكاله المختلفة تتدرج ضمن نماذج تختلف بالنظر إلى مقولتي الحاكم والمحكوم.

لينين فيلسوف الإرهاب في القرن العشرين

ليس كارل ماركس، الفيلسوف وعالم الإقتصاد، هو الذي يجب على الرأسمالية أن تمسك بخناقه، على نبوءته أن الرأسمالية يجب حتماً، وبالضرورة، أن تنهار. ولكن الذي يجب محاسبته في النهاية هو لينين. إذ عليه تقع مسؤولية إبادة عشرات الملايين من البشر[٧٣]، عدا جرائم الغولاغ (Goulag) التي نفذها من أتى بعده... إن لينين لم يبنِ مطلقاً ثورته البلشفية على ذلك «التنبؤ العلمي» الماركسي الذي أقامت الشيوعية صرحها عليه. إن لينين وتروتسكي (وهذا الأخير لم يكن أقل دموية من خصمه جوزف ستالين...)، عند تسلمهما السلطة، بادرا على الفور إلى تدمير كل بنية إشتراكية وديمقراطية تبلورت في مجرى الثورة، بقصد تحويل ذاك المجتمع الروسي الإقطاعي-الفلاحي المتخلف إلى «جيش عمل» يعمل تحت إمرة القيادة الحزبية. وبمعزل عن التطبيق العملي الذي إبتدعه لينين، فإن

«الماركسية تسلك على العموم سبيلاً أقل عنفاً مع الواقع من أي نظام آخر بين جميع «النظم الفكرية» التي جاء بها أصحابها على امل تنوير المجتمع البشري وترقيته»[٧٤].

ولكن المفارقة الكبيرة، أن أعمال ماركس الفكرية لم تلعب إلا دوراً محدوداً في الثورة البلشفية. فرغم إعلان لينين الدائم أرثوذكسية ماركسيته (إستقامة معتقده)، إلا أنه كان بعيداً جداً عنها. وحتى في نقاط رئيسية لم يكن ماركسياً مطلقاً[٧٥]. ولكنه كان بارعاً في إستعمال المنهجية الماركسية ويستعمل بكل دقة الديالكتيك لتبرير إستنتاجات كان يتوصل إليها سلفاً بالبديهة والحدس. حتى أنه تجاهل كلياً الجوهر الاساسي للإيديولوجية الماركسية، أي «الحتمية التاريخية للثورة». لينين، لم يكن يملك نفس «الإنسان الحتمي». ولكنه كان متعلقاً بفكرة «الإرادة البحته»، إذ كان يؤمن بأن الإرادة الإنسانية تلعب الدور الحاسم في تحريك الثورة[٧٦]. هذه الإرادة هي إرادته هو فقط... ولكن بالنسبة لرجل، يدعي تملك المعرفة العلمية المتخصصة في طرق «صيرورة القوانين التاريخية»، يظهر أن لينين قد تفاجأ كلياً في مسار الحوادث إبتداءً من إنفجار ثورة ١٩٠٥ وإجهاضها. ولكن تعامل لينين مع الأحداث وإستغلاله الظروف التاريخية - إبتداءً من الحرب العالمية الأولى وحتى إعادته إلى روسيا بواسطة الحكومة الالمانية المستقلة كلياً عن الإيديولوجية الماركسية، إلى السلطة، بإختصار، لقد كان، كما كان ينعت أخصامه: إنتهازياً[٧٧].

في الحقيقة، كان لينين متعصباً لمفهومه العقائدي، وغير متسامح (Intolérant)، ان تعصب لينين لمفهومه العقائدي وعدم تسامحه كانا لدرجة أن ذلك - لا يُمَكِنَه بأن يكون ماركسياً أرثوذكسياً. نستطيع أن نفهم عدم التسامح عند لينين من درجة حقده على الدين، بعكس ماركس الذي كان فقط يسخر منه. فالواقع أن إعتبار ماركس عدواً ملحداً للأديان هو مبالغ به إذ أن أكثر كتاباته في هذا المجال فيها الكثير من السخرية والقليل من العداء، وحتى أننا نستطيع أن نقول أنه كان مهادناً مع الأديان طالما الرب يمتلك السماء... أما لينين فقد كان يكنّ للأديان كرهاً رهيباً وعداءً مطلقاً وأكثر من ذلك كان يكنّ كرها منظماً لرجال الدين. فقد كان أول ضحاياه رجال الدين الأكثر عفة إذ كان يعتبرهم الأكثر خطورة وقد بدأ «بتنظيف» أي بإبادة رجال الدين الأكثر تعاطفاً مع

البروليتاريا والأكثر محاربةً للإستغلال... وكأن لينين كان يجد في رجل الدين القريب من الرب والأكثر عفة والأكثر قرباً إلى الكمال، غريماً له في الحمية التي يريد أن ينتزعها منه لكي يحل مكانه[٧٨]...

لقد إرتاع لينين لتنبؤات إنجلز التي صاغها بهذه العبارات: «إن أسوأ ما يحدث لرجل يقود حزباً متطرفاً، هو أن يجد نفسه مضطراً لقلب نظام حكم في لحظة تكون الطبقة التي يمثلها غير مستعدة لتولي السلطة...»[٧٩]. فالروسيا كانت وطن نصف مصنّع (semi-industrialisée) حيث الرأسمالية كانت ضعيفة والبروليتاريا الصناعية قليلة الأهمية عددياً، والشروط الموضوعية للثورة لم تكن كلها متوفرة. هذا المأزق دفع لينين للهرطقة (Hérésie). إذا كان «الوعي البروليتاري» غير موجود. أليس من واجبات المثقفين الماركسيين - كأمثاله، الإستعجال بصيرورة التوعية ؟ ففي عام ١٩٠٢، إستعمل لينين للمرة الأولى عبارة «مناضلو الطليعة»[٨٠]، بصدد شرحه للدور الجديد الملقى على عاتق نخبة من الثوريين المحترفين[٨١]. ويدعو إلى إنشاء «منظمة ثورية» - تتخطى مفهوم «منظمة العمال»[٨٢] (أو حزب الطبقة العاملة) تتألف بصورة رئيسية من أناس يجعلون النشاط الثوري مهنة لهم، وهذه المنظمة تتناسب مع البلاد الروسية حيث يسودها الإستبداد[٨٣]. هذه المنظمة لا تترك مجالاً للإنخراط بها إلا للنخبة الثورية المحترفة والمدربة تدريباً مهنياً على فن النضال ضد الشرطة السياسية[٨٤]، مع مراعاة القواعد الدقيقة للعمل السري[٨٥]. وهكذا تخلى لينين ومنذ العام ١٩٠٢ عن «مبدأ الديمقراطية» الذي يحتم النشاط العلني والإنتخاب لكل مركز أو مسؤولية حتى في داخل حزب أو منظمة...

إن هرطقة لينين ليست ناشئة فقط بحكم الظروف، ولكنها جزء من فلسفته ومن مساوىء شخصيته وطباعه التي أوصلته إلى تدمير كل ما يوجد من مثالية في الماركسية[٨٦]، كل ذلك لكي يتوصل إلى طلب السلطة المطلقة لرئيس الحزب. هذه السلطة المطلقة حوّلت الحركة الماركسية الروسية إلى جهاز عسكري بعيد كل البعد عن الأسس العلمية للعقيدة الماركسية[٨٧]. اللينينية ليست هرطقة فقط ولكنها الهرطقة نفسها التي أوجدت الفاشستية[٨٨]. وتظهر الفاشستية بوضوح في تنظيم الحزب البلشفي أثناء ثورة أكتوبر. إذ كان لينين يعتمد كلياً على العصابات المسلحة التي نظمها تروتسكي (Trotski) في بتروغراد[٨٩]. كان لينين مقتنعاً بأن

العنف هو ركن أساسي من أركان الثورة، ولم يتورع مطلقاً عن الدعوة إلى الإرهاب[٩٠]. ولتبرير إستعماله العنف، كان يعتمد على تراثين مزدوجي التقاليد: أولاً، الثورة الفرنسية، إذ كان يروق له أن يذكر[٩١] إحدى مقولات روبسبيير (Robespierre)«في الثورة، إن خاصية (Les attributs)[٩٢] الحكم الشعبي هي، في الوقت عينه، الفضيلة والإرهاب: الفضيلة التي بدونها يكون الرعب مشؤوماً، والرعب الذي بدونه تكون الفضيلة عاجزة. والرعب ليس سوى العدالة الفورية، القاسية والصلبة: إنه إذاً منبثق عن الفضيلة؛ إنه نتيجة للمبدأ العام للديمقراطية المطبقة على حاجات الوطن الأكثر إلحاحا» أكثر من كونه مبدأ خاصاً ... فالحكم الثوري هو إستبداد الحرية في وجه الطغيان»[٩٣]. لننسَ التاريخ المشؤوم للرعب، ولنقلْ ثانياً، أن لينين تمسك بمقولة لكارل ماركس، الذي لم يدعم العنف إلا كرصاصة رحمة على المجتمع الزائل أو كنوع من القتل الرحيم (Euthanasie)، وبهذه العبارات: «... ليس هناك وسيلة لتقصير عمر، ولإختصار الإحتضار الأليم للمجتمع المنحل (الزائل) والمخاض المؤلم للمجتمع الوليد، إلا واحدة: العنف الثوري»[٩٤]. بالواقع لينين لم يكن مطلقاً يؤمن بالثورات المنبثقة من الحتميات التاريخية ولكن ثوريته كانت حسب المدرسة الفرنسية القديمة أو ممثلها الأحدث جورج صوريل (Georges SOREL) التي تقول «أن الثورة هي من صنع مجموعة محدودة من الرجال شديدي الإنضباط تحت إمرة قائد مقرر...». وكان أيضاً متأثراً بدرجة أقل بالماركسيين العفويين الألمان الذين يعتبرون «أن إنتصار البروليتاريا ليس إلا تتطوراً حسب الصيرورة الداروينية (Comme processus d'évolution darwinien). عدا الإستشهاد بمقولات روبسبيير وكارل ماركس، فإن «إرادة القوة الخارقة» (La volonté extraordinaire de puissance) جزء ملازم لشخصية لينين، ويظهر ذلك في أدبياته وخطاباته التي لا تخلوا مطلقاً من كلمات من مثل الدعوة للقتل والإبادة وإلى آخره...[٩٦] وحتى في أدبياته السابقة للثورة بعشرات السنوات. وهذا ما ترجمه عملياً في بداية الثورة حينما أسس مجلس الحرب والثورة (Le Comité Militaire Révolutionnaire de Petrograd) والذي كان يملك السلطة الفعلية، كما إعترف ستالين لاحقاً، رغم أنها منبثقة عن السوفناركوم (Sovnarkom) وهي أول قوة عسكرية للبلاشفة كانت مهمتها محاربة النشاطات «المعادية للثورة» بواسطة وحدة خاصة تدعى التشيكا (La Tchéka) وهي البوليس السياسي الذي أعطى التعريف

الرسمي للإرهاب المنظم على لسان قائده لاتسيز (M. Y. Latsis): «إن السؤال الأول الذي نوجهه إلى الفرد: إلى أي طبقة تنتمي، ما هو وسطك العائلي، تربيتك، دراستك أو مهنتك؟ هذه الأجوبه تحدد مصيره...»[٩٧].

منذ اللحظة التي تخلى فيها لينين عن «الذنب الفردي» وأحل محله «الذنب الجماعي»[٩٨]، وبدأ يبيد (حسب العبارة التي كان يستعملها) طبقات بكاملها، فقط بسبب الإنتماء العائلي أو الطبقي أو المهنة أو الولادة أو حتى لنوع الدراسة التي تلقاها الشخص أو المجموعة[٩٩]... أصبحت هذه الآلية بدون حدود ولا رادع ... فمن الناحية الأخلاقية، ليس هناك فرق بين محاربة طبقة، بنية إبادتها ومحاربة جنس بشري (Une Race)، بنية إبادته. إن من يضطهد فئة أو طبقة أو طائفة، لا يمكن أن يكون حامياً للحرية والعدالة والمساواة بإسم فئة أخرى، ويعلن بذلك عن نفسه عدواً للفئات الأخرى[١٠٠]. وهكذا خلق لينين، بإسم طبقة البروليتاريا -قبل هتلر[١٠١]- «الفلسفة التجريبية للإبادة الجماعية» Ou (la Génocide moderne) في العصر الحديث[١٠٢]. إنه من السذاجة أن نصدق لينين حينما يستشهد بماكسيميليان دي روبسبيير، فصحيح أن إسم هذا الأخير إرتبط بالرعب ولكن ضحاياه لم يتعدوا تقريباً الـ٣٥٠ من النبلاء. ولكن روبسبيير إستطاع أن يبني إحدى أعرق الديمقراطيات في تاريخ الإنسانية وأكثرها حفاظاً على إستمراريتها، وحتى الإرهاب عنده كان مبنياً على الفضيلة ومن أجل الفضيلة. ولكن لينين لم يضع أي أسس للديمقراطية ولكنه وضع أسس «القانون الجنائي الإستبدادي السوفياتي» المبني على منطق «ما هو غير مسموح فهو ممنوع». وفي رسالة إلى وزير عدله كورسكي (Koursky) بتاريخ ١٧ أيار ١٩٢٢، يقول لينين: «يجب صياغة مواد القانون الجزائي بالطريقة الأكثر شمولية ممكنة، لأن مشاعر العدالة الثورية والوعي الثوري فقط بوسعها تحديد شروط تطبيقه...[١٠٣]» ولهذا المنطق يجب مقارنة لينين مع هتلر الذي برر أعماله عدة سنوات لاحقاً «بالقوانين العليا للحزب» (La loi suprême du Parti)[١٠٤]وهكذا فعل لينين كما « ... تكلم زرادشت (Ainsi parlait Zarathoustra)[١٠٥].

دلالة إرهاب الضعفاء

في هذه الحالة من مجريات الأمور يعبّر إرهاب الضعفاء عن يأس في قرارة نفوس الذين يمارسون هذه الوسيلة. فهم يترجمون هذا اليأس بموقف متطرف

شديد التشنج والخطورة من شأنه أن يؤدي إلى أعمال شرسة وفظيعة ضد الآخرين، وإلى أعمال انتحارية يذهب ضحيتها عادةً الإرهابيون أنفسهم[١٠٦]. ففي عالم لا تجد فيه الجماعات مكاناً لقيمها، لحرياتها ولحقوقها المشروعة في الأرض والإنتماء وتقرير المصير والحياة السياسية الكاملة، لا يسعها إلاّ أن تجد في قضيتها الحقيقة المطلقة، فلا تعود ترى غير حقيقتها هذه، ولا تعود تؤمن إلا بها، فتنقاد إلى إستعمال الإرهاب كحلّ أخير تلوح فيه بوارق الأمل. كما لا يعود بوسع أحد أن يفرض على إرهابي من هذا النوع قواعد وقوانين من خارج مفاهيمه وحقائقه، لأنه هو الذي يحدّدها ويختارها ويلتزم بها بمقدار ما تخدم قضيته، وبمقدار ما تتناسب مع الظروف التي يناضل فيها. فهو لا يراعي أي عرف وأية حرمة إجتماعية أ ,سياسية، كما أنه لا يراعي قاعدة أخلاقية تشكل عائقاً في سبيله، إذ أنه يضع بتصرفه جميع الطرق والوسائل الممكنة دون أن يتراجع أمام الصعاب مهما بلغت خطورتها لأنه يلعب لعبة الموت فقط، الموت من أجل حياة بعينها يريدها دون سواها. فكل ما هو ممكن هو مسموح، وكل ما هو نافع وفعّال هو ضروري ولا يمكن التخلّي عنه لأي سبب من الأسباب خارج مستلزمات حاجته وارادته التي تهدف بالأساس الى التغلب على العدو وتحقيق الأهداف المرجوّة وانتصار القضية الحقيقية على الإطلاق. فالمهم ان ينجح، ولذلك لا يفرّق إرهاب الضعفاء بين الوسائل العادية والقانونية وبقية الوسائل الأخرى مهما بلغت حداً قصياً من العنف الجنوني واللاعقلاني. فهو لا يتوانى عن ضرب أي هدف يقع على مطال يده، أكان من الممتلكات الخاصة أو العامة أو كان إنساناً أو أية شخصية سياسية أو إجتماعية، عندما يرى هو أن مصلحته قائمة في هذا الفعل[١٠٧].

إرهاب الضعفاء يولد من رحم إرهاب الأقوياء

هذه العدمية في الإرهاب لدى الضعفاء تبرز أيضاً في إرهاب الأقوياء، أي إرهاب الدولة والدول القوية ضد الدول والجماعات الضعيفة[١٠٨]. فإن من شأن الممارسات العنيفة التي تقوم بها الدول والأنظمة بصورة علنية ضد شعوبها أو الشعوب الأخرى، أن تؤدي إلى أعمال ارهابية يقوم بها الأفراد أو الجماعات والمنظمات السياسية[١٠٩].

ومن هنا فإن الإرهاب يولّد الإرهاب. فحيث تُستغَل السلطة ويساء إستعمالها، وحيث يفرض المنتظم الإجتماعي/السياسي والأخلاقي بالقوة ويسود بالإكراه وليس بالتوافق، وحيث يؤدي الظلم والتفرقة إلى اختلال التوازن في المنتظم العام، يظهر الإرهاب وينتشر. والإرهاب يدعو الإرهاب المضاد، كما يدعو هذا الأخير مقاومة الإرهاب المضاد ... ويدور الإرهاب في الحلقة المفرغة، وتزداد الضحايا وتهضم الحقوق على خط مستقيم ومتصاعد. انطلاقاً من هذه الزاوية، يبدو أن النزاع بين سياسة الإضطهاد التي تمارسها الدولة وإرادة الشعب، يؤدي بالدولة إلى إستعمال العنف. وهذا ما يدعو الشعب بدوره إلى الرد بالعنف. وهذا يعني أن ما يسبّب العنف ضد الدولة، أي إرهاب الضعفاء ضد الأقوياء أصحاب السلطة، هو العنف الذي يمارسه هؤلاء من خلال السلطة التي يمتلكونها. كما يسببه أيضاً، وضع يقوم على اللاعدالة السياسية، أو على التفرقة الإقتصادية والإجتماعية. أما الذي يرجّح كفة اللجوء إلى هذه الوسيلة بالذات فهو كون جميع الوسائل الأخرى التي يمتلكها الضعفاء قد فشلت في إيجاد الحلول المناسبة[١١٠].

إن هذه الإستنتاجات، تنسجم مع تقرير للأمم المتحدة حول «الإرهاب الدولي»، إذ يعود السبب في نشوء الإرهاب السياسي، حسب هذا التقرير، الى «أعمال القمع التي تمارسها الأنظمة الإستعمارية والعنصرية والأجنبية ضد الشعوب التي تناضل من أجل تحرّرها وحقوقها المشروعة وتقرير مصيرها واستقلالها ومن أجل حرياتها الأساسية الأخرى»[١١١].

مشروعية الإرهاب وقانونية المقاومة

لعلّه من السذاجة، أننا بحثنا في المقالات المنشورة في وسائل الإعلام، عن تبرير لمشروعية (Légitimité) الإرهاب وقانونية (Légalité) المقاومة. وكأن «قانون السادة الأقوياء» يحدّد عدالة قضية ـ تخص الضعفاء ـ ويشرّعها. وهنا السذاجة الكلية. إذ ليس القانون هو الذي يشرّع المقاومة. ذلك لأن الإرادة السياسية، للأقوياء، هي التي تضع القانون وتفرضه بواسطة السلطة الإستنسابية التي تتمتع بها طبيعياً. بهذا يُفهم أن القانون شأن إصطلاحي وإن حصل يحصل بقبول الجماعة به، ويسود بخضوعها له. وإن «حصل القبول بالإذعان التلقائي أو تحت تأثير شخصية بارزة (Le charisme)، أم حصل بالخوف والرهبة أو بالإحترام

الأخلاقي أو بالقناعات الدينية، فهذا شأن قليل الأهمية بالنسبة لجوهر القانون ولماهيته»[١١٢]. إن ما ينتج عن هذا الواقع هو أن القانون لا ينطوي في ذاته على حقيقة يقينية وضرورية من شأنها أن تسند إليه سلطة مطلقة في تقرير العدالة، لأن هذه الأخيرة، انما تكمن خارج كل قانون وعرف. انها قيمة إنسانية أوجدتها الجماعة من أجل الجماعة. وكذلك الأمر بالنسبة للشرعية التي يكمن أساسها في الجماعة نفسها. فالسلطة السياسية لا تستطيع أن تفرضها من فوق على الجماعة لأنها تنبع من تحت، من الجماعة نفسها، وهي التي تكّون الأساس للسلطة السياسية وتدعمها. وبالتالي فإنه يعود إلى الجماعة أمر تقرير ما هو شرعي وما ليس كذلك[١١٣].

في الواقع ليس هناك من منتظم سياسي/قانوني/أخلاقي في العالم من شأنه أن يسمح بالثورة أو بالمقاومة المسلحة أو أن يعتبرها امكانية من مجموع الإمكانيات المتوفرة أمام حرية الإختيار : الثورة ممنوعة. المقاومة المسلّحة ممنوعة. التمرد ممنوع، العصيان المدني ممنوع ... وإلاّ تعطّلت انظمة اللعبة السياسية وقوانينها. ولكن ما حيلة المقهور أو صاحب الحق عندما يصار إلى إتفاق ضمني أو علني على قهره أو سلبه حقه من ضمن المنتظم السياسي/القانوني/الأخلاقي الذي يُطلب منه التقيد به والإلتزام بأحكامه؟ في وضعية كهذه، وطالما أن حق الحياة مهدّد في مطلق الأحوال، لا يسع صاحب هذا الحق إلا أن يختار الفعل الذي يناسب حجم حقه، والذي يراه ضرورياً وفعّالاً، بغض النظر عن قانونيته وانتظامه، وحتى لو أدى به هذا الإختيار إلى فقدان حقه وحياته[١١٤]...

فالكفاح الإرهابي يتأرجح بين الحق وإرهاب الأقوياء. فحق سلطة الأقوياء المكتسب أصلاً من إرادة الجماعة يتجسد في القوانين الوضعية الصارمة. وتجاوز هذه القوانين أو إساءة إستعمال الحكام للسلطة المنبثقة أصلاً من إرادة الجماعة، تؤدي إلى قوانين كيفية تتجلّى غالباً بإرهاب الدولة أو بإرهاب دولة قوية ضد دولة ضعيفة. إذاً، فكما على مستوى الحكام «الأسياد» تجاوز للقوانين، فهناك على مستوى المحكومين، حق الشعوب الذي تحدّده القوانين والأعراف السياسية ولكن هو أيضاً قابل للتجاوز، في الحالات الإستثنائية. وهذا التجاوز يتجسد برفض القوانين والأنظمة المفروضة بقوة السلطة إن كانت محلية أو دولية. وإمكانية

الرفض هذه تعرف عادةً بإسم «حق المقاومة». ان هذا الشكل من الرفض، على مستوى المحكومين، لا يندرج في قانون ولا يحدّده نظام، بل إنه مرفوض من القانون لأنه يتعارض معه. فالمنطق الداخلي لحق المقاومة انما يقوم على الصراع ضد القوانين وضد الأنظمة والسلطات التي تمثلها وتحميها، وذلك عندما تكون القوانين جائرة وعندما تسيء السلطات ممارسة سلطتها أو تتجاوز حدودها. وهذا ما يدعونا إلى التساؤل عن حدود القانون الوضعي، أي ما هي الحدود التي لا يمكن للقانون أن يتجاوزها، وفي حال تجاوزها يصبح الحكم الشرعي الذي فرضها معرّضاً للرفض في شرعية وجوده[١١٥]...

ان العدالة والشرعية مفهومان يحدّدان منتظماً سياسياً/قانونياً/أخلاقياً يتمتع فيه اعضاء المتحد السياسي والمجتمع الدولي، أفراداً ودولاً بحقوقهم الكاملة وبحريتهم التامة على قدم المساواة.

في منطق الإرهاب، إن الأقليات والإتنيات والشعوب المضطهدة والمتمردة، الثائرة، تجد نفسها مستثناة من المنتظم السياسي/الأخلاقي، أو مبعدة عنه قسراً: فحريتها مدجّنة ومقهورة بقوة السلاح التي تمتلكها سلطة الدولة والدول الجبارة، وحقوقها في الحياة السياسية الكاملة وفي نمو شخصيتها المعنوية والإجتماعية على مستوى المواطنية ـ تلك التي أعلنتها شرعة حقوق الإنسان باعتبارها حقوقاً غير قابلة للتقادم ولا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها ـ حقوقها هذه مهضومة ومطموسة بفعل سيطرة الحكومات أو من قبل شعوب أخرى أقدر وأقوى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإضطهاد الذي يقع على كاهل الشعوب والأقليات الضعيفة انما يؤيده دائماً ويدعمه نسق من الحقوق والقوانين الوضعية والنظم الدولية تفرضه قوى قاهرة وتجعل منه بالإكراه قاعدة سياسية قانونية وأخلاقية مطلقة لا تجوز مخالفتها تحت طائلة الخروج عن النظام العام أو الدولي، وهو نظام الأقوياء المفروض على الضعفاء. وهذا ما يستتبع بالنتيجة ان الذين يقاسون لا عدالة الآخرين يواجهون المطلق في موقف الآخرين بمطلق آخر يتبنّونه لأنفسهم من أجل تحقيق عدالة هم يريدونها ويرتضونها[١١٦].

المراجع

١- انظر: هنري أرفون. ترجمة هنري زغيب. الفوضويّة. منشورات عويدات. بيروت. ١٩٨٣. ص٧.
٢- انظر: دلال بسما. «ظاهرة الإرهاب: جذورها الفكرية والتاريخية - دراسة في أبعادها الإجتماعية والسياسية حتى نهاية الثورة الفرنسية». الدفاع الوطني اللبناني. العدد ٣٩. كانون الثاني. ٢٠٠٢. ص. ص. ٥٥-٧٨.
٣- انظر: هنري أرفون. ترجمة هنري زغيب. الفوضويّة. منشورات عويدات. بيروت. ١٩٨٣. ص١٠.
٤- تترجم فوضوية باللغة العربية ولكن بمعانيها الفلسفية هي بعيدة عن ما تعبر عنه الكلمة في لغتنا والأجدر بتبني ترجمتها بكلمة تحررية. فهي نظرية سياسية تتبنى التعاون الطوعي بين الأفراد والجماعات. وترى أن الدولة هي العدو الأكبر للفرد. ومن هنا ضرورة العمل على إزالتها ... انظر : هنري أرفون. ترجمة هنري زغيب. الفوضوية. منشورات عويدات. بيروت. ١٩٨٣. ص٥ . الهامش رقم ١.
٥- د. جورج سعد. مقدمة لترجمة : دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص١٢, لله ص.٢٧.
٦- بير جوزف برودون (Pierre-Joseph PROUDHON, 1809-1865): كاتب إجتماعي فرنسي. إقتصادي. أحد مؤسسي التحررية. ولد برودون من أبوين مزارعين في الريف الفرنسي. إلى جانب عمله في الحقل عمل خمس سنوات راعي بقر. أي حتى الثانية عشر من عمره. حصل على منحة ودخل المدرسة لمدة ستة سنوات فقط. أي حتى العام ١٨٣٣. في العام ١٨٣٧ (في الثامنة والعشرين من عمره) حصل على جائزة أكاديمية بيزونسون. وهي عبارة عن منحة لمدة ثلاث سنوات درس خلالها الإقتصاد السياسي. يبدو أن حياة برودون لا تختلف عن ابناء أولاءك المزارعون أو ملاكوا الأراضي الصغار في الريف. الذين لا يملكون المستوى الطبقي لاستغلال العمال المأجورين. فيبرعون وبوحشية فائقة في إستغلال أطفالهم. أو وضعهم بتصرف أرباب عمل على مثيلهم. هؤلاء الأطفال التعساء الذين تذهب صحتهم ضحية لجشع والديهم وأرباب العمل الصغار. وتشغيل هؤلاء الأطفال يسبب الشيخوخة المبكرة (Vieillissement précoce) في خلايا أجسادهم وتكلس وتفتت العظام ونتائج أخرى هي أكثر من إختصاص الأطباء. عدا الأذى النفسي لأن «جروح الطفولة لا يمكن أن تنتسى». حسب عبارة أرنست رينان Ernest RENAN:
(Souvenirs d'enfance et de jeunesse, Paris, 1883). وهذه الظاهرة ليست لزمن غابر. ولكن تجد كل معانيها في العالم الثالث اليوم. وخصوصاً في الزراعات العائلية. كالتبغ في الشرق الأوسط ... والفستق في أفريقيا. والخ...انظر:
Daniel GUERIN, Ni Dieu ni Maître, Tome I, Petite collection, Maspero, Paris, 1980, pp.17-45.
٧- بدأت إهتمامات المنظمات غير الحكومية. مدعومة بوسائل الإعلام. بظاهرة تشغيل الأطفال وإستغلالهم وحتى إستعبادهم منذ مطلع التسعينات. وقد إحتفظنا بعدد من مجلة (L'EVENEMENT DU JEUDI) الفرنسية يحوي ملفاً عن: «عودة الرق في عصرنا».
François LANDON & alii, Le retour de l'esclavage", L'EVENEMENT DU JEUDI, 9/15 septem-) bre, 1993, pp. 38-55.). ونتساءل هل غاب الإستعباد في يوم ما عن الكرة الأرضية ؟
8- Cf. Le rapport de l'UNICEF dans ce domaine.
٩- يعتبر برودون أيضاً من المفكرين الإقتصاديين. وقد خصصت له كتب الفكر الإقتصادي عشرات الصفحات بينما لم تخصص إلا صفحتين لفريدريك ليست مثلاً. انظر: Henri DENIS, Histoire de la pensée économique, P. U. F., Paris, 1966, pp.381-389 & 407 & 414 & 417 & 460, etc... . وله الكثير من الأفكار والأعمال التي مازال تأثيرها حتى اليوم في مجال الاقتصاد. فهو صاحب مذهب الموتويلية / Mutuel الذي كان يلم بتحويل المجتمع بصورة سلمية عن طريق تنظيم التعاضد. أي إنشاء التعاونيات وجمعيات التعاضد (ماركس. رسائل مختارة. ص٣٨٥). وهو صاحب نظرية المصرف مع فائدة صفر. وقد قام برودون بمحاولة تأسيس بنك التبادل. عام ١٨٤٨. وأسس بنك الشعب (Banque du peuple) في باريس في ٣١ كانون الثاني ١٨٤٩ (انجلس. ضد دوهرنغ. ص٤٤٣). ويكون فعلياً أباً لصناديق التعاضد وللبنوك التعاونية الذي نعرفها اليوم.
١٠- د. جورج سعد. مقدمة لترجمة : دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص١٢وص.٢٧.
١١- د. جورج سعد. مقدمة لترجمة : دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص١٢ وص.٢٨. الهامش ١.
١٢- انظر : هنري أرفون. ترجمة هنري زغيب. الفوضوية. منشورات عويدات. بيروت. ١٩٨٣. ص١٠-١٦.
١٣- بوركه. إنطباعات حول الثورة في فرنسا. ١٧٩٠. بالانكليزية.
١٤- وجوزف دي مستر. سهرات سان بترسبورغ أو الحكومة المؤقتة للعناية. ١٨٢١.
١٥- غراشيوس بابوف (Gracchus BABEUF, 1760-1797) إسمه الحقيقي فرونسوا نويل بابوف. ثوري فرنسي. ممثل الشيوعية التعادلية الطوباوية. أنظر: Le tribun du peuple, Edition10/18, Paris, 1969. . أنظر أيضاً: انجلس . ضد دهرنغ. دار التقدم موسكو. ١٩٨٤. ص٢٤-٢٧.
١٦- الذي نشره رفيق بابوف. بيوناروتي (Buonarroti). عام ١٨٢٨. في بروكسيل. أنظر : Claude MA-ZAURIAC (Ecrits présentés par), BABEUF, Messidor / Editions sociales, Paris, 1988.
17- Gian Mario BRAVO, Les socialistes avant Marx, Trois Tomes, Petite collection Maspero, Paris, 1979.

18- Gian Mario BRAVO, Les socialistes avant Marx, Tome I, op. cit., pp.200-204.
19- Gian Mario BRAVO, Les socialistes avant Marx, Tome II, op. cit., pp.130-134.
٢٠- كارل ماركس [1844]. المسألة اليهودية. دار مكتبة الجيل. بدون تاريخ. ٦٣ صفحة.
٢١- أ. علي أدهـم. «الفوضوية». عالم الفكر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. يوليو - أغسطس - سبتمبر. الكويت. ١٩٧٠. ص ٢١٩-٢٣٩. الصفحة : ص٢١٩.
٢٢- أ. علي أدهـم. «الفوضوية». عالم الفكر. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. يوليو - أغسطس - سبتمبر. الكويت. ١٩٧٠. ص ٢١٩-٢٣٩. الصفحة : ص٢١٩.
٢٣- انظر: - Louis DUMONT, Essais sur l'individualisme, Editions du Seuil, Collection Points - Essais, Paris, 1983, pp.112-133.
24- Ludwig FEURBACH, The essence of christianity, Harper & Row Publishers, New York, 1957.
٢٥- برونو باور (١٨٠٩-١٨٨٢). كاتب سياسي ألماني من أتباع هيغل اليساريين (اليسار الهيغلي). انظر: Bruno BAUER, Die Judenfrage, Brunschweig, 1843.
٢٦- كارل ماركس وفريدريك إنجلز [1888]. العائلة المقدسة. ترجمة حنا عبود. دار دمشق. سوريا. بدون تاريخ.
٢٧- انظر: Daniel GUERIN, Ni Dieu ni Maître, Tome I, Petite collection, Maspero, Paris, 1980, pp.35-36.
٢٨- فريدريك إنجلس [1844]. لودفيغ فورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. دار التقدم. موسكو. ١٩٧٤.
٢٩- انظر: دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص.١٩.
٣٠- سجن في باريس تابع لقصر العدل.
٣١- انظر: دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص.١٩. انظر أيضاً: Jean MAITRON, Ravachol et les anarchistes, Ed. Julliard, Paris, 1946, p.79. Max STIRNER, L'unique et sa propriété, Paris, 1960, p.65.
٣٢- انظر : د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٩٣. ص.٤١.
٣٣- دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص.١٩.
34- Michel BAKOUNINE, Dieu et l'Etat, Ed. Stock, Paris, 1892, pp.282-283. Max STIRNER, L'unique et sa propriété, Paris, 1960, p.50.
٣٥- انظر : د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٩٣. ص. ٤١.
36- Michel BAKOUNINE, Dieu et l'Etat, Ed. Stock, Paris, 1892, p.176.
٣٧- دانييل غيرين (Daniel GUERIN). التحررية. من العقيدة إلى الممارسة. دار الحداثة. بيروت. ١٩٨١. ص٢٦.
٣٨- دلال بسما. «ظاهرة الإرهاب: جذورها الفكرية والتاريخية - دراسة في أبعادها الإجتماعية والسياسية حتى نهاية الثورة الفرنسية». الدفاع الوطني اللبناني. العدد ٣٩. كانون الثاني. ٢٠٠٢. ص. ص. ٥٥-٧٨.
39- Jean MAITRON, Ravachol et les anarchistes, Ed. Julliard, Paris, 1946, p.11.
٤٠- العدمية أو النهلستية : نظرية تقرر انه لا وجود لشيء في المطلق (١٨٠١). ترفض حقائق القيم الأخلاقية والتقاليد والقوانين. وتراتبية القواعد. نظرية حزب سياسي في روسيا تدور على تحرير الفرد من كل سلطة. أي تمجيد الحرية المطلقة (١٨٧٧). (Dictionnaire petit Robert) انتشر مصطلح العدمية بعد صدور رواية تورغينييف «الآباء والبنون. ١٨٦٢». التي استعمل فيها المصطلح بحق. بطل الرواية - بازاروف. (عبد الرزاق الصافي. القاموس السياسي. دار الفارابي. بيروت. ١٩٧٨. ص.٢١٧).
٤١- وقد عرف بهذه الصفة التحرريون الروس. نسبة للصفة التي اطلقها الشاعر ايفان تورغينييف (Ivan TOURGUENIEV) على احد أبطال روايته آباء وبنون الصادرة عام ١٨٦٢.
42- Jean GRAVE, Le mouvement libértaire sous la IIIème République, Ed. Stock, Paris, 1930, p.100.
٤٣- كان هناك أيضاً جماعة أخرى تسمى: (Zemlia I Volia) هي «الأرض والحرية» مع إشارة معلومة واردة في كتب غير سوفياتية إلى أن هذه الجماعة يمكن أن تكون أيضاً «الأرض والإرادة». أنظر: ترجمة إلياس مرقص. العبودية. دار الحصاد. دمشق. ١٩٩٤. ص.٢٢٧.
44- Roland GAUCHER, Les Terroristes, Ed. Albin Michel, Paris, 1965, p.24.
45- A. SPIRIDOWITCH, Histoire du terrorisme russe, Ed. Payot, Paris, 1930, p.23 & p.25.
٤٦- قد يكون من الضروري. في هذا المجال. ذكر النص التالي: «في مناطق كهذه. يسود مناخ شنيع من

الإرهاب العسكري القوزاكي. هذا الإرهاب الذي ينطلق في عملياته من القصر. وللردّ على هذا الإرهاب. يبدو الإرهاب الآتي من قبل الفلاحين ضرورياً ومحتماً».

A. SPIRIDOWITCH, Histoire du terrorisme russe, Ed. Payot, Paris, 1930, p.23 & p.311.

47- LENINE, Oeuvres, Tome 5, Editions sociales, Paris, 1965, pp.333-334.
48- LENINE, Oeuvres, Tome 10, Editions sociales, Paris, 1965, pp.67-69.
49- Léon TROTSKY, Les crimes de staline, Maspéro, Paris, 1973, pp.42-43.
50- LENINE, Oeuvres, Tome 5, Editions sociales, Paris, 1965, p.381.
51- LENINE, Oeuvres, Tome 9, Editions sociales, Paris, 1965, pp.356-358.
52- LENINE, Oeuvres, Tome 5, Editions sociales, Paris, 1965, p.15.
53- LENINE, Oeuvres, Tome 5, Editions sociales, Paris, 1965, pp.15-16.
54- Leon TROTSKY, Les crimes de staline, Maspéro, Paris, 1973, pp.42.
55- Léon TROTSKY, Les crimes de staline, Maspéro, Paris, 1973, pp.43.
56- LENINE, Oeuvres, Tome 26, Editions sociales, Paris, 1965, pp.501-503.
57- LENINE, Oeuvres, Tome 26, Editions sociales, Paris, 1965, p.480.
58- Jacques BAYNAC, La terreur sous Lénine, Sagitaire, Paris, 1975.
59- LENINE, Oeuvres, Tome 27, Editions sociales, Paris, 1965, p.26.
60- Jacques BAYNAC, La terreur sous Lénine, op. cit., p.55.
61- Jacques BAYNAC, La terreur sous Lénine, op. cit., p.56.
62- Marcel LIEBMAN, Le Léninisme sous Lénine, Tome 2, Seuil, Paris, 1973, p.158.

٦٣- دلال بسما. «ظاهرة الإرهاب: جذورها الفكرية والتاريخية - دراسة في أبعادها الاجتماعية والسياسية حتى نهاية الثورة الفرنسية». الدفاع الوطني اللبناني. العدد ٣٩. كانون الثاني. ٢٠٠٢. ص. ص. ٥٥-٧٨.

64- Victor SERGE, L'An I de la Révolution russe, Maspero, Tome 2, Paris, 1971, p.118.
65- Jacques BAYNAC, La terreur sous Lénine, op. cit., p.57.
66- Marcel LIEBMAN, Le Léninisme sous Lénine, Tome 2, Seuil, Paris, 1973, p.159.
67- Marcel LIEBMAN, Le Léninisme sous Lénine, Tome 2, Seuil, Paris, 1973, p.159.
68- Léon TROTSKY, Terrorisme et Communisme, Ed. 10-18, Paris, 1963, p.87.
69- Léon TROTSKY, Terrorisme et Communisme, Ed. 10-18, Paris, 1963, pp.91-92.
70- Léon TROTSKY, Terrorisme et Communisme, Ed. 10-18, Paris, 1963, pp.93-94.
71- Léon TROTSKY, Terrorisme et Communisme, Ed. 10-18, Paris, 1963, pp.93-94.
72- Léon TROTSKY, Terrorisme et Communisme, Ed. 10-18, Paris, 1963, pp.99.
73- Harrison SALISBURY, La Neige et la Nuit, 2 vol., Belfond, Paris. Black Night, White Snow: Russian's Revolution, 1905-1917, Londres, 1978, 565 pages.

٧٤- جون ستراتشي. الرأسمالية المعاصرة. ترجمة عمر الديراوي. دار الطليعة. سلسلة السياسة والمجتمع. بيروت. ١٩٦٤. ص. ١٠.

75- Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, Robert Laffont, Paris, 1985, p. 66.

٧٦- روبرت هيلبرونر. قادة الفكر الإقتصادي. مصدر ذكر سابقاً. ص. ١٧١.

77- Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, op. cit., p. 66.
78- Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, op. cit., pp. 62-63.
79- F. ENGELS, The Class War in Germany, p. 135.

٨٠- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ٢٧.
٨١- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ١١٤.
٨٢- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ١١٥.
٨٣- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ١٢٨.
٨٤- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ١٢٨.
٨٥- لينين[1902]. ما العمل ؟ دار التقدم. موسكو. ص. ١٢٩.

86- Rosa LUXEMBURG, (uvres, Maspero).
87- Rosa LUXEMBURG, La Révolution russe, Spartacus.

٨٨- إذ أن التاريخ أعطانا مهرطقين لا يمكن إحصاؤهم ... فمن الملفت للنظر أن الأممية الثانية التي إنعقدت قبل الثورة البلشفية قد ضمت إشتراكيين من طراز رجال مثل برنارد شو ورمزي مكدونلد وبلسودسكي فضلاً عن لينين ولافال (رئيس حكومة فيشي الذي أعدم عام ١٩٤٥. بعد تحرير فرنسا) وموسيليني. ولكن موسيليني يبقى المهرطق الماركسي الأكثر صدقاً مع نفسه ومع البروليتاريا ومع التاريخ. إنظر: A. James GREGOR, Italian Fascism and Development Dictatorship, Princeton, 1979. Benito) MUSSOLINI, Opera Omnia, 36 Vol., Florence, 1951- 1963, Vol. II, p.32 & 126, Vol. I, p. 92 & 103

& pp. 185-189, Vol. V, p. 69. Ernst NOLTE, Les Mouvements fascistes, Française Lib., voir également l'essai de NOLTE, "Marx & Nietzsche dans le socialisme de Mussolini", Historische Zeitschrift, CXCI-2.).

89- Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, Robert Laffont, Paris, 1985, p. 78.

90- Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, Robert Laffont, Paris, 1985, p. 78.

٩١- لم يكن يناسب لينين مطلقاً أن يذكر عن روبسبيير. إحدى خطاباته - حينما أسس مجلس مفوضي الشعب Le Conseil de Commissaires du Peuple ou Sovnarkom (إن الشعب طيب ومفوضوه قابلون للفساد. وإنه يجب البحث في الفضيلة وفي السيادة الشعبية عن واق من عيوب الحكم وإستبداده .
(G. LABICA, ROBESPIERRE, Une politique de la philosophie, Presses Universitaires de France, Paris, Traduction Arabe, p. 96.).

٩٢- هنا نذكر نص المقولة عن المصدر الأصلي. إذ كان يروق للينين ان يحرفها كما يناسبه.

93- G. VALLAY (Editeur), Discours et Rapports de Robespierre, Paris, 1908, p. 332.

94- MARX & ENGELS, Historisch-Kritische Gesamtausgabe. E. H. CARR, La Révolution bolchévique, Tome I, Edition de Minuit, Paris, 1969-1974 (3 Tomes), p. 155, in Paul JOHNSON, Une histoire ... , Tome I, op. cit., p. 78.

95- (Paul JOHNSON, Une histoire du monde moderne, Tome I, Robert Laffont, Paris, 1985, pp. 66-67.).

إنظر أيضا موقف ماركس من أصحاب فكرة «الإرادة البحته». في. روبرت هيلبرونر. قادة الفكر الإقتصادي. ذكر سابقاً. ص. ص. ١٧٠-١٧١.

٩٦- هناك ٢٥ عبارة على الأقل. تبدأ بكلمة حصار وحتى عبارة الإبادة. يستعملها لينين في مؤلفاته. إنظر (Paul JOHNSON, Tome I, op. cit., p. 67 et p.79.)

97- Harrison SALISBURY, La Neige et la Nuit, 2 vol., Belfond, Paris. Black Night, White Snow : Russian's Revolution, 1905-1917, Londres, 1978, 565 pages, in Paul JOHNSON, Une Histoire du ... , Tome I, op. cit. p. 83.

98- Paul JOHNSON, Une Histoire du monde moderne, Tome I, op. cit. p. 83.

٩٩- إن هذه الفلسفة البائسة ما زالت سائدة. حتى اليوم. في العقل الباطن لأكثر الشيوعيين وعلى أساسها يصنف شخص ما. إذا كان مع. أو ضد اليسار اللينيني.

١٠٠- يذهب بنا الفكر طبعاً إلى ملاحظة لروبسبيير دونها في زمن إصلاح الدستور الفرنسي (Complet de Déclaration des droits de l'homme et de citoyen, 24 avril 1793, in Georges LABICA, ROBESPIERRE, ... op. cit., p. 95.) وبشكل خاص في المادة ٢ الشهيرة : إن من يضطهد أمة يعلن نفسه عدواً للأمم قاطبة . كذلك يذهب بنا الفكر بالطبع إلى صيغة ماركس التي ليست أقل شهرة : إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً . (Texte sur la Pologne, 1857, 1863).

101- P. JOHNSON, Tome I, op. cit. p. 98.

102- T. H. RIGBY, Lenin's Government : Sovnarkom, 1917-1922, Cambridge, 1979; p. 191 & 230).

103- T. H. RIGBY, Lenin's Government : Sovnarkom, op. cit., p. 191 & 230).

104- P. JOHNSON, Tome I, op. cit. p. 98.).

١٠٥-إنظر فريدريك نيتشه. هكذا تكلم زرادشت(١٨٨٣-١٨٨٥). منشورات المكتب العالمي. توزيع دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.

١٠٦- التمييز بين الإنتحار الفردي /// البير كامو. الإنسان المتمرد. منشورات عويدات. بيروت. ١٩٨٣. ص١٢. العكرة ص ١٥٥-١٥٦.

١٠٧- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص١٥١.

١٠٨- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص١٥١.

١٠٩- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص١٣٥.

١١٠- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص١٣٧.

111- Nations UNIES, "Rapport du Comité Spécial du Terrorisme International", Assemblée générale, Documents officiels M vingthuitième session, Supplément n). A/9028), Nations Unies, New York, 1973.

112- Julien FREUND, L'essence du politique, Editions Sirey, Paris, 1965, pp.237-238.

١١٣- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٩٣. ص. ١٤٨.

١١٤- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص. ١٢٦.

١١٥- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص ص١٤٠-١٤١.

١١٦- د. أدونيس العكرة. الإرهاب السياسي. ... المرجع السابق. ص١٤٩.

الحرب الأفغانية
حلقة في سلسلة الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط

د. جان شرو*

الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ كان فاتحة مأساوية لبداية الألفية الثالثة، وفصلاً من مفاصل التاريخ، ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، ولكن بالنسبة للعالم قاطبة. وهو لا يقلّ في خطورته وأبعاده ودلالاته عن أحداث بيرل هاربر، التي كانت السبب المباشر في دخول أميركا الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء: والتي نعرف كما يعرف الجميع بأنه لولاها لما كان العالم كما هو عليه الآن. ولكانت قصّة التاريخ العالمي المعاصر قد كتبت بشكل مخالف تماماً عما كتبت عليه حالياً. ولقد قال عنها فريد هاليداي في كتابه: «ساعتان هزّتا العالم» ما يلي:

«ان أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ وعواقبها عالمية بكل المعايير.. والآثار الابعد مدى هي تلك العالمية التي تطاول الأمن العسكري، وأمن الأفراد اليومي في بيوتهم ومواقع عملهم وسفرهم والاقتصاد العالمي وعلى الأخص العلاقات بين الشعوب والثقافات والأديان. فقد فجّرت أحداث ١١ ايلول أزمة عالمية ستتطلب، إذا كنّا محظوظين مئة عام لحلّها». [1]

بالفعل ان ضرب مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنتاغون في واشنطن هو محاولة لضرب الولايات المتحدة الأميركية والنيل من هيبتها في مجالين ترتكز

(*) استاذ في الجامعة اللبنانية.

عليهما عظمة الأمبراطورية الاميركية: الأول وهو اقتصادي وإطاره النظام العالمي الجديد ورمزه مركز التجارة العالمي. والثاني عسكري ورمزه البنتاغون. ولو تيسّر للطائرات الأخرى أن تنفجر وتحطّم رموزاً أخرى وخاصة البيت الأبيض لكانت قد تمّت فصول هذه الكارثة التي حلّت بهذا البلد[٢]. إنّ المخططين لهذه الضربة كانوا يهدفون بالدرجة الأولى القضاء على وحدانية القوّة الأميركية، وهيمنتها الاقتصادية والسياسية في العالم، والحلول مكان الاتحاد السوفياتي الذي أفلس على الصعيدين المادي والعقائدي. هذا المشروع وفي المطلق لا تستطيع ان تنفذه أية منظمة فردية مهما عظمت قوّتها إن لم تكن لديها الدوافع الايديولوجية او الدينية على الصعيد العالمي، وتمتلك القدرات المالية الفائقة، والتنظيم الدقيق بالإضافة الى الخبرات الفنيّة والعلمية اللازمة لتنفيذ هكذا مشروع في إطار من المحافظة على السرّية التامة عند التخطيط والتنفيذ، وفي ظل أنشطة أجهزة الإستخبارات للدول العظمى وعلى رأسها، السي آي أي الاميركية. ان هذه الشروط مجتمعة لا يمكن أن تتوفر إلا في ظاهرة الأصولية الإسلامية وعلى رأسها أسامة بن لادن. فهذه الظاهرة الأصولية تعتبر أكثر خطورة وأشد فتكاً بالنسبة للوضع العالمي السائد: ذلك انها لا تعتمد «أقلّه في الظاهر حتى الآن» على اعتبارات استراتيجيّة، ومصالح آنية، وايديولوجيات زمنية: بل تستند على الايمان بالله والاستشهاد في سبيله. ولقد بيّنت التجارب بأنّ الاستشهاد هو سلاح لا مثيل له على الإطلاق ولم تستطع أعظم التكنولوجيات الحربية تقدماً التغلب عليه. وهو في الوقت عينه لا يراهن في حساباته على الربح والخسارة، ولا يأخذ بعين الاعتبار القوى التي تعاكسه مهما عظمت واستكبرت، وخير دليل على ذلك العمليات الاستشهادية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينيّة في الأراضي المحتلّة ضد الجيش الاسرائيلي. لقد كان لينين يوصي اتباعه في حربه ضدّ العالم الرأسمالي بأن يهاجموا ويتقدموا اذا جوبهوا بالفخار وان يتراجعوا اذا جوبهوا بالحديد:

"Sondez avec des baîonettes. Si vous rencontrez de l'acier retirez-vous. Si vous rencontrez de la vase continuez ".

بينما العقيدة الأصولية لا تؤمن الا بالهجوم والتقدّم مهما كانت انواع ووسائل المجابهة.

لا بدَّ لقارئ هذه السطور ان يتساءل عن علاقة هذه المسألة أي الأصولية والحرب على أفغانستان بموضوع البترول والصراع الدولي في الشرق الأوسط... في تفسيره لأسباب المشاكل والخلافات كان نابوليون بونابارت يقول: فتّش عن المرأة، وفي اعتقادنا (وسنبرهن عن ذلك) بأنه ولتفسير الأحداث التي عصفت بالعالم خلال القرن العشرين، والتي لا زالت تعصف خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط وفي سياقها الحرب الافغانيّة، لا بدَّ من التفتيش عن البترول. ذلك ان المواد الأوليّة ذات الطابع الاستراتيجي كانت عبر التاريخ ولا زالت هي التي تتمحور حولها العلاقات الدوليّة[٤]. ولكن لم تستطع أية مادة من المواد الأولية ان تكتب تاريخ أية منطقة في العالم مثلما استطاع البترول ان يكتب ولا يزال تاريخ الشرق الأوسط، خصوصاً منذ بداية المنتصف الثاني للقرن العشرين حيث احتدم الصراع على المنطقة بين الجبّارين اللذين تمخّضت عنهما الحرب العالمية الثانية، الا وهما الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي. لذلك فانه لا يمكن تفسير الأحداث التي عصفت بهذه المنطقة الا من زاوية الصراع الدولي على البترول في الشرق الأوسط[٥] والحرب الأفغانية التي تدور رحاها حالياً لا تخرج عن هذا الإطار ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن هذه الزاوية.

ان البترول الذي أصبح عصب الحياة والدماء التي تجري في عروق الحضارة الصناعية، لم يعد فقط مادةً تستعمل للتدفئة وتسيير الآليات على مختلف أنواعها. بل أصبح المادة الأوليّة لعدد لا حصر له من الصناعات التي تتفرّع عنه: حتى ان الصحافي والكاتب الفرنسي الشهير جان جاك سرفان شرايبر كان قد أحصى في أوائل الثمانينات ما لا يقل عن ثمانين الف سلعة صناعية تتفرّع عن البترول، وما أدرانا إلى أين وصل هذا العدد في يومنا هذا[٦]. ونظراً لهذه الأهميّة فلا يمكن للعالم الصناعي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية، ان يسمح لأي كان بأن يهدّد منابع النفط وسيلانه نحو العالم الصناعي وخاصة الغربي منه. ولقد برهنت واشنطن ذلك في صراعها مع الاتحاد السوفياتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى سقوط هذا الأخير، وذلك بانشاء المشاريع والاحلاف للدفاع عن المنطقة، والتدخّل بشكل مباشر في كثير من الحروب، منها على سبيل المثال حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧، والحرب بين المقاومة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشميّة في أيلول ١٩٧٠، والتي وصلت من أجلها حدّة المجابهة بين الاتحاد

السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية الى الاستنفار النووي من قبل هذه الأخيرة. كذلك حرب سنة ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل. ومن اجل المحافظة على البترول فقد أنشأ الرئيس كارتر قوّة التدخّل السريع وقوامها نصف مليون جندي مهمتها المحافظة على البترول في الشرق الأوسط، والتي برهنت عن فعاليتها في حرب الخليج الثانية ضد العراق.

كذلك فإن الاتحاد السوفياتي ومنذ عهد ستالين، كان قد طلب من هيئة اركانه إعداد خطّة عسكريّة لاحتلال منابع النفط في الخليج. ولقد أعدّت هذه الخطّة فعلياً وتأمن لها خمسون فيلقاً عسكرياً، ونامت في الجوارير حتى جاء بريجنيف وأيقظها، واستعملها بصورة معدّلة طبعاً في احتلاله لأفغانستان سنة ١٩٧٩، نظراً للموقع الاستراتيجي الهام لهذا البلد (كما سوف نرى فيما بعد)[٧].

إنّ التحالف الذي أنشأته الولايات المتحدة الأميركية بزعامتها لمحاربة حكومة طالبان حامية أسامة بن لادن، المزعوم بأنه وراء تدمير مركز التجارة العالمي (ذلك انه لم يثبت حتى تاريخه وبشكل قانوني قاطع أنه وراء هذه المحاولة)[٨]. ولكن حتى لو سلّمنا جدلا بأنّ الأصولية الإسلامية وعلى رأسها أسامة بن لادن هي وراء هذه الكارثة، أفليس له علاقة بموضوع البترول...؟ إنّ الناظر والمتفحّص لخريطة أفغانستان وموقعها في قلب آسيا حيث لا تبعد سوى بضعة مئات من الكيلومترات من منابع البترول في الشرق الأوسط، الذي لا يزال يهيمن على ثلثي المخزون العالمي من هذه المادة. ومثل هذه المسافة من المنطقة الأخرى الواقعة في الطرف الشمالي حول بحر قزوين والجمهوريات المسلمة المحاذية والمولودة من مخاض انهيار الاتحاد السوفياتي، هذه الخريطة التي تدل بأنّ من يتربّع على عرش أفغانستان التي كان يسميها اللورد كيرزون «سطح العالم»[٩] يتربّع في الوقت ذاته على عرش البترول في العالم.

ومما لا شكّ فيه أيضاً ان الدول المحاذية لأفغانستان او القريبة منه خصوصاً في المنطقتين، الجنوبية حيث تقع دول الخليج، والشمالية حيث تقع الجمهوريّات الاسلاميّة المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفياتي. كل هذه الدول هي دول اسلاميّة معرّضة للسقوط في أيدي التيارات الاسلامية الأصولية المشابهة لحركة أسامة بن لادن وحكومة طالبان والتي لها علاقة وثيقة به ان لم تكن امتداداً لحركته. وإذا استطاعت مثل هذه التيّارات ان تهيمن على هذه الدول، فهذا يعني بأنها

أمسكت بخناق العالم الصناعي وخصوصاً الغربي منه وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية. هذا ما لا يمكن ان يقبل به العالم الصناعي بشكل عام والغربي بشكل خاص، وفي مقدمتها جميعاً الولايات المتحدة الأميركية. وهذا كان السبب الرئيسي في إنشاء التحالف الدولي وإعلان الحرب على الأصولية والإرهاب الدولي وعلى رأسهما حكومة طالبان وأسامة بن لادن.

هذا ما سنحاول البحث عنه وإظهاره في هذا البحث وذلك في إطار ثلاثة عناوين رئيسيّة:

الأول: تعاظم دور البترول في الحضارة الصناعية

الثاني: البترول والصراع الدولي في الشرق الأوسط

الثالث: الحرب الأفغانية وعلاقتها بالهيمنة على مصادر النفط.

أولاً: تعاظم دور البترول في الحضارة الصناعية

لقد قلنا سابقاً بأنّ المواد الأوليّة الاستراتيجيّة كانت ولا زالت سبباً من الأسباب الرئيسيّة ان لم تكن أهمها على الإطلاق في نشوب النزاعات بين الدول والأمم. ونظراً لأهميتها القصوى فإنّ هذه المواد الأوليّة تصبح عنصراً من العناصر الرئيسيّة التي يرتكز عليها الفكر الاستراتيجي، وبالتالي تنعكس هذه الأهمية على المناطق الجغرافيّة التي تتواجد فيها. وبالنتيجة فإنها تصبح أيضاً سلاحاً استراتيجياً يمثل دوراً في غاية الأهميّة والخطورة في موازين القوى العالمية، ويستحوذ بالتالي على اهتمام القادة العسكريين والمخططين الاستراتيجيين، بالقدر الذي يستحوذ فيه على اهتمام رجال السياسة وعلماء الاقتصاد. وحيث ان البترول أصبح المادة الاستراتيجية الدولية الأولى منذ منتصف القرن العشرين وسيبقى إلى أجلٍ غير مسمّى، فلا بدَّ لنا إذاً ان نستوضح الأسباب وكيفيّة دخوله من الباب العريض في سياق الاستراتيجية الدولية. ومن اجل ذلك، لا بدَّ لنا من من التعرّض بايجاز لتطوّر الفكر الاستراتيجي الذي استند دائماً وأبداً على المواد الأولية، كقاعدة اساسيّة لبناء نظرياته والدفاع عنها[١٠].

أ- المواد الأوليّة ودورها في تطوّر الفكر الاستراتيجي

سيطر العامل الجغرافي حقبة طويلة من الزمن على عقول المخطّطين الاستراتيجيين واعتبروه العامل الأساسي لتحقيق السيطرة على العالم. ويعني

هذا العامل، في جملة ما يعنيه، السيطرة على الموارد الطبيعية.. فهذا المارشال دوفوبان، منذ القرن السابع عشر، يضع الموارد الطبيعية في المرتبة الاولى بالنظر إلى غنى اية دولة من الدول أو قوّتها[١١]. وفي أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ظهرت وفي وقت واحد تقريباً، اربع مدارس فكرية ينتمي كل منها الى دولة من الدول الأربع التي كانت تتزعّم الفكر السياسي للعالم الغربي في ذلك الحين، وهي إنكلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية. وقد مثّل ماكندر الدولة الأولى، وراتزل الثانية، وفيدال لا بلاش الثالثة، وديفس والأميرال ماهان الرابعة. وكانت كل من هذه النظريات تنطبق تمام الانطباق على منهجية التفكير السائد ومطامح كل دولة من هذه الدول. فماكندر كان يعتبر أن هنالك بقعة كبيرة ووحيدة موجودة على الكرة الأرضية، وهذه البقعة تضمّ أوروبا وأفريقيا وآسيا، وقد سمّاها World island، أي الجزيرة العالمية، ومركزها هو Heartland أو القلب، وهو ما ينطبق على الاتحاد السوفياتي. ويستنتج ان من يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. أما راتزل فيبني نظريته على عنصرين أساسيين تقدّمهما الجغرافيا للسياسة، وهما المجال والموقع الجغرافي، اللذان تجسّدا في ما بعد على يد النازيين في نظرية المجال الحيوي للشعب الألماني. أما فيدال لا بلاش فإنه، بالرغم من أخذه العامل الجغرافي في الاعتبار، يعتبر هذا الأخير معطىً جامداً، ويشدد على نشاط الإنسان، ويبرز أهميّة العلاقات والتبادل والإتصال في حياة الأقاليم والبلدان. أما في الولايات المتحدة فقد أخذ المفكرون، خاصة سبيكمان، بنظرية ماكندر، لكنهم اعتبروا العالم الجديد (أي القارة الأميركية) قلب العالم. إلاّ أنّ الفكر الأميركي تطوّر في ما بعد، وأخذ في الاعتبار المجال الجوي على أثر التطور والانجازات العلمية على هذا الصعيد. كذلك أدخل المجال البحري بعد الاكتشافات البحرية وإمكان استغلال الموارد الكافية في البحار والمحيطات. ولقد اتخذت هذه البلاد موقفاً محدداً في هذا الحقل، على لسان رئيسها ترومان، بإضفاء الطابع الوطني على الجَرْف القارّي. اما المناطق الصحراوية التي كانت مهملة في السابق فقد احتلّت مكانها المرموق على صعيد الفكر الاستراتيجي، بموقعها وغناها، واتخذت لها مكاناً بارزاً في اهتمامات السياسة الدولية[١٢].

يتبين لنا إذاً أن هذه النظريات، بالرغم من تلوّنها بألوان التفكير والمصالح

القومية لكل أمّة، ركّزت على العامل الجغرافي واعتبرته أساساً للاستراتيجية العالمية. والعامل الجغرافي في حدّ ذاته، كما سبق ان ذكرنا، يعني في الدرجة الأولى الموارد الطبيعية الكامنة فيه. لكن المورد الطبيعي كما هو معلوم لا يعني شيئاً في ذاته، إذا لم يتوافر الإنسان القادر بكفاءته العلمية والتكنولوجية على استغلاله وتسويقه وجعله مادة استهلاكية عالمية. فالبرازيل مثلاً، التي تمتلك مساحات جغرافية هائلة وموارد طبيعية ضخمة، بإمكانها إعالة مليار من الأنفس، لم تستطع حتى الآن القضاء على الفقر والمجاعة فوق أرضها. كذلك فإن الاتحاد السوفياتي، وبالرغم من كونه إحدى الدولتين الجبّارتين، لم يستطع حتى الآن استغلال موارده الطبيعية، بخاصة البترولية منها الكامنة في سيبيريا، نظراً إلى عدم حصوله على التقنيات والمعارف الضروريّة لاستغلال هذه الموارد. كما سنرى في ما بعد. ومما يجدر ذكره أيضاً انه لولا الموارد الطبيعيّة المستغلة جيداً، والتي وضعتها الولايات المتحدة في تصرّف آلتها العسكرية، لما استطاعت الانتصار على اليابان ولما تغلّب الحلفاء على بلدان المحور. فلو قُدّر لرومل الوصول الى منابع النفط في الشرق الأوسط، لكانت تغيّرت موازين القوى واتخذت الحرب منحى آخر وأفضت إلى نتائج مختلفة.

ب- دخول البترول مسرح السياسة الدولية

إذا كان استغلال البترول حديث العهد لا يرجع تاريخه إلى أبعد من أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فهذا لا يعني أنّ الإنسان لم يعرفه منذ أقدم العصور ويستعمله في نطاق محدود. ففي كركوك بالعراق شاهد الإنسان لهيبه منذ وطأت قدماه هذه الأرض، كما عبده الأشوريون. كذلك كانت القبائل البدوية في الكويت والصحراء العربية تستعمل ما ينضح منه دواء لمعالجة الجرب لدى الإنسان والحيوان. وفي تكساس كان يطفو على سطح الأرض منذ مدة لا يستطيع التاريخ تحديدها. لكن بالرغم من ذلك، وحتى في التاريخ المتأخر، لم يتخط استعماله الإنارة وتشحيم عجلات العربات. وكان لا بدّ من معرفة أوجه استعماله خارج هذا النطاق، وبالتالي اتخاذ القرار السياسي لاعتماده مصدراً للطاقة حتى تنطلق مسيرة حضارة البترول. فمن المعروف انه منذ اكتشاف «واط» الآلة البخارية سنة ١٧٦٤ حتى مطلع القرن العشرين بقي الفحم الحجري، المتوافر بكثرة في أوروبا والولايات المتحدة، المصدر الأهم، إن لم يكن الوحيد،

لتوفير الطاقة وتشغيل الآلات الصناعية وتحريك مراجل القطارات والبواخر الماخرة عُباب اليمّ. لكن حضارة الفحم الحجري، التي تميزت بها القارة الأوروبية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت حضارة سوداء لم تثمر إلاّ البؤس والشقاء للأغلبية الساحقة من السكان، ولاسيما الطبقات العمّالية التي استُغلّت أبشع استغلال على أيدي أقلية ضئيلة من الرأسماليين. كما ان شروط استغلال هذا المصدر من الطاقة ونقله وتسويقه كانت تتطلّب جهداً بشرياً شاقاً ومنهكاً، فكان للبترول الفضل في تحرير الإنسان من عبوديته.

لكن بالرغم من هذه الشروط القاسية التي فرضتها حضارة الفحم على الإنسان، لم يكن من السهل التّخلي عنه واعتماد البترول بديلاً منه، ذلك ان البنية التحتية للصناعة في القرنين الماضيين كانت تعتمد على الفحم الحجري. وبالتالي لم يكن من السهل قلب هذه البنية بين ليلة وضحاها واعتماد بنية جديدة ترتكز على البترول. بالإضافة الى ذلك، فإن رؤوس الأموال المثمّرة في الصناعة وفي قطاع انتاج الفحم وتسويقه كانت هي المسيطرة على الحياة السياسية في ذلك العصر، وبالتالي فاعتماد البترول كان يعني القضاء على مصالح قطاعات عريضة كان من مصلحتها ان تقف موقفاً عدائياً من البترول. الا ان الأسعار التنافسية هي التي تسيطر على السوق ، بخاصة في بلدان الأنظمة الرأسمالية. وبما ان البترول أخذ يتدفق في بادئ الأمر بأسعار أدنى من أسعار الفحم الحجري، كان لا بدّ له من أن يشقّ طريقه وأن يزيح الفحم الحجري شيئاً فشيئاً عن عرشه. ثم جاء القرار السياسي كي يفتح الباب امام هذه المادة الجديدة ويثبت شرعيتها. وخلاصة ذلك انه ابتداء من سنة ١٨٩٩ كان ماركوس صموئيل، مؤسس شركة شلّ، يقوم بحملات دعائيّة لإقناع المسؤولين عن الأسطول الحربي البريطاني باستخدام البترول وقوداً، بدلاً من الفحم الحجري، واستطاع ان يكسب صداقة الأميرال فيشر وتأييده؛ وعندما أصبح صديق هذا الأخير، ونستون تشرشل، اميراً أول لأميرالية البحر، أي وزيراً للبحرية، اتخذ القرار المذكور وأخذ البترول طريقه وقوداً لتسيير سفن الأسطول[١٣]. أما الخطوة الثانية والجبّارة التي زادت في أهمية البترول فقد تمثّلت في صناعة السيارات على مختلف أنواعها، والتي تطوّرت بسرعة فاقت الخيال وكل التقديرات. فحتّم هذا التطور نجاحاً متصاعداً

لدور البترول، ليس فقط كمسيّر للمحركات والآلات، بل باستعماله في التدفئة أيضاً. ومع التطوّر الهائل أصبح مادةً أساسية لكثير من الصناعات.

ج- على صعيد الطاقة

أصبح البترول، مع تثبيت خطواته الصاعدة، مادة أو مصدراً تنافسياً مع المصادر المنتجة، كالفحم الحجري والقوّة الكهربائيّة والطاقة النووية وغيرها من مصادر الطاقة البدائية. ولإيضاح مدى تلك الزيادة في استعمال البترول مادةً لإنتاج الطاقة، نورد الإحصاءات التالية، المستقاة من مصادر الأمم المتحدّة:

لقد استهلك العالم، في سنة ١٩٢٠، من البترول ما يعادل ١٠٪ فقط من الطاقة المستهلكة آنذاك. وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٠٪ سنة ١٩٣٥، ثمّ إلى ٣٠٪ سنة ١٩٥٠، و٤٠٪ سنة ١٩٧٠، و٥٢٪ في سنة ١٩٨٠، وبالمقارنة مع الفحم، المادة الأساسيّة المنافسة للبترول، أخذت نسبته تنخفض انخفاضاً ذريعاً. ففي سنة ١٩٢٠، كان هذا المصدر يشكّل ٨٨٪ من مصادر الطاقة. وانخفضت هذه النسبة لتصل إلى أقل من ٤٦٪ في سنة ١٩٨٠. وسوف تزداد حاجة العالم إلى استهلاك البترول حتى تصل إلى أربعة مليارات وثلاثماية مليون طن سنة ٢٠٠٠ [١٥]، وبالرغم من منافسة المصادر الأخرى للطاقة، ولاسيّما المستحدثة منها، كالطاقة الذرّية والكهربائيّة، فإن البترول لن يفقد أهميته في انتاج مواد التشحيم التي هي ضرورية كل الضرورة لجميع انواع الآلات والمعدّات، بخاصة تلك التي تتعلّق بمجال المواصلات، كالسيّارات والطائرات التي تزداد أعدادها سنة بعد سنة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تنتج الولايات المتحدة الأميركية وحدها ما لا يقلّ عن ١١ مليون سيّارة سنويّاً، ولقد قاربت اليابان هذا العدد أيضاً. كما ان عدد ما يسير من السيارات على طرقات الولايات المتحدة الأميركية يقارب مئتي مليون سيارة في وقتنا الحاضر. هذا بالإضافة الى زيادة انتاج السيارات واستعمالها في أوروبا وبلدان المعسكر الاشتراكي واليابان وبقية انحاء العالم[١٦]. ونظراً الى الارتفاع الهائل الذي حصل في أسعار البترول في السنوات القليلة الماضية قياساً إلى أسعاره السابقة، كان لا بد للمعنيين بالأمر من التفكير جدّياً في اتباع سياسة التوفير في استهلاك هذه المادة، وبالتالي كان لا بدّ من استنباط تقنيّات جديدة على صعيد وسائط النقل، خصوصاً في حقلي السيارات والطائرات، واعتماد محركات جديدة تستهلك كمّيات أقل من الوقود، كذلك في تصغير حجم السيارات

ووزنها، تحقيقاً لهذه الغاية. ولقد انعكس ذلك سلباً، خصوصاً على صناعة السيارات الأميركية، ذلك ان عصر السيارات الكبيرة قد ولّى وحلّ محلّه عصر السيارات الصغيرة والاقتصادية. وهذا التطوّر الهائل، الذي حصل على صعيد صناعة السيارات، كان لا بدّ له من أن ينعكس سلباً ويخلق مزاحمة بين القطارات والسيارات، اذ ان حجم القطارات تقلّص الى حدّ بعيد، ولا سيّما في الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي فإنّ شق الطرقات أو الأوتوسترادات، الذي نمَا نمواً هائلاً، يعود الفضل فيه إلى البترول[١٧].

د- البترول والصناعة

إضافةً الى صناعة وسائط النقل من سيارات وسفن حربية وتجارية، هنالك صناعات أخرى كثيرة أصبح البترول يشكّل، بالنسبة اليها، المادة الخام. ان ٣٥٪ من كل موارد النفط تُستهلك في محركّات السيارات والطائرات والبواخر والصواريخ. ويمتلك العالم اليوم ما لا يقل عن ٤٥٠ مليون سيارة وشاحنة، منها ٣٠٠ مليون في أميركا وأوروبا وحدهما: وهكذا فإنّ هذه المحركات تستهلك ثلث انتاج البترول. اما الثلث الثاني فهو مخصص لتشغيل الصناعة نفسها وما يرتبط بها من تشغيل ملايين الأيدي العاملة. ولقد تطوّرت هذا الصناعة تطوراً جنونيّاً في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، حيث أفضت الى انتاج مجموعة لا تصدق من الجزئيّات التي صُنعت منها أصناف متعددة من البلاستيك والألياف والمطّاط الصناعي والمبيدات للحشرات والأسمدة والدهون والأدوية والملوّنات والمطهّرات والمواد اللاصقة والحبر، الخ. ويُقدّر الآن عدد المنتجات المتفرّعة من صناعة النفط بأكثر من ثمانين ألف صنف: انها بداية المعجزة السوداء، البداية فقط كما يقول جان جاك سرفان شرايبر[١٨].

وهذه الصناعات تبتدئ بصناعة تكرير البترول في حد ذاته، لتحويل المادة الخام إلى مشتقّات قابلة للإستهلاك - وعملية التكرير هذه في تطوّر مستمر، ولقد تشعّبت وتعقّدت عملياتها في الوقت الحاضر - ولا يقتصر دور معامل التكرير على توفير الحاجات من أنواع الوقود المختلفة، بل ينتج كذلك المواد الكيميائيّة التي تدخل في الصناعات البتروكيميائية. وهذه الصناعة الفنيّة والمعقدة والمتطوّرة تكنولوجيّاً تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، لكنها تدرّ أرباحاً خياليّة. فالدول المتطوّرة اقتصاديّاً تعمل جاهدةً على توسيعها لضمان تطور

اقتصادها ومجتمعاتها، بالإضافة إلى توفير احتياجاتها المختلفة الأبعاد والأشكال. وتحصل الدول المستهلكة من هذه الصناعة على أرباحٍ تزيد على ثلاثة أضعاف الثمن الذي تتقضاه الدول المنتجة للبترول الخام والمصدّرة له.[١٩] أمّا الصناعات البتروكيميائيّة فتحتل مركز الصدارة في عالم الصناعة في وقتنا الحاضر، لما هناك من علاقة وطيدة بين التقدّم التكنولوجي وحاجة المجتمعات الحديثة إلى منتجاتها، نظراً الى دخول البترول والغاز الطبيعي كمواد خام لانتاج الآلاف من المواد المستهلكة، كما سبق ان ذكرنا. كذلك تحتاج هذه الصناعة الى رؤوس أموال ضخمة والى اسواق كبيرة لاستيعابها، والى مهارات فنيّة وتكنولوجية عالية. ولهذا السبب فإن هذه الصناعة تتركز في غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان، وهي أكثر الدول المستهلكة للبترول، والتي تستفيد في الدرجة الأولى من هذه الصناعة. ان الدول الصناعية تستغل المنتجات البترولية استغلالاً اقتصادياً، وهي بذلك تدعم اقتصادها القومي كما تدعم الهيكلية الصناعية المتكاملة لديها، بالإضافة الى انها تتيح الفرص لتشغيل الأيدي العاملة، وترفع من مستوى الخدمات والاستهلاك لدى المواطنين... وبشكل عام فإن الدول الصناعيّة المستوردَة للنفط الخام تحقق، على الصعيد الاقتصادي، فوائد هائلة، تعادل أكثر من عشرة أضعاف الفوائد الاقتصادية التي تعود على الدول المنتجة[٢٠]. وتتميز هذه الصناعة عن كل ما عداها من الصناعات بالتنوّع الكبير في منتجاتها، سواء أكانت في شكل موارد أساسيّة لصناعات أخرى، او في شكل منتجات نهائيّة للاستعمال المباشر. ولقد بيّن تقرير الأمم المتحدة الأهميّة الاستراتيجية للمنتجات البتروكيميائية، حيث ذُكر انها تمثّل ٢٥٪ من جميع المنتجات المتداولة في التجارة الدوليّة[٢١].

ان التأثير المتعاظم للنفط على نمّو الاقتصاديات الصناعية لا يقتصر فقط على التعجيل في نمو هذه الاقتصاديات، وتغيير مستوى نمو الانتاج بالنسبة الى نمو الطاقة، بل في تزايد إمكان تراكم رأس المال والقدرات أيضاً[٢٢]. فالرساميل المتراكمة عن البترول والآتية عن طريق المرابح المباشرة، أو عن طريق تدوير عائدات البترول التي تثمَّر في بلدان أخرى من العالم، تؤدي أيضاً الى أرباح إضافية للدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، التي سوف يشكّل انتاجها الداخلي والخارجي، العائد من تثمير رساميلها، مجموع الانتاج

لدول السوق الأوروبية المشتركة وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق سنة ١٩٩٩[٢٣]. ويتمثّل الدور الحقيقي للنفط في تطوّر الاقتصاديات الصناعية بهذه المعادلة، وهي انه عندما يتحول النفط الى كهرباء فانه يؤمّن امكان انتاج يعادل اربعين ضعفاً من قيمته المجرّدة. ولانتاج ما قيمته سبعة دولارات من السلع يحتاج الغرب الى ما قيمته دولار واحد من النفط...

من كلّ ذلك يتبيّن لنا أنّ النفط تجاوز كونه مادة لتوليد الطاقة، أو حتى مادة أوليّة للصناعة، الى كونه مادة أساسيّة في الصناعة. ذلك أن أهميّة أية مادة أولية تتوقف على مدى مساهمتها في الانتاج واستخدامها في مختلف القطاعات الصناعية وغير الصناعية. ولقد سبق أن ذكرنا ان المنتجات المتفرّعة عن البترول بلغ عددها نحو ثمانين ألفاً، وهذه ليست سوى البداية. ومما يزيد في أهميّة الصناعات البتروكيمياتيّة هي مردودها الذي يبلغ ضعف مردود القطاع الصناعي التقليدي. فبينما كان نمو القطاع الصناعي في حقبة الستينات قد وصل الى ١٠٪ تقريبا في الغرب، فإنّ نمو الصناعة البتروكيمياتية وصل الى ١٧٪ في السنوات المذكورة[٢٤]، حتى ان شاه ايران كان يقول ان البترول هو مادة نبيلة ومن المؤسف تبذيرها بهذا الشكل، خاصة في إطار الوقود، وكان يعرف الدور الذي يؤديه البترول على صعيد الصناعة، لذلك كان من أوائل المتحمّسين والمندفعين لرفع أسعار البترول حتى يحدّ من هذا التبذير، ويدفع الدول المستهلكة الى التفتيش عن مصادر أخرى للطاقة. وفي حديث أجراه معه أنطوني سامبسون، مؤلف كتاب «الشقيقات السبع»، أي الشركات العالمية السبع المسيطرة على البترول، قال:

«في الحقيقة، من المتوقع ان يصبح الغرب ضعيفاً قليل التبصّر، ولن يتمكن من مساعدة العالم كمجموع: ذلك لأنكم - موجّهاً قوله للمؤلف- سوف تبدأون بالعودة من جديد إلى شعور كاذب بالخفة والنشاط من جرّاء رخص البترول، وسوف تتغاضون عن استقطار فحمكم والبحث عن مصادر جديدة للطاقة. ويتوقع ان يكون هذا الخطأ أكبر خطأ يمكن أن يرتكب بحق مدنيتنا ولست مستعهداً للمشاركة في هذه الخطأ»[٢٥].

د- البترول والزراعة

إنّ منافع البترول وبركاته لم تقتصر على قطاعي الصناعة والتجارة، بل شمل القطاع الزراعي أيضاً، إذ بفضله تبدّل كلّ شيء في مجال تحديث هذا القطاع

ورفع انتاجه، وذلك بفضل استخدام معدّات الاستغلال الحديثة والجرّارات ذات المحاريث المتعددة والنصف آلية والحاصدات - الدارسات والمحشّات ومضخّات الريّ، ومناخل الحبوب ومعاصر الزيت، الخ. ففي نهاية السبعينات كان قيد الاستعمال ١٨ مليون جرّار زراعي، ربعها في الولايات المتحدّة الاميركيّة التي أصبحت، بفضل ذلك، المصدر الأكبر للمنتجات الغذائيّة. ولا يُخفى أيضاً ما للبترول من دور في استعماله مع الغاز مادة أساسيّة لصناعة المخصّبات، والتي لولاها لأصبحت الأرض، بخاصّة المستغلّة منذ القديم، عاقرَ لا تعطي شيئاً. كذلك الأمر في صناعة المبيدات ضد الحشرات والآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل، وصناعة الأدوية لمكافحة الأعشاب الطفيليّة والضارة، التي تنهك النبتة الصالحة وتقلل من قدرتها الانتاجية. ومن الجدير بالذكر ان الصناعة البتروزراعيّة لم تتوقف عند هذا الحدّ، إذ تنشط في ميدان التحويل الصناعي لبعض المنتجات الهيدروليكيّة الى بروتينات غذائيّة، توفر لقطعان الماشية والطيور غذاءً أساسيّاً، اقتصادياً وفعّالاً. ينتج اللحوم والبيض على نحو غير مباشر وبمقادير وافرة[٢٦]. كل هذه الأمور زادت في مقادير الانتاج الزراعي والحيواني وأمّنت الغذاء لملايين البشر والتي لولاها، أمام تزايد عدد السكان على الكرة الأرضيّة، لما استطاعت الوسائل الزراعية التقليدية والطاقة الانتاجيّة التقليدية للتربة تقديم الغذاء الى ستة مليارات من الأنفس: وبإمكاننا تصوّر هول الكارثة لولا وجود البترول. كذلك لا يُخفى ما للبترول من فضل نتيجة لاستعماله كوقود في محرّكات المعدّات الزراعية، نظراً الى ما يتطلّبه هذا العمل من جهود مضنية ومراقبة متواصلة.[٢٧]

انّ هذا العرض السريع لأوجه استعمال البترول يبيّن لنا مدى أهميّة هذه المادة والدور الذي أخذت تؤدّيه في مصير إنسان القرن العشرين، حتى انها أصبحت الدم الذي يجري في عروق حضارة هذا القرن. هذه الأهميّة استطاع جان كلود بلاسيانو -وهو احد الخبراء الفرنسيين الذين يراقبون ويقيسون سنة بعد سنة ضغط النفط الذي لا يقاوم على وسائل مجتمعاتنا. ومن العاملين في معهد النفط الفرنسي- ان يرسمَ الصورة التالية لهذه الأهميّة:

«ما هو مجتمع الاستهلاك، ان لم يكن مجتمع النفط عند الطلب؟ لنتصوّر لحظةً فرنسا محرومة من الهيدروكربونات:

لا شيء يسير على الطرقات، على أية حال لم يبق ثمّة طرقات، لأن ليس ثمّة قطران وزفت. ولم يعد هناك أي توزيع. والتجّار، بدءاً بالبقّال الى المتجر الكبير مروراً بأسواق الخضار والمسالخ، ملزمون بإقفال محالّهم لا جرارات في الحقول، ولا طائرات في السماء، أمّا البواخر فمحكوم عليها أن تظلّ عند الرصيف، باستثناء بعض السفن المساحلة القديمة العاملة بالفحم، وبعض السفن الشراعيّة للنزهة. لا تدفئة بالمازوت. أي ان أكثر من نصف المكاتب والمدارس والمستشفيات محكوم عليها بالبرد. والصناعة مشلولة والزراعة تعود قرناً الى الوراء.

جميع المواد البلاستيكيّة تقريباً والألياف الصناعيّة تختفي، فلا نايلون ولا أقلام حبر ناشف، ولا قمصان ولا ثياب مشمّعة، ولا أصواف مقاومة للعث، ولا اسطوانات. في المكتب الحديث كل شيء مصنوع من النفط. من الموكيت إلى آلة الهاتف الى ورق الجدران الى المفروشات المعدنيّة المدهونة الى السلال والمروحة.[٢٨]

هذه الصورة هي كافيّة ليتبين لنا مدى أهميّة الذهب الأسود وأي سلاح استراتيجي تشكّل هذه المادة. ولم يكن من الضروري الانتظار حتى اليوم كي يتبيّن للإنسان أهمية النفط فهذا جورج كليمنصو رئيس وزراء فرنسا. يقول في خطبة ألقاها على أثر وقف إطلاق النار ونهاية الحرب العالمية الأولى. وفيها عرض لائحة لكل العوامل التي اسهمت في تضافر المنجزات البشرية وتنظيم المنتجات المادية التي أوصلت الحلفاء الى النصر. وفيها أطلق العبارة المشهورة التالية:

«من الآن فصاعداً ستكون نقطة النفط لدة الأمم والشعوب بثمن نقطة الدم.[٢٩]

د- البترول والتجارة

لا نغالي إذا قلنا بأن البترول يشكّل العمود الفقري للتجارة، على المستوين الخارجي (الدولي) او الداخلي، على مستوى كل دولة من دول العالم. فبالإضافة الى كونه كمادة مستقلّة خام وفيول ومازوت وبنزين وإلى ما هنالك، هناك أيضاً الصناعات البتروكيمائية وعشرات الآلاف من السلع المشتقّة عنه، وهي سلع تجارية بالدرجة الأولى؛ وهناك ايضاً وبفضل البترول تجارة السيارات والطائرات والبواخر والمحرّكات على مختلف أنواعها. ولنتصوّر المشهد: لو توقف البترول!! فهذا يعني الرجوع قرناً كاملاً الى الوراء. فعلى صعيد النقل البرّي سنعود الى

عربات الخيول والدرّاجات الهوائيّة. وعلى صعيد النقل الجوّي سيتوقف كلّياً، اما النقل البحري فسيبقى في مركز الصدارة برجوعه الى البواخر الشراعيّة وفي أحسن الأحوال البواخر البخاريّة.

أمّا على صعيد الزراعة التي تستفيد من البترول بالأسمدة الكيميائيّة والأدوية المكافحة للحشرات والأعشاب الضارة، فإذا استغنت الزراعة عن هذه الأمور، فلن يكون بقدرة الكرة الأرضية تأمين الغذاء إلاّ لِ ٢٠٪ فقط من السكان، أي في أحسن الأحوال لمليار ومئتين وخمسين مليون إنسان بدلاً من ستة مليارات.

أما الصناعة فستتوقف بحدود ٨٠٪ وسوف يقضى على أكبر مورد لمداخيل خزائن الدول. ففي فرنسا تتقاضى الدولة ٧٥٪ من ثمن كل ليتر بنزين يباع في المحطّات، وحتى في لبنان فإنّ البترول أصبح المورد الأساسي لخزينة الدولة حيث تتقاضى هذه الأخيرة ثلثي ثمن صفيحة البنزين المباعة في محطّات الوقود. انه بالفعل لمشهد مرعب لا يمكن النظر اليه للحظات محدودة.

ثانياً: البترول والصراع الدولي في الشرق الأوسط

سبق وذكرنا بأنه لم يتسن، عبر التاريخ، لأية مادة أوليّة استراتيجيّة، ان تكتب تاريخ منطقة، مثلما تسنّى للبترول أن يكتب تاريخ الشرق الأوسط منذ مطلع القرن العشرين ولا يزال. في الحقيقة ان القارئ المتفحّص والمدقق والمحلّل لتاريخ الشرق الأوسط، لا بدّ ان يكتشف ويشمّ رائحة البترول في كل الأحداث والحروب والإتفاقات التي حصلت بين القوى العظمى، منذ عملية التفكير باقتسام تركة الرجل المريض أي الأمبراطوريّة العثمانيّة، والتي تجسّدت بالإتفاقات التي واكبت وتلت الحرب العالمية الأولى بين القوى الاستعمارية التقليدية في حينه، مروراً بالحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من ظهور الجبارين (وهما الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي)، وما قاما به في إطار صراعهما على منطقة الشرق الأوسط من إنشاء تحالفات وتكتلات وخوضهما حروباً سواء كان بالواسطة او بشكل مباشر، حتى سقوط الإتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينات، ومن حينه تربّع الولايات المتحدة على عرش العالم.

إنّ معالجة هذا الموضوع بشكل عام وبتشعباته وتفاصيله يتطلّب مجلّدات، لذلك لا يمكننا في هذا البحث، وتحت هذا العنوان بالذّات «البترول والصراع

الدولي في الشرق الأوسط» إلا ان نتناوله باختصار مركّزين في بادئ الأمر على الصراع الذي كان قائماً بين الشركات المستغلّة للنفط، واستعانتها أحياناً بدولها عندما تتأزم الأمور للحفاظ على امتيازاتها وحقوقها، او تعديل الوضع القائم لتحقيق مكاسبَ جديدةً وإضافيّة. هذا الصراع بين الشركات ومن ورائها دولها والذي امتدّ منذ أوائل القرن العشرين حتة سنة ١٩٦٠، يتميز بالهيمنة الكلّية للشركات على مقدّرات البترول والتغييب الكلّي للدول المالكة اسمياً لها. وبعد هذا التاريخ، جاء دور المشاركة لهذه الدول في الإدارة والتحكّم بثرواتها النفطيّة لذلك نتناول هذا الموضوع تحت اثنين من العناوين:

أ- الصراع بين الشركات

ب- الصراع بين القوى العظمى وموقف الدول العربية منه

أ- الصراع بين الشركات

منذ أن تمّ اكتشاف البترول في الشرق الأوسط - ولأول مرّة في بئر مسجد سليمان في إيران، بتاريخ نيسان ١٩٠٩- [٣٠]، حتى انعقاد مؤتمر أوبيك الأول سنة ١٩٦٠، أي خلال مدّة تزيد عن نصف قرن، كان أخطبوط الإحتكار العالمي المتمثّل بما يُسمّى «الشقيقات السبع»[٣١]، يسيطر سيطرةً تامّة على البترول في الشرق الأوسط. وعندما نقول سيطرة تامّة نعني بذلك ان هذه السيطرة كانت تبتدئ بعملية استخراج البترول ثمّ تكريره في مصافيها ونقله ببواخرها أو انابيبها، فتسويقه وبيعه في المحطات التي تمتلكها، بالإضافة إلى سيطرتها على الصناعات المتفرّعة عنه، أي الصناعات البتروكيمائية. لقد كانت هذه الشركات تشكّل عالماً مستقّلاً ودولاً داخل الدول، حتى دولها الأم. ولقد استطاع هذا الكارتل- الذي لم يُشَكَّل إلاّ بعد صراع مرير في سبيل السيطرة على حقوق الأمتياز لاستخراج البترول في بادئ الأمر- ان يهيمن هيمنة كلّية على هذا المورد. وبالتالي أن يتحكّم بالأسواق الإستهلاكيّة في العالم بأجمعه[٣٢]. لكن الصراع بين الشركات لم يكن في الحقيقة إلاّ واجهة للصراع الأساسي، الدائر في الشرق الأوسط بين الدول الأم لهذه الشركات، أي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، والإتحاد السوفياتي فيما بعد. ولقد كانت كل هذه الدول تحاول أن تُثبّت أقدامها وتنال حصّة الأسد من الثروات الكامنة في بلدان المنطقة. خصوصاً الثروات البتروليّة التي كانت السبب الرئيسي للصراع الدولي في الشرق الأوسط وما زالت، ابتداءً من الحرب العالمية

الأولى حتى يومنا هذا. هذه الشركات، كما قلنا، كانت تعمل مستقلّة عن دولها الأم، ولم تكن تلجأ اليها إلا عندما كانت تُقابَل بمزاحمة قوية من شركة أخرى تنتمي الى دولة أخرى، كما حصل خصوصاً بين الأميركيين والبريطانيين في المملكة العربية السعودية والكويت[٣٣]، أما في ما يتعلّق بالدول صاحبة الثروات فلم يكن لها أي كلمة تقولها أو أي دور تقوم به على صعيد العمليات البترولية، بعد إعطائها الأمتياز لهذه أو لتلك من الشركات. فمن المعروف ان كلّ هذه الدول، عندما أعطت حقوق الامتيازات، سواء كانت إيران أو العراق أو السعودية أو الكويت والإمارات وغيرها، كانت دولاً أو مشيخات فقيرة عل كل الصعد المالية والتقنيّة والعلمية والحقوقيّة... أي انها لم تكن أهلاً، على الإطلاق، لاستغلال هذه الثروة التي تجلس عليها ولا كانت أهلاً للتعاقد. أما تلك التي كان لديها بعض الدراية السطحيّة وحاولت أن تحافظ على ثروتها ضمن شروط أفضل، فقد تدخلّت القوة «لترتيب الأمور» فيها، كما حصل في العراق مع بريطانيا، التي أصرّت على ان يوافق المجلس النيابي ويوقع على امتياز النفط قبل اعلان الدستور. وهذا ما حصل بتاريخ آذار سنة ١٩٢٥[٣٤]. وعندما قام الدكتور مصدّق بحركته في إيران مؤمماً البترول استطاعت الشركة - بمساعدة دولتها وحتى الولايات المتحدة، وان بعد جهد - أن تقضي على الحركة[٣٥]. وكانت قمّة استهتار الشركات وعدم احترامها لحقوق الدول المنتجة ووجودها عندما أقدمت، صيف سنة ١٩٦٠، على تخفيض سعر البترول ١٤ سنتاً للبرميل الواحد، من غير أن تستشير المسؤولين في هذه الدول أو تعلمهم بذلك[٣٦].

هذا القرار بتخفيض سعر البترول كان بمثابة بداية النهاية، بالنسبة الى السيطرة الكلية للشركات على موارد البترول. ولقد وحّد بلاد الشرق الأوسط المنتجة للنفط كما لم يوحدها شيء من قبل، كما يقول جواد العطّار في كتابه «تاريخ البترول في الشرق الأوسط»[٣٧]. فحتى شاه إيران الذي رجع الى عرشه بفضل الأميركيين بعد ثورة مصدق، اندفع قائلاً:

«حتى لو كانت هذه المبادرة تبدو في نظر الشركات مسوّغة، طبقاً لحالة السوق، فانها غير مقبولة على الإطلاق في نظرنا، اذ إنها اتُّخذت من دون استشارتنا أو موافقتنا»[٣٨].

ووافق ساخطاً على الاجتماع في بغداد بلا مقدمّات، مع أعدائه العراقيين،

ليتحدوا معاً في خوض حرب على الشركات الغربية. وبالفعل تمّ عقد المؤتمر في ٩ أيلول ١٩٦٠، وسط تجاهل العواصم الغربية، واقترح عبد الله الطريقي، وزير البترول السعودي والداعية المبكر لتأميم شركات البترول، على المندوبين ان ينشئوا أداة مشتركة هي «منظمة البلاد المصدّرة للنفط» التي عرفت ب «أوبيك»، وقد صدر عن المؤتمر بيانه الأول وفيه يقول المؤتمرون:

«ان أعضاء المنظمّة لا يستطيعون، بعد الآن، المكوث مكتوفي الأيدي حيال موقف الشركات، وسيطالبون في المستقبل بالمحافظة على الأسعار، وسيجهدون اولاً، بكل الوسائط، لإعادة الأسعار الى ما كانت عليه قبل الخفض الأخير».[٣٩]

وبإنشاء هذه المنظمة صنع عبد الله الطريقي سلاح الازمنة الحديثة. لقد رفضت الشركات الاعتراف بوجود أوبيك، وأوضحت انها ستستمر في مفاوضة البلاد المنتجة منفردة. واعتقدت الشركات ان تجاهل وجود هذه المنظمة سيؤدي إلى انفراطها. كما انفرط من قبل عقد المنظمّات العربية الأخرى. وفي ٢٠ تشرين الأول سنة ١٩٦٠ عُقد في بيروت مؤتمر البترول العربي. لسماع محاضرة أعدّها عبد الله الطريقي في تسعير البترول الخام والمنتجات المكررة ومناقشتها. حضرها وزراء البترول ورؤساء الشركات وجمع من خبراء البترول. وبعد أن كشف الطريقي عمليات الغش التي تقوم بها الشركات، خرج منتصراً من هذا الاجتماع، وترسّخت بذلك أقدام أوبيك[٤٠].

فهذه المنظّمة، التي تأسست بخمسة أعضاء هم العراق وإيران وفنزويلا والكويت والمملكة العربية السعودية، ما لبثت مع مرّ الزمن ان جذبت اليها عمليّاً كل الدول المنتجة للبترول في العالم. وبما ان هذه الدول اتفقت في الأساس في ما بينها على أن تظل متحدة في كل الظروف، وان يرفض كل عضو فيها أي إغراء يأتيه من ناحية الشركات لحمله على الانفصال عن بقية الأعضاء، فقد احترمت الدول الأعضاء هذا الميثاق بالرغم من تباين الآراء أحياناً، خصوصاً في ما يتعلّق بسياسة تسعير البترول. ولم تستطع لا الشركات ولا دولها فرط المنظمّة الجديدة، كما كانت قد صمّمت وتوقعت في بادئ الأمر. وكما كانت الحال بالنسبة الى الشركات طوال نصف قرن، أي استقلاليتها في استخراج البترول وتسويقه وتسعيره، كذلك فإنّ أوبيك - ومع شعوره بالصمود والاستقلال- أخذت المبادرة من الشركات باتخاذ القرار بشكل منفرد.

صحيح انها اتبعت طريق التفاوض مع أصحاب الشركات في بادئ الأمر، وانها لم تمس سلطتها خلال السنوات العشر الأولى من نشأتها، وانها لم تستطع رفع الأسعار، ما خلا بعض التحسينات في ما يتعلق باقتسام عائدات البترول[٤١] وكان لا بدّ من وقوع حدث مهمّ، أو الإقدام على خطوة جبّارة، حتى تتجرأ أوبيك على انتهاج سياسة جديدة، على الأقل على صعيد الأسعار. ولقد أقدم العقيد القذّافي على هذه الخطوة عندما استطاع إخراج الاميركيين والبريطانيين مو قواعدهم في ليبيا، كما استطاع في ١٤ ايلول ١٩٧٠ ان يفرض زيادة الأسعار على كل النظام النفطي في العالم الغربي، وبهذا العمل فُتحت الطريق أمام أوبيك. اما على الصعيد الأقليمي العربي، فقد تمكّنت كل من ليبيا والكويت والمملكة العربية السعودية من انشاء منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول (اوابيك) في ٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٨. وفي ٢٤ أيار سنة ١٩٧٠ ، انضمّ اليها كل من الجزائر وأبو ظبي وقطر والبحرين، ثم ما لبث مجلس وزراء المنظمّة ان عدّل ، في ٩ كانون الأول سنة ١٩٧١، نصّ المادة السابعة من الاتفاقية، المتعلقة بشروط الانضمام اليها، بحيث أصبح في الامكان انضمام أي دولة عربية مصدّرة للبترول، أو يكون البترول مصدراً مهمّاً من مصادر دخلها القومي، بعد أن كان النص السابق يشترط ان يكون البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي. ونتيجة لذلك تتألف المنظمة، في وقتنا الحاضر، من احدى عشرة دولة، بعد ان انضمت اليها تونس أخيراً، وهذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، المملكة العربية السعودية، سوريا، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، تونس[٤٢]. وسيكون لهذه المنظمة دورها في خدمة القضايا العربية.

طوال سبعين عاماً لم تسجّل أسعار البترول أيّ تطوّر ملحوظ، بل تقهقرت، اذا أخذنا في الاعتبار تطوّر أسعار المواد الاستهلاكيّة على مختلف أنواعها وارتفاع مستويات المعيشة. فبين سنة ١٩٠٠ و١٩٥٠ انتقل السعر من ١,٢٠ دولار الى ١,٧٠ دولار للبرميل الواحد. وبين سنة ١٩٥٠ و١٩٧٠. اي خلال سنوات النمو الشديد في الاستهلاك، بقي السعر عند ١,٨٠ دولار. أما خلال السنوات الأخيرة، ونتيجة لانشاء منظمة الأوبيك وتعاظم نفوذها، فقد تضاعف هذه السعر ما لا يقل عن ثماني عشرة مرّة، بحيث أصبح السعر في حدود ال ٣٤ دولاراً للبرميل الواحد[٤٣]. وهذا يدلنا على ان الأوبيك أصبحت الطرف الوحيد الذي

يقرر سياسة الأسعار وتحديدها ومدى الدور الذي سيكون لها في مستقبل العالم وإدارة شؤون البشرية. واستناداً الى ذلك فإنّ الفونسو بيريز، مندوب فنزويلا وأحد مؤسسي أوبيك، لم يكن كثير الادعاء عندما قال:

«لقد أنشأنا نادياً يتشدد، الى حدّ بعيد، في مسألة الإجازة لأعضاء جدد بالانضمام اليه... ونحن نشترك بالسيطرة على تسعين بالمئة من صادرات البترول الخام الى الأسواق العالمية، ونحن الآن متحدون ونصنع التاريخ».[٤٤]

في الحقيقة ان السيطرة على هذا المورد ستصنع التاريخ من الآن فصاعداً، كما ساهمت في رسم مساره سابقاً، خصوصاً منذ الحرب العالمية الأولى. وكان تشرشل وكليمانصو من الأوائل اللذين عرفوا هذه الحقيقة وتنبأوا بمستقبلها. ففي عام ١٩١٩ أعلن رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في مجلس العموم ان:

«ليس ثمّة شكّ في ان الحلفاء لم يستطيعوا الابحار الى شاطئ النصر إلاّ على أمواج النفط المتلاحقة» [٤٥].

ب- الصراع بين القوى العظمى وموقف الدول العربية منه

مما لا شكّ فيه انّ دور منطقة الشرق الأوسط ولاسيما الدول العربية أخذ يتعاظم منذ ظهور البترول فيها، وبخاصة عندما استطاعت هذه الدول أن تنال استقلالها السياسي. وهذا الدور المتعاظم يرتبط بطبيعة الحال بالبترول، سواء على الصعيد الانتاج أو المخزون الذي يشكّل ما لا يقلّ عن ٦٥٪ من احتياطي العالم المعروف في يومنا هذا. فالمملكة العربية السعودية وحدها تمتلك ٤٥٪ من الاحتياطي العالمي[٤٦]. كذلك لا يخفى انه بفضل البترول كانت تسيطر الدول العربية المنتجة والمصدّرة له على ٢٥٪ من السيولة النقدية الموجودة في العالم. لكن بالرغم من كل هذه الامور ليس بامكاننا القول ان الدول المنتجة للبترول، وبخاصة الدول العربية، تسيطر سيطرةً تامة على ثرواتها البترولية. صحيح ان هذه الدول، من خلال منظمّة أوبيك، أصبح في مقدورها تحديد الأسعار وفرضها على العالم، لكن هذه الناحية ليست ألف باء ملحمة البترول. اذ هناك الاستخراج والنقل والتسويق والتصنيع، الى ما هنالك من أمور. صحيح كذلك ان الدول العربية المنتجة للبترول أصبحت تمتلك بعض الكفاءات العلمية والقانونية وبعض الأُطُر الإدارية القادرة على التعامل مع الشركات. لكن هؤلاء لا يشكّلون بنية متكاملة من الفنّيين والإداريين والعلميين والعمّال المتخصّصين وغيرهم، القادرين

على القيام بهذه الأعباء والمسؤوليات الجسام... ونتيجة لذلك، فهي لا تستطيع أن تستعمل سلاح البترول بحرّية، ولو نسبية، لخدمة قضاياها القومية.

صحيح ان الدول العربية استعملت هذا السلاح على نطاق محدود، للتخفيف من وطأة بعض الأحداث التي عصفت بها كأزمة السويس سنة ١٩٥٦، وحرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧، وحرب الغفران أو رمضان، في تشرين الأول ١٩٧٣. فبالنسبة الى الحدث الاول نُسفت خطوط الأنابيب في العراق وسوريا وقامت الاضطرابات في حقول البترول ومُنع تصديره الى أوروبا، بخاصة بريطانيا وفرنسا، التي لن تنسَ ما عانته. لكن هذه الحركة كانت عفوية وغير منظمّة. واذا كانت الدول المستهلكة قد عانت، فإن الدول المنتجة عانت أيضاً بالمقدار نفسه. وعندما اندلعت حرب الأيام الستة في حزيران ١٩٦٧، أعلنت الحكومة العراقية في ٤ حزيران السيطرة على عمليات شركة النفط واغلاق كل الآبار، وأسرع وزراء خارجية دول البترول الى بغداد للتداول في الأمر، وقرروا انهم سيفعلون ما فعلته العراق، أي وقف تدفق البترول. لكن هذا التوقيف أصاب اقتصادياتهم بضربة موجعة، إذ اكتشفوا جميعا، خلال أيام من وقف الضّخ، انهم لا يملكون الاحتياطي المالي الذي يمكّنهم من الاستمرار في المقاطعة. وكانت السعودية أول من شعر بذلك، وأعادت الضخّ في ١٣ حزيران ثم تبعتها الكويت، وانتظر العراق حتى نهاية شهر تموز من سنة ١٩٦٧، وعندما اجتمعت الدول العربية المنتجة للبترول في الخرطوم، في ٢٩ آب ١٩٦٧، للبحث في الوضع الاقتصادي الناتج عن المقاطعة، وجدت ان سياسة الحظر قد فشلت، وان أسباب هذا الفشل تعود في الدرجة الأولى الى عدم وجود احتياطي مالي، كما ذكرنا، وثانياً ان بقية الدول الأعضاء في منظمة أوبيك لم تتضامن مع المقاطعة؛ فإيران وفنزويلا زادتا في انتاجهما، وليبيا الملك ادريس، التي قاطعت بريطانيا، زادت في الكميات المصدّرة الى المانيا التي كانت تحوّل الزيادة الى بريطانيا[٤٨]، واستغلّ الاتحاد السوفياتي الظرف كي يدلّل على بضاعته في أوروبا.

لكن اذا كانت تجربتا ١٩٥٦ و ١٩٦٧ لم تؤتيا ثمارهما، نتيجة لعدم الاستعداد الكافي من قبل الدول العربية المنتجة للبترول، فان هذا الاخفاق لم يمنع المسؤولين في هذه الدول من التفكير جدّياً باستعمال هذا السلاح والضغط بواسطته على الدول الغربية، كي تجبر اسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلّة.

ففي ايار ١٩٧١، طرح الدكتور نديم الباججي العراقي، الذي كان سبق له ان عمل سكرتيراً للأوبيك، اقتراحاً سياسياً جديداً فحواه تجميد تزويد الغرب بحاجته من البترول كي يتمّ فرض انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلّة. وفي أواخر آب سنة ١٩٧٣، قام الرئيس أنور السادات بزيارة سرّية للملك فيصل، وقد وعد فيصل السادات يومئذ بان يحصر زيادة انتاج البترول ب ١٠٪ سنوياً. وبعد ذلك بفترة قصيرة أجتمع عشرة وزراء خارجية ممثلين لجميع الدول العربية المنتجة للبترول، لبحث امكان استخدام البترول سلاحاً لتغيير السياسة الأميركية، وبعد اسبوعين من هذا الاجتماع حذّر الشيخ أحمد زكي اليماني الولايات المتحدة رسمياً بانه من المحتمل أن يجري تخفيض في انتاج البترول في المملكة العربية السعودية. لكن الولايات المتحدة لم تحمل هذه التلميحات والتحذيرات على محمل الجدّ. وعندما اندلعت حرب تشرين الأول ١٩٧٣، اتضح عندها لمن يهمه الامر لماذا كانت تحذيرات الملك فيصل قد صدرت بشكل حازم. وفي ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣، سلّم وزير خارجية المملكة العربية السعودية، السيد عمر السقّاف، رسالة من الملك فيصل الى الرئيس نيكسون، ينذر فيها بأنه اذا لم توقف الولايات المتحدة امدادتها الى اسرائيل خلال يومين فسوف يتمّ فرض الحظر. وفي التاسع عشر من الشهر ذاته التقى الأعضاء العرب لأوبيك في الكويت وأجروا تخفيضاً سريعاً لانتاج البترول قدره ٥٪، وحذّروا في بلاغهم بأن النسبة المئوية نفسها سوف تزاد كل شهر، حتى يتم سحب القوات الاسرائيلية من كل الاراضي العربية المحتلة وتجري إعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. وبعد ثلاثة أيام رجع السقّاف من أميركا وأعلنت السعودية تخفيضاً قدره ١٠٪، بالإضافة الى فرض حظر على البترول بجميع أنواعه، الى الولايات المتحدة وهولندا. وفي اليوم التالي خفض السعوديون الانتاج بمقدار يزيد عن ٢٠٪. ولمّح السعوديون أن هذه الخطوة، اذا لم تتمكن من تغيير السياسة الأميركية المنحازة الى إسرائيل، فان الخطوة المقبلة ستكون التأميم بعينه[٤٩]، كما اراد السعوديون أن تفهم حكومة واشنطن ان القيود المفروضة على البترول لن تتمّ الموافقة على رفعها إلا إذا جرى حسم للصراع السياسي الدائر في الشرق الأوسط بطريقة ترضي العرب. كان لهذا القرار أثره الصاعق على العالم الصناعي، الذي أقبل على وضع سياسة التقنين في استهلاك البترول، سواء في الولايات المتحدة الاميركية أو في اليابان أو في

أوروبا الغربية بشكل خاص. ففي ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٣، التقى رؤساء الدول وحكومات البلدان التسع في السوق الأوروبية المشتركة في كوبنهاغن، في اجتماع غير عادي، وقدّم خبراؤهم بياناً يظهر خطورة التضخّم والعجز، والبطالة المرتقبة نتيجة للمقاطعة. وفي أقل من ساعتين قرّر التسعة إعلان هوية أوروبية، فيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، ودعوا الى حوار مباشر بين أوروبا والبلاد العربية. وبعد ثلاثة أيام استقبل وزراء خارجية الدول الأوروبية مبعوثي الدول العربية، واستنتج هؤلاء أن أوروبا حائرة، وسمعوا منها انها لا تستطيع ان تفعل شيئاً في الشرق الأوسط. واذا كان المقصود بالمقاطعة ضرب أميركا، فإن هذه الأخيرة لم تتأثر، ولم يصبها السهم بل اصاب أوروبا. وفوجئ الوزراء العرب برؤية مفاوضيهم وقد أصبحوا فجأة متواضعين وضعفاء. كذلك أذعنت اليابان تحت تأثير الرسالة التي بعث بها الملك فيصل للمسؤولين اليابانيين، وفيها يقول ان بلادهم ستُحرم من أية امدادات للنفط اذا لم تعلن هي أيضاً تضامنها مع العرب في مدى اسبوع وقبل اجتماع أوبيك المقبل... وهكذا أيضاً تحققت الأغراض الأولى للمقاطعة، ألا وهي اجتذاب أوروبا واليابان الى مساندة الحق العربي.[٥٠]

بقيت الولايات المتحدة الأميركية وحدها في حلبة الصراع. فأوفد إاليها الملك فيصل أحمد زكي اليماني ليخاطبها علناً من نادي الصحافة الوطني في واشنطن. ومما قاله:

«ان التغييرات أخذت تحدث بدءاً من النفط، وستكون لها نتائج في جميع الميادين: الصناعة والاقتصاد والمال والسياسة. وهي تغييرات لن تتوقف... هذي التغييرات أساسيّة... لقد تبدّل ميزان القوى في العالم على نحو جذري. ان سلطة القرار في ميدان الطاقة، وهي سلطة ظلّت طويلاً في أيدي الشركات الغربية أصبحت الآن تماماً في أيدي البلاد المنتجة. وبالإضافة الى النفط سيبدأ انتقال القوّة المالية... واختتم قائلاً: ان توازن السلطات في العالم لن يبقى أبداً على ما كان».[٥١]

لكن هذا الموقف السعودي المتشدّد، الذي كان يتزعمه الملك فيصل والذي أراد استعمال سلاح البترول للضغط على الولايات المتحدة كي تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة وبخاصة القدس الشرقية، اذ كانت الأمنيّة الأغلى للملك ان يصلّي في مسجدها الأقصى قبل مماته. هذه السياسة زلّت في

ما بعد على قشرة الموز التي رماها كيسنجر، وزير خارجية الولايات المتحدة يومئذ، الذي أدخل الى الشرق الأوسط سياسة الخطوة بعد الخطوة وقام بتنقلاته المكوكيّة، فاستطاع ان يجزّئ المشكلة الأساسية وهي المشكلة الفلسطينيّة. كما استطاع كيسنجر اقناع الملك فيصل برفع الحظر عن تصدير البترول وبتدوير قسم كبير من عائداته، أي تثميرها في مشاريع مختلفة خاصة في الولايات المتحدة الأميركية. ثم ما كان من أمر اغتيال الملك فيصل وغيابه عن مسرح الأحداث.

على كل حال، يتبين لنا من خلال هذا العرض لمحاولات استعمال البترول من قبل الدول العربية المنتجة، ان هذه المحاولات وان تكن بدأت عفوية وفوضوية فانها كانت تزداد تحسناً ودقّة وتأثيراً ومفعولاً، ملقية الهلع في قلوب الدول الصناعية، ليس فقط في اليابان ولا في أوروبا التي تستورد ٦٠٪ من حاجتها النفطية من الدول العربية، بل في الولايات المتحدة الأميركية ايضاً، التي أصبحت كمية البترول التي تستوردها من الخارج تشكل ما لا يقلّ عن نصف حاجتها الاستهلاكية، وهي تعتمد على البلدان العربية في نصف كميتها المستوردة.

هذا التطوّر في الحاجة الى بترول الشرق الأوسط جعل الدول الصناعية الغربية - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - تفكّر جدّياً في حماية مصادره، واذا اقتضى الأمر احتلالها. وما انشاء قوة التدخل السريع إلا ترجمة لهذه الأفكار. كذلك أخذ الاتحاد السوفياتي - نظراً لتناقص موارده البترولية ولاسيما انه كان المسؤول عن تأمين احتياجات أوروبا الشرقية - يمدّ النظر الى ثروات الشرق الأوسط. وما احتلاله لأفغانستان ووجوده في أثيوبيا وعدن إلاّ محاولات حقيقية للإقتراب من منابع النفط والتحكّم في معابره في ذلك الحين.

صحيح أنّ سيبيريا تحتوي على مخزون كبير من البترول، أكّد وجوده خبراء وقدّروه ب ٦٢٠ مليار برميل. لكن هذه المصادر تقع في أعماق لا تستطيع التكنولوجيا السوفياتية الحالية استثمارها[٥٢]. فلحفر بئر عمقها خمسة الآف متر يحتاج السوفيات الى خمس سنوات، بينما لا تحتاج الشركات الأميركية الى أكثر من خمسة أشهر. كذلك فإن امكاناتهم التكنولوجية لا تستطيع أن تحفر الى أعمق من ذلك، بينما في استطاعة الشركات الأميركية الوصول الى عمق خمسة وعشرين كيلومتراً. وبما أنّ المصادر السيبيرية يقع أغلبها في أعماق تتعدى

الخمسة آلاف متر، فإنّ موقف السوفيات من هذه القضية كان يفرض إما الحصول على التكنولوجيا الغربية لاستغلال موارده الخاصة، والأميركيون يحجمون عن إمداده بها، خوفاً من استعملها واستغلالها لقضايا عسكرية، واما التقدم من منابع البترول في الشرق الأوسط، لتأمين احتياجاته المستقبلية وتهديد الغرب عند الضرورة. وما وجوده في المناطق التي ذكرناها سابقاً سوى التأكيد لذلك.

ولقد لمس الأميركيون الشأن الذي تكتسبه الجزيرة العربية، وتوصّل خبراء البنتاغون الى الاقتناع والقول بأن من يمسك بهذا الموقع ستكون له ميزة هائلة، ومضوا حتى القول ان من يكون سيد الجزيرة العربية والشرق الأوسط بعد عشر سنوات يكون في الواقع سيد القارة الأوروبية كلّها. وما محاولات السياسة الأميركية، التي بدأها كيسنجر في إبعاد الاتحاد السوفياتي عن النزاع العربي-الاسرئيلي، إلا تأكيداً لهذه الأقوال والنوايا. فالولايات المتحدة كانت تعمل جاهدة لإبعاد السوفيات وحتى أوروبا الغربية عن المفاوضات كي تبقى السيد الوحيد في الشرق الأوسط. ولقد سبق أن أعلن ما سُمّي بمبدأ كارتر وفيه يقول:

«ليفهم الجميع موقفنا بوضوح: ان كل محاولة تقوم بها قوات خارجية للسيطرة على البترول ستُعدُّ موجّهة الى المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأميركية. ومثل هذا التهديد ينبغي أن يُستبعد بجميع الوسائل، بما فيها القوّة العسكرية»[٥٣].

أما التطلعات السوفياتية نحو الشرق الأوسط فلم تكن جديدة على الإطلاق. ففي آذار من سنة ١٩٤١، عندما ذهب مولوتوف لمقابلة هتلر وعقد اتفاقاً معه، كان أحد الشروط الموضوعة لعقد تحالف الماني - سوفياتي هو إطلاق يد السوفيات في إيران والعراق واقتطاع جزء كبير من العربية السعودية ليضمن السوفيات السيطرة على الخليج العربي وخليج عدن. وفي المؤتمر الثاني الذي عقدته هيئة الأركان السوفياتية والمكتب السياسي في تشرين الثاني عام ١٩٤٨، عُرضت على ستالين خطة عمليات واسعة تتضمن هجوماً صاعقاً على الخليج العربي، يشنّه جيش مدرّع مؤلف من خمسين فرقة[٥٤].

هذا القدر من الاقوال والمواقف يوضح لنا أن البترول أصبح في رأس قائمة الأسلحة الاستراتيجية في العالم، وان الشرق الأوسط أصبح محطّ انظار العالم بأجمعه، ولاسيما الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة. واذا كانت هذه

المنطقة، وبوجه خاص شبه الجزيرة العربية، لم تقع تحت الاحتلال المباشر حتى يومنا هذا، فذلك لا يعود لفضل القوة العسكرية لدولها بقدر ما يعود الى مسألة توازن القوى في العالم، ولاسيما بين الجبّارين. فمنطقة الخليج هي بمثابة نعجة تسير بين ذئبين لا يستطيع أحدهما الانقضاض عليها خوفاً من الآخر.

من هنا تبدو الملامح واضحةً لما يترتب على الدول العربية، وخصوصاً الدول البترولية، من مهام لحماية ثرواتها. ولقد أدركت دول الخليج نوعاً ما، في المدة الأخيرة، هذه المخاطر فكانت اجتماعاتها لإنشاء تكتل سياسي وعسكري لهذا الغرض، فأنشأت في ما بينها مجلساً للتعاون قرّر بدوره بناء القوّة العسكرية الخليجيّة الموحدة، للإعتماد عليها وتأمين الدفاع عن نفسه[٥٥].

لكن هل الطاقة البشرية والعسكرية والعلمية والتقنية لدول الخليج كافية للقيام بهذه المسؤولية؟ الجواب معروف بطبيعة الحال. لقد ارتعدت فرائصها عندما تغيّرت موازين القوى، على أثر معركة دزفول بين العراق وإيران. فكيف اذا تعلق الأمر بالقوى العظمى؟ ان عدد جيوش الدول الخليجية مجتمعة لا يتعدى المئة ألف جندي في أحسن الظروف، في حين ان الولايات المتحدة الأميركية خصصت نصف مليون جندي للدفاع عن الشرق الأوسط، ومجابهة السوفيات فيه في تلك الاثناء.[٥٦]

ولا ننسى بطبيعة الحال القوة الاسرائيلية، التي تعتبرها السعودية الخطر الذي لا حدود له، الماثل في كل لحظة. ان انشاء مجلس التعاون الخليجي هو خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح. ولو كانت خطوة متواضعة، لا تفي بالغرض ولا بالمطلوب. فالمطلوب - إضافة إلى القوة العسكرية الضرورية لتوفير الأمن السياسي - هو الأمن الغذائي، أي الاستقلال الغذائي. ذلك أن القوة العسكرية ليست كافية، عندما تكون بحاجة لاستيراد المواد الغذائية من الخارج. والواقع يبيّن ان كل الدول العربية أصبحت مستوردة لقسم كبير من غذائها من الخارج، وعلى الأخص دول الخليج. ان الثروة البترولية الموجودة في الخليج لا تتناسب على الإطلاق مع الحجم البشري للدول المنتجة. بل تتخطاها الى أبعد من ذلك بكثير وهي بحجم الدول العربية كافة. هذه الدول في إمكانها اذا وضعت الثروة البترولية لخدمة مشاريعها الانمائية والاقتصادية من زراعية وصناعية وغيرها، ان تؤمن لنفسها ليس الاستقلال السياسي والاقتصادي والعسكري فحسب، بل ان

تعطي نفسها هوية خاصة بها، تمكنها من الخروج من تحت المظلة الأميركية، وبالتالي ان تصبح القوة الثالثة أو الرابعة في العالم، التي باستطاعتها استعمال البترول سلاحاً لخدمة قضاياها، وان تكون لها كلمتها ودورها في إدارة شؤون عالم المستقبل[٥٧]. لكن هذا الأمر هو من المستحيلات، بالنسبة الى الدول العربية، نظراً للفروق القائمة بينها على الصعد البشرية والايديولوجية والمذهبية والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... كما ان الدول العظمى - وعلى رأسها الولايات المتحدة - ليست مستعدة لتسهيل المهمة للدول العربية لتحقيق هذا الهدف. بل هي مصممة على امتصاص عائدات البترول بمختلف الوسائل والأساليب. ولا تندرج حرب الخليج الأولى بين العرق وإيران[٥٨] إلا في هذا الإطار في كثير من جوانبها وفي اسباب اندلاعها او التشجيع على وقوعها. فالعرب بشكل عام والخليجيون بشكل خاص، وعلى أثر الارتفاع الهائل لأسعار البترول نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٧٣ أصبحوا يمتلكون ٢٥٪ من السيولة النقدية، وهذا يعني في حسابات العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة إن هذا الوفر المالي سيمكن العرب من إملاء سياسة بترولية على العالم ومحاولة التحكم بهذا السلاح الرهيب كما حصل في حرب رمضان، لذلك كان لا بد للعالم الغربي وخصوصاً أميركا أن يباشر بمشاريع تؤدي إلى إفراغ جيوب وخزائن الدولة البترولية كما هو حاصل الآن، وذلك بفضل حربي الخليج الأولى بين العراق وإيران، والثانية بين العراق والكويت: والتي على أثرها شكّلت الولايات المتحدة الأميركية تحالفًا دولياً لطرد العراق من الكويت: وكانت الغاية الأساسية للولايات المتحدة الأميركية من خلال تشكيلها تحالفاً دوليًا وبشرعية دولية ومباركة عربية، أن يكون لقوات تدخلها السريع التي قامت من أجل الحفاظ على البترول في الخليج، مبرراً لوجودها، واختباراً لفعاليتها وقوتها من أجل الهيمنة الكلّية على بترول الخليج في عقر داره. ولقد برهنت هذه القوة بالفعل عن مدى فعاليتها وقوّتها ليس على صعيد المجابهة مع الجيش العراقي (والنتيجة كانت محسومة مسبقاً)، ولكن من الناحية اللوجيستية، حيث تمّ نقل نصف مليون عسكري أميركي ما لا يقلّ عن خمسة عشر الف كيلومتر ذهاباً وإياباً، ولم يحصل حادث واحد ولم يمت جندي واحد خلال هذه العملية، وهذا يعد بالفعل من أهم الانجازات اللوجيستية التي شهدها التاريخ العسكري في العالم. على كل حال ان

كل المشاريع التي قامت او تقوم بها او تخطط لها الولايات المتحدة الأميركية والتي تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ترتبط بالبترول في الدرجة الأولى، والحرب الافغانية لا تخرج عن هذا الإطار.

ثالثاً: الحرب الافغانية وعلاقتها بالهيمنة على مصادر البترول

سبق وقلنا ان الحرب الافغانية تحت ستار مكافحة الارهاب ورأس حربته الاصولية الاسلامية التي اصبح عنوانها بن لادن وقاعدته وطالبان وحكومتها، ما هي في الحقيقة سوى محاولة تهدف الى السيطرة على البترول في أماكن تواجده بشكل عام وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وما الأحداث الجارية في أفغانستان حالياً الا حلقة في هذه السلسلة المتواصلة، واستناداً الى انه من خلال الماضي نستطيع ان نفهم الحاضر ونتصور ملامح المستقبل. نرى ان الحاضر والمستقبل في المنطقة سيبقيان امتداداً للماضي، طالما بقي البترول المادة الاستراتيجية الأولى والقلب النابض للحضارة الصناعية. انطلاقاً من ذلك لا بد لنا كي نتمكن من احاطة هذا الموضوع من ان نتناوله تحت ثلاثة عناوين رئيسية الا وهي:

أ- الموقع الجغرافي لأفغانستان وأهميته بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ب- الولايات المتحدة وعلاقتها بالاصولية الاسلامية وقاعدة بن لادن.

ج- الحرب على الارهاب وعلاقته بالمحافظة على مصادر البترول.

ذلك ان هذه العناوين وان جاءت من دروب مختلفة ومتباعدة، فانها تلتقي في النهاية وتجتمع لتسير في درب واحدة لتصل (كما يقال في العربي الدارج بأن كل الدروب تؤدي) الى الطاحون، وفي الغرب كل الدروب تؤدي الى روما.

أ- الموقع الجغرافي لأفغانستان وأهميته الاستراتيجية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تقع أفغانستان في القارة الأسيوية او بالأحرى في قلب هذه القارة، تحدّها غرباً الجمهورية الاسلامية الإيرانية، وشمالاً كل من تركمانستان، اوزباكستان وطاجيكستان، وجمهورية الصين الشعبية من الشمال الشرقي، وجمهورية باكستان الاسلامية من الشرق والجنوب، يفصلها ما يقارب الاربعماية كيلومتر عن المحيط

الهندي، كما تشترك مع جامو وكشمير بحدود يبلغ طولها ١٥٢ كيلومتراً[٦١]. تبلغ مساحتها ٤٥٢٢٢٥ كلم مربعاً. أي ما يقارب مساحة العراق أو أكثر بقليل وهي بلاد جبلية عاصية تخترقها قمم شاهقة تصل احياناً الى ثمانية الآف متر وتسمى سلسلة جبال هندوكوش، تمتد من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي.اما سكانها فهم يتكونون من عرقيات متعدّدة يأتي على رأسها العرق الباشتوني في الجنوب ويشكل ٥٥٪ من سكان البلاد، والعرق الطاجيكي في الشمال ويشكل ٣٥٪، اما البقية وهي ١٥٪ فيتوزّعون على الهزارة والتركمان والأوزبك. الباشتون والطاجيك والأوزبك والتركمان هم سنّة، اما الهزارة في وسط البلاد فهم من الشيعة. ولقد افتتحها العرب سنة ٦٣٩ ميلادية بقيادة حنف بن قيس اليمني ودانت بالاسلام منذ حينه[٦٢].

كانت افغانستان كما يقول الصحفي والكاتب المصري محمد حسنين هيكل في كتابه «الزمن الأمريكي من نيويورك الى كابول»[٦٣]، جسراً غريباً، لكنه جسر مرصوف ومهيّأ لكي تمشي عليه الفتن وتتحرك المؤامرات... ثم يضيف:

وموقع البلد وسط آسيا، تماما في قلبها كما كان يقول اللورد كيرزون نائب الملك في الهند مع بدايات القرن العشرين، ثم ان الموقع هضبة مرتفعة تطل على شبه القارة الهنديّة، وعلى القوقاز وعلى الصين وعلى إيران حتى ان ماركو بولو الرحالة الإيطالي الاسطوري وصف افغانستان بسقف العالم.

ولقد عاشت افغانستان تاريخها الحديث وسط صراع الامبراطوريات التي تسابقت الى التوسع في آسيا طوال القرن التاسع عشر، خصوصاً بين الامبراطورية البريطانية التي كانت تحاول تدعيم مواقعها حول الهند درّة التاج البريطاني، وبين روسيا القيصرية التي كانت تضغط جنوباً آملة الوصول الى المياه الدافئة في المحيط الهندي، بعد ان اكملت توسعها شرقاً وأطلت على المحيط الهادي، ثم وأخيراً فرنسا في الهند الصينية التي كانت تحاول ان تقفز فوق الجبال نحو الموقع الأعلى لتراقب ما تفعله بريطانيا وروسيا. والطبيعة الأفغانية عاصية من حيث التضاريس وقاسية مناخياً الى درجة جعلت اللورد كيرزون السابق ذكره يلخص منطق الامبراطورية البريطانية بقوله «لا داعي لاحتلال افغانستان، الأرخص ان نشتريها»[٦٥].

لقد كان اللورد كيرزون يعرف ما يقول لسببين رئيسيين، الأول يعود للطبيعة

الجغرافية للبلاد القاسية والعاصية، والى تطبّع ساكنيها بهذه الصفات، ما جعل من البلاد عامة مقبرة للفاتحين، والبريطانيون ادرى من غيرهم بذلك عندما ذاقوا المرارة والذل على يد الافغانيين الذين قضوا سنة ١٨٢١ على جيش بريطاني مؤلف من واحد وعشرين الف جندي لم ينجُ منهم الا الطبيب المرافق فقط. لذلك فإن شراء أفغانستان كان أكثر سهولة وامكانية في الوقت ذاته، لان طبيعة الشعب الافغاني وتركيبته العرقية والقبلية والطائفية، تحمل توجهات الناس المتضاربة، وولاءات القبائل تقدّم لمن يهب أكثر مالا وسلاحاً. وهناك قول افغاني مأثور يعبّر تعبيراً صادقاً عن هذا الواقع البشري والطبيعي مؤداه:

«ان الله حين خلق الطبيعة والناس، وزّع اجناس الأرض على أقاليمها، وجد عنده بقايا من كل شيء: بقايا طبيعية وبقايا انسانية، وقد أخذ كل هذه البقايا وطوّح بها وسقطت كلها كومة واحدة على كوكب الأرض في مكان أصبح اسمه افغانستان».[٦٦]

بالفعل، ان ولاءات القبائل في أفغانستان كانت ولا زالت لمن يدفع أكثر مالاً وسلاحاً. وهو شبيه تماما بولاءات القبائل اليمنية اثناء الصراع الذي احتدم بين النظام الجمهوري الذي اقامه عبد الله السلال في حينه ومن ورائه الجيوش المصرية في عهد عبد الناصر والدعم السوفياتي. وبين الموالين للنظام الملكي ومن ورائهم الدعم السعودي والأميركي. فهذه القبائل اليمنية ومن كثرة تقلبها بين الطرفين المتصارعين كان يقال عنها انها جمهورية في النهار وملكية في الليل[٦٧]. والولايات المتحدة الأميركية وبعد الحادي عشر من أيلول، عندما بدأت في انشاء التحالف الدولي لمحاربة الارهاب. فان وزير خارجيتها كولن باول لم يستطع ان يقنع زعماء القبائل الأفغانية بالمشاركة في التحالف ضد القاعدة وطالبان باستناده في محاولة اقناعهم على هول الكارثة. وقضائها على ما يقارب الخمسماية مسلم وعلى حقوق الانسان وشعائر الحرية وما الى هنالك. فما كان من المسؤول عن الاستخبارات المركزية الأميركية في المنطقة الا ان تولّى الامر بمساعدة حقائب مملوءة بالدولارات وقد سمّي الدولار في حينه «بالملاّ دولار».

ب- الولايات المتحدة وعلاقتها بالاصولية الاسلامية وقاعدة بن لادن

الاصولية الاسلامية قديمة قدم الاسلام[٦٨]. ولكن الحديثة منها وخاصة منذ المنتصف الثاني للقرن العشرين، احتضنتها وأرضعتها الولايات المتحدة الأميركية

لاستعمالها في حربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي. فلقد رأت أميركا ان الزحف الشيوعي «الملحد» لم يكن ولا يمكن إيقافه خاصة في الدول الاسلامية، وليس من وسيلة الى ذلك الا بتغذية الشعور الديني وتقويته. فخلال سبع سنوات فقط ومنذ سنة ١٩٥٤ حتى سنة ١٩٦١، ساعدت وكالة المخابرات المركزية الأميركية على بناء عشرين الف جامع في تركيا. وحتى في إيران التي كان لها حدود طويلة مع الاتحاد السوفياتي وجمهورياته الاسلامية في حينه، فعندما شعرت الولايات المتحدة ان نظام الشاه أصبح مزعزعاً، بعد الفترة الطويلة التي لعب فيها الشاه دور دركي الخليج للحفاظ على تدفق البترول الى العالم الغربي، خاصة في الفترة التي كانت الولايات المتحدة منشغلة بحربها الفيتنامية منذ ١٩٦٥ حتى ١٩٧٥، طوال هذه الفترة كان الشاه الحليف القوي للغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية. وعندما أحسّت هذه الأخيرة بضعفه، نقلت البندقية كما يقال من كتف الى كتف، وساعدت على إيصال آية الله الخميني (المطرود من العراق) على الوصول الى فرنسا، ووضع العالم الغربي كل وسائله الاعلامية تحت تصرفه. فكان لخطاباته وتسجيلاته التي كانت تسمع في طول إيران وعرضها قوّة السحر في تحريك الجماهير بالملايين في شوارع طهران والمدن الأخرى والمطالبة باسقاط نظام الشاه. فكان ما كان وسقط هذا النظام سنة ١٩٧٩ اي السنة التي دخل فيها الاتحاد السوفياتي الى أفغانستان.

لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية تتوقع من الثورة الاسلاميّة في إيران ليس فقط ان تكون حليفاً جديداً وسدّاً منيعاً امام الزحف الشيوعي، ولكن كانت تتوقع منها وفي حساباتها ان تنقل ثورة آية الله الخميني الى داخل الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي. فتربك هذا الأخير في ساحته الداخلية وتضعف من شأنه على الساحة الدولية. ولكن وكما يقال فإن حسابات حقل الولايات المتحدة لم تتفق مع حسابات بيدرها. وانقلب السحر على الساحر. فبدلا من أن توجه الثورة الإيرانية سهامها الى الاتحاد السوفياتي، فانها تطلّعت الى الولايات المتحدة كعدو اساسي وأصبح في عينها الطاغوت والشيطان بحد ذاته، وبلغت حدّة العداء حدّ احتجاز الرهائن الأميركية في السفارة وعددهم أربعماية لمدة سنتين تقريباً. ولم تُحلّ قضيتهم إلا بعد ان قدّمت الولايات المتحدة وبطرق ملتوية السلاح وقطع الغيار لإيران في حربها مع العراق. وقد فُضحت هذه

العملية في الولايات المتحدة وسمّيت في حينه بإيران غيت.

أما قصّة الولايات المتحدة مع الاصولية الاسلامية في أفغانستان فقد كانت أكثر تشعّباً وعرفت ما لا يصدّقه انسان عاقل. والقصة بدأت بشكل جدّي ورسمي بعد اجتياح الاتحاد السوفياتي لأفغانستان سنة ١٩٧٩، ولم تتعظ الولايات المتحدة من امثولتها بالتعامل مع الثورة الاسلامية في ايران، بل عملت ومن جديد على تغذية وتقوية اصولية اسلامية سنّية هذه المرّة وكان في نيتها ان تضرب بحجر واحد ليس عصفورين فقط بل ثلاثة عصافير:

الاول: إغراق الاتحاد السوفياتي في الرمال المتحركة الافغانية.

الثاني: الانتقام منه اذ ساعد الفيتكونغ وفيتنام الشمالية التي، بشكل أو بآخر، انتصرت وأذلّت الولايات المتحدة وقضت على عدد من زهرة شبابها.

الثالث: منع الاتحاد السوفياتي من التقدّم باتجاه الخليج، وتهديد الثروة البترولية، حتى انه يقال بأن الولايات المتحدة كانت جد سعيدة بوقوع الاتحاد السوفياتي في الفخ الأفغاني[٦٩]. لعلّه، في اعتقادها وحساباتها، يكون فاتحة لانهيار هذه الامبراطورية. وبالفعل، فإنّ انسحاب الجيوش السوفياتية من أفغانستان نقل معه جرثومة الانهيار ليس الى الاتحاد السوفياتي فقط بل الى كل الانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية. ولقد كان انهيار جدار برلين بداية لهذا السياق.

على كل حال، ما ان دخل السوفيات الى أفغانستان عشيّة عيد الميلاد لسنة ١٩٧٩حتى بدأ الأميركيون صدّهم كي لا يهددوا منابع النفط. وكان الرئيس نيكسون قد أشار الى ذلك في كتابه «الحرب الحقيقية»، قائلاً ما ترجمته:

«لقد سُحق المجاهدون الأفغان بالضربات الحديدة للاتحاد السوفياتي، وتقدّم هذا الأخير خطوة نحو أهدافه، وأصبح هذا الهدف في متناول يده، والمتمثل بميناء أكيد في بحر عمان الدافئ من خلاله السيطرة على بترول الخليج الفارسي»[٧٠].

لذلك لم تتأخر الآلة الاميركية على العمل لمجابهة هذا الوضع المستجدّ. وكان بريجنسكي مستشار الامن القومي للرئيس كارتر، قد أخطر هذا الأخير عند الساعة الثانية صباحاً من ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٧٩ بالحدث واتفقا على اللقاء في البيت الأبيض عند الساعة السادسة والنصف صباحاً. وعندما انعقدت الجلسة بكامل أعضاء مجلس الأمن القومي وعلى رأسه كارتر، سأل هذا الأخير

بريجنسكي عن تقديره لنوايا السوفيات من خلال هذه العملية، فأجابه ما حرفيته:

سيادة الرئيس، نحن امام جيش سوفياتي يزحف جنوباً في أفغانستان. وأفغانستان هي أقرب طريق للسوفيات الى المحيط والخليج، ونحن لا نستطيع على الإطلاق ان نجزم بأنهم لن يذهبوا الى أبعد من أفغانستان، وحتى من أفغانستان فانهم اقتربوا أكثر مما ينبغي من المياه الدافئة للمحيط الهندي ومن منابع النفط في الخليج، وذلك يدعونا الى التصرّف وتصرفنا يكون له هدفان:

الهدف الأول وقف السوفيات وجعلهم لا يتقدمون أبعد من أفغانستان.

الهدف الثاني، إرغامهم على التراجع والخروج من أفغانستان.

ثم يضيف، وبصراحة، فانني قلت للرئيس ايضاً: "سيادة الرئيس، ان الروس وقعوا في فخّ، وتلك فرصتنا لكي نرد لهم جميل فيتنام، ولذلك يتعين علينا ان نعمل على سدّ الطرق امامهم بحيث تتحوّل افغانستان الى مصيدة لا يخرجون منها الا بفضيحة تهزّ هيبة الدولة السوفياتية وتكسر شوكتها[٧١].

وعلى أثر هذا الاجتماع استقرّ الرأي على العديد من الخطوط الرئيسية الواجب العمل بها للتصدّي للتدخّل السوفياتي، ومن جملة هذه الخطوط وأهمها إعلان جهاد اسلامي مقدّس يرتكز على مربع قوامه الدعم المالي السعودي الاميركي والسلاح المصري السوفياتي والاستخباراتي العسكري الباكستاني والاميركي. وكانت مداولات مجلس الأمن القومي قد انتهت بإرادة رئاسية تقضي بأن يتوجه بريجنسكي الى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الى دول المثلث المذكور للعمل على تنفيذ المشروع الا وهو مشروع الجهاد الاسلامي في أفغانستان خاصة وانه هو بالذات الذي صمّمه وهندسه وبدأ تنفيذه. ولقد نجح في ذلك الى أبعد حدّ، وحقّق توقعاته التي احتوتها مذكرته الى الرئيس كارتر والتي يقول فيها:

ان امامنا الفرصة الآن لكي نجعل الاتحاد السوفيتي يذوق مرارة الكأس التي شربناها في فيتنام. ثم يضيف فيما بعد قائلاً عن صحّة توقعاته من خلال المشروع الذي أعد.. والحقيقة اننا ولمدّة عشر سنوات جعلنا الروس ينزفون دماً، ولا يستنزفون جهداً فقط، فهم حين دخلوا أضرّوا باقتصادهم وأرهقوا سلاحهم، وأضعفوا معنويات جنودهم، وأضروا بهيبتهم، وذلك أدّى في النهاية الى تمزّق الامبراطورية السوفياتية[٧٢].

وبنتيجة هذا الاجتماع أيضاً ولمجابهة السوفيات وحماية مصادر البترول، اتخذ الرئيس كارتر قراراً بانشاء قوّة التدخّل السريع وقوامها نصف مليون جندي.

مهما يكن، فلقد أصبح من المؤكد بأن استعمال سلاح الاصولية الاسلامية والجهاد المقدّس، كانت ثابتة من ثوابت السياسة الأميركية في صراعها مع الاتحاد السوفياتي طوال حقبة الحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي امتدت على ما يقارب النصف قرن وانتهت بتفكك الاتحاد السوفياتي. لقد صنع منها زبيغنيو بريجنسكي مشروعاً متكاملا، انتقل بعد الرئيس كارتر الى عهد الرئيس ريغان الذي اعتمده بحرفيته، حتى انه للحفاظ عليه ومن أجل تمويله وتسديد حصّة الولايات المتحدة وهي ٥٠٪ والخمسين الأخرى للمملكة العربية السعودية، لم يتورّع عند الشح في مصادر التمويل أن يأخذ بنصيحة رئيس الاستخبارات الفرنسية الكونت ألكسندر دو مارانش ببيع المحجوزات من المخدرات في الولايات المتحدة في الأسواق العالمية لتأمين مصادر التمويل للجهاد في أفغانستان. حتى انهم ذهبوا، إلى ابعد من ذلك بتشجيع زراعة الأفيون في أفغانستان وتسهيل عمليات انتقاله وبيعه. لتسديد الحصّة الأميركية في عملية الجهاد ضد السوفيات في هذا البلد[٧٣].

على كل حال، بقيت الأصولية الإسلامية والجهاد ضد الإلحاد السوفياتي حصان المعركة الأميركية ضد الاتحاد السوفياتي طوال حقبة الحرب الباردة وذلك في كل الدول الإسلامية خاصةً تلك الموجودة في الشرق الأوسط. ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لم يعد هنالك من حاجة لهذا الحليف وكان لا بدّ من الاستغناء عنه والتنكر له وحتى محاربته تحت ستار مكافحة الإرهاب: فما الذي حصل، ولماذا حصل الطلاق بين الولايات المتحدة الأميركية والحركات الأصولية الإسلامية. وما هي الأسباب التي أدّت إلى الحرب المكشوفة بينهما خصوصاً على أثر أحداث الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في العنوان التالي وهو الحرب على الإرهاب وعلاقته بمصادر البترول أو الهيمنة عليه.

ج- الحرب على الإرهاب و علاقته بالهيمنة على مصادر البترول.

كانت الأصولية الإسلامية كما سبق وذكرنا ثابتة من ثوابت السياسة الأميركية في علاقاتها مع البلدان العربية[٧٤]. وكانت في شقيها الشيعي في إيران والسني

في أفغانستان قد رضعت من الحليب الأميركي وترعرعت في أحضانه، ونمت بفضل دولاراته. وإذ فجأةً ينقلب السحر على الساحر ويصبح الإرهاب مثلاً يجسّده بن لادن شبيهاً بأسطورة الوحش الذي صنعه الدكتور فرانكشتين في الرواية الشهيرة لماري شيلي. وكان قصد الدكتور فرانكشتين في الأساس أن يثبت قدرة العلم على معجزة الخلق لكن القصد خاب لأن الحياة ليست كياناً يتحرك وانما هي في الوقت نفسه روح تنبض، ووقع فعلاً في الرواية أن الحياة المصنوعة هددت صانعها، و اضطر العالم كما يقول محمد حسنين هيكل[٧٥] إلى درء خطر معجزته عن نفسه، وقام بتدمير الوحش الذي صنعه. هذا ما تم بالفعل مع الولايات المتحدة الأميركية والوحش الذي صنعته أو على الأقل ساهمت في صنعه. فحين انقلب عليها كان لا بد لها أن تعمل على تخريبه والقضاء عليه. وإذ بجورج بوش يعلن بعد الحادي عشر من أيلول بأن هذا الحدث هو إعلان حرب على الولايات المتحدة، وأخذ بالإستعداد لتجميع الحلفاء وتهيئة الآلة العسكرية الأميركية الحديثة لاستعمالها وتجربتها على هذا الوحش في أرض أفغانستان وضد حكومة طالبان وقاعدة بن لادن.

في الحقيقة ان انقلابات هذا الوحش على الولايات المتحدة الأميركية لم تبدأ بضربة الحادي عشر من أيلول سنة ٢٠٠١ بل كانت لها سوابق بدأت في أوائل الثمانينات بضرب السفارة الأميركية وقوات المارينز في بيروت. كذلك في تفجير السفارات الأميركية خصوصاً في تانزانيا وكينيا وفي قاعدة الخُبَر في المملكة العربية السعودية. وفي حادثة إعطاب البارجة «كول» في ميناء عدن وهي مفخرة الأساطيل الحربية الأميركية. وبواسطة رجلين وزورق من المطاط لا يتعدى ثمنه المئتي دولار محشو بالمواد الشديدة الانفجار والقوة. والتي أعطبت هذه السفينة وجعلتها تسير الى قاعدة تصليحها كالبطة المكسورة الجناح. ولقد تأكدّ للولايات المتحدة الأميركية بأن أسامة بن لادن كان وراء التفجير في قاعدة الخبر كذلك في حادثتي تفجير السفارتين الأميركيتين في كل من تانزانيا وكينيا ومهاجمة البارجة «كول»: وتوّجت هذه الأحداث بتدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك. وكانت هذه الحادثة بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير والتي لم يعد مسموحاً السكوت عنها. لأن الارهاب ورأس حربته بن لادن أصبح يوجع الولايات المتحدة الأميركية ويهدد مصالحها في العالم. ويقلل من وزنها وهيبتها. لقد اعتقدت

الولايات المتحدة ولفترة قصيرة من الزمن بعد انتصارها وانهيار العالم الشيوعي بأن الساحة العالمية قد فرغت لها وستصول وتجول فيها كما يحلو لها الى ما شاء الله. ولكن في الوقت ذاته كانت هنالك قوة جديدة تتشكّل لكي تحل محل الاتحاد السوفياتي، ممثلة بالاصولية الاسلامية ذات الطابع العالمي، والتي أخذت تعمل بنشاط على تأكيد هويتها، وطرح الاسلام كثورة جديدة حاملة راية المستضعفين، وداعية الى الجهاد المقدّس ضد الكفّار وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، وعاملة على انشاء الدولة الاسلامية في كل البقاع الاسلامية التي تستطيع ان تنتصر فيها على غرار ما حصل في أفغانستان على يد حركة طالبان. وهذا يعني بأن الاصولية الاسلامية تحمل مشروع دولة في جميع مرتكزاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبطبيعة الحال، وبما ان البترول هو أعظم مورد اقتصادي في كثير من البلدان الاسلامية في الشرق الأوسط ووسط آسيا، فليس من المعقول الاّ يكون بن لادن قد جعل للبترول مركز الصدارة في مشروعه.

وحيث ان الولايات المتحدة الأميركية وكما درجت العادة، لن تسمح لأية قوة ان تهيمن أو تهدد مصادر الطاقة، لذلك كان لا بد للمجابهة ان تقع بين هذه الحركات الاصولية وعلى رأسها أسامة بن لادن وبين الولايات المتحدة الأميركية. ولقد بدأت الاشارات تتوضح أكثر فأكثر على الرابط القائم بين البترول والحرب على الارهاب في أفغانستان، اذ انه، نتيجة للموقع الاستراتيجي الممتاز لهذه الدولة في قلب آسيا، وفي وسط منابع النفط شمالاً وجنوباً وغرباً، فلا يعقل ان تترك الولايات المتحدة حركة طالبان وأسامة بن لادن يسرحان ويخططان للمشاريع في هذه المنطقة. كما لا يعقل الاّ يكون أسامة بن لادن (وهو صاحب المشاريع الاقتصادية الضخمة) قد اتخذ من البترول هدفاً رئيسياً وعاملاً من أشدّ العوامل فعالية في سبيل تنفيذ مشاريعه وبث دعوته. ولقد أشار الى هذه العلاقة السيد أحمد رشيد وهو عميد الصحافيين في باكستان في كتابه «طالبان: الاسلام والنفط والصراع الكبير في وسط آسيا» حيث نُشر في لندن للمرة الأولى سنة ٢٠٠٠، ثم أُعيد طبعه ونشره ثلاث مرّات سنة ٢٠٠١[٧٦]. فآسيا الوسطى أصبحت في يومنا هذا المنتج الثاني للبترول في العالم. بانتاجها سبعة ملايين ومئة الف برميل في اليوم الواحد كما انها أصبحت المصدّر الثالث لهذه المادة في العالم. يضاف الى ذلك بطبيعة الحال ثروات الغاز ومشاريع الأنابيب التي يراد

اقامتها لإيصال مصادر الطاقة الى الاسواق العالمية وخصوصاً الأوروبية منها والتي ستمر حتماً في أفغانستان[٧٧].

وفي فرنسا أيضاً، صدر مؤخراً كتابٌ بعنوان «ابن لادن، الحقيقة المحظورة للصحافيين الفرنسيين»، كتبه جان كلود بيرزار، وهو يعمل حالياً كمستشار لسيناتور أميركي ومسؤول عن التقصيات الاقتصادية في مجموعة مالية عالمية، وغيوم داسكييه، وهو صحافي متخصص في علوم الاستقصاء الاقتصادي. ويكشف الكاتبان في هذه الكتاب، بالوثائق والأسماء كل الملابسات التي أدّت الى ضرب أفغانستان واختلاط السياسة برائحة النفط ودوي الاسلحة: وهما يشددان على أسماء مهمة تحتل مواقع رئيسية في الادارة الأميركية وخاصة الفريق المقرّب من الرئيس جورج بوش، وجلّهم من القادمين من قطاع الصناعة النفطية، كنائب الرئيس ديك تشيني الذي ترأس طويلاً إدارة هاليبرتون وهي الشركة العالمية الرائدة في مجال خدمات الصناعة النفطية، وغوندوليزا رايس مديرة مجلس الأمن القومي التي عملت تسع سنوات مع شفرون وتولّت إدارة هذه الشركة النفطية الضخمة من سنة ١٩٩١ حتى ٢٠٠٠ والتي تدخّلت باستمرار في الملفات المتعلقة بآسيا الوسطى، لاسيما كازاخستان، حيث تكثر استثمارات شفرون. هذا بالاضافة الى أسماء أخرى لامعة. وبالنتيجة لا يمكن لأحد أن يقدّر الدور الذي لعبته الاعتبارات النفطية في إدارة الملف الأفغاني[٧٨].

خلاصة القول ان الاميركيين الذين ساندوا طالبان في بادئ الأمر، وأعطوها الكثير من الدعم المادي، أملوا من ورائها إحلال حكم مستقر في افغانستان، يسهل العمل على إقامة المشاريع، خاصة تمرير أنابيب الغاز والنفط في هذا البلد. ولكنهم انقلبوا عليها عندما لم يتوصلوا الى اتفاق نهائي مع الحركة، خصوصاً وانه صرف على الحرب في هذا البلد مبالغ لا يتصورها عقل، وقدّرها أحمد رشيد في كتابه، الذي سبق ذكره، بـ ٤٥ مليار دولار، ويذهب محمد حسنين هيكل ايضا في تحليله في هذا الاتجاه بقوله:

«وجاءت نجدة المقادير لدولة المتطهرين، حين أقبلت بعض شركات البترول الأميركية المعنية بموارد وسط آسيا الغنية، وهي المنطقة المرشحة لان تكون إضافة مهمّة توازن نفط الخليج العربي، تبحث مع حكومة طالبان مشروع خطوط أنابيب تنقل النفط وسط الجبال والوديان التي تسيطر عليها دولة المتطهرين[٧٩].

وفي الخلاصة النهائية فان البترول سوف يبقى متربعاً عل عرش الاهتمامات الدولية، خاصة الدول الكبرى، وفي طليعتها الولايات المتحدة الأميركية. وان هذه الأخيرة ستبقى طالما سمحت لها قوتها والى أجل غير مسمّى المهيمنة على مقدرات الطاقة في العالم، ولن تسمح لأي كان، ولن تتورّع عن إستعمال شتّى الأساليب والوسائل للدفاع عن مصالحها في العالم، وخاصة البترولية منها. وما حربها الأخيرة على طالبان وقاعدة بن لادن الا مظهراً من مظاهر الهيمنة، خصوصاً انه وبعد نصف قرن من الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، لن تسمح بولادة قوّة جديدة تحل محلّها، خاصة الأصولية الاسلامية، التي أصبحت تظهرها على لسان كتّابها وعلى رأسهم صموئيل هنتنغتون في كتابه «صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد» على ان الاسلام اصبح في وقتنا الحاضر الخطر الأكبر الذي يهدد الحضارات وخاصة الغربية منها[٨٠].

ومن الواضح أيضاً بأن الولايات المتحدة الأميركية، لن تسمح كما لم تسمح سابقاً بقيام اي قوّة تهدّد مصادر الطاقة او تحاول استعمالها كسلاح كما حصل ولكن بنسبة محدودة في حرب أوكتوبر سنة ١٩٧٣. ففي حينه كان العرب يمتلكون فائضاً مالياً يقدّر بربع السيولة النقدية في العالم، ووجود احتياط من هذا النوع يمكّن، نظرياً، أصحاب منابع النفط استعماله كسلاح لفترة محدودة. ولكن الولايات المتحدة استطاعت ان تمتص هذا الفائض من البترول بفضل حربي الخليج الأولى والثانية التي أفرغت خزائن الدول المنتجة للبترول وجعلتها تستبعد حتى التفكير باستعمال هذا السلاح. ولقد كان الأمير سعود الفيصل حريصاً بهذا الخصوص عندما تكاثرت الأصوات مطالبة باستعمال سلاح النفط في نصرة القضية الفلسطينية في مواجهتها الحالية لاسرائيل، حيث قال بأن قطع البترول يشبه توجيه الانسان الرصاصة الى نفسه[٨١].

مما لا شكّ فيه، ان الساسة الأميركيين على اطلاع واسع بما كتبه بول كندي عن ولادة وانحدار القوى العظمى[٨٢]. وهم يعرفون تماماً بأن نشوة النصر وأحادية القيادة العالمية لن تدوما الى ما شاء الله، ذلك ان علامات الشيخوخة بدأت تظهر في جسم الاقتصاد الأميركي، لذلك فهم يفتشون ويحاولون السيطرة على الاكسير الذي يطيل الحياة وهو البترول، الذي ظهر ايضاً وبكميات هائلة في آسيا الوسطى. وللهيمنة عليه ماذا أفضل من السيطرة على أفغانستان وهي قلب آسيا وسطح العالم؟

المراجع

١- فريد هاليداي «ساعتان هزّتا العالم: ١١ أيلول ٢٠٠١. الأسباب والنتائج». دار الساقي. الطبعة الأولى. بيروت ٢٠٠٢. ص. ١٠-١١.

٢- محمد حسنين هيكل. «الزمن الأميركي من نيويورك الى كابول». الشركة المصرية للنشر العربي والدولي. القاهرة شباط ٢٠٠٢. ص. ١٢٧ وم بعدها.

٣- نقـــلاً عن Richard NIXON "La vraie guerre", Ed Albin Michel, Paris 1980, p. 20-21.

٤- راجع دكتور جان شرّو «استراتيجية البترول في موازين القوى العالمية». مجلة حاليات. العدد ٣٥. صيف ١٩٨٤. ص. ٢٥ وما بعدها.

٥- Richard NIXON.. Ibid, p. 22 et suits.

٦- جان جاك سرفان شرايبر «التحدّي العالمي». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت ١٩٨٠. ص. ٥١ وما بعدها.

٧- راجع بهذا الخصوص مسعود الخوند «الاستراتيجية السوفياتية في الخليج العربي» مجلّة حاليات. العدد ٣٠. سنة ١٩٨٣. ص. ٢٣ وما بعدها.

٨- راجع مقال وليد ابو ظهر «ايها الاسلاميون.. ماذا تريدون؟» في مجلّة الوطن العربي. العدد ١٣١١. تاريخ ١٩ نيسان ٢٠٠٢. ص. ١٢ وما بعدها.

٩- راجع محمد حسنين هيكل «الزمن الاميركي من نيو يورك الى كابول» مرجع سبق ذكره ص. ١٢٩ وما بعده.

راجع ايضاً Richard NIXON "La vraie guerre Ibid" حيث يقول:
L'afghanistan a été depuis longtemps une arène d'intrigues internationals pour la même raison qu'on l'appelait autrefois la "plaque tournantes de l'Asie".

١٠- راجع جان شرّو «استراتيجية البترول في موازين القوى العالمية». مرجع سبق ذكره ص. ٢٥ وما بعدها.

١١- راجع Pierre CELERIER, "Geopolitique et géostratégie, Ed. PUF, collection Que sais-je, Pris 1961 p. 9

١٢- المرجع السابق ص. ١٢ وما بعدها.

١٣- راجع أنطوني سامبسون «الشقيقات السبع والعالم الذي صنعته». ترجمة سامي هاشم وأسعد رزق. الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦. ص. ٧٨ وما بعدها.

١٤- الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب. «النفط بين السياسة والاقتصاد». وكالة المطبوعات في الكويت ١٩٧٤. ص. ١٦٦.

١٥- راجع Leonel TACCOEN, "La guerre de l'énergie est commencée", ed. Flamarion, Paris 978, p. 262 et suits.

١٦- راجع الدكتور عبد المنعم الوهّاب. مرجع سبق ذكره. ص. ١٧٩.

١٧- جان جاك سرفان شرايبر. مرجع سبق ذكره ص. ٥١ وما بعدها.

١٨- المرجع السابق ذكره. ص. ٢٧٥ وما بعدها.

١٩- الدكتور عبد المنعم الوهّاب. مرجع سبق ذكره. ص. ٢٦١ وما بعدها.

٢٠- المرجع السابق ذكره. ص. ١٧٥ وما بعدها.

٢١- راجع عبد العزيز الوتاري. «مستقبل الصناعات البتروكيميائية في بلدان منظمة الأقطار المصدّرة

للبترول والأهداف والآثار المحتملة لهذه الصناعة». مجلة النفط والتعاون العربي. العدد الأول. السنة الأولى صيف ١٩٧٥. ص. ١٧ وما بعدها.

٢٢- أبو الحسن بن صدر. «النفط والسيطرة». دار الكلمة للنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٠. ص. ٩٠،

٢٣- المرجع السابق ذكره. ص. ٩٠

٢٤- المرجع السابق ذكره. ص. ١٠٨

٢٥- أنطوني سامبسون. مرجع سبق ذكره ص. ٤٢٠

٢٦- جان جاك سرفان شرايبر. مرجع سبق ذكره. ص. ٥٤،

٢٧- Lionel TACCOEN Ibid, p. 21 et suits.

٢٨- جان جاك سرفان شرايبر. مرجع سبق ذكره. ص. ٥٥،

٢٩- المرجع السابق ص. ٥٦،

٣٠- راجع Marc ULMANN, "4 ans pour changer le monde", Paris, ed. Laffont, p. 99 et suits.

٣١- راجع أنطوني سامبسون. مرجع سبق ذكره ص. ٤٤ وما بعدها.

٣٢- جواد العطّار. «تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١-١٩٧٢. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت ١٩٧٧. ص. ١٥ وما بعدها.

٣٣- راجع Léonard MOSLEY, "La guerre du Pétrole", ed. Presse de la cite, Paris 1974, p. 81 et suits.

٣٤- المرجع السابق ص. ٨٩ وما بعدها و ١٢٩ وما بعدها.

٣٥- د. جان شرّو. «البترول والصراع الدولي في الشرق الأوسط» دراسة غير منشورة مؤلفة من ٤٣٠ صفحة.

٣٦- راجع جورج لنشوفسكي. «الشرق الأوسط في الشؤون العالمية». منشورات دار الكشاف فرع العراق- بغداد ١٩٥٦. الجزء الأول. ص. ٣٦٩

- كذلك جواد العطّارمرجع سبق ذكره. ص. ٩٧ وما بعدها.

- كذلك Léonard MOSLEY Ibid, p. 289 et suits

-كذلك أنطوني سامبسون. مرجع سبق ذكره ص. ١٦٩،

٣٧- راجع جواد العطّار. المرجع السابق. ص. ١٣٢ وما بعدها.

- كذلك جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق ص. ١٥ وما بعدها.

- كذلك Léonard MOSLEY I hid, p. 421et suits.

٣٨- راجع جواد العطّار. المرجع السابق ص. ١٣٢،

٣٩- راجع جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق ص. ٢٣ وما بعدها.

٤٠- راجع أنطوني سامبسون. المرجع السابق ص. ٢٣٦ وما بعدها.

٤١- راجع جواد العطّار. المرجع السابق ص. ١٢٤ وما بعدها.

٤٢- راجع جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق ص. ٥٧،

٤٣- راجع عبد العزيز التركي رسالة المنظّمة في النفط والتعاون العربي . العدد الأول ١٩٧٥ ص. ١٢،

٤٤- راجع جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق ص. ٥٧،

٤٥- راجع أنطوني سامبسون. المرجع السابق ص. ٢٢٩ .

٤٦- راجع جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق ص. ٢٣،

٤٧- راجع الدكتور عبد المنعم عبد الوهّاب. المرجع السابق. ص. ٣٢،

٤٨- راجع جواد العطّار. المرجع السابق ص. ١١٥ وما بعدها.

- جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق. ص. ١٦٦،

- كذلك Léonard MOSLEY Ibid, p. 375 et suits

٤٩- راجع جواد العطّار. المرجع السابق ص. ١٥٤ وما بعدها.

- كذلك Léonard MOSLEY Ibid, p. 499 et suits

٥٠- راجع أنطوني سامبسون، المرجع السابق ص. ٣٥٧ وما بعدها .

٥١- جان جاك سرفان شرايبر. المرجع السابق. ص٧٣، وما بعدها.

٥٢- المرجع السابق، ص. ٨٦ وما بعدها.

٥٣- المرجع السابق. ص. ٩٦،

٥٤- المرجع السابق، ص. ٩٨،

٥٥- المرجع السابق، ص. ٩٧،

٥٦- راجع عادل مالك "مجلس التعاون يقرر بناء القوّة العسكرية الواحدة" في مجلة الحوادث. العدد ١٣٠٧، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨١، ص. ٣٠،

٥٧- راجع عبد الكريم ابو النصر. "كيف نتعامل مع زيغان" في المجلة . العدد ٤٩، ١٧ كانون الثاني١٩٨١ ص. ١١٢ وما بعدها.

٥٨- راجع عادل مالك المرجع السابقة. ص. ٩٧،

٥٩- راجع , Etienne DALEMONT et Jean CARRIE, "Histoire du pétrole" Que sais-je?, PUF, Paris 1993, p. 103 et suits.

٦٠- راجع Jean CHARRO, "La guerre du Golf: pour un nouvel ordre international ou un nouvel ordre américain?", article inédit, septembre 1990, pp. 3 et suits.

٦١- نقلاً عن عبدالله انس "ولادة الأفغان العرب منشورات دار الساقي. الطبعة الأولى. بيروت سنة ٢٠٠٢، ص. ١٥١،

٦٢- الرجع السابق ص. ١٥٢،

٦٣- محمد حسنين هيكل. من نيويورك الى كابول . مرجع سابق ص. ٢٢٦ وما بعدها.

٦٤- المرجع السابق ص. ٢٢٧،

٦٥- المرجع السابق ص. ٢٢٨،

٦٦- المرجع السابق ص. ٢٢٨،

٦٧- راجع بهذا الخصوص د. جان شرّو. البترول والصراع الدولي في الشرق الأوسط. مرجع سبق ذكره. ص. ٣٣٣ وما بعدها.

٦٨- لأخذ فكرة عن هذا الموضوع. راجع سلسلة مقالات بسام سعد "امام الأصولية الجديدة بات على الحداثة ان تجدّد نفسها" في جريدة الديار ابتداءً من ٢٣ نيسان ٢٠٠٢،

٦٩- راجع بهذا الخصوص محمد حسنين هيكل. من نيويورك الى كابول . مرجع سابق ص. ٢٣١ وما بعدها.

٧٠- راجع Richard NIXON, "La vraie guerre" Ibid, p. 28.

٧١- راجع محمد حسنين هيكل. المرجع السابق ص. ٢٣٥ .

٧٢- المرجع السابق ص. ٢٤٣،

٧٣- المرجع السابق ص. ٢٤٦ وما بعدها.

٧٤- للحصول على فكرة وافية عن العلاقات الاميركية العربية. راجع نظام شرابي "أميركا والعرب: السياسة الأميركية في الوطن العربي في القرن العشرين . مطبوعات رياض الريّس للكتب والنشر. لندن ١٩٩٠، ص. ٣١ وما بعدها.

٧٥- راجع محمد حسنين هيكل. الزمن الأميركي.. مرجع سبق ذكره ص. ١٣٢ .

٧٦- أحمد رشيد، "طالبان: الاسلام والنفط والصراع الكبير في وسط آسيا. لندن ، ٢٠٠٠

٧٧- راجع Jana TAMER, "Guere 1/2 Qui espère gagner quoi?"in Le commerce du levant, novembre 2001, pp 94-96.

٧٨- راجع مجلة الكشكول، تقرير حول " التفاصيل السرّية لدور شركات النفط الأميركية في ضرب أفغانستان للسيطرة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى". العدد الرابع عشر. نيسان ٢٠٠٢، ص. ٢٤ أي ٣٢.

٧٩- راجع محمد حسنين هيكل، المرجع السابق ص. ٢٩٢.

٨٠- راجع صاموئيل هنتنغتون "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد"، ترجمة د. مالك عبيد ابو شهيرة والدكتور محمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٩.

٨١- راجع جريدة الديار. تاريخ ٢١ نيسان ٢٠٠٢ ص. ٦

٨٢- راجع Paul KENNEDY "Naissance et déclin des grandes puissances", ed. Payot, Paris 1991, p. 570 et suits.

- *حرب الخليج الأولى هي التي اندلعت بين العراق وايران التي امتدّت منذ سنة ١٩٨٠ حتى سنة ١٩٨٨.

الحسابات الجيوستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية - الهندية

إحسان مرتضى *

ينطلق الكيان الصهيوني في العلاقات التي ينسجها على الصعيدين الاقليمي والدولي، من منطلقين أساسيين هما: أولاً أنه كيان وظيفي من حيث المبدأ يكرس جهده في خدمة القوة الكبرى التي ترعاه، وهي الولايات المتحدة في الظرف الراهن، وثانياً أنه ذو نزعة توسعية ترمي إلى الهيمنة وإلى أداء دور «إمبريالية صغرى» في سياق الإمبريالية العالمية العامة.

وهذان المنطلقان يحكمان بالضرورة دور الكيان تجاه قارة آسيا حيث عمل ويعمل باستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ له فيها، إما لمجابهة قوة إسلامية صاعدة مثل الباكستان وإيران، وإما لإحباط ومحاصرة إمكانية بروز هذه القوة والتحكم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هي الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية المتحررة من ربقة الاتحاد السوفياتي السابق. وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف إمكانياتها الخاصة والإمكانيات التي ستحصل عليها من الدول الداعمة، خدمة لأغراضها الصهيونية التوسعية في فلسطين أولاً و في سائر الدول العربية ثانياً، في إطار مشروعها الممتد من الفرات إلى النيل مستفيدة من النسيج الأيديولوجي المتعدد الألوان الذي تتشكل منه الفكرة الصهيونية، من أجل الدخول في علاقات مرحلية مع الدول الآسيوية وفي مقدمتها الهند، وذلك ضمن رؤية

(*) باحث في الشؤون الإسرائيلية

جيوستراتيجية شاملة تنسجم مع نظرية «دول المحيط» او «السنتو»، أي الدول المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي، التي كان ينادي بها الزعيم الصهيوني دافيد بن غوريون منذ مطلع الخمسينات، والتي ترمي إلى محاصرة أو احتواء قوة أية دولة عربية أو إسلامية تقوم سياستها على رفض المشروع الصهيوني التوسعي الإمبريالي. وحري بنا أن نتذكر أنه من المستحيل على الإسرائيليين أن يثقوا حقيقة بنوايا أية دولة عربية أو إسلامية مهما أظهرت من نوايا حسنة، ولهذا نجدهم يعملون على تطويق بل وتهديد حتى الدول التي لهم معها اتفاقيات سلام مثل مصر، من خلال توثيق علاقاتهم مع دول أفريقية عديدة تحيط بمصر ويمكن أن تؤثر عليها في أمنها القومي مثل أثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي. والإسرائيليون يعملون لتكون لهم حصة واضحة ومهمة في صياغة الأمن الإقليمي وذلك على أساس قواعد ثابتة تخدم أمنهم القومي وتقوم على القواعد التالية:

١- التفوق العسكري والاستراتيجي على الدول العربية كافة من اجل ضمان التوسع الاقليمي، ولهذا ترفض اسرائيل الاشارة الى اية حدود في وثائقها الرسمية. وقد عبر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: «ان الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود اوسع من تلك التي خصصتها الامم المتحدة». وفصل موشيه ديان هذه الفكرة عام ١٩٦٧ بقوله: «ان الهدف الاول للطريق الذي ننهجه هو ان نضع خريطة جديدة، ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الاخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والاهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها».

٢- قطع الطريق على نمو الإمكانيات التسليحية للدول العربية ولأية دولة إسلامية تجاهر بالعداء لمشروعهم التوسعي مع احراز تفوق علمي وتكنولوجي اسرائيلي يصل الى حدود الاكتفاءالذاتي.

٣- المساهمة في بناء حوض جيوستراتيجي متكامل يضم عدة دول ذات مصلحة مثل الهند وتركيا وأثيوبيا (وفي الماضي ايران) لتطويق الدول العربية وتهديد أمنها الوطني والقومي، مع إمكانية توسيع هذا الحوض ليطال دولاً أخرى مثل الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، وفقاً للمصالح المتحركة التي باتت الحركة الصهيونية تتحكم بالأهم فيها، على ضوء أحادية القطبية الأميركية، وهذا

كله بما ينسجم مع المصلحة الصهيونية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين أولاً والعرب ثانياً.

٤- ان نظرية الامن القومي الصهيونية تقوم، فيما تقوم عليه، على اتخاذ الاحتياطات الواجبة كافة بغرض تكريس السيادة اليهودية على الدولة ذات الحدود الزاحفة وحماية مصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي والعقائدي الخاص، ومن هنا فهي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية فحسب، بل تشمل ايضا السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بالدولة - الكيان، ومدى التناقض او التقارب الايديولوجي بينها وبين جيرانها الاقليميين، ودراسة امكانيات الدول ذات المصالح المتعارضة او المتوافقة وكيفية الاستفادة من قدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، لاسيما وأن اسرائيل تعاني من افتقار كبير، حسب اطماعها الى العمق البشري والجغرافي والامني والاقتصادي، الذي تعمل على توفيره من خلال العمل الديبلوماسي الدؤوب والتنسيق الاستراتيجي المناسب.

في هذا البحث سنركز اهتمامنا على العلاقات الإسرائيلية الهندية، وما تنطوي عليه من أبعاد جيو ستراتيجية، تصب في النهاية في حساب المخططات الصهيونية البعيدة المدى والرامية الى حرمان العرب والمسلمين من أية عوامل قوة يمكن أن تخدمهم في التصدي لأطماع المشروع الصهيوني - الإمبريالي، الرامي إلى أحداث متغيرات دراماتيكية في هوية المنطقة الجيو سياسية والثقافية والحضارية، خاصة في ظروف من العولمة والأحادية القطبية، وضمن معطيات كارثية تحيط بواقع العالمين العربي والإسلامي في أعقاب تداعيات حرب الخليج الثانية، وأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية.

نظرة في إشكالية العلاقات الهندية مع العرب و إسرائيل

خضعت الهند للحكم الإسلامي زمناً طويلاً. وقد صرف البريطانيون مائة عام للقضاء على هذا الحكم منذ عام ١٧٥٧ وحتى عام ١٨٥٧ م.[1] فإذا بمأساة فلسطين استلاباً وتقسيماً تتكرر في الهند، حيث تمكن الهندوك أو الهندوس من السيطرة عليها بمساعدة الاستعمار البريطاني، وحاصروا المسلمين وناصبوهم العداء، و ذلك انسجاماً مع القاعدة الاستعمارية المعروفة «فرق تسد».

ويعود الفضل في فشل الإنكليز في تسليم كامل الهند إلى الهندوس إلى زعامة العلامة محمد إقبال، والكفاءة القيادية للزعيم محمد على جناح.[٢] وهكذا تمتعت المناطق ذات الأغلبية الإسلامية بالسيادة والاستقلال. ولكن الهندوس بمساعدة البريطانيين عادوا للمطالبة حتى بالمناطق الإسلامية فتمكنوا من أن ينتزعوا من المسلمين مناطق هامة وحساسة مثل حيدر آباد وكشمير وجامو وجوناكد[٣].

وقد ساهم المستعمرون البريطانيون بتعزيز قوة الهندوس سياسياً وعلمياً وعسكرياً وساعدوهم في تأسيس حزب المؤتمر، تماماً كما حصل مع حزب مباي الصهيوني في فلسطين. وقد تنبه المسلمون الهنود منذ البداية للعداء البريطاني ضدهم، فوقفوا يتحدون هذا العداء في بلادهم كما في فلسطين، حيث رفضوا التدفق اليهودي غير الشرعي على فلسطين الانتدابية.

وقد حذر الزعيم الإسلامي الهندي محمد علي جناح من عواقب التحالف الإنكليزي اليهودي بقوله: «إننا نواجه اليوم مشكلة خطيرة أخرى، ألا وهي المسألة اليهودية في فلسطين. وإذا عمد الرئيس الأميركي روزفلت، بضغط من اليهودية العالمية، إلى خطأ إرغام الحكومة البريطانية على ظلم العرب في فلسطين فسوف يتسبب في اشتعال العالم الإسلامي في كل أقطاره». وأضاف: «لقد ارتكبت مظالم عدة بحق العرب، وإذا سمح لليهود بالاستمرار في الهجرة إلى فلسطين، فإنه لا يخالجني أدنى شك بأنه لن تكون الرابطة الإسلامية مدفوعة لوحدها على الثورة من جراء ذلك، بل سيثور العالم الإسلامي كله»[٤].

في مقابل ذلك كان البريطانيون يدعمون الهندوس لتحويلهم الى قوة عسكرية طاغية في منطقة المحيط الهندي، فساهموا في تدريبهم العسكري بل وأهدوهم أول حاملة طائرات من صنع بريطاني[٥]. وكما فعلوا مع الحركة الصهيونية في فلسطين صنعوا كذلك أيضاً في القارة الهندية، من ضمن فكر استعماري عدواني واحد، يشمل العالمين العربي والإسلامي من حدود الصين وحتى شمالي أفريقيا. ومن هنا نشأت الأجواء الاستراتيجية المشتركة ما بين الهند وإسرائيل في ظل رعاية استعمارية بريطانية، مهدت لاعتراف بومباي بتل أبيب عام ١٩٥٠. وعلى الرغم من حرص السياسة الهندية على إلقاء ستار من التعتيم والسرية على علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن هذه الأخيرة كانت حريصة على كشف أبعاد هذا التعاون في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين، لاثبات قدرتها على

الحركة الواسعة حتى في جنوب آسيا، ولإظهار أنها تتمتع دون غيرها من دول المنطقة العربية بما يمكن أن يسمى «القوى المضافة» التي تدخل في حساباتها الجيو ستراتيجية كعناصر دعم ومساندة، سواء على صعيد التسليح أو على صعيد الدعم اللوجستي السياسي والديبلوماسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أدبيات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تؤكد على أن «التفوق المطلق» على دول العالمين العربي والإسلامي، المعنية بصورة مباشرة بحيثيات مكافحة المشروع الصهيوني وأطماعه، يعتبر أمراً لا بد من تحقيقه دائماً والمحافظة عليه في مختلف تجلياته المحلية والإقليمية. ومن أجل هذا حذر بن غوريون قادة إسرائيل من مغبة تجاهل آسيا بعد أن كانوا يعولون على الموقف الأوروبي، ونصحهم بألا يغمضوا عيونهم عن نهوض آسيا وأهلها[٦]. ومن الامور الواجب تذكرها في هذا المجال، مساهمة اسرائيل الحثيثة في مساعدة الهند لتقطيع اوصال باكستان عبر مد الهند بكل اسباب القوة العسكرية والدعم السياسي، مستغلة في ذلك نفوذها الكبيرفي الولايات المتحدة، بهدف اشغال باكستان ومنعها من الاستفادة من الخيار النووي الذي احرزته.

بعد اغتيال غاندي عام ١٩٥٠ حدث تغيير في مواقف الهند من قضية الصراع العربي -الإسرائيلي، حيث اعترف نهرو نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية، بالكيان الصهيوني وفتح له مكتبا تجارياً في بومباي ما لبث أن تحول الى قنصلية في شهر حزيران/يونيو عام ١٩٥٣.

وشرعت الهند منذ عام ١٩٥٢ بمناقشة الخطوات المطلوبة لإقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين، إلا أن المتغيرات الإقليمية والدولية حالت دون ذلك، وخصوصاً مشاركة الهند مع مصر ويوغوسلافيا في حركة عدم الانحياز، والصداقة الشخصية التي ربطت نهرو بعبد الناصر، وحالة الانقسام الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، والعلاقات الطيبة بين الهند والإتحاد السوفياتي ثم العدوان الثلاثي على مصرعام ١٩٥٦ والذي نددت به الهند وأخيرا حرب عام ١٩٦٧. الأمر الذي منع قيام تفاهم علني بين الهند وإسرائيل، خوفا من تأثر المصالح الهندية سلبا في العالم العربي. ومع ذلك فإن هذه المعطيات لم تمنع حصول تعاون خفي وسري بين البلدين خصوصاً في المجالات الأمنية والدفاعية، على غرار صفقة الأسلحة التي حصلت عليها الهند من إسرائيل أثناء حرب

التيبيت التي خاضتها ضد الصين عام ١٩٦٢، وكذلك حصلت الهند على مساعدات عسكرية إسرائيلية أثناء حربها مع باكستان ما بين عامي (١٩٦٥-١٩٧١). وردت الهند هذا الجميل لإسرائيل في حرب ١٩٦٧ بإرسالها كميات ضخمة من قطع غيار مركبات القتال لا سيما الدبابات (م. إكس١٣) إلى إسرائيل.[٧]

وفي أعقاب حرب ١٩٧٣ تعددت زيارات الوفود العسكرية الهندية لإسرائيل للحصول على خبرتها خاصة في مجال الحرب الإلكترونية، ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات. وفي أعقاب حرب عام ١٩٨٢ على لبنان حرصت الهند على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر، وكذلك في مجال تنظيم وإدارة الحزام الأمني في جنوب لبنان لمحاولة تطبيقها في منطقة الحدود في كشمير و مكافحة عمليات التسلل عبر الحدود[٨]. في العام ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم ٣٣٧٩ والذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ونقل هذا القرار القضية الفلسطينية من قضية صراع عربي - إسرائيلي الى قضية صراع ضد الصهيونية العالمية وتحالفها الإمبريالي. إلا أن هذه الإدانة الدولية لم تستمر طويلاً إذ استطاعت الصهيونية العالمية والولايات المتحدة أن تجبرا الجمعية العامة على إعادة النظر في هذا القرار عام ١٩٩١، وهي المرة الأولى الذي يحصل مثل هذا الأمر في تاريخ المنظمة الدولية، حيث تم إلغاء القرار بأغلبية كبيرة واعتبرت الصهيونية بالتالي «حركة تحرر وطني»[٩]. وكانت الهند من بين الدول التي صوتت إلى جانب إلغاء القرار. وشكل هذا الموقف أول خطوة في مسيرة العلاقات الهندية - الإسرائيلية العلنية في عقد التسعينات، والتي تطورت إلى إقامة علاقات ديبلوماسية وإجراءات مشتركة في شتى مجالات التعاون الأمني والعسكري لتتوج أخيراً في تعاون نووي، أدى الى قلب الكثير من المعادلات والحسابات القديمة، التي كانت تستفيد منها الهند في علاقاتها مع الدول العربية، بسبب مواقفها المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، إذ حصلت منذ السبعينات على عقود أفضلية في تعاملها النفطي مع العراق وليبيا والامارات العربية، بالاضافة الى تشغيل آلاف الهنود في مختلف دول الخليج النفطية، والحصول على الكثير من العقود الاستثمارية والإنشائية[١٠].

إلا أن العلاقات العربية الهندية ما لبثت أن تعرضت لنكسات وتراجع في أعقاب تزايد الوزن السياسي المؤثر في البرلمان والحكومة للأحزاب اليمينية والقومية الهندوسية المعارضة التي كانت تطالب باستمرار بإقامة علاقات وطيدة مبكرة مع إسرائيل، ناهيك عن أن تضعضع أركان حركة عدم الانحياز، بغياب قادتها التاريخيين، وشق وحدة الصف العربي باتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣، قد ساهمت ليس فقط في تراجع الموقف الهندي عن ثوابت سياسته العربية وإنما في تزايد خطوط الاتصالات السرية مع إسرائيل بوتائر متصاعدة وخصوصاً مع تصاعد حدة الخلاف الهندي - الباكستاني ذي الامتدادات الإسلامية والعربية. ولقد كان هاجس الأمن في إقليم كشمير يسيطر على عقول السياسيين الهنود من مختلف الأحزاب السياسية، ولا سيما بعد حرب أفغانستان التي استهدفت حركة طالبان وتنظيم القاعدة، والتي كانت قد اتخذت في الماضي من باكستان مقراً لها، وتحولت فيما بعد الى قلق دائم للأمن الهندي في كشمير.

ونتيجة ذلك نشأت بين إسرائيل والهند، برعاية أميركية، علاقات ودية سياسية وأمنية تستهدف ما اصطلح على تسميته في الإعلام الغربي بأنه «الإرهاب الأصولي الإسلامي»، وفي هذا السياق تمت عملية إعادة تقييم مشتركة للعلاقات الهندية - الأسرائيلية بحيث تم تحييد كل ما من شأنه أن يشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي. وقد أعلن الأستاذ دان هوروفيتش، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية: «أن إسرائيل تستطيع من خلال فهمها واستيعابها للدروس المستخلصة من تعاظم قدرة الهند الاستراتيجية والسياسية، تحقيق ما هو مفيد لها ولمصالحها الاستراتيجية والسياسية»[١١]. لكن في الوقت الذي تسعى الهند لتحسين علاقاتها مع العالم العربي من منطلق براغماتي، فإنها لا تبدو مستعدة لان يكون ذلك على حساب علاقاتها مع إسرائيل التي وقعت معها في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠١ اتفاقاً بمبلغ ٢ مليار دولار يقضي بتوريد إسرائيل طائرات الفالكون المتطورة للهند. وهناك اعتقاد لا يزال سائداً رغم تطورات الصراع العربي الإسرائيلي منذ أواخر السبعينات في اتجاه التسويات السليمة، بأن إقدام أية دولة من دول العالم الثالث على تطوير علاقاتها باسرائيل سوف يؤدي تلقائيا الى اهتزاز علاقتها مع العالم العربي، وهذا يعني عملياً أن الاتجاه الصاعد حالياً

في الهند نحو تطوير وتدعيم علاقاتها بإسرائيل سيؤدي منطقيا الى إضعاف فرص تطوير علاقاتها مع الأقطار العربية. والجدير بالذكر ان عقد التسعينات يعتبر قمة ازدهار العلاقات الهندية الإسرائيلية. ففي هذه الفتره قفز حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل من ٢٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ إلى ٩٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٩،[١٢] والمفارقة أن هذا التطور لم يؤثر كثيراً على العلاقات الهندية العربية، بعد أن أصبح من الصعب على العرب مطالبة الآخرين بتحجيم علاقاتهم مع إسرائيل في حين يقيم العديد من الدول العربية علاقات سياسية واقتصادية بل وأحياناً عسكرية معها، لا سيما في أعقاب اتفاقي أوسلو مع السلطة الفلسطينية ووادي عربة مع الأردن واتفاق كمب ديفيد مع مصر من قبل.

ويضاف الى هذه المعطيات السلبية لغير صالح العرب، والتي تشجع الهند على الذهاب عميقاً في علاقاتها مع إسرائيل، أن هذه الأخيرة طورت بصورة لولبية قدراتها المخابراتية والعسكرية والنووية وحسنت نفوذها لدى الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة، كما وأنها استفادت من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كثيراً، وتعاونت مع الولايات المتحدة ضد التنظيمات الأصولية الإسلامية والعربية، فوسعت نشاطها ليطال كشمير الهندية وباكستان وأفغانستان ودخلت على خط الفتن الطائفية والمذهبية هناك، مما أعطاها وزناً أكبر وأهمية أوسع على صعيد حاجة الهند إليها في مجال حماية أمنها القومي.

تقاطع الأهداف الهندية -الإسرائيلية:

تعددت الأهداف والغايات الهندية من وراء تعاونها مع إسرائيل وتوزعت على أهداف استراتيجية وأمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

١- رغبة الهند في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي بما يدعم نفوذها ودورها الإقليميين في مواجهة باكستان خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما والذي يمتد الى السلاح النووي. ومن المعروف أن الهند كانت قد اعتمدت لفترة طويلة على موسكو كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتها التسليحية المتطورة، مستفيدة في ذلك من طبيعة العلاقة الاستراتيجية التي كانت تربطها بالاتحاد السوفياتي السابق. وبعد انهيار هذا الآخير، ومن أجل تلبية رغبة

الهند المسلحة في استكمال مشاريعها الخاصة بتطوير الصناعات العسكرية، التي من دون مساعدة خارجية ستتطلب استنزاف الكثير من الوقت والكلفة (بل وحتى في حال استكمالها، سيكون من الأرجح أن عهدها التكنولوجي سيكون قد تقادم بوتيرة متسارعة ومن ثم ستصبح هناك ضرورة للاستعانة بدولة أخرى متقدمة تكنولوجياً) فان الهند حلت هاتين المشكلتين، أي مشكلة الوقت والمستوى التكنولوجي الرفيع، بأن لجأت الى إسرائيل، خصوصاً في ضوء اتفاق الدول الصناعية الثماني الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، اثر قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان في أعقاب تجاربهما النووية والصاروخية عام ١٩٩٨، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تتميز باعتمادها الأساسي على التكنولوجيا الأميركية.

٢- الأحداث الطائفية التي شهدتها وما تزال تشهدها الهند وباكستان في السنوات الاخيرة مما جعل الهند تشعر بأنها ليست بمنأى عن خطر الحركات الأصولية الإسلامية الموسومة بالإرهاب والتي تحولت إلى أحد أهم الموضوعات التي بوسع إسرائيل أن تستغلها في اتجاهات متعددة تحت عنوان مكافحة ما يسمى «الإرهاب الإسلامي»، مما وفر الأرضية المشتركة للتعاون الاستراتيجي والجيو ستراتيجي بين البلدين، الأمر الذي تحدث عنه السفير الهندي في القاهرة عندما قال: «إن إسرائيل لديها خبرة يمكن الاستفادة منها في مقاومة المرتزقة الذين يتسللون من جامو وكشمير ويقاومون السلطات الهندية هناك»[١٣].

ولقد قامت إسرائيل بتزويد الهند بمعلومات استخبارية عن باكستان مصدرها قمر التجسس الصناعي الإسرائيلي (أفق - ٣) وفي المقابل سمحت الهند لخبراء من الموساد الإسرائيلي باستخدام أراضيها لتنفيذ مهام خاصة بهم ضد باكستان.

٣- تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها بوابتها العريضة إلى الولايات المتحدة. وهي تسعى من خلالها لتوثيق وتطوير علاقاتها بهذه الاخيرة في شتى المجالات.

٤- تعتبر الهند أن تعاونها مع إسرائيل يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر مع باكستان بشأن قضية كشمير، كما وفي ميزان القوى ما بينها وبين الصين في صراع الزعامة والسيطرة على آسيا. وهنا يقوم الإسرائيليون بدور أكلة الجبنة في هذا الصراع مستفيدين من الطرفين، حيث

نجد الحاجة الصينية الماسة أيضاً، لولوج المنافذ الإسرائيلية للوصول إلى التكنولوجيا الغربية[١٤]. كما وأنهم يلعبون أيضاً على سباق التسلح النووي الهندي - الباكستاني الذي وضعته الهند وباكستان معاً، تحت الرقابة المشددة[١٥]. وقد أعلن وزير الداخلية الهندي أل. كي. أوفاني عن التعاون الإسرائيلي - الهندي عندما استطاعت الهند أن تجري في صيف عام ١٩٩٨ خمس تجارب نووية دفعة واحدة، حتى أن هناك من أشار إلى أن إحدى هذه التجارب حصلت لحساب إسرائيل بالذات. وهنا تدخل خشية الولايات المتحدة الأميركية من قيام إسرائيل ببيع تكنولوجيا أميركية لكل من الصين و الهند، الأمر الذي تجلى في صفقة بيع إسرائيل للصين طائرة التجسس أواكس بقيمة ٢٥٠ مليون دولار، في حين أن العرب فقدوا أي مبرر لانتقاد الهند في علاقاتها المشبوهة مع إسرائيل، اثر انشغالهم بصراعاتهم وخلافاتهم الجانبية، واثر تورطهم في علاقات مباشرة وغير مباشرة معها.

الحوض الجيو ستراتيجي الإسلامي - العربي و الاستهدافات الإسرائيلية تجاهه :

أ- تعريف هذا الحوض و ملابساته:

من المستوى الجيوبوليتيكي إلى مستوى الاعتبار الجيوستراتيجي، يمكن النظر إلى بلدان العالم العربي كوحدة مستقلة على الصعيد القومي-الجغرافي-السياسي، ضمن إطار العالم الإسلامي. ووفق هذا الاعتبار يتسم العالم العربي بتكامل جغرافي موحد ويظهر ككيان جغرافي متسق ومترابط و كأنه «بحيرة» قومية حضارية متجانسة داخل الرقعة الجغرافية السياسية للعالم الإسلامي[١٦].

وعبر هذا الاحتواء على الرقعة العربية، يغدو العالم الاسلامي كمفهوم جيوستراتيجي، أو مكان مؤهل للظهور استراتيجياً داخل الكيانات الدولية المعاصرة متضمناً إضافة إلى كينونته الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية، على كيان جغرافي سياسي قومي آخر هو العالم العربي، كنواة ثنائية أخرى لتكوينه العام. وعبر هذه الرؤيا يكتسب العالم العربي صفته كوحدة جيوستراتيجية قائمة بذاتها ضمن الحوض الجغرافي السياسي للعالم الإسلامي، وبالتالي فالحركية السياسية والعسكرية لبلدان العالم الإسلامي، بما فيها الدول العربية، تغدو حركية فاعلة

بشكل مضاعف في قوتها وتأثيرها على الساحتين الإقليمية والدولية، في حال ظهورها كقوة جيوستراتيجية تقف في مواجهة الكيانات الجيوستراتيجية الأخرى في العالم التي تناصبه العداء.

والملاحظ أن الكينونة الجيوستراتيجية العربية يمكن أن تبرز بقوة ووضوح في لحظات المواجهة العامة مع عدو خارجي تكون نواة التحدي فيه موجهة إلى العالم العربي ككيان قومي حضاري مستقل، ثم يختفي هذا البروز في لحظات المساومة السياسية وعدم المواجهات الحادة، وتحل محله أجواء من الخلافات البينية العربية حول مشاكل متباينة، الأمر الذي يهدد أو يبدد الطاقة الكامنة في العالم العربي أو التي يمكن أن تتمخض عنه ككتلة جيوستراتيجية متراصة.

وهذه النواة الجيوستراتيجية الخاصة بالعالم العربي تقع ضمن محيط أوسع لقوة جيوستراتيجية أشمل هي العالم الإسلامي الذي يمتلك مميزات جيوستراتيجية ضخمة لم يحسن استخدامها بعد، وهذه القوة تبقى كامنة ولا تظهر إلا في لحظات الصراع الحاسمة التي قد تهدد الشعوب الإسلامية بأكملها في حضارتها وهويتها الدينية والثقافية. وبالتالي فردات الفعل الحضارية - الجيوستراتيجية يمكن أن تظهر في لحظات التحدي الكبيرة الخاصة بالمسلمين كشعوب وكدول ذات انتماءات عرقية تعددية، لكنها تتجاوز هذه التعددية الأثنية في صياغة رد فعلها العام. وهنا يكون العالم العربي ببلدانه وبنيته القومية الثقافية الموحدة، كياناً جيوستراتيجياً قومياً مستقلاً عن العالم الإسلامي، لكنه في الوقت ذاته مندمج ومنصهر فيه على الصعيد الديني، ومن هنا يمسي الكيان الجيوستراتيجي للعالم الإسلامي كياناً مضاعفاً في قدراته وطاقاته إزاء التحدي الخارجي الذي يواجهه. وهكذا يتحول العالم الاسلامي - العربي، كوحدة جيوستراتيجية في معناها الإيجابي. وهنا تتبلور نواتان جيوستراتيجيتان: تضم الأولى كلاً من ايران والعراق والعربية السعودية، فيما تضم الثانية مصر والمملكة المغربية، بوسعهما التأثير في الساحة الدولية، أولاً كمجال جيوبوليتيكي فعال بوسعه الانتقال الى مرحلة أكثر فعالية على الساحة الدولية فيما لو تطور إلى كينونة جيوستراتيجية موحدة.

إلا أن هذه الكينونة واجهت ضربة شبه قاضية بهدف إنهائها واحتوائها تماماً، عبر حربي الخليج الأولى والثانية، مما أحدث تصدعات مصيرية قاسية على

المستويين الإسلامي والقومي. بحيث وصف المشهد البانورامي السياسي المتولد عن هاتين الحربين المتعاقبتين بأنه «اهتراء جيوبوليتيكي»[١٧]، لم يشهد له العالم الإسلامي مثيلاً من قبل.

وهكذا فقد العالمان الإسلامي والعربي قدرتهما على المواجهة وعلى ضمان الحد الأدنى من الاستقرار التاريخي، مما فتح امام دول كثيرة ذات مصالح انتهازية مثل إسرائيل والهند والولايات المتحدة وأوروبا وغيرها، فرصة الاستفادة من هذه البيئة المفككة، لضمان مصالحها المشتركة، وخاصة على صعيد تعميق حالة التفكك هذه، وترسيخ تبعية العالم العربي، واستنزاف طاقاته وقدراته المادية والجغرافية والبشرية سلماً أو حرباً. وهكذا سقط العالمان العربي والإسلامي في مستنقع من الضعف شمل البلدان الإسلامية الشرق أوسطية بما فيها دول الخليج وبلدان جنوب شرق آسيا (ماليزيا-إندونيسيا)، وتحول الحوض الحضاري القاري إلى منطقة مفتوحة، بعد تنامي العولمة واستشراسها في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، مما جعل الدول العربية والاسلامية تتلقى الضربات تلو الضربات، حتى كاد يغدو الخلل في الموازين حالة بديهية داخل وعي المجتمعات الإسلامية المعاصرة، يمكن أن تستمر وتتواصل إلى أمد زمني لامتناه.

وضمن هذه الأجواء تتلقى إسرائيل والهند كل عون وكل مساعدة لتطوير وتحسين قواهما النوعية العسكرية والأمنية والاقتصادية في مقابل عملية تهشيم تدريجية ومنهجية للكيان السياسي الحضاري للعالم العربي-الاسلامي، وهذا ما يحصل اليوم لكل من العراق ودول الخليج وأفغانستان وباكستان وإيران وسوريا ولبنان ومصر وفلسطين والسودان وليبيا وموريتانيا والصومال والجزائر وصولاً الى إندونيسيا وماليزيا...

وهكذا سقطت الجبهة الجنوبية المصرية والجبهة الشرقية السورية مثلما سقطت أيضاً رهانات وآمال الشعوب العربية بالتنمية والتطوير والتحرر، وتفاقمت حالات الفساد الإداري والسياسي وحالات الصراع البينية والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والامنية.

وما من شك في أن تصدع النظام الإقليمي العربي على أثر حرب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ وتلاشي الاتحاد السوفياتي في الحقبة ذاتها، قد فتح المجال أمام كل من الهند وإسرائيل لاعادة ترتيب أولوياتهما الإقليمية والدولية. فتقدمت

الفئات الحزبية والسياسية اليمينية الشوفينية المتطرفة في كلا الدولتين (حزبا بهاراتيا جاناتا في الهند والليكود في اسرائيل) لتحتل سدة السلطة، وبالتالي فإن إقامة العلاقات الديبلوماسية بين تل أبيب و نيودلهي عام ١٩٩٢ لم تثر أية ردة فعل عربية حتى داخل الجامعة العربية، وبدأت الهند تراعي المشاعر الإسرائيلية فلم تصوت لصالح القرارات التي تصدرها مؤتمرات حقوق الإنسان الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، كما أنها لم تصوت على القرار الذي أدان سياسة الاستيطان الإسرائيلية، الصادر عن مؤتمر السكان الذي عقد في نيروبي[١٨]. وقد دخلت إسرائيل هنا على خط تقديم المشورة للهند في نزاعها مع باكستان سواء كان الخلاف في السباق النووي أو الترسانة الصاروخية أو حول كشمير، حيث قدمت تل أبيب ومن خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرس إلى الهند في شهر أيار/مايو ١٩٩٢، النصيحة بشأن حل أزمة كشمير من طريق اتباع سياسة التغيير الديموغرافي والتطهير العرقي في كشمير، كما فعلت إسرائيل في فلسطين، و«بذلك تتحول الغالبية المسلمة هناك إلى أقلية»[١٩].

ب - الاستهدافات الإسرائيلية الجيوستراتيجية ضد الحوض الإسلامي:

توجد لإسرائيل من خلال توطيد علاقاتها بالهند استهدافات كثيرة منها ما هو خاص ومنها ما هو عام وذو طابع وظيفي. وما من شك في أن التقارب الإسرائيلي الهندي، إنما يأتي في سياق الحسابات الأميركية الجيوستراتيجية الرامية إلى الهيمنة على العالم تحت مظلة ما تسميه الحرب على الإرهاب ومتطلبات النظام العالمي الجديد. وتسعى الولايات المتحدة من رعاية وتأييد هذا التقارب إلى أكثر من هدف، وكلها تدخل ضمن دائرة المصالح المشتركة ومن أبرزها ما يلي:

١- حصار روسيا وإضعافها بصورة تمنعها من استعادة دورها كقوة عظمى في المستقبل المنظور على الأقل وعزلها عن مجالها الحيوي وذلك من خلال إيجاد قوة نوعية موالية لواشنطن على حدودها.

٢- تطويق الصين، القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة خلال العقود المقبلة وضرب التحالف الناشئ بين بكين وموسكو والمناوئ لانفراد الولايات المتحدة بالسيادة والهيمنة على العالم.

٣- استكمال تطويق ايران من الجنوب الشرقي تمهيداً لاخضاعها للسيطرة الاميركية او لضربها اذا اقتضى الأمر وتصفية برنامجها النووي الصاروخي.

٤- منع تسرب التكنولوجيا والمواد والخبرات النووية وكذلك تكنولوجيا الصواريخ و غيرها من الأسلحة التقليدية المتطورة وتسربها الى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة بأنها الدول المارقة أو حسب التعبير الجديد الذي أطلقه الرئيس بوش الابن بأنها «محور الشر» وكذلك منع تسربها الى البلاد العربية حتى وان كانت معتدلة حرصاً على احتفاظ اسرائيل بتفوقها العسكري النوعي بصورة مطلقة.

٥- تصفية الحركات الأسلامية الراديكالية في المنطقة بما يضمن أمن الولايات المتحدة داخل أراضيها، ومصالحها في الخارج وكذلك أمن ومصالح حلفائها واستقرار النظم الموالية لها في المنطقة وهو الهدف الذي تضاعفت أهميته في السنوات الأخيرة وخصوصاً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

وفي هذا الإطار تبرز المقارنة بين الموقفين الأميركيين من التعاون العسكري الإسرائيلي-الهندي والإسرائيلي-الصيني، حيث تغاضت واشنطن عن الأول بل شجعته بصورة مباشرة وغير مباشرة، في حين وقفت ضد الثاني، وهذا يشير الى محورية عامل ما يسمى «الخطر الأصولي الإسلامي» والخوف مما تسميه واشنطن «القنبلة النووية الإسلامية»، في دعم الولايات المتحدة لهذا التقارب[٢٠] (وهذا ما سنبيّنه تفصيليا فيما بعد).

يضاف الى ما تقدم أن إسرائيل ترمي بصورة حصرية الى تحقيق أهداف خاصة من تطوير علاقاتها بالهند، تدخل في خصوصيات حساباتها الجيوستراتيجية ومن أبرزها، رغبتها في تطويق كل من باكستان وإيران ومراقبة التطورات العسكرية والتسليحية في كل منهما وخاصة في المجال النووي. وتحرص إسرائيل على مساعدة الهند في تطوير برامجها النووية، ولكن بشرط عدم تسريب أي من الخبرات المنقولة في هذا المجال الى أية دولة من دول الشرق الأوسط للحفاظ على تفوقها النوعي، خصوصاً وأنه توجد علاقات تعاون ملحوظ بين الهند وإيران تمنع إسرائيل من الإطلاع عليها بصورة مباشرة، في حين أنه يسمح لها بالإطلاع على مستوى تطورها بطريقة أو بأخرى. ولا تخفي إسرائيل في هذا المجال نيتها لإقامة محطات تجسس إلكتروني في الهند من أجل الإستطلاع اللاسلكي والراداري على مقربة من حدود إيران الشرقية ومن حدود باكستان الشمالية مستغلة بذلك موقع الهند الجيوستراتيجي المتميز في القارة

الأسيوية. ومعلوم أن اسرائيل تستغل هنا أيضا التدهور الحاصل في العلاقات الهندية الباكستانية والذي بلغ أوجه أثناء حصول الإشتباكات الحدودية المسلحة عام ١٩٩٩ بشأن كشمير والتي كانت الأعنف منذ عام ١٩٨٢، وذلك للتحريض على حرب حضارات بين المسلمين والهندوس باتت احداثها الرهيبة قتلا وحرقا تنذر باقبح العواقب، خصوصا على ضوء التعاون المخابراتي بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز المخابرات الهندي RAW. وجدير بالذكر ان وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريس قام في شهر نيسان/ابريل عام ١٩٩٣ بزيارة للهند اعلن اثناءها عن استعداد بلاده لمساعدة الهند في قمع ما اسماه الارهاب والاصولية الاسلامية. وتبنى وجهة نظر الهند حيال مشكلة كشمير باعتبارها جزءاً من الاراضي الهندية. وقد ابرمت خلال هذه الزيارة اتفاقيتان ومذكرتان للتفاهم في مجالات الثقافة والسياحة والنقل الجوي والعلوم والزراعة والتكنولوجيا والاستشارات الخارجية والتعاون الاقتصادي.

وقد رأى الجانب الهندي أن الحكومة الباكستانية وحركة طالبان، التي كانت حاكمة في أفغانستان، كانتا تقفان وراء الأحداث الدموية في كشمير. وفي هذا المجال مارست الإدارة الأميركية برئاسة الرئيس كلينتون آنذاك ضغوطاً على باكستان من أجل وقف الصراع، مما أرغم رئيس الحكومة الباكستانية السابق نواز شريف على إصدار أوامره لإنسحاب عناصره التي كانت تسللت الى الجانب الهندي من كشمير. وانتقد رئيس الأركان برويز مشرف في حينه هذا التصرف مما حمل شريف على عزله وتعيين الجنرال ضياء الدين رئيس الإستخبارات بدلا منه، إلا أن الجيش رفض هذا التعيين وجاء بمشرف كرئيس للحكومة.

ومن الإستهدافات الإسرائيلية الخاصة من وراء توطيد العلاقة مع الهند ايضا، إنهاء حالة العزلة السياسية التي واجهتها إسرائيل، إثر تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط بسبب المجازر الإسرائيلية المرتكبة بحق الفلسطينيين في أكثر من قرية ومدينة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد قام وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس بزيارة خاصة الى الهند في مطلع شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، من أجل إضافة لبنة جديدة أخرى الى لبنات التقارب المتنامي مع نيودلهي. وكلامه «أن الدولتين تنظران الى العالم بالعين ذاتها» يحمل أكثر من مغزى سياسي وحضاري واستراتيجي، خصوصاً إثر

وصول القوميين الهندوس المتطرفين (المعتدل فيهم هو رئيس الحكومة أتال بهاري فاجباراي) الى السلطة عام ١٩٩٨، مما أدى الى ارتقاء العلاقات المشتركة من تبادل الاعتراف الديبلوماسي عام ١٩٩٢ بعد مؤتمر مدريد، الى مستوى التناغم السياسي والعسكري والاستراتيجي.

ولم يخف بيريس رغبته في تحقيق أمرين من زيارته هذه و هما: الدمج بين الموقفين الهندي والاسرائيلي مما يسمى مكافحة «الارهاب الاسلامي»، وتجيير هذا الموقف لتحقيق المزيد من الحصار السياسي لانتفاضة الشعب الفلسطيني. والأمر الثاني هو رغبة اسرائيل في تغيير طبيعة المواقف التي تحدد كيفية تصويت الهند في الأمم المتحدة والمحافل الدولية التي هي حتى الآن «لاترضينا» كما قال.[٢١]

وظل الشق العسكري من زيارة بيريس الى نيودلهي طي الكتمان قدر المستطاع باستثناء ما تسرب الى الصحف من أخبار حول صفقة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار تشمل بيع الهند طائرات رادار اسرائيلية من طراز «فالكون» وطائرات انذار مبكر وطائرات مجهزة بأنظمة أواكس المتطورة، والمشابهة للطائرات التي اضطرت إسرائيل قبل عام ونصف الى عدم تسليمها الى الصين تحت ضغط الرفض الأميركي[٢٢]. يضاف الى ما تقدم أن حقيقة العقود العسكرية المبرمة بين الدولتين تصل إلى ملياري دولار بحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية كما وصل حجم التبادل التجاري أيضاً إلى مليار دولار.

وما من شك أن حجم وطبيعة العلاقات الإسرائيلية الهندية، يثيران القلق والريبة لدى كل من باكستان وإيران. خاصة وأن إسرائيل تلعب على حبال مصالحها المشتركة مع الهند في موضوعي الصراع على كشمير وسباق التسلح النووي مع باكستان وموضوعي الإسلام الثوروي والأسلحة غير التقليدية مع ايران. وذلك من ضمن شعارات ومصطلحات مشوهة ومزيفة لا تسمي الأشياء بأسمائها فإذا بالإرهاب الصهيوني الإقليمي والدولي يسمى مساهمة في السلام، وإذا بالجهود الوطنية للدفاع عن الحق والحرية تسمى إرهاباً و خطراً على الديمقراطية.

والملفت أن بيريس قدم سلفاً للهند مواقف ديبلوماسية مجانية عديدة لاغرائها في التورط أكثر فأكثر في فوضى الشعارات المزيفة السياسية والعسكرية ضد

«الإرهاب»، فأعرب عن تأييده لحصول الهند على مقعد دائم في مجلس الأمن ولانضمامها الى حلف شمالي الأطلسي، الذي لا يملك عدواً حالياً «فلماذا لا نجعله أداة لمواجهة أخطار اليوم عوضاً عن أعداء الماضي» على حد قوله. والمقصود طبعاً هو توجيه كل الجهد الحربي والديبلوماسي العالمي ضد كل من باكستان وإيران والعراق والانتفاضة الفلسطينية والمقاومة الإسلامية في لبنان، وأيضاً في مراحل لاحقة ضد جميع الدول العربية الأخرى وفي مقدمتها سوريا ومصر.

وبأسلوبه الميكافيلي المفضوح خاطب بيريس وزير الخارجية الهندي جاسوانت سينغ بقوله: «نقف اليوم في الجانب نفسه من الصراع. لا نقاتل ديناً أو شعباً بل الإرهاب، الإرهاب المعلن والمستتر. علينا أن نكون حذرين في عدم وصم أية ديانة أو أمة بالإرهاب. لكننا لن نسامح الديانة أو الأمة التي تغذي الإرهاب. وندرك أن الإرهاب ظاهرة عالمية مثل التكنولوجيا المتقدمة. وعلينا أن نتعاون معاً[٢٣]. ووصف بيريس الإرهاب بأنه خطر على الديمقراطية وأنه لا فارق بين حصول الهجمات في نيويورك ونيودلهي. ولم ينسى بيريس حصة إيران إذ قال: «حان الوقت لتشعر إيران بالقلق (من التقارب الهندي الإسرائيلي) لأن هذا البلد متورط في الإرهاب وقدّم المال والسلاح لحزب الله، ولمنظمات إرهابية أخرى (ويقصد بالطبع المنظمات النضالية الفلسطينية التي تقاتل الاحتلال الصهيوني وتتصدى لإرهاب الدولة بامتياز في القرى الفقيرة المنكوبة مثل جنين ونابلس ورام الله وسواها).

والجدير بالذكر أن كل هذه البروباغندا المزيفة تحصل في الوقت الذي ينفذ فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون أكبر مخطط استيطاني في أراضي الفلسطينيين الذين يجبرون على الترحيل القسري، في وقت تعمل السلطات الصهيونية على جلب أكثر من مليون يهودي جديد الى الكيان الغاصب من كل من فرنسا والأرجنتين وأفريقيا الجنوبية والهند.

وتؤكد الدوائر المختصة في الجامعة العربية أن زيارة بيريس الآنفة الذكر لم تكن تتعلق فقط باستغلال التوتر القائم بين نيودلهي وإسلام آباد، وإنما أيضاً بالترتيبات التي تجريها تل أبيب لنقل نحو مليون يهودي هندي. وتفيد تقارير الامانة العامة للجامعة العربية ان ٥٠٠ يهودي من قبيلة شيفانغ في ولاية ميزورام القريبة من الحدود مع بنغلادش وميانمار قد تم فعلاً ترحيلهم إلى الكيان

الصهيوني فيما ينتظر الآلاف دورهم[٢٤].

وتفيد المعلومات التي تضعها الجامعة العربية حالياً موضع الرصد والتحقق أن تقريراً قدم إلى السفارة الإسرائيلية في نيو دلهي وكذلك للأمم المتحدة، جاء فيه أن عدد اليهود في ولاية ميزورام الهندية هو نحو ٨٠٠ ألف نسمة وإن ٧٢٠ ألف يهودي آخرين يعيشون في ولايات مانيبور وآسام وتريبورا. وتفيد التقارير ذاتها أنه لم يتم حتى الآن التحقق من الأصول اليهودية للقبائل الهندية المستهدفة ومع ذلك تسير السفارة الإسرائيلية في نيودلهي في مخططها الرامي لإتمام ترحيل هؤلاء بدعوى أن المسألة معقدة. ونظراً لعدم معرفة أصول القبائل العشر اليهودية الضالة، فإن مسألة الهجرة تعود أحياناً لأسباب اجتماعية واقتصادية أكثر منها دينية[٢٥]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد السكان في إسرائيل تضاعف حوالي ثماني مرات منذ قيامها، والخوف الإسرائيلي من التزايد السكاني الفلسطيني يجعلها في حالة سباق هستيرية مع الزمن لجلب المزيد من المهاجرين اليهود او حتى المشكوك في يهوديتهم، وابتلاع أكبر قدر ممكن من الاراضي الفلسطينية.

إسرائيل والهند والقنبلة النووية الإسلامية

لم تكن زيارة الأيام الخمسة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيرس إلى نيودلهي في مطلع هذا العام، وفي ذروة التوتر بين الهند وباكستان، لتغفل عن ضرورة التصدي للبرنامج النووي الباكستاني والعمل على تعطيله في حرب استخبارية معقدة ما بين القنبلة الهندوسية والقنبلة اليهودية من ناحية والقنبلة الإسلامية من ناحية أخرى. والواقع أن التعاون النووي الهندي الإسرائيلي لم يعد سراً على أحد، ولم يتردد الطرفان في تطوير هذا التعاون إلى مجالات واسعة تخطت الكثير من الحواجز والقيود التي كانت مفروضة في السابق، ومنها القيود السياسية، سواء أكانت في إطار الوضع الداخلي الهندي أم على مستوى علاقات الهند السياسية والديبلوماسية والاقتصادية مع العالم العربي. وتصريح وزير الداخلية الهندية (لال كريشنا أوفاتي) أثناء زيارته لتل أبيب في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، بأنه يؤيد «تعاوناً كاملاً مع إسرائيل في جميع المجالات، بما فيها المجال النووي إلذي ينبغي تعزيزه»[٢٦] لم يكن تصريحاً ذا طابع إعلامي أو سياسي وحسب، بل كان يراد منه توجيه رسائل أمنية للعديد من الأطراف وفي

مقدمتها باكستان وإيران.

الجدير بالذكر أن التعاون الذري الإسرائيلي-الهندي يعود الى العام ١٩٤٧ حين بدأ الطرفان بإرساء حجر الأساس في مشروعيهما النوويين. وكان البرنامج النووي الإسرائيلي قد انطلق آنذاك بتخطيط وإشراف العالمين الأميركيين اليهوديين أوبنهايمر وتيللر. واستفاد البلدان الهند وإسرائيل من البرنامج الأميركي الذي أطلقه الرئيس أيزنهاور عام ١٩٥٥ تحت اسم «الذرة من أجل السلام». وبدأ التعاون بينهما عام ١٩٦٢ عندما قام رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية د. أرنست برغمان بزيارة للهند ووقع اتفاقا للتعاون يشمل تبادل الخبرات والإحتياجات النووية في المواد والمعدات. ولقد برز التكامل في البرنامجين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما سدت الهند حاجة إسرائيل من المواد الخام النووية إذ كان لدى الهند إحتياطات كبيرة من اليورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها التقنيات التي تملكها إسرائيل. وقد أثمر هذا التعاون بأن أجرت إسرائيل أول تجربة نووية لها تحت الأرض في صحراء النقب بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٣[٢٧].

أما الهند فأجرت أول تجربة نووية لها في شهر أيار/مايو ١٩٧٤، وقد أتبعت الدولتان تكنولوجيا فصل البلوتونيوم ٢٣٩ في صنع الأسلحة النووية، كما كان من ثمار هذا التعاون نجاح الهند في تشغيل مفاعلها (كالباكام) بالقرب من مدينة مدراس، وتطوير محطة الطاقة النووية في (تارابور). وقد شمل التعاون النووي ثلاثة مجالات هي:

١- تصغير الأسلحة النووية:

وهذا يعني إنتاج أسلحة نووية من أعيرة صغيرة (من ١ الى ١٥ كيلوطن) يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكية وتعبوية استراتيجية ومواسير مدافع وراجمات صواريخ متعددة الفوهات. وقد حصلت اسرائيل على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة وفرنسا بالاضافة للتجارب المعملية التي اجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من أميركا في مطلع التسعينات.

٢- تطوير القنبلة الإندماجية (الهيدروجينية):

وهو ما نجحت فيه إسرائيل خلال الثمانينات طبقا لشهادة الخبير النووي

الإسرائيلي فانونو في ١٩٨٦/١٠/١٥ لصحيفة صاندي تايمز. كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت يوم ١٩٩٨/٥/١٢ كانت هيدروجينية. ولأن إسرائيل لم تستطع أن تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الإندماجي في أراضيها، فقد سعت الى الإستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرهما مسؤولون إسرائيليون، وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت أن عالم الطبيعة النووية الهندي أي.بي.جي. رئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية DRDO والذي يعد أباً للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة إسرائيل عدة مرات أبرزها زيارتان في عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، وكانت هذه الاخيرة تمهيداً لهذه التجارب النووية وكان وزير خارجية باكستان (جوهر أيوب خان) قد صرح في الوقت نفسه عن أن حكومته لديها معلومات عن تزويد إسرائيل للهند بأجهزة سوبر كومبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب المعملية. وذكرت نشرة لطلبة جامعة بن غوريون أن نحو ٢٠ عالماً هندياً موجودون في مركز الأبحاث النووية في النقب.

٣- تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية:

استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته إسرائيل في برنامجها لانتاج صواريخ (أريحا) الذي بدأته في الستينات على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسيةMD والذي مكنها من تطوير الصواريخ أريحا واحد واثنين وثلاثة، MD 660 و 620 والتي وصل أقصى مداها الى ٢٧٠٠ كلم والصاروخ شافيت الذي وصل مداه الى ٤٥٠٠-٧٥٠٠ كلم واستخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية من نوع أوفيك الى الفضاء بالإضافة الى مشروع سري تجريه إسرائيل لتطوير صاروخ كروز يصل مداه الى ٣٠٠٠ كلم ذي أربع فوهات. لذلك حرصت الهند على اكتساب الخبرات الإسرائيلية لتطوير برنامجها لانتاج صواريخ بالستية متوسطة المدى I R B M والذي دخلته نيودلهي متأخرة عشر سنوات عن اسرائيل وقد أثمر في التسعينات انتاج الصاروخ (برثفي) ٢٥٠ كلم والصاروخ (أجني ١) - ١٥٠٠ كلم والصاروخ (أجني ٢) - ٢٥٠٠ كلم ساجاريكا - ويطلق من الغواصات... وشملت ميادين التعاون بين البلدين تكنولوجيا تحميل الصواريخ البالستية في الغواصات الأمر الذي يمنح اسرائيل عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً في المياه الدولية ولم يكن غريباً أن تجري إسرائيل تجربة لاطلاق الصاروخ (أريحا ٣) من غواصتها الألمانية

الصنع دولفن في شهر أيار/مايو ٢٠٠٠ في منطقة المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، وأصابت هدفاً على مسافة ١٥٨٤ كلم، وهو ما يعني امتلاكها القدرة على توجيه الضربة الثانية من البحر في حال تعرض المنشآت النووية البرية للضربة الأولى من قبل الخصوم. وتشترك الهند وإسرائيل في موقف سياسي واحد من اتفاقيات الحد من الانتشار النووي N P T ووقف التجارب النووية C T B T إذ ترفضان التوقيع عليها كما ترفضان اجراء أي تفتيش على منشآتهما النووية وبذلك تكون الهند قد حلت محل جنوب أفريقيا في التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل لا سيما في المجالين النووي والصاروخي بعد زوال الحكم العنصري هناك، وبعد ان أوقفت حكومة مانديلا الوطنية كل مجالات التعاون العسكري مع إسرائيل[٢٨].

الجدير بالذكر أيضاً أن كلاً من الهند وإسرائيل على خلفية ما تقدم، إنما تسعيان الى إقامة هند عظمى واسرائيل عظمى، وهذا ما يدفعهما الى تطوير قوى عسكرية هائلة ونوعية يمكن أن تساعدهما في تنفيذ مخططاتهما التوسعية ان على حساب باكستان او على حساب فلسطين.

وقد لخص الكاتب الهندي باتوونت سينغ أهداف الهند القومية من خلال تعاونها العميق مع اسرائيل بقوله: «أن الروابط الوثيقة مع إسرائيل مهيأة لأن تثمر خدمات وفوائد جمة، منها مساعدة الهند للحصول على حاجتها من الأسلحة، واقامة علاقات مع اليهودية العالمية وخصوصاً اليهودية الأميركية ذات النفوذ الكبير في البنوك والأوساط المالية في الولايات المتحدة الأميركية، وحملها على تبني مواقف ودية متعاطفة مع القضايا الهندية. كل ذلك بالإضافة إلى ما تستطيع اسرائيل تقديمه من مساعدات في مجال العلم والتكنولوجيا والمهارات الزراعية. وهناك شيء آخر هام، وهو أنه بالتقرب الوثيق من اسرائيل، باستطاعة الهند عندئذ أن تحتل مركزاً مرموقاً بين الأمم. وبإمكان الديبلوماسية الهندية أن تحوّل مشاعر اسرائيل بعرفان الجميل - بنجاح - لصالح الهند ومنفعتها[٢٩].

مخاطر العلاقة الجيوستراتيجية الاسرائيلية - الهندية على الأمن القومي العربي

لا شك بان ما بيناه آنفاً من بعض ملامح العلاقات الجيوستراتيجية المتعددة

الوجوه ما بين إسرائيل والهند، إنما يشكّل رأس جبل الجليد فقط في هذه العلاقات الخطيرة ذات الابعاد التوسعية الامبراطورية والمرتكزة على بنية تحتية أيديولوجية وخلفية دينية معادية للإسلام وللعرب خصوصاً في العقدين الاخيرين من الزمن. واذا كانت اسرائيل توظف كل هذا الجهد المخابراتي والتقني والعسكري والديبلوماسي في الهند، فهذا لن يكون بلا مقابل، بل إن الهند تدرك ما يترتب عليها من واجبات أدبية واستراتيجية تجاه اسرائيل، بما يخدم الأمن القومي لكلا البلدين على المديين القريب والبعيد، وخصوصاً فيما يتعلق بمحاصرة الأهداف القومية العربية وأهداف الوحدة الإسلامية، على الرغم من وجود مصالح هندية متعددة الاوجه في الدول العربية الخليجية بنوع خاص، الأمر الذي يمكن أن يخدم أيضاً الأهداف الإسرائيلية في هذه المنطقة. وقد استفادت الهند في هذا المجال من أجواء قمة مدريد للسلام عام ١٩٩١ في أعقاب عاصفة الصحراء ضد العراق، بحيث تحول عقد التسعينات الى عصر ذروة ازدهار العلاقات الإسرائيلية-الهندية على حساب العرب.

فلقد قفز حجم التبادل التجاري بين البلدين من ٢٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٩٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٩[٣٠]. في وقت وجد العرب صعوبة في الاعتراض على هذا التمادي بعد أن أقام العديد من الدول العربية علاقات متعددة الاوجه مع إسرائيل كما اشرنا آنفاً.

ولقد وجدت الهند ضالتها في اسرائيل اثر انهيار الاتحاد السوفياتي كبديل وكبوابة واسعة للانفتاح على الولايات المتحدة للحصول على المعونة التكنولوجية والمالية والسياسية لمخططاتها التوسعية الإمبراطورية. وهكذا مثلاً لم تقم الهند بأية خطوة تذكر في اتجاه إقامة علاقات مع السلطة الفلسطينية. وفي أثناء الزيارة الرسمية التي قام جاسوانت سينج، وزير الخارجية الهندي الى اسرائيل في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٠ قضى الوزير بعض الوقت داخل الأراضي الفلسطينية من دون أن يتورط في أية تصريحات يمكن أن تغضب الإسرائيليين واكتفى بالإشارة إلى اهتمام الهند بالقضية الفلسطينية تاريخياً، من دون الدخول في معترك الخلافات القائمة بين الجانبين على قضايا الحل النهائي[٣١].

إن العقود الماضية، وما طرحته من متغيرات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، لم تكن لتأخذ قدراً كافياً من الاهتمام من قبل الأنظمة السياسية العربية، التي

تخلت، وللأسف، عن اقتناص فرص هذه المتغيرات وتوظيفها لصالح الامن القومي العربي المشترك، وبدلاً من ذلك انشغلت بأزماتها الداخلية وصراعاتها الجانبية خصوصاً في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها الخطيرة، التي عززت روح القطرية، وشجعت سياسات القمع الداخلية في كل قطر. وهكذا سجل عقد التسعينات أكبر انكشاف على مستوى الأمن القومي العربي أمام التحديات والأخطار الخارجية، وخصوصاً التحديات الصهيونية منها. ولا يخفى أن آرييل شارون كان قد أعلن عام ١٩٨٢ عندما كان وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بيغن: «إذا كان علينا أن نشارك في تأمين منطقة الخليج -كما تطلب واشنطن- فإنه ينبغي أن يكون لنا نصيب في عائداتها النفطية». و إذا كانت دائرة المجال الحيوي لاسرائيل حسبما حددها شارون نفسه في جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١ تمتد من باكستان وايران شرقاً الى ساحل المغرب في الأطلنطي غرباً، و من دول أسيا الوسطى الاسلامية شمالاً، حتى جنوب أفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوباً، فإن تاميز أحمد، المتحدث باسم الخارجية الهندية حدد دائرة المصالح الحيوية المباشرة لبلاده في أنها تمتد من منطقة الخليج غرباً مروراً بباكستان ووصولاً الى بنغلادش والنيبال شرقاً، وشدّد على أنها تشمل أيضاً شرق أفريقيا ومصر والجزيرة العربية غرباً مروراً بدول آسيا الوسطى ووصولاً الى جنوب شرق آسيا شرقاً[٣٢]، وبذلك نجد تطابقاً بين دوائر المجالات الجيوستراتيجية الحيوية والمصالح المشتركة لكل من الهند وإسرائيل.

ومن هنا نفهم مغزى اهتمام الهند بتطوير بحريتها باضافة حاملة طائرات جديدة، وقد علّل المسؤولون الهنود ذلك «بزيادة اعتماد الهند على نفط الخليج». واذا ما وضع في الاعتبار ما يمكن أن يشكله التعاون النووي والمخابراتي والعسكري المتبادل بين الدولتين من إضافات استراتيجية لكل منهما، خصوصاً في مجال التجارب النووية ودمج الاستراتيجية النووية مع استراتيجية الهجوم التقليدية، فإنه يمكن استنتاج أن الهند أصبحت تشكل عمقاً جيوستراتيجياً حيوياً لاسرائيل تبرز خطورته أثناء الأزمات والصراعات المسلحة المحتمل أن تقع في منطقة الشرق الأوسط، الامر الذي يطرح علامات استفهام كبرى حول حجم الاخطار المحدقة بالأمن القومي العربي قطرياً و قومياً.

من هنا يتبيّن لنا أن العديد من المرتكزات الامنية والحضارية التي كان يتكئ

عليها الأمن القومي العربي، قد بدأت تتفسخ أو تنهار، في حين استغلت إسرائيل المنافسة الهندية-الصينية على الزعامة الآسيوية والصراع الهندي الباكستاني على كشمير، وحرب التاميل في سريلانكا كقنوات تستطيع من خلالها تأكيد حضورها العسكري والأمني واللعب على كل الأطراف في منطقة جنوب شرق آسيا وتوجيه مجالات التعاون العلنية بالشكل الذي يخدم مخططاتها لبناء اسرائيل كبرى. وتعمل اسرائيل أيضاً على الاستفادة من الصين والهند معاً. وقد سبق لوزير الخارجية الإسرائيلية السابق دافيد ليفي أن أعلن أن العلاقات الصهيونية الصينية والصهيونية الهندية انما ترمي الى تجنيد الثقل السياسي لهذين البلدين في مصلحة المخططات الصهيونية من ناحية ولمراقبة حركة صفقات الأسلحة للعرب من ناحية اخرى. وقد استطاعت إسرائيل من خلال تعاونها العسكري مع الصين ان تجبر بكين على عدم التعاطي مع الطموحات الفلسطينية لاعلان دولة خاصة بالفلسطينيين، ومن هنا أبلغت بكين القيادة الفلسطينية بضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل حول المسائل العالقة قبل الإعلان عن قيام الدولة[٣٣]. وكذلك فعلت أيضاً الهند واليابان[٣٤].

خلاصة واستنتاجات:

لاحظنا من خلال ما تقدم من محاور البحث في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مدى الخطورة البالغة التي تنطوي عليها هذه العلاقات، كما لاحظنا مدى حيوية ونشاط الروح والعقل الانتهازي الصهيوني المتوثب لاستغلال الظروف والملابسات المحيطة بالتطورات الدولية خدمة لمصالح إسرائيل الحيوية في مشروعها التوسعي وفي توفير أفضل الشروط السياسية والاستراتيجية لهذا المشروع. وقد تمكنت السياسة الإسرائيلية من الإيحاء للدول الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية بأن دور إسرائيل وثقلها الاستراتيجيين في منع التغلغل الشيوعي سابقاً في المنطقة ما يزال قائماً ومستمراً ولكن هذه المرة في مواجهة التغلغل الإسلامي المناهض للعولمة الإمبريالية. وتؤكد اسرائيل أيضاً على أنها ما تزال الحليف القادر على الاضطلاع بمهمات استراتيجية بالغة الأهمية في كل من آسيا وافريقيا والشرق الاوسط، خصوصاً وأن المصلحة الاسرائيلية تكاد تتطابق مع مصلحة الولايات المتحدة في استهدافاتها الاستراتيجية الجديدة في عالم ما بعد أحداث

الحادي عشر من أيلول، حيث سارعت إسرائيل الى توظيف تداعيات هذا الحدث لرفع وزنها الجيوستراتيجي في المنطقة بما يخدم مصالحها ومشاريعها ضد الشعب الفلسطيني أولا وضد العالمين العربي والإسلامي ثانياً، وللترويج لتماهيها مع الغرب في حضارته الديموقراطية ثالثاً. وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى العديد من الخطوط الدعائية في الخطاب الإسرائيلي الذي يصف المقاومة الفلسطينية واللبنانية للإحتلال الإسرائيلي بانها «ارهاب» في حين ترتكب قوات الاحتلال الاسرائيلي أبشع المجازر والممارسات العنصرية من دون أن يكون هناك ثقل مضاد في الديبلوماسية والإعلام العربيين للرد على هذه الترهات والأباطيل.

ولاحظنا أنه في غياب المتابعة العربية المطلوبة، تواصل اسرائيل تطوير علاقاتها مع الدول البارزة ذات الثقل العالمي مثل الهند والصين وروسيا لمنعها من دعم القضايا العربية والإسلامية وتستغل الفوارق والإشكالات الدينية والأيديولوجية لإثارة حرب حضارات ضد العرب والمسلمين في العراق وفلسطين وفي باكستان وإيران، علماً بأن عدد اليهود في الهند مثلا لا يتجاوز الأربعين ألفا مقارنة مع عدد المسلمين الذي يصل الى الملايين. وقد تمكن الإسرائيليون من زرع الكراهية وعدم الإحترام للعرب والمسلمين في كل مكان ثبتوا نفوذهم فيه، تحت عناوين محاربة «الإرهاب» ومكافحة «الأصولية الإسلامية» التي حلّت محل الشيوعية في حملات التشويه والتحقير التي تشن ضدها.

وقد اجتمعت الهند واسرائيل في شن حملات تحريضية ضد الإسلام والمسلمين والزعم بأن الهندوس واليهود يتعرضون لحملات إبادة في فلسطين وكشمير في حين أن الدولتين تملكان ترسانتي أسلحة نووية وفوق تقليدية من شأنهما تعريض الدول المجاورة لهما لأكبر الأخطار، تحت عناوين نصرة الديموقراطية في وجه الديكتاتورية، فيما الهدف الحقيقي من هذا الحلف هو تشكيل فكي كماشة هندوسي - يهودي للإطباق على العالمين العربي والإسلامي على جميع الأصعدة الإقتصادية والعسكرية والأمنية والحضارية بإشراف ومباركة الراعي الأميركي، الذي يمثل رئيس مجلس إدارة هذا المشروع بأكمله.

المراجع:

١- الحلف الدنس- حامد محمد -مجلس شؤون المسلمين في العالم-اسلام اباد باكستان ص ١٤.
٢- المصدر نفسه ص ١٦.
٣- المصدر نفسه.
٤- المصدر السابق ص ١٧.
٥- المصدر نفسه.
٦- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ -سلسلة-الكتاب السنوي القضية الفلسطينية ١٢٢ (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٧٨) ص ٤٥٧.
٧- السياسات الدولية -العدد ١٤٨-نيسان \ابريل ٢٠٠٢ ص ١٢٤.
٨- المصدر السابق.
٩- الغت الجمعية العامة قرارها المذكور بمبادرة الولايات المتحدة و بضغط منها تؤيدها ٨٤ دولة ,و تغيب عن التصويت كل من مصر و البحرين و الكويت و المغرب و عمان و تونس و جيبوتي فيما صوت ضد القرار ,العراق و سوريا و لبنان و ليبيا و السعودية و الامارات و قطر -انظر السفير ١٧/١٢/, ١٩٩١
١٠- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٥ ص ٤٤٦-٤٤٧.
١١- دراسات فلسطينية السنة ١٩٢٩ العدد ١ /٢٠٠١ ص ١١٣ -دور اسرائيل في دعم القدرة النووية الهندية - نظيرة محمود خطاب.
١٢- مختارات اسرائيلية -مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام -العدد٨٠ آب /اغسطس -٢٠٠١ ص٧٥ -منى عزت -التعاون الهندي الاسرائيلي والوطن العربي.
١٣- السياسة الدولية -العدد ١٤٨ ص ١٢٥.
١٤- حول السياسة الصينية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ;انظر
la chine a la recherche de la technologie "-problèmes politiques et sociaux (documentation francaise <paris) no:537 (mai 1986) p .30.)
١٥- المستقبل العربي العدد ٢٧٥ كانون الثاني\يناير ٢٠٠٢ ص ١٠٦ و ما بعدها.
١٦- العالم الاسلامي في الاستراتيجيات العالمية المعاصرة-د .علاء طاهر-مركز الدراسات العربي الاوروبي ص١٠٧.
١٧- المصدر السابق ص ٦٥١.
١٨- السياسة الدولية السنة ٢٩ - العدد ١١٤ ت١ \أوكتوبر ١٩٩٣ ص ٢٠٩ تطور العلاقات الهندية الاسرائيلية - هشام بدوي.
١٩- الحياة ٢٧/٧/٢٠٠٠ ص ١٢ الهند تدير ظهرها للعرب -علي محسن حميد.
٢٠- السياسة الدولية العدد ١٤٨ نيسان /ابريل /٢٠٠٢ ص ١٢٨ -العلاقات الاسرائيلية الهندية و تداعيات ١١ أيلول -أحمد محمد طاهر.
٢١- السفير ٨/١/٢٠٠٢ .
٢٢- المصدر السابق .
٢٣- النهار ٩/١/٢٠٠٢ .
٢٤- الشروق العدد ٥١٠ تاريخ ١٤-٢٠ /١/٢٠٠٢ .
٢٥- المصدر السابق.
٢٦- السياسة الدولية السنة ٣٦ العدد ١٤٢ مصدر سابق ص ٢٤١.
٢٧- المصدر السابق ص ٢٤٤.
٢٨- المصدر السابق ة انظر ايضا الحلف الدنس. مصدر سابق ص ٤٢ و ما بعدها ,و ايضا مجلة الارض العدد

١١ \ت٢-نوفمبر/٢٠٠٠ ص ٣٠.
٢٩- الحلف الدنس مصدر سابق ص ٧٣.
٣٠- مختارات اسرائيلية مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالاهرام العدد ٨٠ اب /اغسطس /٢٠٠١ ص ٧٥-التعاون الهندي الاسرائيلي و الوطن العربي-منى عزت.
٣١- المصدر السابق.
٣٢- السياسة الدولية العدد ١٤٢ مصدر سابق ص ٢٤٥.
٣٣- السياسة الدولية السنة ٣٦ العدد ١٤١ ص١٦٢.
٣٤- المستقبل العربي العدد ٢٧٥ ك٢ يناير/ ٢٠٠٢ ص ١٢٠ و ما بعدها.

الضمان في لبنان: الواقع والآفاق

د. غسان الشلوق *

عندما اطلق "البارون بيفيريدج" (Baron William Beveridge) المشروع الجديد للضمان الاجتماعي في بريطانيا في ١٩٤٢ كان يتطلع الى خطوة تستند الى مبدأ التعاضد الاجتماعي وتهدف الى ازالة حال العوز عن جميع المواطنين عن طريق تأمين مدخول كاف يؤمن في أي وقت ما يكفي للعيش[١]. وجاء المشروع في اطار برنامج شامل حمل اسم صاحبه لمعالجة الآثار السلبية للثغرات الاجتماعية المتنامية على هامش النمو الاقتصادي .وتلقفت منظمة العمل الدولية الفكرة واوردتها بنداً اساسياً في اعلان «فيلادلفيا» (١٩٤٤) قبل ان تصيغ مضامينها اتفاقيات لاحقاً. وانتقل التنفيذ الى فرنسا (١٩٤٦) ودول اوروبية ومتقدمة اخرى سريعاً[٢].

واليوم، ومع تنامي ما بات يعرف بـ«نظام العولمة» ومع ما ينطوي عليه هذا النظام من مضامين اقتصادية واجتماعية واسعة، يضيق هامش الحماية ، في حالات عديدة، الى فريق من الاجراء (لا كل المواطنين ولا، حتى، كل الفقراء)، ويتزايد الكلام على «شكل جديد من الضمان»، وعلى رعاية تخضع لمنطق السوق.

اما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في لبنان، فيحاول، وسط كل ذلك، ان يعالج مجموعة من الملفات الصعبة في خضم الواقع قبل ان يخرج لملاقاة المستقبل.

(*) استاذ العلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية. مقرر اللجنة الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اولاً: مراجعة صعبة في حقائق الواقع

وضع قانون انشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي موضع التنفيذ في ١٩٦٣ ونشر بموجب المرسوم رقم ١٣٩٥٥ (تاريخ ٢٦ ايلول ١٩٦٣) في ملحق الجريدة الرسمية (١٩٦٣/٩/٣٠) لكن تنفيذ مضامينه، عملياً، افترض انتظاراً، اقله سنتين، في المرحلة الاولى، وحتى بداية السبعينات للفرع الاكثر التصاقاً بالمعنيين، وهو ضمان المرض والامومة.

واخذ الصندوق، منذ البداية شكلاً «فرنسياً» من حيث الصياغة القانونية والادارية للخلفيات الاجتماعية. وعلى رغم تعديلات عدة، بعضها جذري في ١٩٦٧، لحقت بالمؤسسة الفرنسية «الام» الا ان الصندوق اللبناني بقي محافظاً، الى حد بعيد، على هيكليته واساليب عمله، بما ادى الى اضطراب واضح في وظيفة الصندوق وجعل مجرد مراجعة الواقع عملية صعبة. واذا كانت مرحلة الحرب قد ساهمت في طمس وارجاء الاصلاح المنشود، الا ان اعتبارات عديدة منها ادارية وسياسية وشخصية وقفت، احياناً كثيرة، سداً في وجه اي اصلاح وادت، بالتالي، الى تعظيم الخلل القائم على غير صعيد.

١: الخلل الاداري

يمثل الخلل الاداري احد الثغرات الاساسية الضاغطة على الضمان والمعرقلة لاحتمالات نهوضه. وليست هذه المسألة آنية او جديدة بل هي عميقة في جذور الصندوق ومستمرّة وتؤدي، كما هو ثابت ومعروف، الى انعكاسات على وظيفة الصندوق ودوره ونتائجه[٣].

وتبدأ المشكلة في «هوية» الصندوق ومدى ارتباطه بـ(او استقلاله عن) السلطة السياسية وما يعني ذلك من مفاعيل على مستوى القرار العام او على المستوى التنفيذي والوظيفي. فالصندوق هو «مؤسسة مستقلة ذات طابع اجتماعي»[٤] وقد تطلّب الأمر جدلاً ما زال مستمراً حتى الآن لاضافة أو نزع «الصفة العامة» عنه على رغم ان القانون الفرنسي اقرّ لنفسه بهذه الصفة. وادى كل هذا الجدل والضياع الى اضافة قدر من التخبط لبس، احياناً، لباساً قانونياً[٥].

ومن المفهوم الى الممارسة تركز، الخلل، بالتالي - واحياناً نتيجة المفهوم الملتبس- على توزع المهام وترابط الصناديق الثلاثة في اطار صندوق واحد. وتنازع مجلس الادارة بثوبه الفضفاض (٢٦ عضواً) وتركيبته المتستّرة على عيوب شكلية

عديدة، الصلاحيات مع المدير العام او مع اللجنة الفنية التي اريد لها ان تكون جهازاً ثالثاً، في توزع طائفي اداري بغيض، بمهام لا تكتمل، اصلاً، ولا تستوي مع الجهازين الآخرين اللذين طالما عاشا تناقضات. ولم يكن، احياناً، ممكناً تبين من يأمر من، وكيف، وما هي حدود الصلاحية القانونية والادارية لكل طرف. وجاء تعيين سلطة وصاية بقيت، حتى الآن، ولاعتبارات لا تتصل دائماً بطبيعة المهمة، محصورة بوزارة العمل. وكانت هذه الوزارة قادرة -وعلى رغم ان القانون صريح لجهة مفهوم الوصاية- على الوصول الى القرار التنفيذي المباشر[٦].

ويمتد الخلل الى الهيكلية العامة للصندوق فاذا هي قائمة على ثلاثة صناديق «مستقلة»، ومديريات تتمتع بنوع من هامش الحركة، لكنها، عملياً، ادارة متداخلة، واحياناً متناقضة، خصوصاً في بعض المديريات والمراكز الرئيسية. ويساهم الخلل المضاعف في مديريات رئيسية في تراجع دور وفاعلية الصندوق.

وعلى رغم اهمية هذه المواضيع فإن تركيزاً يبدو قائماً، احياناً، على الجانب الوظيفي المباشر، وهو الجانب الذي تناولته الى مسائل اخرى اساسية، وأوراق محورية من مثل الورقة التي اعدتها اللجنة الوزارية المكلفة معالجة ملف الصندوق[٧]. وورد في الورقة خصوصاً ان وضع الصندوق «متردٍ» وان الكلفة الادارية هي واحدة من الاعلى في العالم (١٢,٣٪ من التقديمات) وتصل الى ٩٥ مليار ليرة ل١٤٥٠ موظفاً «يعملون بمعدل لا يتعدى ٣٠ ساعة اسبوعياً، ويتولون توفير خدمات سيئة»، وباجر وسطي سنوي قدره ٦١ مليون ليرة للموظف الواحد.

وقدرت الورقة عدد الموظفين غير المنتجين بنحو ٢٥ الى ٣٠٪ من المجموع العام دعت الى «تمكينهم من تقديم استقالاتهم بكرامة».

لكن امانة سر الصندوق (المديرية العامة) اوضحت في كتاب رسمي الى مجلس الوزراء[٨] ان عدد الموظفين هو ١٤٧٢ اضافة الى ٢٦ في اللجنة الفنية وان متوسط رواتبهم الشهرية (على اساس ١٥ شهراً سنوياً) كان ٣,٠٤٨ ملايين في امانة السر و٣,٣٥ ملايين في اللجنة الفنية، وان متوسط الاعمار للموظفين في امانة السر هو ٤٧,٩ سنة وفي اللجنة الفنية ٤٨,١٥ سنة. ولاحظت ورقة اخرى[٩] ان كلفة موظف الضمان هي نحو ضعف كلفة موظف مصرفي وهي تمثل اكثر من نحو ٢٠-٣٠٪ من كلفة موظف صندوق مماثل في اوروبا، حتى ان كلفة

ساعة العمل الاضافية في الصندوق (نحو ١٠ دولارات) هي نحو ثلاثة اضعاف الساعة الاضافية في القطاع الخاص (٣,٥ دولارات). ورأت الورقة ان ثمة ادلة اخرى على ان الصندوق بات «مثالاً للتبذير وانعدام المسؤولية والكفاءة».

وتقرّ مديرية الاحصاء وتنظيم اساليب العمل في الصندوق[١٠] بـ«سوء توزيع المستخدمين وتراجع الانتاجية»، وتقترح الغاء مكاتب قائمة وتحويل اخرى للمراسلة، وتشير الى ارتفاع سن «معظم» الموظفين بما يؤدي الى زيادة رواتبهم.

وليست هذه المشكلة الادارية جديدة بل ان جوانب اساسية منها تتردد منذ سنوات طويلة بل منذ السبعينات والثمانينات حيث اخذ ت احياناً طابعاً شخصانياً وبلغت -حتى- دوائر اجهزة الرقابة والقضاء. وتعالج تقارير مفصلة مهمة للجنة الفنية هذه المسألة، وتشكو، وإن في مراحل سابقة بعضها ما زال صالحاً من «اهمال المحفوظات والتوثيق وضياع مستندات وعدم معالجة اخرى، واستمرار تعثر المكننة الواجبة، وتردد التفتيش وتقصيره وعدم ملاحقة الاشتراكات وجبايتها...»[١١]، حتى ان الصندوق بات متلقياً للاشتراكات لا جابياً لها ولا محققاً بها[١٢].

وعلى رغم محاولات عدة للتحسين، وعلى رغم خبرات عديدة بقيت نتائج بعضها مطوية[١٣]، فإن العديد من المشاكل الادارية ما زال ماثلاً بالحاح. وقد يكون هذا الامر جزءاً من «اللغز المالي» في الصندوق.

٢: اللغز المالي

يمثل الجانب المالي، حقاً، احد ابرز وجوه المراجعة الصعبة في واقع الضمان، تماماً كما يمثل مادة حيوية للجدل المستمر- وربما للصراع المكشوف او المستتر- حول الصندوق. ولا يقف «اللغز» عند ملف مالي واحد بل يشمل، تقريباً، كلّ الملفات بدءاً من الموجودات ووصولاً الى حساب الديون والمستحقّات.

اما لماذا اللغط فببساطة لان لا ارقام واضحة، بالمعنى العلمي للكلمة. واذا توافر رقم رسميّ فان هذا الرقم يجد من يشكك به حتى لدى اصحابه. ولا يتورع مسؤولون احياناً عن تقديم ارقام مخالفة لارقام مسؤولين آخرين او هم يتحفظون، بشكل او بآخر، على معطيات يدلون بها بأنفسهم.

ومن الامثلة الصارخة على ذلك الارقام المتناقضة جذرياً حول مال الاحتياط في صندوق التعويضات العائلية بنهاية ٢٠٠١ والتي تراوحت بين «افتراضين»، ورداً

في كتاب رسمي الى اعلى سلطة رسمية، اي مجلس الوزراء، لتمكينه من اتخاذ قرار مسؤول[١٤].

وفي المطلق، واستناداً الى الارقام «الرسمية» المتوافرة بلغت الاموال المتراكمة حسابياً في الصندوق حتى نهاية ٢٠٠١ نحو ٢٥٩١,٧٧ مليار ليرة موزعة كالآتي:

تطور المبالغ المتراكمة في الصندوق (الجدول رقم ١)

الصندوق / السنة	المرض والامومة	التعويضات العائلية	نهاية الخدمة	المجاميع
١٩٩٨	٣٠٢٢٢٩	١١٣٨٠٧	١١٠١٦٣٥	١٥١٧٦٧٠
١٩٩٩	٥٧٧٢	١٠٧٢٨٧	٢٢٦٣٩١	٣٣٩٤٥٠
٢٠٠٠	٨٥٧١١	١٤٦٢٣٢	٢٨٣٢٤١	٥١٥١٨٤
٢٠٠١	-١٠٧٢١٦	٢٥٩٦٦	٣٠٠٧١٦	٢١٩٤٦٦
المجاميع	٢٨٦٤٩٦	٣٩٣٢٩٢	١٩١١٩٨٢	٢٥٩١٧٧٠

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - الورقة المقدمة الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٤

ولا يعني ابداً كون هذه الارقام رسمية او انها رفعت الى اعلى مرجع رسمي - لا يعني ذلك ان تكون صحيحة. ففي التقرير، اصلاً، كلام يشير الى التشكيك والى اماكن الخلل، منه ان المعطيات استندت الى قطع للحساب (عام ١٩٩٨) لم يدقق ولم يوافق عليه، علماً ان عملية قطع الحساب واحدة من الثغرات - بل الفضائح - الكبرى في الصندوق فهي تمت، منذ ١٩٩٢، دون قطع صريح وحاسم لحسابات سابقة وما قطع بعد ١٩٩٢ تمت الموافقة على جزء منه (حتى ٩٥) ولم يختم الجزء الآخر وثمة من يقول انه رفض . ووقفت عمليات تدقيق اضافية تولتها مؤسسة دولية عند ١٩٩٦. اما حسابات ما بعد ١٩٩٨ فلم تقطع (ولم تدقق)، وكلف الصندوق موظفين منذ اسابيع فقط ادخال معلومات سنوات ماضية عدة. وكل هذا يوضح مدى هشاشة المعلومات التي يستند اليها اصحاب الشأن في اتخاذ القرارات اللازمة حول الضمان.

ويمكن ان يتبين جانب آخر من الواقع من خلال قراءة موجودات الضمان الفعلية وقد بلغت في التاريخ نفسه ٢٦١٦,٢٨ مليار ليرة (٩٢,٨٧٪ منها سندات خزينة بالليرة و٧,١٢٪ ودائع في المصارف (القسم الاكبر منها غب الطلب) اي

بزيادة نحو ٢٤,٥ ملياراً عن الموجودات النظرية. ويمكن ان يفسر الفارق بطريقة قيد العمليات او بمستحقات لمؤسسات او عليها لم تنفذ .

ويظهر الفارق، ايضاً، في ورقة «رسمية» اخرى توافرت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الصندوق وقدمها المجلس الى الحكومة وفيها -على سبيل المثال لا الحصر-[١٥] اختلاف يصل الى نحو الف مليار ليرة (٩٩٦ ملياراً تحديداً) في المبالغ المتراكمة سنة ١٩٩٨ وحدها. وتعززت عناصر «اللغز المالي» ايضاً من خلال متابعة، في اطار هذا البحث، امكن خلالها «تجميع» ارقام، من مصادر مختلفة في الصندوق، يختلف بعضها عن البعض الآخر عدة مئات من المليارات[١٦].

ويكبر «اللغز»، ايضاً وايضاً، لدى مقاربة ملف آخر اساسي هو ملف الموجبات المالية المترتبة لمصلحة الصندوق التي تشمل الديون على الدولة وعلى القطاع الخاص ومبالغ التسوية. واستناداً اليورقة المديرية العامة المقدمة الى مجلس الوزراء في آذار الماضي فان هذه الموجبات موزعة كالآتي:

الموجبات المالية المترتبة للصندوق

كما هي في آذار ٢٠٠٢ (مليار ليرة ل.ل.)(جدول رقم ٢)

المبالغ المترتبة على الدولة	٦١٥,١٢
الاشتركات المصرح عنها (قطاع خاص)	٤٦٩,٨١
سندات قيد التحصيل (قطاع خاص)	١٥٩,١٨
مبالغ التسوية (قطاع خاص)	٤١٠,٣٤
المجموع	**١٦٥٤,٤٦**

المصدر: المديرية العامة للضمان. الورقة المقدمة الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٤

وهذه الارقام هي، ايضاً، وبالتاكيد، غير دقيقة بل غير صحيحة حتى ان صاحبها[١٧] ذيل الجدول بـ«ملاحظة مهمة» اشار فيها الى ان الارقام «قابلة للتعديل عند ظهور نتائج قطع الحساب». كما كان قدم للجدول بالتأكيد ان معطياته «اولية» وهي تشمل الديون المحققة «بنتيجة تصريح صاحب العمل او تقاريرالتفتيش» (في الصندوق)، بما يعني، بوضوح، ان هذه المعطيات لا تشمل كل

ما يتوجب على المؤسسات بل (بعض او كل؟) ما تقول المؤسسات نفسها انه توجب فعلاً.

ويمكن ان تزداد الارقام بقوّة، والأصح ان تتضاعف، اذا افترضنا -وهذا افتراض يؤكده المنطق- ان المؤسسات لا تصرح الا بأجزاء محدودة من حقائقها، كما ان الارقام لا تشمل مبا لغ -يقدر ان تكون كبيرة- لسنوات ما قبل القطع غير المدقق به وغير المصادق عليه للحساب في ١٩٩٨، وتحديداً في التسعينات وفي الثمانينات وحتى في السبعينات. وكان قد تأكد، في تلك المرحلة السابقة، أن اشتراكات كثيرة لم تحقق، أو لم تقدر، وبالتالي لم تجب[١٨].

وظل الضمان طويلاً، خصوصاً في ظل تعثر التفتيش، «يتلقى» المعلومات من أصحاب الشأن ويتعامل معها كما هي. ولا تحتسب في قياس المضاعفات، المؤسسات المكتومة التي تمثّل، كما يتبين لاحقاً، غالبيّة المؤسسات العاملة في لبنان.

ومن الثغرات الماليّة الاساسية الأخرى أن الصندوق يفتقر، حتى الآن، للبطاقات الفرديّة للحسابات وهي ممسوكة جزئياً لغاية ١٩٩٦ دون تدقيق ودون أمكانية التحقق من مصادقة المضمون عليها. ولاحظت اللجنة الوزارية التي درست ملف الضمان مؤخراً وتوقفت عند هذه المسألة[١٩] أن الفوائد الناتجة عن احتياطات نهاية الخدمة تعتبر، بغير وجه حق، وفراً للصندوق في حين أنها حق للمؤسسات والمستخدمين «وقد باشر الصندوق منذ سنتين فقط باحتساب هذه الفوائد»[١٩].

ولاحظت اللجنة الوزارية أيضاً أن لا وجود للميزانية بالمعنى المالي التقليدي في الصندوق بل أن هناك حساب خارج ووارد يخضع لارتقاب سنوي وعملية قطع حساب كانت متوقفة ثم استؤنفت وعادت وتوقفت في ١٩٩٨ دون أن يصادق عليها. كما يفتقر الصندوق «بشكل خطير»[١٩] للتقارير الاكتوارية الحديثة الاساسية في عمل صناديق الضمان.

وتبرز جوانب أخرى مهمة من المسألة المالية في سياسة الانفاق لدى الصندوق، خارج الموجبات التي تفرضها المهمة الأجتماعية لهذه المؤسسة. واذا كانت الكلفة الادارية الباهظة جداً احد مظاهر سوء الانفاق فان ثمة مظاهر أخرى معبّرة هي أيضاً منها، على سبيل المثال، ما أوردته اللجنة الفنية، تكراراً، عن «مبالغ تدفع

دون وجه حق»[٢٠]، وعن «تواطؤ مكشوف بين أطباء ومستشفيات ومضمونين» وهو تواطؤ يلقى، في ظل هزال الرقابة، تغطية واسعة. وذهب معنيون، بمن فيهم أعضاء في سلطة القرار، الى الكلام عن «صور مثاليّة للتبذير» في الصندوق[٢١].

وقد يكون «اللغز المالي» قد وضع في الانتظار لأن نتائج الدفق المالي هي، حتى الآن، أو على الأقل منذ بداية التسعينات، ايجابية. ولكن هذه الصورة يمكن أن تتبدل بسرعة لعدة اعتبارات أقلها أن مجتمع الضمان الشاب، الى حد بعيد، يتجه الى اكتساب سنوات من العمر وموجبات الأتفاق، وأن العرقلة الادارية لاستحقاق التغطية لا بد أن تتوقف أو أن تعالج، وأن الصندوق مقبل، حتماً، على مهام أخرى تفترض موازنات واسعة، وان ثمة مشاريع، آخرها مشروع قانون اسقاط تكاليف، أو مشروع التسويات، أو قرار خفض الاشتراكات ستؤدي، حتماً، الى تراجع في المداخيل. وقد ظهر هذا التراجع فعلاً، وبوضوح، السنة الماضية، في حساب صندوق المرض والأمومة مما أدى الى عجز كبير فيه (١٠٧ مليارات) تمت تغطيته، بخلاف موجب استقلالية الفروع، من الصناديق الأخرى.

وأشارت اللجنة الوزارية للضمان في مشروعها، أيضاً، الى أن الفائض في التدفق النقدي السنوي «يخفي عجزاً في مستوى الاحتياط اذا قيس باجمالي مبالغ المستحقات للمضمونين، وقد تبلغ نسبة العجز حوالي ٣٠-٣٥٪.

وعلى رغم أهمية هذه المخاطر، فإن ثمة خطراً آخر مهماً يتمثل في ادارة محفظة الصندوق، في ظل غياب اللجنة المالية التي نص عليها القانون منذ سنوات طويلة. ويشار، تكرارا»، في هذا المجال الى أن أموال الصندوق هي، كلها تقريباً، بالليرة اللبنانية ومودعة بنسبة ساحقة (٩٢,٨ ٪) بسندات الخزينة. ويدرج معنيون هذه المسألة في اطار الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للصندوق.

٣: الوظيفة الاقتصادية الاجتماعية

تنعكس المشاكل الادارية، والثغرات المالية، على الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى حجم الدور الذي تؤديه هذه المؤسسة في الحاضر أو ذاك الذي يؤمل أن تلعبه في المستقبل.

وعلى رغم أن الصندوق يبقى، وسط كل نقاط الضعف، مؤسسة وطنية مركزية، من حيث الكتلة النقدية التي يمتلكها أو يسيطر عليها ومن حيث عدد المعنيين به أو المستفيدين منه، فإن حجم تأثير هذا الصندوق يظل، عملياً، محدوداً

بالمقارنة مع ما يؤمل منه أو، على الأقل، ما كتب له في النصوص.

ويمكن تبين محدودية هذا الدور من خلال عدة مؤشرات أبرزها ما يتعلق بحجم مجتمع الضمان وبوزن الكتلة المالية التي يحركها الصندوق وتأثير هذه الكتلة على المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة.

وفي مراجعة مبسطة يبدو أن عدد المسجلين في الضمان بلغ، بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠١ واستناداً الى ادارة الصندوق ٤٠٠٠٤٠ مضموناً موزعون كالآتي:

اجراء القطاع الخاص	٣٣٨٥١٩
اجراء القطاع العام	١٧١٢٧
باعة الصحف	٤٣
سائقون عمومين	٤٤٣٥١

يضاف الى هؤلاء، في فرع المرض والأمومة فقط، ٢٥٩٦١ طالباً جامعياً و٩٩٤ مختاراً و١٦٩٧ طبيباً مقبولاً من الصندوق ليرتفع بذلك عدد المسجلين المضمونين الى ٤٢٨٦٩٢، ويصل عدد المستفيدين بالتالي الى نحو ١١٥٥٥٣٠. أما عدد المؤسسات المسجلة فكان، في احصاء أخير للعام الماضي أيضاً ٣٧٤٣٣ مؤسسة.

وبالمقارنة مع عدد المقيمين في لبنان[٢٢] (٤٠٠٥٠٢٥ شخصاً في ١٩٩٧) فأن مجتمع الضمان يمثل، مع افتراض التغييرات المحدودة في عدد المقيمين ٢٨.٨٪، فقط من اللبنانيين وهي نسبة متدنية جداً لهذه المؤسسة. واذا حاولنا قراءة المعطيات من جانب الاجراء فقط يتبين أن النسبة ترتفع، بعد حذف الطلاب غير المحتسبين أصلاً في قوة العمل الى ٣٢,٣٪[٢٣]. واذا قصرنا التقدير على القطاع الخاص المعني مباشرة بالضمان، ومع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات المقدمة لتغّير قوة العمل منذ ١٩٩٧، تاريخ الدراسة الأخيرة لادارة الاحصاء المركزي، فان النسبة ترتفع الى نحو ٤٠٪، وقد تصل الى حدود ٥٠٪ في افضل الاحوال لو حذفنا اعداد العاملين المستقلين وحتى العاطلين عن العمل في المفهوم الضيق للكلمة[٢٣].

اما بالنسبة لعدد المؤسسات، ومع تقدير التغييرات المحدودة ايضاً في عدد تلك المسجلة بالمقارنة مع آخر احصاء رسمي لها (نحو ١٩٧ الف في ١٩٩٧)[٢٤] يتبين ان نسبة المؤسسات المسجلة في الضمان الى العدد الشامل المقدر لها، هو في حدود ١٩٪ فقط. واذا كانت المؤسسات المتوسطة والكبيرة نسبياً (اكثر من عشرة عمال وهي تمثل نحو ٦,٣ ٪ من المجموع فقط) هي مسجلة بنسبة شبه كاملة وان

لم تكن هذه تسجل كامل مستخدميها بالتاكيد، فإن المؤسسات الفردية والصغيرة التي تغطي نحو ٩٣٪ من عدد المؤسسات، هي، في القسم الاكبر منها، اما غير مسجلة تماماً واما مسجلة بأعداد محدودة جداً من المضمونين. ويكتسب الامر اهمية خاصة اقتصادياً، ولكن ايضاً بشكل خاص اجتماعياً، اذا قرأنا بامعان الدور الكبير الّذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة في لبنان.

وفي مجال آخر قريب يتبيّن مدى ضعف تمثيل الضمان لصورة الاجور وما ينطوي عليه ذلك من ابعاد. واستناداً الى معطيات الصندوق يتبين ان الأجر الشهري الوسطي المصرح عنه للمضمونين لم يكن يتعدّى في عام ٢٠٠٠ الـ٤٨٠ الف ليرة اي ما يمثّل نحو ٥٧٪ فقط من الاجور التي كان قد صرّح بها الاجراء في دراسة الاحصاء المركزي عن اوضاع الاسر في لبنان لعام ١٩٩٧[٢٥]. وكان هذا الموضوع محور انتقاد دائم خصوصاً لجهّة الاعلان الفاضح عن اجور محدودة للمضمونين تهرّباً من الاشتركات طبعاً[٢٦].

وفي مقابل نسبة اشتركات باتت، بعد خفضها مؤخراً بنسبة ملحوظة، تصل الى ٢٣,٥٪ من الاجر وفق شروط معينة (٢١,٥ يدفعها صاحب العمل و٢٪ الأجير) فأن حجم التقديمات الفعليّة اقتصادياً واجتماعياً يبقى متدنياً. وتتراوح الأشتركات بين معدلات عالية في دول أوروبيّة عدّة (٥٤٪ في ايطاليا و٥٠٪ في فرنسا)[٢٧]، ومعدّلات محدودة في دول أخرى (١٢٪ في قبرص و١٥٪ في الكويت و....). اما التقديمات فتتراجع، في غير مؤشر قياس، لعدة اعتبارات اقلها ضعف التغطية والدرجة العالية من الشباب في مجتمع الضمان وعرقلة العمل الأداري وتقييد التقديمات ذات الطابع المتجدد والضروري...

واستناداً الى معطيات ادارة الصندوق حول حجم النفقات العامة لعام ٢٠٠١ وقد بلغت ٨٢٩ مليار ليرة (٣٦٢ ملياراً للمرض والأمومة)، فأن حجم التقديمات الى الناتج القومي تكون قد وصلت الى حدود ٣,٢٪ تقريباً (منها ١,٤٪ لنفقات المرض والامومة) اذا افترضنا ان ارقام الناتج التي توزعها وزارة المالية صحيحة. وهذه النسبة هي اقل بوضوح من المتوسطات العالمية المعروفة ليس في الدول المتقدمة فحسب بل حتى في الدول الفقيرة بل والاشد فقراً كالعديد من الدول الافريقية كما يستدل من الجدول رقم ٣ ادناه.

والعجز والوفاة» جاء في اطار مشروع قانون يتعلق بتعديل بعض احكام قانون الضمان الاجتماعي.

وعلى رغم الطابع الحار للمشروع فأنه، في مبدئه واساسه، غير جديد. وقد طرح مثل هذا المشروع للمرة الاولى في نهاية السبعينات بخلفيتين: الاولى دخول الموجة التي كانت قد بدأت تعلو في مختلف دول العالم ولا سيما منها الدول المتقدمة والتي تمثلت بالأنتقال من نظام نهاية الخدمة الذي ما زال معمولاً به في لبنان الى نظام التقاعد. والثانية مواجهة الآثار السلبية، خصوصاً على المؤسسات، لمبالغ تسوية اضافية وتراكمات تبين لاحقاً مدى ضخامتها نتيجة ما يصيب الاجور، وبالتالي تعويضات نهاية الخدمة، من ارتفاع بفعل التضخم.

وظل المشروع مطروحاً، وان بشكل غير رسمي غالباً في كل مناسبة. وضغط اصحاب العمل لإنجازه بينما كان يقف الفريق العمالي متحفظاً لسبب او لآخر اقلّه التخوف على مصير التعويضات والصندوق خصوصاً ان اخبار تعثر هذا الاخير كانت قد بدأت تتفاقم. اما الدولة فكانت تتعاطف بشكل او بآخر مع الدعوة الى تنفيذ المشروع.

وطرح المشروع بشكل جدي في مجلس ادارة الصندوق في مراحل لاحقة خصوصاً في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. ودافع رئيس المجلس بقوة عن هذا المشروع مستعيناً، للمرة الاولى، بدراسات اكتوارية وحجج حسابية ساعد على اعدادها منطق السوق يومذاك[٣١].

لكن المشروع ظل معلقاً ومعه التحفظ العمالي الذي عاد يركز على تصحيح اوضاع الضمان واستعادة كل امواله المتأخرة من المؤسسات ودفع مبالغ التسوية وترك الخيار للمضمونين السابقين للأنضمام للمشروع كشرط للقبول به[٣٢]. واستمر التأرجح بينما كان الصندوق، وبضغط خارجي لا سيما من مكتب العمل الدولي او من خبراء فرنسيين وسواهم، يستعد لصياغة مشروع مقبول. وقد استعان الصندوق بخبراء عديدين منهم تكراراً، ولعدة مرات. خبراء من مكتب العمل او من فرنسا او سواهما. كما استحضر خبراء اكتواريين آخرهم كان الخبير غاستون قرداحي الذي اعد، الى المشاريع الأخرى الموجودة، سيناريو اكتواري للتطبيق العام الماضي. وخلال ولاية الحكومة السابقة تم، أيضاً، اعداد مشروع للشيخوخة لم يحظ بالمتابعة.

ومع اشتداد ضغط موجة التضخم ومبالغ التسوية، ومع تراكم العراقيل امام احتمالات النهوض والنمو، كان مكتب رئيس مجلس الوزراء السيد رفيق الحريري ينجز مشروعاً تبين لاحقاً ان اعداده بدأ حتى قبل تعيين الرئيس الحريري لرئاسة الحكومة الحالية، كما تبين ان فريق عمل منه خصوصاً السيد رفيق سلامه عضو اللجنة الفنية ورئيسها بالوكالة لاحقاً اعد هذا المشروع بالتشاور مع العديد من اصحاب الشأن ومنهم، طبعاً، فرقاء من اصحاب العمل ومن العمال اضافة الى خبراء.

وصدر المشروع اخيراً في صيغة مشروع قانون لتعديل عدة احكام من قانون الضمان الحالي كما اشرنا[٣٣]. ولا نغوص في «المواد الادارية» للمشروع التي، على اهميتها احياناً، تبقى غير ذات قيمة كبرى لأنها تضمنت قلة من الافكار الجديدة ومنها مثلاً اقتراح اضافة وصاية وزارة المال على الصندوق الى وصاية وزارة العمل والتشديد في المدخل على ان الصندوق «مؤسسة عامة» وعلى خفض عدد اعضاء مجلس الادارة الى ١٥ وعلى تقييد شروط اختيارهم وادخال بعض التعديلات على صلاحيات كل من مجلس الادارة والمدير العام واللجنة الفنية.

اما مشروع ضمان التقاعد فأبرز ما فيه انشاء صندوق خاص لهذا الغرض يتولى دفع تقديمات في حالات التقاعد والعجز والوفاة[٣٣]. ويستند، في شكل اساسي، وباختصار، الى ما بات يعرف بنظام الرسملة أي الطريقة التي تعتمد ما سدده المضمون فعلاً من اشتراكات لحساب ما يمكن أن يكون له من معاش تقاعدي بعد خروجه من سوق العمل (المادة ٣٩-٣). وهذه الطريقة دلت على جدواها الترسملية في انظمة الحماية وبات الأقبال على منطقها يزداد في غير موقع لكنها تلقى دائماً تحفظاً، بل معارضة عمالية لأنها تضع، في المبدأ، في مستوى الحاجة الاجراء الذين يتقاضون خلال فترة العمل رواتب قريبة من الحد الادنى. لكن المشروع (المادة ٣٩-٤ ايضاً) يعد بـ«ضمانة الدولة (لا المؤسسات) للحد الادنى من التقديمات».

ويتوقف معاش التقاعد، وبالتالي، (المادة ٥٠-١) على الاشتراكات المسددة في حساب المضمون والريع الناتج عن توظيف الاشتراكات وزيادات التأخير المستوفاة والعمر الذي بلغه المضمون وعدد سنوات الاشتراك في النظام.

ويستحق معاش التقاعد للمضمون الذي بلغ ٦٤ سنة لكن يحق للذين اكملو

الستين طلب الاحالة على المعاش وفق شروط (المادة ٥٠-٥) ويدفع معاش التقاعد مدى الحياة، ويضمن الصندوق، بكفالة الدولة، ان لا يقل حساب المضمون عن حاصل ضرب عدد سنوات الاشتراك بمتوسط الاجر خلال السنوات العشر الاخيرة (المادة ٥٠-١٠)، لكن الصندوق يدفع التعويضات المستحقة دفعة واحدة اذا تدنى الحساب عن الحد الادنى الذي يحدده مجلس الوزراء (المادة ٥٠-٩) ويستطيع من يحصل على معاش تقاعد ان يسحب، عند التصفية، ٢٥٪ من التعويض الكامل دفعة واحدة (المادة ٥٠-٨).

وبالأضافة الى الحسابات الفردية (للتقاعد) يفتح في الصندوق الجديد «حساب موحد» لتغطية العجز والوفاة يغذى بقسم من الاشتراكات (المادة ٤٩-١٠).

ويستند المشروع، في حساب التدفقات الموضحة والمتممة له، الى معدل اشتراكات يصل الى ١٥٪ من الراتب (مقابل ٨,٥ حالياً يدفعها صاحب العمل لصندوق نهاية الخدمة) موزعة ١١٪ على اصحاب العمل و٤٪ على الاجراء. ويذهب ١٣٪ من العائدات لصندوق التقاعد و١٪ لصندوق العجز و١٪ للنفقات الادارية[٣٤].

وفي مجال العجز ينص المشروع (المادة ٥١-١) على حق المضمون بمعاش عندما يصاب بعجز عام غير ناتج عن طارىء عمل يخفض قدرته على العمل بنسبة الثلثين. ونص المشروع على مجموعة شروط لسريان هذا الحق (المادة ٥١-٢) ويدفع لحسابه آنذاك ما يساوي أجره المقبوض في الشهر السابق لتاريخ العجز مضروباً بـ ٤٨ مرة (المادة ٥١-٤)، لكن المعاش يمنح بصورة مؤقتة ويلغى عندما تزيد قدرة المستفيد عن ٥٠٪ (المادة ٥١-٨) ونص المشروع ايضاً على انه يحق لشريك المضمون المستفيد من معاش تقاعد أو معاش عجز وعند وفاة هذا المضمون أن يتقاضى معاشاً وفق شروط معينة (المادة ٥٢-١) يبلغ ٤٠٪ من معاش تقاعد المضمون للزوجة غير المتزوجة مجدداً و١٠٪ لكل ولد بسقف ٤ اولاد (المادة ٥٢-٢) ونص المشروع اخيراً على اعادة تقييم معاشات التقاعد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء (المادة ٥٣-١).

ومن الثغرات في المشروع الحكومي انه لا يغطي الطبابة والاستشفاء بعد التقاعد ولا يتضمن احكاماً لإنشاء نظام البطالة كما كان يصر فرقاء عماليون، وتقتصر تغطيته على الذين سددوا اشتراكات لفترة لا تقل عن ١٥ سنة.

وبعد صدور هذا المشروع بدأ نقاش في شأنه على مستويات عدة لكن النقاش تركز غالباً على نقاط ادارية أو سطحية بما يعكس للأسف مدى طبيعة جوانب من الخلافات القائمة على أسس سياسية وحتى مذهبية وطائفية وشخصية. وهكذا كان كلام كثير يقال، مثلاً، على موضوع الصلاحيات بين مجلس الادارة والمدير العام واللجنة الفنية وكذلك على وصاية وزارة العمل وعلى الجدوى من اضافة وصاية وزارة المال وسوى ذلك من المواضيع ذات الطابع السياسي الاداري بالدرجة الاولى. لكن النقاش في المسائل الاساسية ومنها مشروع التقاعد بقي اما عاماً واما غير مكتمل العناصر الجدية والحسابية للمنطق السليم واما محدوداً في المكان والزمان.

ويمكن ان يستدلّ الى أبرز عناصر النقاش من خلال مواقف رئيسية منها خصوصاً موقف المجلس الأقتصادي والاجتماعي الذي كان يصيغ، للمرة الاولى منذ انشائه قبل سنتين، رأياً رسمياً في أول مشروع يحال عليه.

وفي رأي المجلس والذي تمت الموافقة عليه بالأكثرية[٣٥] «كلام موجز» حول التعديل المقترح لنظام الشيخوخة أبرز ما فيه الدعوة الى اسناد النظام الى ثلاثة اركان: الاول الزامي وبضمانة الدولة ويعتمد على المفهوم التوزيعي وينطلق من الحد الادنى للأجر. (وليس الحد الادنى المعمول به حالياً كما جاء في النص بما يشير الى امكان ان يكون هذا الحد الادنى اقل). ويخضع هذا الركن لاشتراكات بعدل ١/٦ للعمال و٥/٦، مثلاً، لأصحاب العمل على أن يحدد سقف الاشتراكات بين ٣ و٦ اضعاف الحد الادنى للأجور. اما الركن الثاني فهو ايضاً الزامي ويصيب الأجور التي تزيد عن المستويات في الركن الاول وتخضع اشتراكاتها للمعدلات اياها في الركن الاول بهامش ٣ الى ٦ أضعاف الحد الأدنى للأجور ايضاً وعلى أن توكل ادارة هذه الاشتراكات لصناديق خاصة. اما الركن الثالث فهو ذو طابع اختياري ويغطي شرائح الاجور فوق ٣ ملايين ليرة شهرياً وتكون اشتراكاتها على عاتق الاجير وحده[٣٦].

ولدى بلوغ الأجير سن التقاعد، يستفيد -حسب التعديل المقترح من المجلس الاقتصادي والاجتماعي- من معاش تقاعدي الزامي يحتسب استناداً الى الركن الاول، كمضاعف للحد الادنى للأجر ويخضع للزيادات المحتملة لغلاء المعيشة وتضمن الدولة عدم انخفاضه الى ما دون حد ادنى يتم تحديده. لكن حصيلة

الركنين الثاني والثالث تسجل بشكل افرادي في حسابات المضمون ويقبضها الأجير عند سن التقاعد بنسبة قليلة محددة على ان يصار الى توزيع الرصيد بشكل معاش شهري.

ويترك رأي المجلس الحرية للحكومة في اعتماد آلية خاصة للأجراء العاملين حاليا" لجهة ضمهم اختيارياً.

ويتبين بالتالي ان هذا الرأي يأخذ بالمشروع التوزيعي الذي طالما نادى به محدودو الاجر لكنه يلغي الاشتراكات عن المؤسسات في الركن الثالث ويفتح المجال امام الصناديق الخاصة اي قطاع التامين خصوصاً والشركات الخاصة المشابهة لادارة كتلة التمويل الواسعة مبدئياً في الركنين الثاني والثالث باعتبار ان الركن الاول، بما احيط به وفرض عليه، لن يوفر مبدئياً اي فائض. وهكذا تكون الدولة مدعوة لتغطية معاشات تقاعد لا بد ان تتضاعف مع تقدم مستويات العمر في الركن الاول. وتبقى الاموال المتجمعة في الركنين الثاني والثالث بعيدة، مبدئياً، عن الهم الاجتماعي المتركز في الركن الاول.

وهذه النظرة تعكس تطوراً في فهم الاطراف الاجتماعيين، بمن فيهم الطرف العمالي، للتحديات التي يفرضها نظام التقاعد وطريقة ادارة اموال. وكان ممثلون عن الاتحاد العمالي العام صاغوا في وقت سابق ورقة اقروا فيها بأن تتولى شركات التأمين ادارة الاموال المتجمعة في الركن الاختياري للتقاعد وهو الركن الذي يوفر، كما اشرنا، امكانية تجميع الرساميل[٣٧].

لكن معنيين آخرين بالموضوع يلفتون الى محاذير اخرى في المشروع الاساسي وفي التعديلات الاولية غير التغييرية. من المواقف المهمة في هذا المجال ما صدر عن «لجنة مديري الضمان» في ورقة نقدية لاحظت ان المشروع المقترح للحكومة يُسقط مبدأ التكافل الاجتماعي وينتقل بالنظام الى صندوق تغذيه ايداعات صاحب العمل والعامل بينما تكتفي الدولة بسلطة الادارة، كما ان المشروع يبقي مفاهيم نظام نهاية الخدمة المعمول به حالياً لكنه يضيق الخناق عليها بوضعه شروطاً تعجيزية للإفادة من معاش التقاعد خصوصاً في حالتي العجز والوفاة[٣٨].

اما نقابة مستخدمي الصندوق، وهي صاحبة تأثير معنوي في تسيير اعماله، فقد ركزت على رفض «النظرية التي تسيطر على مشروع الحكومة والتي تتمثل باعتماد الادخار والرسملة اساساً للمشروع المقترح». وتنتقد النقابة التعديلات

الادارية المقترحة خصوصا" لجهة استمرار وصاية وزارة العمل ودور الدولة في تعيين مجلس ادارة وفي الاشراف على عمل الصندوق[٣٩].

اما وزارة العمل فقد اصدرت على دفعتين على الاقل مقترحات وضعتها لجان خاصة في اطار الوزارة وركزت اساساً على الجوانب الادارية في المشروع الحكومي. وفي التعديلات المنشورة رفض لوصاية وزارة المال واصرار على وصاية وزارة العمل. اما المسائل الجوهرية المتعلقة بمشروع التقاعد فلم يشر اليها او ربما لم يصدر رأي واضح بشأنها[٤٠].

وبعيداً عن الفعل وردود الفعل فأن مسائل اساسية تظل معلقة منها خصوصاً جدوى اي مشروع، واي رأي لتعديل اي مشروع، بل كيف يبنى المشروع -المشروع الحكومي اولاً ثم اي مشروع للتعديل- في غياب الاحصاءات الدقيقة والدراسات الاكتوارية التي يمكن ان تبين لدى قراءتها فشل اي تصور قد يكون متيناً ظاهرياً وجدوى أي خيارات أخرى قد تكون استُبعدت؟! ثم كيف يبنى أي مشروع لا يقرأ في التوقعات المستقبلية للمتغيرات الاساسية ومنها متغيرات العمر وسوق العمل والأجور ومدى انعكاس حركة الضمان على المؤشرات الماكرواقتصادية والماكرواجتماعية الأخرى؟!.

ومن المسائل أيضاً غياب البحث والتدقيق في قضية أساسية نص عليها المشروع الحكومي هي قضية العجز وقضية أخرى غاب عنها التركيز المطلوب هي قضية البطالة. والواضح أن القضية الأولى، أي العجز، يمكن أن تنطوي، بالصورة التي وردت بالمشروع الحكومي على مخاطر مالية أساسية. أما قضية البطالة فطالما استحقت وما زالت تستحق معالجة في الصميم تساهم في توظيف انعكاساتها على غير صعيد.

والأهم أن أي خيار وأي نظرة في آفاق المستقبل لا يمكن ولا يجوز أن يقوما إلا استناداً الى وضوح الرؤيا في المعطيات لاسيما منها المعطيات الأحصائية.

٢- الخيار السهل، الخيار الصعب

عندما يقف لبنان، غداً، على عتبة المستقبل ويحاول أن يعالج، بشكل جدي، ملفاته الضاغطة وفي طليعتها هذا الملف الأقتصادي الأجتماعي الكبير المسمى ملف الضمان الإجتماعي فإنه سيجد أمامه حلّين إثنين لا ثالث لهما: فإما المضي في سياسة التدمير الذاتي الحالية، وإما الدخول الى بوابة الأمل عن طريق

الاصلاح العميق.

والخيار هو حتماً، بسيط وتلقائي لكنه، في الوقت نفسه، خيارٌ صعبٌ اذ أن الاصلاح ليس مجرد اقتراع بلا موجبات، أو كلاماً لا يستتبع أفعالاً، بل هو التزام وليد قناعة ووضوح وينطوي على تعقيدات وتضحيات.

وتزداد التعقيدات (والتضحيات) في مواجهة متغيرات كبرى ترسم ملامحها منذ سنوات وتتعزز صورتها يوماً بعد يوم.

ونكتفي، هنا، من هذه المتغيرات الكبرى بعناوين ثلاث مجموعات رئيسية كالآتي:

أ: تحديات ما بات يعرف بـ «العولمة» بما تقوم عليه أو تؤدي اليه، في المسألة الاجتماعية خصوصاً وفي قضية الضمان (أو أنظمة الحماية في الشكل الشامل) بنوع أخص. من هذه التحديات والمفاعيل تراجع دور الدولة، دولة الرعاية تحديداً، لمصلحة القطاع الخاص وتنامي «منطق» الربح، الربح مهما كلف الأمر، بأي وسيلة، على حساب أي منطق آخر بما فيه منطق التكافل وسيطرة التحليل الاقتصادي الكمي على أي مذهب بما فيه المذهب الانساني[٤١].

أما في «سوق» الحماية واستتباعاً لسياسة الأجور المتجهة الى «اعادة تقييم» وفق معادلات الربح والكلفة[٤١]، فإن التوجه هو، أيضاً، الى تعديل جذري في سياسة الحماية عموماً، وإعادة تركيب أنظمة الحماية بما يحد من «تورط» الدولة فيها وبما يحد أيضاً من مساهمات المؤسسات في اكلافها، والاكتفاء، في شتى الحالات، بمساهمات محدودة لحالات خاصة هي حالات الفئات الأكثر فقراً الذين تقع مسؤولية الدفاع عن قوتهم الأدنى على الدولة[٤٢].

ويزداد الكلام في أروقة محورية منها، حتى منظمة العمل الدولية، على أن الضمان الاجتماعي قد يكون «بلغ حداً لا يحتمل»(٤٣)، وان الحاجة قد باتت ملحة لاعادة نظر جدية ليس في الشكل فحسب بل حتى في الأساس، في أساس فكرة الضمان. وقد بدأ، فعلاً، نقاش رسمي في هذا الشأن(٤٤) على رغم أن نتائج هذا النقاش ما زالت محدودة.

وجنباً الى جنب مع تنامي هذا المنطق يتعزز التوجه الى دور أكبر لشركات التأمين والمؤسسات المشابهة لها بما فيها تلك التي تدور اقتراحات

لادخالها سوق الضمان في لبنان. وهذا التوجه يلتقي مع بعض التوجهات السابقة في الولايات المتحدة الأميركية حيث لم تكن نتائج المشروع ايجابية دائماً وقد دفعت بأميركا الى مراتب دنيا في لائحة الاستقرار والحماية(٤٥).

وليس موضوع اعطاء «دور»، ربما رئيسي، لشركات التأمين جديداً. وفي لبنان يدور سعي في هذا الاتجاه منذ الثمانينات حتى أن مجلس الوزراء اتخذ قراراً في ١٩٩٨، بقي مغموراً ودون متابعة، قضى بتأليف لجنة وزارية لبحث امكان اشراك شركات التأمين في الجهد المطلوب لايجاد حل لمسألة الخدمات الصحية والرعاية والضمان.

وباختصار فإن كل هذه المعطيات تلتقي على توجه يؤدي الى خفض فعالية الضمان، الى مستوى متدن وليس في ذلك ما يمكن أن يكون ايجابياً فعلاً.

ب: الخريطة الديموغرافية التي تشير الى «مخاطر» متوقعة في شتى أنحاء العالم، وفي لبنان، وبشكل أوضح وأكثر حدة، أيضاً. وتتمثل هذه المخاطر في نمو (سريع في لبنان مثلاً) لمعدلات التبعية (نسبة المسنين، أو نسبة المسنين والاطفال، الى مجموع السكان، أو الى قوة العمل) ومعدلات المتقدمين في السن (وليس بالضرورة العجزة) الى مجموع السكان والنمو السكاني...

ويشير الجدول رقم ٤ أدناه الى تزايد نسب المسنين وتراجع معدلات الولادات والنمو السكاني.

نسب المسنين والولادات في مناطق مختارة (٪) (جدول رقم ٤)

	نسب المسنين (٦٥ وما فوق)			النمو السكاني		
المنطقة	٢٠٠٠	٢٠٢٥	٢٠٥٠	١٩٧٥ ٢٠٠٠	٢٠٠٠ ٢٠٢٥	٢٠٢٥ ٢٠٥٠
العالم	٦,٨	١٠,٠	١٢,١	١,٦	١,١	٠,٦
العالم العربي	٢,٩	٤,٩	٩,١	٣,٥	٢,٥	١,٤
لبنان	٥,٨	٧,٧	١٥,٥	٠,٧	١,٢	٠,٦
الدول الصناعية	١٤,١	٢٠,١	٢٤,٦	٠,٧	٠,٣	٠,١-

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي. التقرير السنوي ٢٠٠٠ - ٢٠٠١

وعلى رغم ما يمكن أن ينطوي عليه الاخذ بهذه التوقعات من محاذير، خصوصاً أنها تستند الى جداول ارتقابات متغيرة، الا أن الواضح أن الاتجاه الى التقدم في متوسطات العمر، في العالم وأيضاً في لبنان، هو أمر ثابت. وقد بات هذا الموضوع هاجساً رئيسياً لدى السياسات الاقتصادية والاجتماعية عموماً ولدى أنظمة الضمان خصوصاً لا سيما في مجتمعات كتلك الأوروبية(٤٦). وتضطر تلك المجتمعات، بالتالي، الى زيادة الاشتراكات والى زيادة التوجه نحو «اشتراكات الرسملة» في اطار أنظمة الحماية لديها(٤٧). وهكذا يرتفع معدل الذين هم في سن ٦٥ ويزيد معدّل الذين هم بين ١٥ و٦٤ سنة الى ٣٩,١٪ في فرنسا و٤٨,٣٪ في ايطاليا و٤٩,٢٪ في المانيا... في ٢٠٣٠(٤٨). وتضطر فرنسا بالتالي الى زيادة المبالغ المتجمعة في مقاصة صندوق الرسملة على حساب التركيز المستمر على الشق التوزيعي في ضمان الشيخوخة، وتتخذ مجموعة تدابير مالية وادارية للحدّ من السلبيات المحتملة على نظام الضمان.

أما في لبنان فإن ضغط العامل الديمغرافي هو، كما أشرنا، أشد سرعة ووزناً منه في دول أخرى عديدة في العالم، بما يضاعف من حجم الحرج الاداري والمالي على صندوق الضمان... وبما يضاعف أيضاً، وبالتالي، من حجم الخطر على الصندوق .

ج: المعطيات اللبنانية الخاصة لا سيما منها ما يتعلق بـ (أو ينشأ عن) الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وواضح أن الحاجة الى الضمان تزداد في مثل هذه الحالة، والأكثر وضوحاً أن مثل هذه المؤسسة مدعوة الى لعب دور اضافي في المرحلة المقبلة حيث يقدر أن تتفاهم بعض المؤشرات الأساسية نتيجة ضغط المشاكل القائمة حاليا" أو المتوقعة مستقبلاً.

ازاء هذه التحديات، وعلى عتبة المستقبل، يصبح «الخيار الصعب» أشد صعوبة لكنه يبقى الخيار الوحيد المتاح في مواجهة الخيار الآخر -الوحيد أيضاً- القاضي باستمرار النزف وصولاً الى الانهيار الحتمي.

لكن اعتماد «الخيار الصعب» يفترض شروطاً عدة في طليعتها -الى ادراك الواقع وعناصر آفاق المستقبل- التفاهم الوطني العميق[٤٩] ليس بين أهل القرار السياسي فقط بل بين أطراف «العقد الاجتماعي»، هذا العقد الذي طال انتظاره والذي طالما نادى باعتماده بعض المعنيين منذ الثمانينات.

والعقد ليس مجرد شعار يكرر، أحياناً، بدون وعي لمضمونه بل هو مشروع حقيقي متكامل ضامن للاستقرار الاجتماعي في الازدهار الاقتصادي.

ومن الشروط الأساسية الأخرى لنجاح هذا «الخيار الصعب» ذاك «الخيار الأصعب» بتجاوز الحساسيات (والمصالح) السياسية (والمذهبية) والاقتصادية الاجتماعية الضيقة والشخصية توطئة لاتخاذ مجموعة من التدابير الادارية والمالية المطلوبة.

ولا بد أن يشمل الاصلاح كل الميادين وأن يسلم بحتمية أن لا يكون في طريق تحقيقه خلفية حماية أي مشروع محدود أو أي شخص ما دامت الغاية الوطن والمجتمع والاستقرار والازدهار والمستقبل.

أما عناصر الاصلاح فموجودة في التجارب العالمية وفي الخاصية اللبنانية، وقد كتب بشأنها، دولياً ومحلياً، الكثير حتى باتت أكثر من معروفة ومسلّماً بها. ولكن، وعلى رغم ذلك، يصعب تصور وجود مشروع متكامل وحيد بل ثمة مجموعة كبيرة من الافكار والمقترحات يمكن صياغة بعضها، أو بعضها الآخر، في مشروع او آخر للحل يتفق عليه في اطار العملية الجذرية المطلوبة.

من هذه الافكار وعلى المستوى الاداري، اولاً، العودة الى الاستقلالية الادارية والوظيفية للصندوق واعطائه هامشاً واسعاً مطلوباً من حرية الحركة والقرار، ثم التقدم بمشروع استقلالية الصناديق بحيث لا يغطى (فشل او تعسّر) أحدها بالآخر، ودرس امكانية اعتماد صيغة الصناديق المستقلة تماماً بإداراتها ولجانها ومجالسها. بل والبحث في اعتماد صيغ للأدارات الذاتية على مستوى المناطق مع ما يمكن ان يوفر ذلك من زيادة في الفعالية على غرار عديد من التجارب الاوروبية والاميركية اللاتينية في هذا المجال.

وفي الافكار -وربما الخطوات الضرورية- المطروحة معالجة مسألتي التفتيش (الخارجي على المؤسسات والمضمونين) والجباية بسرعة وفعالية خصوصاً بعدما تفاقمت هذه المشكلة ووصلت نتيجة عوامل مختلفة، الى حدود دنيا خطيرة تبلغ في بعض التقديرات مستوى ٣٥-٤٠٪ من حجمها الحقيقي المفترض.

ومن المقترحات المعروضة في هذا الشأن اقامة جهاز مستقل للجباية والتفتيش على غرار الـ«URSSAF» الفرنسية يتولى هذه المهمة، من تلقائه وبدون تدخل، لمصلحة الصندوق المركزي او الصناديق المركزية المستقلة التي يمكن استحداثها

في اطار الأصلاح الجذري[٥٠].

والى الافكار الادارية الرئيسية ثمة افكار تفصيلية بعضها مهم لا بد من الاخذ بها ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، اعادة النظر بملاكات الصندوق والاعتماد الفعلي للمكننة وتدريب الموظفين وخفض معدلات الاكلاف الادارية وصياغة وتصحيح البطاقات الفردية ورعاية المحفوظات والتوثيق وتفعيل أجهزة الرقابة الصحية والادارية الداخلية...

اما في المجال المالي فثمة مشاريع عديدة يفترض التصدي لها بسرعة. في طليعتها إعادة درس معدلات الاشتراكات، وفق منطق التدفق المالي وكذلك وفق منطق حماية احتمالات النمو الاقتصادي وشروط الاستقرار الاجتماعي، واعتماد معالجات لخفض الاكلاف الصحية في طليعتها توحيد انظمة الرعاية الصحية والتفاوض على تعرفة حقيقية تحذف هوامش الاهدار الواسعة، والتركيز على دور -لا بد منه- للخزينة (الدولة) في الإسهام الفعلي بتغطية النفقات لا سيما منها العائدة الى الحدود الدنيا (الفئات الفقيرة)، والبحث في امكان اعتماد وسائل متحركة للعناية منها ما يعرف، في دول اوروبية عدة، بـ «النظام الحر» في اختيار الاطباء والمراكز الصحية واشكال «العناية المقطوعة»، وكذلك البحث في استحداث مصادر تمويل جديدة بعضها مجتمعي شامل من مثل رسوم مختارة على سلع وخدمات محددة «كمالية» من مثل الرسوم «التضامنية العامة» المعروفة في فرنسا وسواها[٥١].

وفي التصور المالي ايضاً تعزيز الرقابة واعتماد نظام مسلكية واضح وصارم واحترام المعايير الحسابية الشفافة في اعتماد الموازنات الواجبة، وفي قطع الحساب وفي متابعة الانفاق والجباية، وحل مسألة «الفئات الخاصة» المضمونة وفق شروط لا تحتمل كل التجاوز الحاصل اليوم.

وفي الافكار الرئيسية، اخيراً، احياء جهاز «الادارة المالية» -ربما المستقل لكن غير الخاص تماماً بل المعتمد تعاوناً واسعاً بين الاطراف الاجتماعيين- لتوظيف سليم للفائض، أو لتدارك ومعالجة العجز، والكف، بسرعة، عن الخيار القاتل في الايداعات المصرفية والخزينية بشروط وشكليات مهزوزة، ثم التقدم لاحقاً الى البحث في مشاريع متطورة ومنها شمول الضمان (او الجهاز الوطني الجديد للحماية) كل شرائح المجتمع، وزيادة التقديمات بعد اعادة بناء شروط استحقاقها

وفق حدود دنيا. كما يمكن بحث امكان اعتماد خطوات تفصيلية اخرى منها الحد الادنى لاسهام المعنيين بالخطر، وشروط سياسة التطبيب والرعاية الوطنية، الى احتمال رفع سن التقاعد وما الى ذلك.

ان أي برنامج إصلاح حقيقي شامل يرتبط، اولاً وقبل كل شيء، بتوضيح الصورة الاحصائية حول موجودات ومستحقات الضمان -وهو امر لم يحصل حتى الآن- ثم برسم خط على دفاتر الماضي، بعد قراءتها. على ان الانطلاق في أي برنامج جديد قبل توضيح الماضي والحاضر، وقبل انجاز الدراسات الاكتوارية العلمية السليمة، يمكن أن ينطوي فعلاً على مخاطر حقيقية جداً.

يبقى ان الضمان مشروع دائم للمستقبل لا يمكن التسليم بانهائه او بإنهاء دور أي من اطرافه. ففي أبسط شروط القيامة ان يقوم الجميع معاً.

مراجع

١- في نشأة مشروع الضمان وفلسفته وتطوره يمكن مراجعة العديد من الوثائق منها تلك العائدة الى «London school of economics» التي ترأسها بيفريدج (١٩١٩-١٩٣٠). والعديد من منشورات مكتب العمل الدولي منها «الضمان الاجتماعي: القضايا. التحديات والآفاق». تقرير الى مؤتمر منظمة العمل الدولية. الدورة ٨٩ ، جنيف ٢٠٠١ .

٢- يمكن مراجعة القانون مع تعديلاته (حتى ٢٠٠٠/٩/١ في كتيب اصدره صندوق الضمان في ٢٠٠١. وقد عدل القانون منذ ١٩٦٣ وحتى آخر عام ٢٠٠٠ الماضي ٣٤ مرّة.

٣- لتبيّن اهميّة الجانب الاداري يحسن مراجعة كتاب M.VOIRIN بعنوان "L'Organisation administrative de la sécurité sociale ,un enjeu social et politique" مكتب العمل الدولي ,جنيف, ١٩٩١ .

٤- المادة الاولى، الفقرة ٢، من القانون.

٥- يمكن في هذا المجال تحديداً. مراجعة وديع عقل (الرئيس السابق للجنة الفنيّة في الصندوق) في ملخّص محاضرة في اطار ندوة للاتحاد العمالي العام نشرت وقائعها في كتيب صدر عن الاتحاد (الضمان الاجتماعي: واقع وآفاق) في آب ١٩٩١.

٦- راجع القراءة النقدية لنقابة مستخدمي الضمان في موضوع «اصلاح و تصويب اوضاع الصندوق» تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥ وفيها تقترح. كما فرقاء آخرون طبعاً. انهاء وصاية وزارة العمل و ابدالها بوصاية مجلس الوزراء.

٧- راجع «موجز تنفيذي- ورقة للنقاش» عن اعمال اللجنة ,بيروت ٢٠٠١/١٢/٧

٨- ورقة رفعت الى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٣/١٤ و نشرت «النهار» (٢٠٠١/٣/٢١) نصها.

٩- انطوان واكيم (عضو مجلس الادارة). جريدة «النهار». ١٠ كانون الاوّل ٢٠٠١ ص٣.

١٠- ورقة منشورة في جريدة «المستقبل» ٢٠٠١/١٢/١٩.

١١- يمكن. خصوصاً. قراءة «تقرير اللجنة الفنية بنتائج اعمالها حتى نهاية عام ١٩٨٢» الموقع في ٢٣ آذار ١٩٨٣ و الصادر لاحقاً.

١٢- من وقائع ندوة الاتحاد العمالي. المرجع «٥» في اعلاه.

١٣- منها. على سبيل المثال بعثات عدّة من مكتب العمل الدولي ومن اوروبا لاسيما من فرنسا.

١٤- المرجع في (٨) . المستند رقم ٨.

١٥- المجلس الاقتصادي والأجتماعي . «بيان الرأي» حول مشروع تعديل بعض مواد قانون الضمان -الملحق الاحصائي (ص ٤١).

١٦- متابعة بحثية لدى مديريات مختلفة في الصندوق تمت في اذار -نيسان ٢٠٠٢ .

١٧- الجدول وقعه رئيس مصلحة الاشتراكات السيد عصام سليمان وضم الى التقرير الشامل الذي رفع الى مجلس الوزراء (المرجع في ٨).

١٨- تقرير اللجنة الفنية بنتائج اعمالها حتى نهاية ١٩٨٢. مرجع سابق.

١٩- ورقة اللجنة الوزارية. مرجع سابق. ص٥.

٢٠- لمراجعة تقارير اللجنة وقد تناول غالبها هذا الموضوع. انظر. مثلاً. المرجع في (١٨).

٢١- انطوان واكيم. عضو مجلس ادارة. مرجع سابق.

٢٢- «الاوضاع المعيشية للاسر عام ١٩٩٧». ادارة الاحصاء المركزي. شباط ١٩٩٨ .

٢٣- راجع المصدر في ٢٢ وكذلك تقديرات تطور سوق العمل غسان شلوق وبشارة حنا. الاتحاد العمالي العام ٢٠٠١ . يمكن ايضاً مراجعة شربل نحاس «حماية موجودات الضمان الاجتماعي». جريدة السفير ٢٠٠١/١/٨ .

٢٤- «الاحصاء الشامل للمؤسسات والمباني». ادارة الاحصاء المركزي . ١٩٩٧ .

٢٥- «الاوضاع المعيشية للاسر». ادارة الاحصاء المركزي . وشربل نحاس ... مصدر سابق.

٢٦- الاتحاد العمالي العام ندوة الضمان ... مرجع سابق .

٢٧- المصدر : Eurostat

٢٨- غسان شلوق . (بالتعاون مع فريق من المحققين) «كلفة الخدمات الصحية». صندوق تعاضد الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية . تشرين الثاني ١٩٩٨ .

٢٩- حجم الودائع الاجمالية (٣٩,٧٩ مليار دولار) استناداً الى مصرف لبنان .

30- Gerard Hughes: pension financing, the substitution effect and national savings. (Dordrecht, Kluwer, 2000)

٣١- السيد طنوس فغالي. رئيس المجلس. وكان ايضاً رئيساً لجمعية شركات التأمين. راجع موقفه في كتيب الاتحاد العمالي العام حول الضمان... مرجع سابق. ص٦٣ وما يليها.

٣٢- بر الاتحاد العمالي العام عن هذه المواقف في الكثير من المناسبات. راجع مثلاً محاضر وتوصيات المؤتمرات النقابية العامة في الثمانينات والتسعينات. الاتحاد العمالي العام.

٣٣- «شروع قانون يتعلق بتعديل بعض احكام الضمان الاجتماعي» كما احيل الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في كانون الاول ٢٠٠١ .

٣٤- ايضاحات للسيد رفيق سلامه. من مداخلة في المجلس الاقتصادي الاجتماعي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٧ .

٣٥- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. «بيان الرأي في مشروع تعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي». المرفوع الى رئاسة مجلس الوزراء في نيسان ٢٠٠٢

٣٦- «بيان الرأي». المجلس الاقتصادي والاجتماعي. مرجع سابق. ص٥ وما يليها.

٣٧- ورقة عمل بعنوان «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الممكن اعتماده في لبنان». بتوقيع اربعة ممثلين عن الاتحاد العمالي العام. تاريخ ٢٠٠١/٤/٢٥ .

٣٨- ورقة عمل نشرت ابرز بنودها جريدة «النهار » تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠١ .

٣٩- ورقة عمل نقابة مستخدمي الصندوق . الضمان الاجتماعي . تاريخ ٢٠٠١/١٠/٢٥ .

٤٠- صورة من المواقف للجنة الخاصة في وزارة العمل كما نشرت في «السفير» بتاريخ ٤ آذار ٢٠٠٢ .

٤١- يمكن في هذا الشأن مراجعة ورقة عمل غسان شلوق الى ندوة «العولمة وآثارها الاقتصادية الاجتماعية». البحرين. كانو الاول ١٩٩٩ . المنشورة في مجلة «عالم العمل» (منظمة العمل الدولية). عدد آذار ٢٠٠٠.

٤٢- يمكن. في الموضوع عينه مراجعة تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي «الضمان الاجتماعي. القضايا التحديات والآفاق». جنيف ٢٠٠١ لا سيما الصفحة ٦٦ وما يليها.

٤٣- المصدر في (٤٢) ص ٦٧.

٤٤- من ورقة عمل داخلية عرضت على مجلس ادارة منظمة العمل الدولية في آذار ١٩٩٩ .

٤٥- في نقد المشروع الاميركي يمكن العودة الى مراجع عدة منها المرجع في (٤٣). يمكن ايضاً مراجعة وديع عقل (الرئيس السابق للجنة الفنية) في تقرير مفصل بعنوان «تقرير بنتيجة مهمة». الضمان الاجتماعي تاريخ ٤ آب ١٩٩٣ .

٤٦- يجدر. في هذه المجال. مراجعة التقرير الصادر عن مكتب العمل الدولي بعنوان :
L'évolution démographique et la sécurité sociale en Europe" B.I.T., Genève, 1991.

٤٧- انظر . Les interactions entre démographie,répartition et capitalisation, على صفحة «الانترنيت» www.quelleretraite.com

٤٨- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE). تقرير عام حول «توقعات مستقبلية». باريس ٢٠٠١ .

٤٩- في اهمية التفاهم في عملية الاصلاح وتجارب دول عدة يمكن مراجعة كتاب بادارة Emmanuel REYNAUD بعنوان "Réforme des retraites et concertation sociale" . مكتب العمل الدولي. جنيف. ١٩٩٩ .

٥٠- غسان شلوق. اقتراح انشاء «الوكالة العامة للجباية والتفتيش». مقدم رسمياً الى المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والى هيئات اخرى معنية بالضمان. ونشر بعض تفاصيله في «النهار»، ١٥ آذار ٢٠٠٢ .

٥١- في مسألة التمويل وتجارب دولية عدة في هذا المجال يمكن ، مثلاً ، مراجعة كتاب "Sécurié sociale quelle méthode de financement , une analyse internationale" مكتب العمل الدولي، جنيف، ١٩٨٣ .

basé à Paris et dirigé par l'abbé Lebret.

12- Michel CHEHDAN KALIFE, op. cit. , p. 26

13- André FONTAINE, Un seul lit pour deux rêves, Paris, Fayard, 1981, p. 301.

14- Ibid., p. 302

15- Dans cette partie nous nous sommes surtout inspirés des Fiches du Monde Arabe (Fonds de documentation publié à Beyrouth). On s'est également référé aux ouvrages suivants: René CHAMUSSY, Chroniques d'une guerre, Paris, 1978; Georges CORM, Géopolitique du conflit libanais, Paris, La découverte; Carole DAGHER, Les paris du Général, Beyrouth, FMA, 1991.

16- Pour cette partie nous nous sommes uniquement inspirés du Fond de documentation les Fiches du Monde Arabe: "La Force Multinationales Lbn-1309"

17- Pour cette partie nous nous sommes uniquement inspirés du Fond de documentation les Fiches du Monde arabe: "Les Otages occidentaux Lbn-1115"

18- Dans cette partie nous nous sommes surtout référés aux informations tirées de la presse libanaise et de la chronologie du périodique français Maghreb Machreq.

19- Alain GRESH, "La France affaiblie au Proche-Orient", Le Monde Diplomatique, mars 2000.

NOTES

*** Chercheur**

1- Michel CHEHDAN KALIFE, Les relations entre la France et le Liban. 1958-1978, Paris, PUF, 1983, p. 19

2- Dans cette partie nous nous sommes inspirés des ouvrages suivant: Dominique CHEVALLIER, La société du Mont Liban à l'époque de la Révolution industrielle Europe, Paris, Geuthner, 1972; Antoine KHAIR, Le Moutaçarrifat du Mont-Liban, Beyrouth, Université Libanaise, 1973; Boutros LABAKI, Introduction à l'histoire économiqe du Liban, Beyrouth, Université Libanaise, 1984 ; Paul NOUJAIM, La question du Liban, Paris, Librairie nouvelle de Droit et de Jurisprudence. Arthur Rousseau, 1908; John P. Spagnolo, France and Ottoman Lebanon, London, Ithaca Press, 1977; Toufic TOUMA, Paysans et Institutions féodales chez les Druses et Maronites du Liban, 2 tomes, Beyrouth, Université Libanaise, 1971. Sur les liens entre la Franc et les maronites, lire l'article de Joseph MOUAWAD, "The image of France in Maronite Lebanon", Beirut Review, N° 4, Fall ,1992, pp. 85-95.

3- Dans cette partie nous nous sommes inspirés des ouvrages suivants: Denise AMMOUN, Histoire du Liban Contemporain, Paris, Fayard 1997; Gérard D. Khoury, La France et l'Orient arabe. Naissance du Liban moderne 1914 -1920, Paris, Armand Colin, 1993; Stephen Hemsley LONGRIGG, Syria and Lebanon under French Mandate, London, Oxford Unviersity Press, 1958; René O'ZOUX, Les Etats du Levant sous mandat français, Paris, Librairie Larose, 1931; Edmond RABBATH, La formation historique du Liban politique et constitutionnel, 2e édition, Beyrouth, Université Libanaise, 1986

4- Samir KASSIR et Farouk MARDAM-BEY, Itinéraire de Paris à Jérusalem, 2 tomes, Paris, Les livres de la Revue d'Etudes palestiniennes, 1993, T. 1, p. 47

5- Dans cette partie nous nous sommes inspirés des ouvrages suivants: Denise AMMOUN, op.cit; Edmond RABBATH, op.cit; Ghassan TUENI, Kitab Al Istiqlal, Beyrouth, Dar el Nahar, 1998.

6- Paul-Marie de la GORSE, De Gaulle, Paris, Librairie Académique Perrin, 1999, pp. 629-630

7- Dans cette partie nous nous sommes inspirés des ouvrages suivants: Camille CHAMOUN, Crise au Moyen-Orient, Paris, Gallimard, 1963; Michel CHEHDAN KALIFE, op. cit.; Roger GEAHCHAN, Hussein Aoucini. Un demi-siècle d'histoire du Liban et du Moyen-Orient, Beyrouth, FMA, 2000; Roland PRINGUEY, Quarante ans de vie au Liban, Beyrouth, FMA, 1996; Edmond RABBATH, op.cit.

8- Jean LACOUTOURE, De Gaulle, 3 tomes, Paris, Point, tome 2,Le Politique, p.632

9- Ibid., p. 633

10- Ibid., p. 634

11- Institut international de recherches et de formation en vue du développement ,

ministre, la France a proclamé que sa politique dans la région n'avait pas changé. C'est-à-dire une politique qui ne mette pas sur un même plan l'occupant et l'occupé. En effet en 1967 De Gaulle condamna l'occupation: "Israël organise sur les territoires qu'il a pris, l'occupation qui ne peut aller sans oppression, répression et expulsions; et s'il s'y manifeste contre lui une résistance qu'à son tour il qualifie de terrorisme"[19].

CONCLUSION

Le Liban fait partie du monde arabe, c'est-à-dire d'une région proche des frontières de l'Europe et dont l'importance est vitale pour la sécurité de la Méditerranée. Pour cette raison, les relations entre les deux pays, au-delà des sentiments affectifs entre les deux peuples, sont dictées par des considérations d'ordre économiques t politiques et stratégiques. Et quelle que soit la politique adoptée par la France vis à vis du Liban, il faut toujours concevoir ces relations dans le cadre des intérêts français au Moyen-Orient. Ainsi, et à titre d'exemple, on a vu que le mandat français était dicté surtout par des intérêts stratégiques, le rapprochement de la France avec le Liban durant les années 1960 coïncidait avec l'amélioration des relations avec les Etats arabes, et l'enlèvement des Français durant la crise libanaise avait une dimensions régionale.

conseil de Sécurité. Et lorsque Israël par la voix de son Premier ministre Benjamin Netanyahu accepta ladite résolution assortie de conditions (assurer la sécurité de ses frontières), le ministre français des Affaires étrangères Hubert Vedrine affirma que la résolution 425 doit être appliquée sans condition et sans délai. (10 janvier 1998).

La France joua un rôle déterminant dans l'arrangement d'avril 1996 entre le Hizbollah et Israël. Cet arrangement écrit non signé annoncé simultanément par le ministre français des Affaires étrangères Hervé de Charrette et Rafic Hariri à Beyrouth et le secrétaire d'Etat américain Warren Christopher et le Premier ministre israélien Shimon Perez à Jérusalem, stipule dans son point 2 que "Israël et ceux qui coopèrent avec lui ne procéderont pas à des tirs avec aucun type d'armement contre des civils ou des objectifs du Liban"; et le point 3 énonce que "les deux parties s'engagent à faire en sorte qu'en aucune circonstance des civils ne soient la cible d'attaques et que les zones habitées par des civils et les installations industrielles ne soient pas utilisés comme point de lancement des attaques". L'accord d'avril avait également reconnu de facto le droit de la résistance à poursuivre ses actions contre des objectifs militaires. Un comité de Surveillance composé de cinq membres (Etats-Unis, France, Israël, Liban et Syrie) chargé de contrôler le cessez-le-feu siégera à Nakoura. La France et les Etats-Unis se succéderont tous les cinq mois à la présidence du comité. Outre sa participation au règlement du conflit, la France envoie deux avions d'aides humanitaires et une mission de dix experts d'EDF pour évaluer les dégâts subis par les centrales électriques.

La gaffe de Jospin

Le 8 février 2000, Israël violait l'arrangement d'avril lorsque son aviation lança une série d'attaques contre des objectifs civils. Le Premier ministre français Lionel Jospin qualifia les attaques du Hezbollah contre les soldats israélien (stationnées au Liban) de terroristes et affirma à tort que "les répliques israélienne, et que nous pouvons comprendre, frappent aussi peu que possible les populations civiles". Les déclarations de Jospin ont soulevé une vague d'indignation au Liban et dans le monde arabe. L'ensemble de la presse et des partis libanais toutes tendances confondues ont condamné ces propos, d'autant que le Hizbollah s'est contenté de viser des soldats sur le territoire libanais et n'a pas bombardé le nord d'Israël. Finalement, après les explications entre le présidents Chirac et son Premier

l'administration, rénovation de la bourse de Beyrouth. (12 juillet 1995)

- La signature d'une série de contrats entre l'EDF et le CDR: réhabilitation du secteur électrique et accroissement de la capacité de production. (Premier septembre 1995)

Au niveau culturel, le soutien français se manifesta notamment par:

- Une visite à Beyrouth de secrétaire générale à la Francophonie C. Tasca: signature de 3 accords dans le domaine audio visuel. (27 janvier 1993)
- L'attribution du Prix Concourt à l'écrivain libanais Amine Maalouf pour son livre Le rocher de Tanios (8 novembre 1993)
- Une visite du ministre de la Culture Jacques Toubon : aide à la reconstruction de la Bibliothèque Nationale et création d'une cinémathèque. (28 avril 1994)
- Une visite du ministre français de l'Enseignement supérieur et de la Recherche François Fillon: Coopération scientifique et universitaire; prêt de 9,75 millions de francs pour l'équipement de 9 instituts techniques; inauguration de 5 laboratoires équipés par la France. (7 juillet 1994)
- L'attribution par l'Académie française du Grand prix de la Francophonie (80 000 dollars) au diplomate libanais et écrivain Salah Steitié. (20 octobre 1995)
- La signature d'une convention de coopération entre l'Université Libanaise et le centre Pompidou (6 octobre 1997)
- Ouverture par la Mission laïque française d'un Lycée français à Nabatiyé (30 décembre 1997)

Au niveau politique la France va lancer par la voix de ses dirigeants un appel aux chrétiens pour qu'ils réintègrent dans la vie politique libanaise. Ceci s'est manifesté surtout lors de la visite historique du président français Jacques Chirac au Liban (4 -6 avril 1996). Chirac va prononcer un discours devant le parlement libanais dans lequel il appelle les Libanais à retourner au pays et y investir, à se réconcilier et à participer aux élections parlementaires. Il soutiendra l'application de la résolution 425 du Conseil des Sécurité relative au retrait israélien du Liban.

La France dans le conflit israélo-libanais

La France a toujours soutenu l 'application de la résolution 425 du

PERIODE ACTUELLE (1991-2001)[18]

Le rôle de la France dans la reconstruction du pays va être déterminant. Tout aussi important va être son rôle dans le conflit israélo libanais.

La reconstruction du Pays

Le rôle de la France dans la reconstruction du pays se manifeste notamment par:

- Le déblocage de l'aide (45 millions de Francs) pour la reconstruction du Liban. (19 septembre 1991)
- Un accord entre l'Eléctricite de France (EDF) et l'Eléctricite du Liban (EDL) pour la reconstruction de réseaux électrique.
- Un contrat de 100 millions de dollars avec France Télécom: réparations, installations de 800 nouvelles lignes, centrale souterraine (4 octobre 1991)
- La signature, le 4 décembre 1992, par le président du Conseil du Développement et de la Reconstruction (CDR) d'un accord de prêt (85 millions de francs dont une grande partie pour les réseaux téléphoniques et électriques)
- Un prêt français à faible intérêt de 65 million de Francs et un don de 10 millions de francs (26 juillet 1992 lors de la visite du Premier ministre Rachid Solh à Paris)
- Un accord entre le CDR et la société française Sofretu pour l'amélioration des transports. (5 février 1994)
- Un contrat avec le groupe français Alcatel pour la modernisation et l'extension du réseau de télécommunication. (23 avril 1994)
- Une convention avec France-Télécom pour l'installation de 3000 lignes téléphoniques cellulaire (2 juillet 1994)
- Une assistance technique de la bourse de Paris à la bourse de Beyrouth. (24 février 1995)
- Un accord de 60 millions de dollars avec la société Gec-Alsthom: construction de deux usines pour la production d'énergie électrique à Tyr et Baalbeck (16 mai 1995)
- La Signature à paris d'un Protocole financier de 306 millions de dollars pour financer divers projets d'infrastructure: électricité, traitement de l'eau potable et des déchets, réforme de

avec l'Iran". Effectivement, 48 heures plus tard, Wahid Gordji, rattaché à l'ambassade d'Iran, quitte Paris. Simultanément le diplomate français Paul Torry bloqué à Téhéran regagne son pays. Ce qui met fin à la "guerre des ambassades" déclenchée entre Paris et Téhéran suite au refus de Gordji de comparaître pour interrogatoire devant la justice française dans le cadre des enquêtes sur les attentats perpétrés à Paris en 1986, refus qui entraîne la rupture par la France de ses relations diplomatiques avec l'Iran (17 juillet 1987) et un siège imposé aux ambassades des deux pays. Le Quai d'Orsay révèle alors (1er décembre) que le " règlement final " du contentieux d'Eurodif "pourrait intervenir rapidement " et la presse annonce " un nouveau paiement de 330 millions de dollars à l'Iran; mais ce pays évalue désormais la dette française non plus à un mais à 2 milliards de dollars en raison des intérêts.

La France et l'épopée du Général Aoun

Le 23 septembre 1988 est formé un cabinet militaire présidé par le commandant en chef de l'armée le général Michel Aoun qui serait chargé de préparer les élections présidentielles. Le 14 mars, au cours d'une conférence de presse, Aoun se déchaîne contre la Syrie et proclame le début de la bataille de la libération. C'est surtout l'opinion publique française qui soutient l'action du Général Aoun contre la Syrie. Ceci s'illustre surtout le 4 avril lorsque, au cours d'une cérémonie émouvante à l'ambassade du Liban à Paris, 862 français demandent la nationalité libanaise. Par la suite la France, par le biais de son secrétaire général au Quai d'Orsay, tenta d'intégrer Michel Aoun dans le processus de réconciliation nationale de Taef. Le 13 octobre1990 une opération éclair de l'armée libanaise soutenue par l'armée syrienne contre le fief du général Aoun, oblige ce dernier à capituler " pour éviter un bain de sang " et trouver refuge à l'ambassade de France. La France lui accordera l'Asile Politique par la bouche de son ministre des Affaires Etrangères Roland Dumas. Et le 29 août 1991le général Aoun et les ministres Edgard Maalouf et Issam Abou Jamra quittent l'ambassade de France. Un sous-marin les attend à Dbayé pour les transporter d'abord à Chypre et ensuite à Marseille.

- Rochot et Hansen (20 juin 1986) sont relâchés à Beyrouth-Ouest mais sont emmenés à Damas avant d'être remis aux autorités française et de regagner Paris. La France remercie la Syrie, l'Algérie et l'Iran pour leur coopération. Cette libération avait été précédée par:

* une visite à Paris (20-23 mai) du vice-Premier ministre iranien, Ali Reza Moaeri, qui se solde par un accord-cadre sur le règlement du contentieux financier franco-iranien relatif à la dette d'Eurodif;

* le "départ volontaire" de France ou il vivait en exil depuis 1981, en Irak (7 juin) de Massoud Rajaoui, chef des Moujahidine du peuple (opposition au régime iranien), dont l'expulsion était réclamée par Téhéran.

- Coudari et Sontag (10 novembre 1986): même processus de libération que dans le cas précédent. Cette fois, la France remercie la Syrie, l'Arabie Saoudite et l'Algérie. Cette libération intervient:

* quelques heures après une réunion de la CEE à Londres au cours de laquelle la France adopte une position modérée, ce qui se traduit par des mesures "minimum" à l'encontre de la Syrie , alors en conflit avec la Grande- Bretagne.

* une semaine avant la signature d'un accord franco-iranien sur le paiement de 300 millions de $ à l'Iran dans le cadre de la dette d'Eurodif (17 novembre)

- Cornea (24 novembre 1986), libéré à Beyrouth-Ouest, est emmené à Beyrouth-Est (secteur chrétien) et de là à Paris sans passer par Damas. La France remercie l'Algérie, les Palestiniens, la Syrie et le Liban. Cette libération, qui se produit au lendemain de la reprise à Téhéran des négociations franco-iraniennes sur le solde de la dette d'Eurodif, suscite une vive déception à Paris : le chef de la diplomatie française, Jean-Bernard Raimond, souligne clairement que "la France attendait mieux de l'Iran" (7 janvier 1987).

- Normandin et Auque (27 novembre 1987), également libérés à Beyrouth-Ouest, y sont récupérés par des fonctionnaires de l'ambassade de France. La France remercie la Syrie et son Premier ministre, Chirac, affirme que cette libération "fait progresser la France sur la voie du règlement des contentieux

son nom. L'OJR (Organisation de la Justice révolutionnaire) annonce alors le 14 mars, détenir l'équipe d'Antenne 2. Ce qui n'empêche pas le Jihad d'accentuer sa pression sur la France pour régler l'affaire des opposants irakiens, lançant à cet effet un ultimatum d'une semaine expirant le jour des législatives françaises. Réagissant ensuite aux doutes émis quant à l'authenticité de la mort de Seurat du fait que son corps n'a pas été retrouvé et aussi en raison du traitement de faveur réservé au chercheur (il avait été autorisé à se rendre auprès de sa famille le 30 août 1985), le Jihad islamique diffuse des clichés censés prouver la mort de Seurat (10 mars). Ils sont considérés comme "peu concluants" et ce n'est que deux ans plus tard que cette mort sera confirmée par le compagnon de détention de Seurat , Kaufmann à sa libération (4 mai 1988).Ce dernier révélera en outre que Seurat est mort de maladie à la mi-janvier 1986.

Parallèlement, Bagdad assure que les deux opposants irakiens sont vivants (7 mars) puis, cédant aux pressions de Paris, annonce leur amnistie (12 mars). Ce qui met un terme aux menaces du Jihad contre les otages qu'il détient. L'organisation revient toutefois à la charge pour réclamer le retour en France de deux opposants (cassette vidéo de Jean-Paul Kaufmann du 2 septembre). Elle obtient gain et cause (26 septembre) après de nouvelles interventions françaises de l'Irak.

L'OJR revendique ensuite (23 septembre 1986) le rapt de Marcel Coudari, intervenu en février de la même année. Bien que l'enlèvement de l'octogénaire Camille Sontaq (9 mai 1986) soit revendiqué par les Forces unifiées de la justice (29 août) et que celui du journaliste Roger Auque (13 janvier 1987) ne soit pas revendiqué, ils seront tous deux relâchés par l'OJR. Celle-ci menace d'exécuter Normnandin dans les 48 heures (12 mars 1987) suite à une déclaration de Mitterrand refusant l'échange d'un "criminel" (Anis Naccache) contre des "innocents" (les otages), et assurant que "la France maintiendra son aide militaire à l'Irak sans pour autant être l'ennemi de l'Iran". Après l'annonce d'un sursis de 48 heures (le 14) puis d'une semaine (le 17). l'affaire se tasse grâce à l'intervention de Cheikh Mohammed Hussein Fadlallah, guide spirituel du Hezbollah, et de Mgr Hilarion Capucci, évêque en poste à Jérusalem, proche des Palestiniens.

Etroitement lié à l'évolution des tractations menées par la France avec l'Iran et, dans une moindre mesure avec la Syrie, le calendrier des libérations est le suivant:

- l'arrêt de l'aide militaire française à l'Irak dans sa guerre contre l'Iran;
- le remboursement d'un prêt d'un milliard de Dollars contracté par le consortium nucléaire européen EURODIF et garanti par la France;
- la libération d'Anis Naccache, condamné à la détention à vie en France avec 4 de ses complices pour tentative d'assassinat de l'ancien Premier ministre iranien, Chahpour Bakhtiar. Bien que souvent réclamée par le Jihad dans des communiqués relatifs aux otages français, la libération de 17 détenus au Koweit semble plutôt liée à l'affaire des otages américains.

L'expulsion de France vers l'Irak de deux opposants irakiens idéologiquement rattachés à l'Iran (19 février 1986) va déclencher la première crise liée aux otages français; crise aggravée par un rapport d'Amnesty International faisant état de la liquidation probable de l'un de ces deux hommes. (28 février).

A la même époque, deux autres rapts de Français connaissent relativement un dénouement heureux:

- enlevé le 23 mars à Beyrouth par les F. A. R. L. (Fractions Armées Révolutionnaires Libanaises) qui réclament la libération de leur chef présumé, le Libanais Georges Ibrahim Abdallah, détenu en France, Gilles Peyrolles, directeur du Centre Culturel Français de Tripoli, sera relâché au bout de dix jours.
- Enlevé le 27 juin, le photographe français d'origine iranienne Alfred Yaghozadeh reparaît le 18 août sans que son enlèvement ait été revendiqué.

Affirmant d'une part qu'en livrant les opposants aux autorités irakiennes le gouvernement français "commet une complicité de crime" et, d'autre part, que le chercheur Michel Seurat "fournissait aux services de renseignements français des études et des analyses sur le Proche-Orient et les mouvements islamiques au Liban", le Jihad islamique annonce l'exécution de Seurat (5 mars). L'organisation menace d'exécuter un des diplomates français qu'elle détient (8 mars). Ce même jour l'équipe D'antenne 2 est interceptée et enlevée alors qu'elle revenait de la banlieue sud de Beyrouth. Le premier communiqué relatif à cette nouvelle affaire d'otages est diffusé le lendemain au nom du jihad islamique mais le 10 mars cette organisation nie y être mêlée et menace ceux qui utilisent abusivement

Premier arrivé dernier parti le contingent français est maintenu par son gouvernement jusqu'au 31 mars, dans l'espoir qu'une force de paix de l'ONU. remplace la F. M.: le chef de la milice chiite d'Amal, Nabih BERRY l'avait proposé mais les temps ont changé et la démarche se heurte à un veto soviétique du conseil de sécurité.

Dans cette ultime phase, particulièrement en mars 1984 alors qu'il se trouve seul sur place et qu'il est clair que la F. M. appartient au passé, un modus vivendi s'établit entre Paris et le camp des vainqueurs en secteur musulman après que le président Mitterrand eut déclaré que "le contingent français de la F. M. n'est pas là pour empêcher la guerre civile" (8 février) et que "les forces de Nabih Berry se sont comportées avec un grand sens des responsabilités" et invité Berry à Paris (16 février).

La neutralité de la France est saluée par l'opposition et son contingent mieux toléré, ce qui n'empêche pas des attentats du "Jihad Islamique" qui ne font pas toutefois de victimes.

Le contingent français participe durant l'ultime mois de sa mission à la réouverture d'une voie de passage entre les deux secteurs de Beyrouth. Un groupe d'observateurs français (40 au départ, puis 80) lui succède (31 mars) pour surveiller le cessez le feu. Sans subir le même harcèlement que la F. M., il devait perdre 7morts et 5 blessés avant de se retirer (3 avril 1986).

Durant son séjour au Liban (544 jours) le contingent français de la F.M. a subi 27 attaques. Le bilan des victimes s'élève à 77 morts et 74 blessés.

Les otages français[17]

Le rapt d'otage français à Beyrouth-Ouest commence en 1985 (un an après les Américains). Le premier enlèvement est celui dont sont victimes le même jour, le 22 mars, mais en deux endroits différents, deux diplomates français: Marcel Fontaine et Marcel Carton, ce dernier en même temps que sa fille Danièle Perez, qui sera quant à elle relâchée le 31 mars. Deux mois plus tard (22 mai), le chercheur Michel Seurat et le journaliste Jean-Paul Kauffmann sont enlevés sur la route de l'aéroport. Les quatre hommes se retrouvent entre les mains du Jihad islamique.

Les exigences initiales du Jihad islamique à l'adresse de la France portent sur:

jusque là nonobstant les attentats perpétré à son encontre dans l'ensemble du Grand Beyrouth qui constitue son champ d'action. En effet, la F. M. va être désormais contestée puis combattue par l'opposition libanaise liée à Damas.

Durant la "Guerre de la Montagne" opposant les Druses du parti Socialiste Progressiste aux Chrétiens des Forces Libanaises (septembre 1983) les F. M. participent de manière limitée (bombardements navals et raids aériens) pour riposter contre le bombardement de ses positions et masse ses navires au large de Beyrouth.

Concernant le contingent français, 4 super-étendards des forces de l'air française détruisent les batteries d'artillerie dans le Haut-Metn (en territoire libanais sous contrôle syrien), après que 4 soldats français eurent été blessés dans le bombardement de leurs positions à "Beyrouth-Ouest".

Les attentats et attaques contre la F. M. vont se perpétuer pour atteindre leur paroxysme le 23 octobre: un double attentat au camion suicide détruit simultanément le Q. G. du contingent américain à l'aéroport de Beyrouth (241 tués et 112 blessés) et le poste de Drakkar du contingent français à Beyrouth-ouest (58 tués et 15 blessés). La première réaction des Etats-Unis et de la France est de proclamer leur détermination à maintenir leurs forces au Liban. Le président français François Mitterrand se rend sur les lieux le lendemain de l'attentat et y déclare l'affirmation de la présence française au Liban et "sa volonté de faire face au terrorisme aveugle". En guise de représailles l'aviation française lance un raid près de Baalbeck mené par 8 Super Etendards (17 novembre) mais qui devait être très controversé. Selon le ministre de la Défense, Charles Hernu, la cible, dûment touchée, est une caserne de miliciens iraniens et pro iraniens. Mais la presse libanaise, photos à l'appui montre que celle-ci n'a été qu'éraflée et que le raid n'aurait fait qu'un mort (un berger) et deux blessés. Des journaux français avancent la thèse du raid de semonce.

Le harcèlement continu de la F. M. va obliger celle-ci à se retrancher à l'intérieur de sa position puis se retirer. Mais ce n'est qu'au lendemain de la "bataille de Beyrouth " (6 février 1984 : occupation de Beyrouth-Ouest par les forces islamistes de l'opposition) que la décision du retrait est prise par les gouvernements respectifs de la F.M.

israéliennes de Beyrouth -Ouest. La découverte des charniers dans les camps palestiniens de Sabra et Chatila (18 septembre) où près de 1500 civils palestiniens et libanais ont été massacrés provoque une réaction particulièrement vive en France.

La Force Multinationale[16].

Le retrait de la F. M. I. à la suite de l'évacuation des combattants palestiniens de Beyrouth-Ouest (14 septembre), l'assassinat du président élu Béchir Gemayel (14 septembre) et le massacre perpétré contre les civils palestiniens (et Libanais) des camps des réfugiés de Sabra et Chatila dans la Banlieue sud de la capitale (15-16 septembre) par des élément de la milice chrétienne des Forces Libanaises venus venger la mort de leur chef (Béchir Gemayel), va conduire le gouvernement libanais à demander officiellement l'intervention d'une F. M. (20 septembre). Le lendemain les trois pays ayant constitué la F. M. I. acceptent de participer à la "Force Multinationale de Sécurité de Beyrouth" (F. M. S. B.) plus connue sous le terme de " Force Multinationale "(F.M.) dont le rôle serait "d'aider le gouvernement libanais à rétablir son pouvoir sur l'ensemble de la capitale et à assurer la sécurité de la population de Beyrouth-Ouest et de sa banlieue".

Le contingent français est le premier à se déployer (24 septembre) alors que le repli israélien (22-29 septembre) n'était pas encore achevé. Il installe son Q. G. à la "Résidence des Pins" (demeure de l'Ambassade de France à Beyrouth) et prend position dans la quasi-totalité de Beyrouth:

- A l'est (axe Tabaris-tour Rizk- Sodeco- Ras el Nabeh- Musée).
- A l'ouest (de l'ambassade de France à l'entrée est des camps de Sabra et Chatila).

Toutefois, la France qui, dans cette politique d'intervention, suit celle des Etats-Unis, voit ses intérêts au Liban d'autant plus menacés que, pour la première fois est nommé au Liban un ministre des Affaires étrangères anglophone (Elie Salem).

Si les activités de l'armée française était importantes que ce soit au niveau du déminage du centre ville de Beyrouth ou à celui de l'entraînement de l'armée libanaise, cette réalité doit être nuancée si on les compare avec celles de l'armée américaine.

La conclusion de l'accord israélo-libanais du 17 mai 1983 parrainé par les Etats-Unis, modifie radicalement la situation de la F. M. agréée

Sécurité d'une initiative dépassant le strict cadre de la situation libanaise pour englober la crise du Proche-Orient (2 juillet). Le plan franco-égyptien reprend, dans son volet libanais, les grandes lignes du projet français présenté le 26 juin, et préconise, dans son volet régional, un complément à la résolution 242 du Conseil de Sécurité affirmant le droit légitime du peuple palestinien à l'autodétermination.

Ce plan est présenté au Conseil de Sécurité (27 juillet) sans toutefois être soumis au vote pour éviter un nouveau veto américain.

Parallèlement aux démarches devant l'O.N.U., la France poursuit ses contacts dans la région: Gutman et un second émissaire, Bruno Delaye, se rendent en Israël (2 juillet), au Liban (3 juillet) où ils rencontrent Arafat et Hani Hassan, en Syrie (4 juillet), en Jordanie (5 juillet) et en Arabie Saoudite (6 juillet).

Après cette tournée, qui intervient alors que les négociations conduites par l'émissaire américains Philip Habib s'orientent vers la formation d'une Force Multinationale d'Interposition (F.M.I.) qui superviserait l'évacuation des Palestiniens de "Beyrouth-Ouest", la France donne son accord pour participer à la F.M.I. (10 juillet), quatre jours après que les Etats-Unis aient annoncé qu'ils contribueraient à la constitution de cette force nonobstant les réticences israéliennes au déploiement des troupes françaises.

L'opération d'évacuation débute le 21 août au port de Beyrouth où les premiers éléments de la F.M.I. ont débarqué à l'aube et se poursuit jusqu'au premier septembre.

Le retrait de la F.M.I. commence prématurément et sans explication par le départ des marines américains (10 septembre) et s'achève par celui du contingent français(13 septembre).

Après l'assassinat du président élu Béchir Gemayel (14 septembre), immédiatement suivi de l'occupation israélienne de Beyrouth-Ouest (dans la nuit du 14 au 15 septembre) et du massacre des camps palestiniens de Sabra et Chatila (16 septembre), Cheysson effectue une visite éclair au Liban (16 septembre).

Evitant de se prononcer sur l'avance israélienne, il se contente d'exprimer " le témoignage de solidarité de la France avec le Liban à nouveau cruellement éprouvé".

Le lendemain, le chef de la diplomatie française "dénonce et condamne" l'occupation israélienne de Beyrouth-Ouest et souligne que son pays "juge indispensable" le retrait immédiat des forces

constitution d'une force d'interposition internationale (...) dans le cadre de l'O.N.U. (...) si les autorités libanaises en font la demande".

Le Quai d'Orsay définit le champ d'action de la France au Liban (13 avril) et annonce qu'il va "provoquer des consultations" à l'O.N.U. avec un "objectif précis": l'envoi d'un "représentant spécial" chargé d'une mission d'information et de bons offices. Le communiqué précise que cette démarche est fondé sur un "principe central", à savoir que "le retour à la paix (...) ne peut se faire qu'autour des autorités légitimes (libanaises)" représentées par "le président, le gouvernement et l'armée". L'initiative française reste cependant sans suite, le gouvernement libanais ne pouvant, sans indisposer Damas, agréer l'internationalisation de la crise. Damas accuse Paris de "provocation délibérée de la Syrie" et "d'ingérence dans les affaires intérieures libanaises" (13 avril).

C'est dans ce contexte que l'ambassadeur de France au Liban, Louis Delamare est assassiné (4 septembre 1981).

Sur le plan humanitaire la France dépêche un avion hôpital qui transporte des blessés graves évacués de la ville de Zahlé (10 avril).

Sur le plan militaire la France participe à la Force Intérimaire des Nations Unies au Liban (F.I.N.U.L.) formée à la suite de l'invasion israélienne du Liban sud (mars 1978).

L'invasion israélienne du 6 juin 1982

La France condamne par la voie de son ministre des affaires étrangères Claude Cheysson l'invasion israélienne du 6 juin 1982 (8 juin) et envoie à Beyrouth l'émissaire Francis Gutman (15 juin) qui rencontre les dirigeants libanais et de l'O.L.P. (Hani Hassan).

Face à l'escalade militaire et à la menace d'occupation israélienne de Beyrouth-Ouest, la France décide de saisir le conseil de sécurité d'un projet de résolution concernant la crise libanaise.

Le projet, qui prévoit notamment "le retrait immédiat des forces israéliennes à une distance de 10 km. de Beyrouth (...) le repli simultané des forces palestinienne dans les camps", est favorablement accueilli par les Palestinien mais violemment rejeté par les Israéliens.

Soumis au conseil de sécurité, il est bloqué par un veto américain (26 juin). Estimant que le "règlement du problème libanais doit aider à promouvoir l'amorce d'un processus pour le rétablissement d'une paix stable dans la région", la France et l'Egypte informent le Conseil de

camp chrétien.

Cette politique se concrétisa par:

- l'envoi d'une médiation française (19 novembre 1975) formé par Maurice Couve de Murville, président de la commission des Affaires Etrangères de l'Assemblée Nationale et de Monsieur Georges Gorse. C'est grâce aux efforts entrepris par la médiation française qu'un accord est réalisé entre le président Frangié et le Premier ministre Rachid Karamé (29 novembre 1975) et que fut facilité la visite du chef des Kataëb Pierre Gamas à Damas (6 décembre 1975).
- la proposition d'envoyer "5000 soldats français" au Liban pour régler la crise (déclaration du président Valéry Giscard D'Estaing le 20 mai 1976). Mais le projet français était refusé à la fois par la légalité libanaise (qui voulait l'approbation préalable de toutes les parties en conflit), le camp chrétien (en raison de son alliance avec la Syrie) et les palestino-progressistes (qui voyaient dans le projet une ingérence dans les affaires arabes et du pays).

Durant la bataille d'octobre 1978 opposant les Syriens de la Force Arabe de Dissuasion (F.A.D.) et les chrétiens des Forces Libanaises (F.L), la France propose par la voie de son ministre des affaires étrangères, Louis de Guirangaud, un redéploiement de la F.A.D. et la mise en place d'une force tampon entre la F.A.D. et les milices chrétiennes. Cette force tampon serait constituée d'éléments chrétiens et musulmans de l'armée libanaise et placée sous un commandement mixte libano-syrien (3 octobre).

Le lendemain, Washington et Londres annoncent leur soutien à la proposition française. Mais Damas la rejette rappelant que la F.A.D. est au Liban conformément à la volonté des autorités légales de ce pays et qu'elle ne s'en retirera qu'à leur demande. Le président Valéry Giscard D'Estaing indique que la tenue d'une conférence des pays participant aux effectifs et au financement de la F.A.D. est à l'étude (5 octobre). Louis de Guiringaud rend les F.L. responsables des actes de violence à Beyrouth (16 octobre).

Durant la crise de Zahlé (2 avril -30 juin 1981) le président Giscard D'estaing délègue Louis de Guiraingaud à Damas (4 avril 1981) et Hubert argod à Beyrouth (7-8 avril).

La France annonce qu'elle "envisagerait favorablement la

Beyrouth-Marseille (construit à un coût plus élevé qu'il dû l'être par une société mixte libano-française) du fait que le satellite Intelsa pouvait suffire à assurer l'acheminement des communications.

A ces "scandales" vont s'ajouter les décisions des ministre des Finances Elias Saba (augmentation des impôts sur les marchandises" de luxe" importées, dans les but de limiter l'importation) et de la Santé le Dr Salah Bitar (relatives à l'abaissement des prix des médicaments dans le but de faciliter leur achat poussant ainsi les commerçant libanais à acheter des médicaments d'autres pays). Ces décisions amenèrent les fournisseurs français (dans le but de maintenir le volume de leurs exportations au Liban et d'éloigner toute concurrence au Liban) à soutenir les commerçants libanais qui forcèrent les deux ministres précités à la démission.

Au niveau militaire le scandale de la Fusée "Crotale" (non livraison des missiles sol air Crotale achetées par le Liban aux sociétés françaises Thomson CSF et Matra dues aux irrégularités commises par les Libanais notamment par le commandant en chef de l'armée libanaise Emile Boustani qui, pour échapper à l'interrogatoire se réfugie à Damas) et l'accusation à juste titre par le président Chamoun et le président de la commission parlementaire de la défense Fouad Lahoud, du gouvernement d'avoir acheté des armes à la France démodées et inutilisables, va accroître la tension entre les deux pays nonobstant la visite du Premier ministre Saëb Salam à Paris (21 janvier 1972 et 25 mars 1973) et au cours de laquelle des discussions d'ordre politique (position de la France quant à la menace israélienne envers le Liban à la suite d'incursion des Fédayines en territoires israélien) et économique (équilibrer la balance commerciale entre les deux pays et participation française au plan de développement sexénnal, règlement des litiges économiques et financiers entre les deux pays) vont avoir lieu.

LA CRISE LIBANAISE[15]

La politique de stricte neutralité

La France adopte une position de stricte neutralité durant la première et deuxième phases de la crise (1975-1976 et 1978-1982) en raison de ses relations étroites avec le monde arabe et amicales avec le

calculé"[13]. Pour lui, Israël, sous couleur de punir le Liban pour l'aide qu'il donne à la Résistance palestinienne, veut en réalité l'obliger à se distancer du monde arabe, au risque de briser son unité nationale. Il dépêche à Beyrouth Georges Gorse, ancien ministre de l'Information qui déclare: "En raison de la profonde amitié qui lie la France au Liban, la France ne resterait pas indifférente devant une menace contre lui"[14]. Et surtout De Gaulle décide, dès le 3 janvier 1969, d'appliquer à Israël l'embargo total sur les livraisons d'armements.

Parallèlement, sur le plan économique l'aide française s'est manifestée notamment par un protocole financier (14 novembre 1967) prévoyant l'octroi de crédits par la France au Liban d'un montant global de 126 millions de Francs (25 millions prêtés par le Trésor français et 101 millions par des sociétés privées françaises) et la construction d'un cable téléphonique sous-marin de 3200 Km reliant Beyrouth à Marseille.

Les scandales

Dans le contexte général de sa politique d'ouverture sur le monde arabe, la France voulait pousser à la présidence libanaise un candidat convenant d'une part à sa politique arabe d'ouverture et d'autre part à son groupe politique au Liban. L'élection de Soleiman Frangié (17 août 1970) à la tête de la présidence de la République face à son adversaire chéhabiste soutenu par la France Elias Sarkis influa considérablement sur les rapports entre les deux pays. En effet la politique libanaise va se caractériser par l'ouverture sur le monde occidental et non pas seulement sur la France.

Le début du mandat de Soleiman Frangié se caractérise par une série de scandales économiques et militaires entre les deux pays.

Au niveau économique le député Michel Murr va dénoncer trois "scandales" concernant de grandes entreprises françaises qui devaient perturber fortement les relations franco-libanaises (3 novembre 1970).

Le premier "scandale" concerne les travaux d'agrandissement de l'AIB entrepris par la société Batignole à un coût plus élevé qu'il n'aurait dû l'être .

Le deuxième "scandale" concerne les accords liant la société Radio Orient au Liban et qui aux dires du député Michel Murr n'était pas une concession mais une convention à caractère non exclusif.

Le troisième "scandale" concerne l'inutilité du câble sous-marin

rapprochement avec l'Egypte de Nasser et dans sa politique d'ouverture vers le monde arabe, va considérer le Liban comme la base de sa politique au Proche-Orient[12].

La politique française au Liban avait trois objectifs principaux:

- Confirmer le Liban comme "centre de gravité" de l'influence française dans le Proche-Orient, face à Israël considérée comme étant la base naturelle des Etats-Unis et face à l'Egypte considérée comme étant la base des soviétiques dans la région.
- Orienter le Liban dans une région "active en gestation" dont De Gaulle prévoyait l'éclatement, alors que le problème du Proche Orient prenait de plus en plus d'importance et faire comprendre aux Etats bélligérants de la région que la France était la protectrice de ce pays.
- Poursuivre la reconstruction et la modernisation du Liban qu'elle avait déjà commencé avec Chéhab.

Lors de sa visite historique à Paris, le président de la République libanaise Charles Hélou avait trois projets à réaliser lors de sa visite en France (5 mai 1965):

- Pousser la France à jouer un rôle de catalyseur dans une région en vive tension, et où son pays en voie de développement "se veut à la fois membre actif de la ligue arabe et un trait d'union entre elle et le monde occidental".
- Inciter la France à poursuivre l'aide technique décidée lors de son mandat selon un plan quinquennal pour la modernisation du Liban.
- Demander au Général De Gaulle une aide militaire indispensable aux forces armées libanaises.

Les conversations franco-libanaises ont abouti à une aide militaire qui s'est manifestée notamment par:

- la livraison au Liban d'avions militaires (12 Mirages III E et 2 biplaces Mirages III B) équipés de missiles Matra.
- livraison par la France de missiles sol-air Crotales (septembre 1969).
- l'envoi d'une délégation militaire française à la suite du raid israélien sur l'AIB (28 décembre 1968).

A la nouvelle de ce raid israélien sur l'AIB le Général de Gaulle explose: "Des hélicoptères français pour détruire des caravelles fabriquées chez nous dans un pays qui est notre ami, tout ceci a été

armes, destinées aux insurgés selon la France / au Maroc selon le Liban. En outre le Liban reconnaîtra non sans mal (à cause de l'opposition des chrétiens) le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne (GPRA) mais refusa toutefois, à la différence des autres pays arabes, d'interrompre ses relations avec la France.

Paradoxalement, la reconnaissance du GPRA semble avoir suscité plus de remous dans les rangs des Libanais eux-mêmes, qu'entre le Liban et la France, avec lequel le gouvernement ne cesse de renforcer sa coopération. Peu de temps après la reconnaissance du GPRA, il confiera à l'IRFED[11], sur les directives du président de la République Fouad Chéhab, une étude sur les besoins et les possibilités de développement du Liban; elle débouchera sur le premier plan quinquennal (1964-1968) de développement intégré et harmonisé du Liban.

Ainsi au niveau économique les relations vont se développer de manière considérable. Ce qui se concrétisera par:

- Une convention entre les deux pays dans laquelle est réalisée la libanisation du port de Beyrouth mettant fin au litige opposant les deux pays.
- La conclusion d'un accord monétaire garantissant les avoirs libanais investis en Francs français contre toute dévaluation du Franc(juin 1959). En, outre, les actions des sociétés françaises opérant au Liban et détenues par des citoyens étaient exemptées de taxes et d'impôt en France.
- La construction par l'Electricité de France d'une usine hydro-électrique alimentée par le fleuve du Litani au pied du barrage Karaoun .
- La planification urbaine (plan Ecochard pour l'aménagement urbain de Beyrouth).
- L'achat par Air France de 20% du capital de la MEA qui signa à Paris un contrat pour l'achat de deux avions supersoniques.
- L'achat de 150 autobus de la société française Saviem Chausson pour le transport en commun.

L'impact du conflit israélo arabe

A partir des années 1960 les relations entre les deux pays vont aller en s'améliorant. D'aucuns pensent que la France, dans son

que la France, dans sa politique d'ouverture vers le monde arabe, va concevoir le Liban dans une nouvelle stratégie consistant à considérer l'importance du Liban à travers les pays arabes.

Effacement du rôle de la France (1946-1958)

Le second mandat de Béchara KHOURY(1948-1952) se caractérise par l'effacement des relations franco-libanaises au profit de l'ouverture du Liban vers les Etats-Unis et la Grande-Bretagne, la libération de l'économie libanaise de tous les liens qui l'enserraient au temps du mandat et la réduction des échanges commerciaux entre les deux pays; la France venant après la Grande-Bretagne, les Etats-Unis et la Syrie.

L'effacement des relations entre la France et le Liban va se perpétuer durant le mandat du président Chamoun (1952-1958) pour atteindre son paroxysme lors de la crise de 1958 puisque le Liban, pour la première fois, sollicitera l'aide d'une puissance autre que la France (en l'occurrence les Etats-Unis). En fait lors de son entretien avec le secrétaire d'Etat américain John Foster Dulles, le Général De Gaulle avait reçu la promesse que les Etats-Unis n'interviendraient pas au Liban sans l'aviser[8]. Dulles était contre une intervention française car selon lui la France était trop liée Israël et la Guerre d'Algérie; en d'autres termes, elle était l'ennemi des Arabes. Mais de Gaulle refuse cette argumentation: S'il y intervention, la France y prendra part que ça plaise ou non à ces alliés[9]. Dix jours après cet entretien les événements du Liban s'étendent à tous le Moyen-Orient: en Irak le général Abdel Karim Kassem renverse la monarchie et proclame la République. Le roi Fayçal, le régent Abdallah et le Premier ministre Noury Saïd sont assassinés. Pour protéger les régimes pro-occidentaux, 5.000 Marines de la VIème flotte américaine débarquent le 15 au Liban et des paras britanniques sont envoyées le 17 en Jordanie. De Gaulle n'a même pas été avisé de l'intervention. Il ne pourra que tenter de sauver la face en le Croiseur De Grasse en rade de Beyrouth[10].

La Guerre d'Algérie et le développement des relations économiques

Un conflit va éclater entre les deux pays dans l'affaire algérienne. En effet en décembre 1960 les forces de l'air françaises interceptèrent un avion appartenant à la Compagnie libanaise TMA transportant des

suspendit la constitution.

Aux manifestations populaires vinrent s'ajouter l'activité diplomatique britannique qui, ne pouvant en aucun cas tolérer des troubles alors que la Guerre Mondiale se poursuivait, insista que l'avenir des relations entre la France et la Grande-Bretagne dépendrait du règlement de la crise libanaise.

Face aux pressions anglaises, le gouvernement français libéra les prisonniers (22 novembre 1943) date à laquelle les opérations nécessaires à la liquidation du régime du mandat commencèrent. La vérité oblige à dire que si le général De Gaulle désapprouva les mesures de Helleu il ne les désavoua pas ouvertement6. Aussi décida-t-il d'envoyer Catroux sur le champs avec pour fonction de rétablir le fonctionnement régulier des institutions.

L'achèvement de l'indépendance

Le 20 décembre 1943 un accord avec les autorités mandataires concernant le transfert au gouvernement libanais les administrations dites "services d'intérêt public" est conclu.

Le 23 mars 1944, à la suite de multiples tractations, un accord est conclu aux termes duquel le gouvernement français s'engageait à retirer l'ensemble de se troupes du territoire libanais, au plus tard le 31 décembre 1946. de son côté le gouvernement libanais s'engageait à fournir au commandement français tous le concours nécessaire de la part des services de l'armée et de la gendarmerie pour assurer les bonnes conditions des opérations d'évacuation.

DE L'INDEPENDANCE A LA CRISE LIBANAISE[7]

Si les mandats des présidents Béchara Khoury (1943-1952) et Camille Chamoun (1952-1958) se caractérisent par l'effacement de la politique française au profit de la politique américaine, ceux du général Fouad Chéhab (1958-1964) et de Charles Hélou (1964-1970), qui coïncident avec le retour de Charles de Gaulle au pouvoir en France (1958-1969), vont connaître une reprise des relations entre la France et le Liban notamment dans les domaines économiques et culturels.

L'élection de Suleiman Frangié à la présidence de la république (août 1970) va d'autant plus perturber les relations entre les deux pays

était loin d'être faite au Liban, sinon sur les principes même de l'indépendance, du moins sur les moyens et la procédure à mettre en œuvre pour l'obtenir et sur la nature des futures relations franco-libanaises.

Le 28 août 1942, le général De Gaulle, de passage à Beyrouth, déclara, dans un discours prononcé au Cercle de l'Union Française, que la réalisation de l'indépendance du Liban et de la Syrie restait soumise à la France.

Le rétablissement de la constitution (mars 1943), la nomination de Ayoub Tabet à la tête de la Présidence de la République, l'organisation d'élections législatives(29 août-5 septembre 1943) portant à la chambre de députés une majorité d'élus appartenant au parti Destourien, l'élection de Béchara Khoury à la tête de la présidence de la république (qui affirma solennellement sa détermination à réaliser l'indépendance) et la nomination de Riyad Solh comme Premier ministre, précipitèrent l'indépendance effective du Liban.

Prenant appui sur les deux déclarations d'indépendance, le gouvernement adressa au délégué général de la France Libre Jean Helleu une lettre en date du 25 octobre 1943 aux termes de laquelle il lui demanda de transformer sa délégation en représentation diplomatique et de remettre aux autorités libanaises les administrations et services relevant des intérêts communs dont la France s'était jusqu'alors réservée la direction.

Le gouvernement de la France Libre refusa de remettre à l'Etat libanais les pouvoirs exercés jusque-là par la France ainsi que les services gérés par elle aussi longtemps qu'un règlement contractuel ne serait intervenu pour fixer les rapports franco-libanais.

Le 8 novembre 1943 la chambre des députés adopta à l'unanimité le projet de révision constitutionnelle élaboré par le gouvernement et qui élimine tout ce qui a rapport avec le mandat(modification des articles 1, 5, 11, 52 et 102; abrogation des articles 90, 91, 92, 93 et 94).

Le 11 novembre 1943 des agents appartenant à la Sûreté Générale prirent d'assaut le palais présidentiel ainsi que les demeures du chef de gouvernement et de certains ministres (Camille Chamoun et Philippe Takla) les emmenant vers le village de Rachaya dans la région de la Békaa, où il furent consignés dans une ancienne citadelle ottomane.

Par des arrêtés pris le même jour, Jean Helleu déclara illégale la révision constitutionnelle, nomma Emile Eddé, chef de l'Etat et

Dans l'intention de régler leur collaboration dans les pays du Levant et d'interpréter la convention d'armistice du 14 juillet 1941, de manière à prévenir entre elles les causes de friction, la France Libre représentée par le Général De Gaulle et la Grande-Bretagne représentée par le Capitaine Oliver Lyttleton se réunirent le 25 juillet 1941 au Caire.

L'accord qui en sortit fut interprété différemment par les Anglais (pour qui l'indépendance devait être immédiatement réalisée) et les Français (qui selon eux ne les engageaient que pour l'avenir). Cette ambiguïté dans les deux textes anglais et français de l'accord pesa lourd dans les rapports entre la France (soucieuse de garder ses privilèges au Levant et de ne pas laisser la lutte contre le colonialisme atteindre l'Afrique du Nord) et la Grande-Bretagne (qui, voulant chasser les miasmes de la propagande allemande et l'exécution de la déclaration B, cherchait l'appui des populations autochtones).

Ce conflit se transposa au Liban entre les représentants de la France (le général Catroux) et de la Grande-Bretagne(Sir Edward Spears).

Le 26 novembre 1941, le général Catroux confia à Alfred Naccache la présidence de la république et proclame, pour la deuxième fois, l'indépendance du Liban. Mais cette proclamation n'apporta aux Libanais ni le rétablissement de la constitution (suspendue depuis 1939)ni la réalisation de l'indépendance, tandis qu'il n'y avait qu'un président de la République nommé et que le parlement était dissous. Cette proclamation fut l'objet de gestes diplomatiques de la part de la Grande-Bretagne (message de félicitations du roi George VI le 27 décembre 1941 à Alfred Naccache) signifiant clairement qu'elle reconnaissait l'indépendance du Liban.

La réalisation de l'indépendance

L'opposition politique libanaise prit l'offensive. Pour la première fois depuis la formation du Grand Liban, le patriarche maronite Mgr Arida, revendiqua une indépendance sans réserves, conditions ou restrictions d'aucune sorte (25 décembre 1941). Dans les milieux politiques (parti chrétien des Kataëb, parti musulman des Najjadé, parti Destourien) le mouvement indépendantiste prenait corps. L'appui non dissimulé du Général Edward Spears constituait un facteur important de durcissement du ton de l'opposition. Toutefois, la France continuait à manifester d'autant plus ses réticences que l'unanimité

qui se manifesta dans les domaines:

- des services et du commerce extérieur (création de zones franches, conclusion d'accords douaniers avec les Etats voisins, création des chambre de commerce, introduction du système métrique);
- monétaire (introduction de la monnaie unique: la livre libano-syrienne
- de l'industrie (disparition de l'industrie artisanale, due principalement à la compétition de produits étrangers, au profit de l'industrie manufacturière encouragée par la puissance mandataire qui instaura un protectionnisme douanier);
- de l'énergie électrique (construction d'usines électriques) et pétrolière(construction du pipe-line Kirkouk-Tripoli dont le quart appartenait à une société française);
- des transports aériens(construction des aéroports de Rayak et de Beyrouth), maritime (développement des ports de Beyrouth et de Tripoli), routier(2900 km de routes en 1939 contre 700 en 1920 en Syrie et au Liban) et ferroviaire (restauration et amélioration du système des chemins de fer);
- des télécommunications(création de la station Radio-Orient en 1922; introduction des lignes téléphoniques et du télégraphe);
- des services postaux(411 bureaux de poste en 1939 contre 68 en 1919 en Syrie et au Liban;
- agricole (amélioration du système d'irrigation, création d'une régie de cadastre, extension de la surface cultivable).

L'INDEPENDANCE[5]

Le 8 juin 1941, le jour même où les "forces de la France libre" attaquaient aux côtés des troupes britanniques, les troupes "vichystes" au Liban et en Syrie, des avions larguaient dans le ciel des deux pays un document écrit émanant du Général Catroux, commandant en chef, délégué général et plénipotentiaire de la France Libre au Levant, aux termes duquel il reconnaissait expressément leur indépendance. Le Général Catroux, occupa, à la suite de l'armistice de Saint-Jean D'acre (14 juillet 1941), le siège du Haut Commissariat à Beyrouth prenant possession de tous les postes de commande que détenaient ses prédécesseurs.

rapports fraternels avec la Syrie sœur sur le plan notamment de la coopération économique et sociale.

- L'établissement d'une nouvelle constitution fondée sur l'indépendance réelle.
- La conclusion d'un traité avec la France.

Les musulmans libanais, de leur côté, expriment leurs revendications au "Congrès du Sahel" (octobre 1936) en publiant un manifeste qui définit comme suit leur position politique:

- La revendication de la souveraineté dans le cadre de l'unité syrienne, étape préliminaire en vue de l'unité arabe.
- L'adhésion au principe des négociations avec la France en vue d'un traité franco libanais qui devra préparer la voie à la réalisation de l'unité politique, économique et sociale de la Syrie.

Ces revendications qui paraissent subversives aux chrétiens et dénuées de fermeté aux yeux d'un grand nombre de musulmans, sont refusées par le haut commissaire qui souligne l'engagement du gouvernement français de respecter l'indépendance du Liban dans ses frontières naturelles. Le dualisme dans la position libanaise n'empêche pas la négociation et la signature à Beyrouth à l'instigation du président libanais Emile Eddé, d'un traité franco libanais(13 novembre 1936).

Le traité, qui ne sera jamais en vigueur faute d'être ratifié par la France, comporte un volet militaire (acceptation par le Liban de la présence sur son territoire de troupes françaises) et un volet politique (une autonomie interne, des pouvoirs et des garanties accrues pour les autorités nationales mais dans le cadre du maintien du mandat français). Pour les chrétiens en général et les maronites en particulier, il apporte, du fait qu'il prévoit la présence de l'armée française, la garantie de la France en ce qui concerne le statut du Liban et frontières contre toute tentative de subversion ou de coup de force à l'intérieur ou de l'extérieur, à l'initiative des musulmans. En revanche l'islam accueille avec hostilité un traité qui ruine ses espoirs de retour à la "Syrie mère".

La constitution, rétablie en 1937, fut à nouveau suspendue en septembre 1939 à cause de l'éclatement de la Seconde Guerre Mondiale.

La vie économique sous mandat

Le développement économique du Liban à l'époque du mandat était considérable. La puissance mandataire contribua largement à cet essor

régime demeure en vigueur jusqu'à nos jours.

La constitution de 1926

La déclaration du mandat prévoyait dans son article premier l'élaboration d'un statut organique "dans un délai de trois ans à dater de l'entrée en application du présent mandat". De plus, en réaction aux revendications nationales syriennes qui réclamaient l'indépendance, la France va octroyer au Liban une constitution. Une "commission du statut organique" composée de 13 membres fut élue par le conseil représentatif (10 décembre 1925) et assisté par un juriste français (Paul Souchier) qui avait pour tâche d'établir le texte du projet de constitution. Ce dernier était en consultation permanente avec Léon Duguit, doyen de la Faculté de Droit à Bordeaux ainsi qu'avec Michel Chiha et Moussa Nammour respectivement rapporteur et président de la commission. Le projet, fortement inspiré des lois constitutionnelles françaises de 1875, fut approuvé à l'unanimité le 23 mai 1926.

Immédiatement après la promulgation de la constitution le grec-orthodoxe Charles Debbas est élu à la présidence de la république (26 mai 1926). A l'expiration de son second mandat, en 1932, un musulman sunnite, Cheikh Mohammed Jisr, alors président de la Chambre, décide de poser sa candidature à la présidence de la république. En plus de l'appui des musulmans, cheikh Mohammed Jisr jouissait du soutien de certains députés chrétiens. Son élection semblait donc possible voire même certaine. A l'instigation du patriarche maronite Mgr Arida, la puissance mandataire intervient et suspend la constitution le 9 mai 1932.

Le 18 janvier 1932 un congrès groupant des représentants des communautés sunnites, chiites et druses se tient à Beyrouth et revendique pour les citoyens musulmans le droit d'accéder à la présidence de la république et la moitié des fonctions administratives.

Le traité franco-libanais de 1936

Des thèses vont s'opposer entre chrétiens attachés à leur indépendance et musulmans attachés à l'union avec la Syrie. Le patriarche maronite Mgr Arida convoque le 6 février 1936 des évêques et prélats de sa communauté, qui adopte à l'adresse du haut commissaire français une résolution dont les principaux points sont:

- Le maintien de l'entité libanaise dans ses frontières.
- L'indépendance effective du Liban et la reconnaissance de sa souveraineté nationale sans préjudice de la consolidation de ses

concernait l'indépendance du Liban en collaboration avec la France. Transféré à San Remo, le Conseil de la Conférence attribuait à la France la région de la Syrie et du Liban (25 avril 1920).

Une troisième délégation libanaise présidée par un évêque maronite, Mgr Abdallah Khoury se rendit à Paris pour obtenir des engagements formulés par Georges Clémenceau dans sa lettre.

Le 19 mai 1920 Alexandre Millérand, le nouveau président du conseil et ministre des affaires étrangères, communiqua au président de la délégation libanaise la décision prise à San Remo le rassurant sur l'avenir d'un Etat libanais sous mandat français.

Entre-temps, les troupes françaises chassaient celles de Fayçal (24 juillet 1920) à Meissaloun mettant fin au Royaume uni. Le premier septembre 1920 le Général Gouraud, commandant des troupes françaises en Orient, proclamait l'Etat du Grand Liban.

L'organisation de l'Etat libanais

La déclaration du mandat (24 juillet 1922) fut l'outil principal de l'action de la France au Liban. Le mandat sur le Liban entra en vigueur le 29 septembre 1923. Un haut commissaire désigné par la puissance mandataire le représentait et exerçait en son nom les prérogatives du mandat. Il n'était responsable de ses actes que devant son gouvernement auquel était réservé (avec le droit de le nommer) celui de le révoquer. Il était assisté d'un grand nombre de fonctionnaires français et libanais qui étaient chargés de mettre en marche les institutions publiques. En outre une armée régulière était mise à la disposition du commissaire qui siégeait à Beyrouth.

Mais l'activité de la France n'avait pas attendu l'entrée officielle en vigueur de la déclaration du mandat dont le texte mentionnait pour la première fois le nom du Liban (l'accord de San Remo ayant attribué la Syrie à la France sans mentionner le nom "Liban").

Le 8 mars 1922 Robert de Caix (Haut Commissaire par intérim) promulguait un arrêté "portant création et organisant le fonctionnement du Conseil représentatif de l'Etat du Grand Liban". Le texte de cet arrêté prévoyait également la nomination par le haut commissaire d'un gouverneur pour le Liban "dépositaire du pouvoir exécutif dans l'Etat" et la création d'un "conseil administratif central" du moutassarifat élu au suffrage universel et dont l'objet est d'assister le gouvernement dans ses nombreuses tâches. Le Liban fut divisé en cinq grandes mohafazats chacune divisée à son tour en cazas. Ce

géographiques et conformes à ses besoins économique "l'autonomie du pays et l'appui du gouvernement français. Le conseil forma une délégation libanaise présidée par Daoud Ammoun qui exposa devant le conseil de la conférence, le 17 décembre 1918, les revendications susmentionnées. Face au refus anglais d'une "collaboration" franco-libanaise, la délégation n'obtint que des promesses verbales. Mais les divergences de vue entre les diverses organisations œuvrant pour l'indépendance amènera le conseil administratif du Mont-Liban à adopter à l'unanimité de ses membres une déclaration d'indépendance portant sur la formation d'un Etat du Grand Liban indépendant de son entourage et sur l'établissement de relations étroites avec la France.

La confusion crée par la diversité de ces événements et projets, amena le président Wilson - fidèle à son principe du droit des peuples à disposer d'eux même - à former une commission d'enquête. La commission King-Crane(du nom de Henry King et Charles R. Crane, deux de ses membres les plus actifs) séjourna 44 jours au Liban. Après avoir recueilli les avis de toutes les communautés libanaises il apparut que les musulmans dans leur grande majorité manifestèrent leur désir de s'unir avec la Syrie alors que les chrétiens et la plupart des druses étaient en faveur de la formation d'un Grand Liban.

La formation de cette commission américaine amena la Grande-Bretagne et la France à mettre en sourdine leur rivalité traditionnelle dans cette région et à consentir à des concessions mutuelles. Un accord fut conclu entre la France et la Grande-Bretagne le 15 septembre 1919 portant sur le remplacement en Syrie et au Liban des troupes britanniques par les troupes françaises et, en conséquence, sur une présence plus marquée de la France dans ces deux pays. La Grande-Bretagne confia à la France la mission et la charge de régler en Syrie l'affaire du "Grand Chérif" et de son fils Fayçal lequel s'était proclamé roi de la Syrie et du Hijaz.

Se fondant sur les principes de la déclaration du 20 mai 1919, une deuxième délégation fut envoyée par le conseil administratif du Mont-Liban présidée par Mgr Elias Howeik (22 août) qui demandait "la restitution au Liban de ses limites Historiques telles qu'elles ont été tracées par l'état-major français en 1860" et que le Liban soit placé sous mandat français. Bien qu'elle n'obtint pas une réponse définitive, une lettre fut adressée par le président du conseil français Georges Clémenceau au patriarche maronite répondant aux vœux des libanais

Le Général Allenby dressa les grandes lignes du gouvernement militaire de la Syrie et du Liban et procéda à la répartition des territoires occupés par les Alliés en trois zones: la zone du nord-ouest fut confiée aux Français. Elle comprenait le littoral du Liban ainsi que Lattakieh et le nord de la Syrie. De même cette zone comprenait les territoires de l'ancien moutassarifat du Mont-Liban.

Le régime institué par les Alliés fut celui de l'occupation militaire, qui laissa subsister l'administration en raison du caractère "non hostile" des populations libanaises et syriennes. Des officiers français remplissaient les postes naguère tenus par des Turcs.

La Conférence de paix

A la conférence de paix (18 janvier 1919 à Paris), une décision fut prise de dissoudre l'empire ottoman permettant aux alliés d'appliquer les traités de partage antérieurement conclu dont le plus important était celui de Sykes-Picot.

La conférence de paix fut le signal du déchaînement général de revendications dans les milieux politiques des populations émancipées.

Au Liban il existait trois courants principaux:

- Le courant favorisant une confédération avec la Syrie (projet présenté par le Comité central syrien);
- le courant favorisant la création d'un empire arabe (projet du Chérif Hussein);
- et le courant (à majorité chrétien) favorisant la formation du Grand-Liban; c'est à dire l'élargissement de la frontière du Mont-Liban.

La thèse "Libanaise"

La conception d'un Liban indépendant dans ses frontières actuelles avait commencé à prendre concrètement forme dans la vie des Libanais quelques temps avant la Première Guerre Mondiale. Le comité de "l'alliance libanaise" installé au Caire fit paraître un manifeste demandant l'indépendance du Liban dans ses "frontières historiques" sous la garantie des puissances de l'Entente. La "ligue nord américaine pour la libération du Liban et de la Syrie" installée à New York présenta un manifeste au président américain Woodrow Wilson (10 mai 1918) demandant, outre la revendication d'un Liban indépendant et souverain, la France comme puissance mandataire. Au Mont-Liban, le conseil administratif se réunit le 9 décembre 1918 pour réclamer "l'extension du territoire libanais à ses limites historiques et

François Georges Picot pour la France et Sir Mark Sykes pour la Grande Bretagne). L'accord accordait à la France la Syrie et le Liban. Suite à l'occupation du Levant par les Alliés et à la reddition de l'Empire ottoman (30 octobre 1918), le Liban et la Syrie furent considérés comme des "territoires ennemis occupés" et placés sous l'autorité militaire britannique. Ils conserveront cette qualification juridique d'"ennemi" jusqu'aux futurs traités de paix. Mais déjà, Fayçal, fils du Chérif Hussein d'Arabie (conformément aux promesses faites par les Anglais en contre partie de sa participation à la guerre et ignorant tout des accords de Sykes - Picot) avait proclamé à Damas, au nom de son père, un gouvernement arabe militaire (présidé par Rida al-Rikabi), le premier octobre 1918, c'est-à-dire le jour même où la ville tombait entre les mains des britanniques. Le "gouvernement arabe de Damas" tente d'installer à Beyrouth et au Mont-Liban ses représentants en vue du rattachement du Liban à la Syrie au sein d'un vaste royaume arabe.

Afin de rassurer les chrétiens du Mont-Liban, l'Emir Fayçal envoie son délégué Al Ayoubi pour proclamer le maintien de l'autonomie libanaise et nomma Habib Pacha Saad gouverneur de la Montagne. Ce dernier entre aussitôt en fonction après avoir prêté serment de fidélité au Roi Hussein du Hijaz. Mais la diplomatie française, ayant tout à craindre d'une telle évolution, et qui avait tissé d'excellentes relations avec les maronites qui voyaient arriver l'heure de la formation d'un Liban indépendant sous l'égide de la France, soutint activement le courant libanais anti chérifien.

L'occupation du Liban par l'armée de Hussein ne dura que quelques jours. Le 7 octobre 1918, un contingent français arrivait à Beyrouth et le lendemain le général britannique Allenby faisait, à la tête de ses troupes une imposante entrée dans la ville, ayant à ses côtés le colonel français De Piepape, qui fut nommé aussitôt gouverneur militaire du pays.

L'ancien "Conseil administratif" du régime du "moutassarifat" qui s'était reconstitué et qui s'était à nouveau réuni à l'arrivée des troupes "chérifiennes" fut maintenu. Le 14 octobre 1918, les différentes communautés libanaises, vinrent faire acte d'allégeance et de soutien au colonel De Piepape, en sa qualité de gouverneur militaire. A la fin du mois d'octobre 1918, des unités britanniques avaient occupé la ville de Tripoli au nord de Beyrouth.

et certains cercles catholiques en France;

- dans la formation d'une milice pour le Mont-Liban (conformément à l'article 14 du règlement) en envoyant des officiers de l'armée française (Léon Fain) - dans les affaires du clergé maronite puisqu'elle favorisera l'élection du patriarche Elias Howeik qui demandera lors de la conférence de paix de Versailles que le Liban soit soumi au Mandat français).

LE MANDAT[3]

Les intérêts français au Levant

Les intérêts français en Syrie et au Liban étaient très puissants. Depuis le début du mandat la France y avait considérablement augmenté ses investissements déjà importants avant la Première Guerre Mondiale. Mais les intérêts économiques ne justifient pas en eux même l'acharnement des gouvernements successifs à vouloir la perpétuation du mandat. La principale motivation était d'ordre stratégique. En effet, la France voulait se maintenir comme puissance méditerranéenne: La présence à l'est de la Méditerranée semblait nécessaire à la protection des lignes maritimes vers l'Indochine et l'Extrême-Orient. En outre, sa présence en Syrie et au Liban assurait la pérennité de son empire dans le Maghreb arabe. En effet, en refusant l'indépendance aux populations de la Syrie et du Liban elle empêchait par le fait même cette indépendance de s'étendre aux populations du Maghreb arabe[4].

Sur le plan économique le Levant commandait en outre le ravitaillement en pétrole irakien à travers le pipe-line Kirkouk-Tripoli, et, en sens inverse, la garantie des intérêts de la Compangie française des pétroles en Irak. Pour réussir son entreprise coloniale la France misa sur la traditionnelle protection des chrétiens par laquelle elle s'était introduite dans l'empire ottoman constituant ainsi le seul fondement de la présence française.

Les traités de partage

Au cours de la Première Guerre Mondiale, la Grande Bretagne participait de concert avec ses Alliés (France, Russie, Italie) à la conclusion de traités destinés à régler le sort de l'Empire ottoman après la victoire. L'acte majeur qui pourvoit à ce partage était l'accord anglo-franco-russe du 26 avril 1916 (du nom de ses négociateurs

français qui insistait sur l'unité du Mont-Liban sous le pouvoir unique d'un chrétien autochtone.

La commission clôtura ses travaux le 4 mai 1861. Ses membres transmirent ces projets à leurs ambassadeurs respectifs auprès de la Porte qui saisit l'occasion pour transférer le siège de la commission et les pourparlers en cours à Constantinople. Les représentants des Puissances se réunirent le 31 mai chez le Premier ministre turc Aali Pacha.

Alors que la Porte et l'Angleterre se prononçaient contre l'indigénat, et la Russie, l'Autriche et la France y étaient en faveur, un compromis fut adopté sur proposition de la Prusse selon lequel le gouverneur du Liban sera chrétien et nommé par la Porte, solution qui n'impose ni n'exclut l'indigénat.

Un premier protocole fut établi le 9 juin 1861 avec en annexe le statut organique du Mont-Liban lui conférant le caractère de statut international sous l'appellation de "Moutassarifat du Mont-Liban" (dérivé du terme Moutassarif qui serait la traduction arabe du mot français plénipotentiaire).

Le projet adopté qui reconnaît le maintien de la souveraineté ottomane sur la Montagne sous le contrôle des cinq puissances signataires représentées à Beyrouth par leurs consuls respectifs était ainsi une déformation, opérée par la Porte et l'Angleterre, du projet français prévoyant le rétablissement d'un émirat autonome.

L'époque du Moutassarifat (1861-1915).

Durant le Moutassarifat la France intervient:

- pour modifier le règlement (6 septembre 1864) augmentant le nombre des maronites au conseil représentatif et abolissant les privilèges de la féodalite;
- dans la nomination des moutassrif tentant vainement d'imposer un gouverneur indigène;
- dans le règlement des différends notamment entre le clergé maronite (qui voyait dans la nomination d'un moutassarif, une mesure temporaire) et le moutassarif en faveur (dans la plupart des cas) de ce dernier.
- dans le dénouement de la révolte de Youssef Karam(notable libanais qui cherchait à devenir gouverneur du Mont-Liban)qui jouissait d'une popularité considérable parmi les officiers français

d'Haupoul, comprenait 6000 soldats qui débarquèrent à Beyrouth à la fin du mois d'août 1860. Le rôle des troupes françaises consistait à :

- étouffer complètement les émeutes;
- reconduire les chrétiens dans leurs villages;
- châtier les coupables.

Mais les troupes turques sous le commandement du commissaire turc Fouad Pacha avaient déjà pacifié Damas et le Mont-Liban. Le rôle de l'expédition française fût ainsi réduit à des úuvres humanitaires et de reconstruction.

C'est durant cette période que l'armée française, en conformité avec le désir des maronites, dessina une carte géographique du Liban - dont les frontières correspondent à celles du Liban d'aujourd'hui (rapport du 15 février 1861 du Marquis de Beaufort d'Haupoul au ministre de la Défense, le Maréchal Randon) - que le patriarche maronite Elias Howeik évoquera à la conférence de Paix (25 octobre 1919).

Par son action interventionniste, l'empereur français Napoléon III:

- effaçait l'échec diplomatique de 1840 reprenant pour la France la place protectrice des chrétiens d'orient;
- tempérait les ardeurs de l'opposition des catholiques français qui s'était desserrée après son hostilité avec le Pape ;
- et donnait, par la couverture européenne de l'expédition, satisfaction à l'Angleterre (avec laquelle il voulait maintenir des liens économiques et politiques).

Le règlement de 1861

A la suite de l'intervention française au nom de l'Europe, une commission internationale créée pour l'élaboration d'un nouveau régime se réunit à partir du 5 octobre 1860 à Beyrouth. Cette commission était formée des commissaires Beclard (France) Lord Dufferin (Angleterre), Novikov (RUSSIE), Weckbecker (Autriche) et Rehfues (Prusse).

Les 29 séances tenues par la Commission (5 octobre 1860-4 mai 1861) étaient consacrées en grande partie au châtiment des coupables et à la question des indemnités.

La réorganisation de la Montagne qui n'a fait l'objet que de deux séances, fut l'objet de deux projets: le projet élaboré en grande partie par le délégué russe et prévoyant la division de la Montagne en trois caïmacamats (Druse, Grec-Orthodoxe et Maronite)se heurta au refus

débarquement de la frégate Bellepoule au large de Jounieh), celle-ci finit par céder aux demandes françaises ainsi qu'à celles des cinq puissances réunies en élaborant un nouveau système administratif pour le Mont-Liban.

Le Règlement de Chékib Effendi (octobre1845) consacra le régime du double caïmacamat (délimitation définitive des frontières), consolida le statut communautaire du Mont-Liban (formation dans chaque caïmacamat d'un conseil mixte composé de membres appartenant à toutes les communautés du Mont-Liban) et affaiblit le régime féodal en supprimant les inégalités fiscales(soumission des fermiers de l'impôt- les cheikh- et des paysans aux mêmes contributions). En outre, ce régime consacra implicitement le droit d'intervention des puissances européennes dans les affaires du Mont-Liban.

Le Moutassarifat.

Les causes des troubles de 1860 au Mont-Liban (déclin d'une féodalité minoritaire druse au profit d'une petite bourgeoisie naissante majoritaire et maronite) et à Damas (massacre des chrétiens, minoritaires, par les musulmans, majoritaires, mécontents des réformes-le Hatti Hamayoun de 1856- qui prônaient l'égalité entre tous les sujets du sultan), bien que de nature différente furent interprétées de la même manière par la France (massacre de chrétiens orientaux par des musulmans) qui alerta l'Europe.

En effet, suite aux démarches entreprises par le ministre français de Affaires Etrangères, Edouard Thouvenel et conformément au traité de Paris de 1856 (rendant la sécurité des chrétiens du ressort du concert des puissances européennes), lesdites puissances (Angleterre, Autriche, France, Prusse, Russie), contournant l'article 9 dudit traité (interdisant aux puissances le droit de l'immiscions "dans les rapports de Sa Majesté le Sultan avec ses sujets ni dans l'administration intérieure de son empire"), signèrent à Paris (3 août 1860) un protocole prévoyant l'envoi de troupes dont la moitié serait fournie par la France afin de pacifier les régions troublées, en accord avec la Porte et pour une durée de six mois. Un autre protocole fut également signé afin de rassurer le sultan sur le fait de l'absence de toute intention expansionniste. L'expédition qui fût exclusivement française et sous le commandement du Général le Marquis Charles de Beaufort

du caïmacamat sud accordé aux druses, environ 75 pour cent de la population était composée de maronites.

La cause des maronites fut embrassée, à la demande du clergé, par le baron de Bourqueney. La Porte finit par céder et remit entre les mains du caïmacam chrétien tous les cantons soustrais à son autorité le 7 décembre 1842. Un projet fut élaboré par ailleurs par le consul de France à Beyrouth, Eugène Poujade, proposant de permettre aux habitants des villages mixtes, situés dans l'un ou l'autre district, de choisir des représentants (wakils) de leur classe et de leur confier la défense de leurs intérêts auprès du caïmacam non de leur district, mais de celui de leur communauté respective. Le projet français fut adopté par la Porte favorisant ainsi les maronites aux dépens des druses. Cette mesure, qui était une promotion populaire aux dépens du pouvoir féodal druse fut la cause des troubles de 1845 opposant druses et maronites et au cours desquelles, pour la première fois, des biens français (les couvents d'Abey et de Salima) furent dévastés et des sujets français (le père Charles de Lorette) furent lynchés publiquement par les druses sous le regard passif des troupes ottomanes.

Cédant à la pression des ambassadeurs européens, qui voyaient en ces incidents une atteinte au protectorat concédé aux sujets européens, la Porte envoie son ministre des Affaires Etrangères, Chékib Effendi, pour arrêter les massacres et réorganiser l'administration du Liban. Dès son arrivée, afin d'éloigner les témoins compromettants et avoir les coudées franches à la montagne, le ministre ordonne à tous les agents, commerçant et missionnaires européens de regagner la ville de Beyrouth. Cédant à contrecœur à ces demandes la France exigeait :

- La réintégration immédiate des sujets français dans leurs établissements avec dommages et intérêts pour ceux qui ont été contraints de les quitter, par suite du refus de protection de la part de Chékib Effendi.
- L'appel, à Constantinople, du responsable de l'assassinat du père Charles de Lorette, et la recherche de ses complices.
- Le paiement des indemnités dues pour les couvents d'Abey et de Salima.

Dans une atmosphère tendue entre la France et la Porte(arrestation du premier drogman du consulat français à Beyrouth, Médaouar, qui ne sera relâché que sous la menace française concrétisée par le

de Fer de Paris-Orléans et les Chemins de Fer Paris-Lyon-Méditerranée) qui entreprendra la construction de la route Beyrouth-Damas (1859-1863).

L'essor de l'industrie textile en France (et surtout à Lyon) va l'amener à importer les matières premières nécessaires à cette industrie (cocons et soie grège) et à investir (ouverture de filatures de soie) à partir des années 1830 au Mont-Liban, région riche en cette matière. Cette importance économique du Mont-Liban va se répercuter au niveau politique puisqu'elle va jouer un rôle important dans l'intervention française de 1860-1861 au Liban(qui correspondait à une période de violente pénurie de soie en France) et dans l'institution du mandat français après la Première Guerre Mondiale.

Ainsi le commerce français se concentra sur certains points où il pouvait s'appuyer sur des traditions commerciales, morales et politiques acquises de longue date par la France.

Le Régime du double Caïmacamat.

La fin de l'occupation égyptienne et les troubles de 1841 (opposant druses et maronites) qui en résultèrent, le conflit étant plus social (la période égyptienne ayant favorisé les chrétiens - commerçants et paysans- au détriment des druses, fermiers de l'impôt) que politique ou religieux, aboutirent à des pourparlers entre la Porte et les puissances européennes (Russie, France, Angleterre, Autriche, Prusse) à Constantinople en vue de régler le sort du Mont-Liban (1842).

L'ambassadeur de France à Constantinople, le baron de Bourqueney, demandait en conformité avec le désir des maronites, le rétablissement pur et simple de l'ancienne principauté maronite par les émirs de la famille Chéhab. Le régime du double caïmacamat (scission du Mont-Liban en deux secteurs druse et maronite) proposée par le prince Clemens de Metternich d'Autriche apparut aux négociateurs comme un compromis entre le désir de la France de protéger les droits de la communauté maronite avec un prince chrétien et la volonté de la Porte d'exercer sa souveraineté dans le Mont-Liban.

Soutenue par l'ambassadeur britannique, Sir Straford Canning, la Porte va amputer du territoire maronite les districts de Ftouh, Jbeil, Batroun et Jobbet Bécharré qu'elle rattache au Pachalik de Tripoli et soumet à la loi commune de l'Empire. Le clergé et les notables maronites s'opposèrent d'autant plus à cette division du pays qu'au sein

L'occupation égyptienne

L'invasion égyptienne de la Syrie était d'autant plus soutenue par l'Emir Béchir II que ce dernier recevait l'appui du clergé maronite qui considérait à juste titre que le souverain égyptien Mohammed Ali un allié de la France. Toutefois les exactions du régime égyptien imposées aux habitants du Mont-Liban (corvée, ramassage des armes de la population, conscription imposée aux druses,...) amènent ces derniers à la révolte, nonobstant les vaines tentatives exercées par les agents français (dont une partie, échappant au contrôle officiel de leur pays, se rallia aux insurgés) et à solliciter l'aide des puissances étrangères.

L'Angleterre, considérant l'importance économique et géopolitique de la Syrie (assurer la route des Indes en liant la Méditerranée à l'océan indien par la voie de l'Oronte et de l'Euphrate) et le danger de la pénétration française en Orient depuis l'expédition de Bonaparte en Egypte (lequel sollicita l'aide de l'Emir Béchir II, qui la lui refusa, durant le siège de Saint-Jean d'Acre en 1799) encouragea et aida les insurgés du Mont-Liban. Ces derniers adressèrent une proclamation "aux amis de la patrie" appelant à la "protection de la France et de l'Angleterre" dans laquelle ils souhaiteraient que le Mont-Liban soit placé sous la tutelle de ces deux puissances qui régleraient par un pacte les rapports égypto-libanais (8 juin 1840). Pour la première fois, l'application du protectorat maronite n'était pas du seul ressort de la France qui devait partager son influence avec - et à la demande des maronites - l'Angleterre.

Au niveau économique, l'occupation égyptienne permis l'ouverture du marché syrien aux produits européens et organisa son économie conformément à sa politique d'ouverture. Les effets de la révolution industrielle sur le transport maritime et sur l'industrie augmenta le rythme de contact entre l'Europe (importation de matières premières pour son industrie et exportation de produits manufacturés) et l'Empire ottomane. Le port de Beyrouth, grâce à la protection de l'arrière pays et de ses routes par l'Emir Béchir II, se trouva à partir du dix-neuvième siècle sur le point le mieux situé pour être à la fois le débouché du Liban chrétien et de Damas. Aussi c'est une société française, la Compagnie Ottomane de la Route Beyrouth-Damas qui, avec la participation de capitaux français (ceux de la Compagnie des Chemins

entité libanaise indépendante de son entourage. Ces relations vont s'étendre au fil des décades qui suivront l'indépendance du Liban pour englober toutes les communautés qui constituent le Liban d'aujourd'hui mais vont se limiter toutefois- le Liban ne présentant plus une importance politique ou économique majeure- au domaine culturel.

Les origines des relations

L'importance économique (commerce extérieur) et politique (recherche d'un allié contre l'Autriche qui menaçait d'étouffer la France) que représentait l'empire ottoman pour la France va amener cette puissance à conclure en 1535 avec la Porte un traité d'alliance offensive et défensive contre la Maison d'Autriche et la première Capitulation (traité international garantissant aux sujets des nations chrétiennes résidant dans les pays dit hors chrétienté le droit d'être soustrait dans une large mesure à l'action des autorités nationales représentées dans le pays par les agents diplomatiques et les consuls). En vertu des capitulations, les Français obtenaient dans l'empire ottoman la liberté religieuse et la garde des lieux saints. Ces concessions, dont l'importance pour les sujets français était surtout d'ordre commercial, constituèrent la base de la politique impérialiste de la France en Orient. Ce protectorat concédé aux sujets français fut étendu, par la coutume plutôt que par des stipulations de traités, à tous les sujets catholiques du Sultan dont les maronites faisaient partie. En effet, la soumission de l'Eglise maronite à Rome fut renforcée au seizième siècle grâce aux missionnaires catholiques envoyés par Rome et dont le rôle ne pouvait être traité indépendamment des intérêts de la France puisqu'elle assumait la protection des chrétiens au regard de la Porte et qu'elle considérait que c'était un attribut essentiel de sa puissance en Orient. Mais bien que de caractère limité à cause principalement du manque d'intérêt économique de la région habitée par les maronites (Les villes musulmanes de Saïda et d'Alep étant à l'époque plus importantes que celle de Beyrouth et du Mont Liban à majorité chrétienne), les contacts franco-maronites du XVIIème et du XVIIIème siècles constituent néanmoins la base de l'intervention française au Liban. Aussi c'est sur instigation des ambassadeurs français que le libre exercice du culte catholique fut accordé aux maronites (1549 et 1553).

Les Relations franco-libanaises dans le cadre des relations internationales

*Rudyard KAZAN**

A travers l'histoire, le Liban et la France se sont toujours connus et reconnus

Jacques Nantet[1]

L'objet de cette étude est de démontrer que les relations franco-libanaises ont été dictées par des intérêts (économiques, politiques, stratégiques) et non par les liens séculaires, amplifiés outre mesure par certains historiens, entre la France et une des communautés libanaises (en l'occurrence les maronites). Cette étude se subdivise chronologiquement en six parties: Des origines à la Première Guerre Mondiale; Le Mandat; L'indépendance; de l'indépendance à l'éclatement du conflit libanaise; la crise libanaise et Période actuelle.

DES ORIGINES A LA PREMIERE GUERRE MONDIALE[2].

Les intérêts économiques et politiques que représentaient le Mont-Liban et la ville de Beyrouth pour la France, vont amener cette puissance à consolider et renforcer les liens déjà établis à partir du dix-septième siècle avec la communauté maronite. De ces relations, amplifiés outre mesure par des auteurs français et libanais du dix-neuvième et vingtième siècles (dont certains iront faire remonter à tort les liens privilégiés entre la France et les maronites au temps des croisades et même à celui de Charlemagne), naîtra la conception d'une

* *Chercheur*

1971.
Aoun, Milad Kizhaya. "The Social and Religious Reform in Ameen Rihani's Novels." Thesis, The Lebanese University, Beirut, Lebanon 1968.
Ayoub, francois, the Philosophy of Ameen Rihani, thesis, Lebanese University, Beirut: 1968
Hajj, Kamal, Yusuf, The Philosophy of Ameen Rihani, Beirut: 1963

Hajjar, N.S. " The Political and Social Thought of Ameen Rihani, Ph.D. thesis, University of Sidney, Sydney, Australia, 1992.
Hashem (El-), Bassam. Introduction a l'etude de la religion et de la secularization. Beyrouth: Publications de l'Universite Libanaise, 1984.
Kan'an, Muhamad Najib, The Rihani Concept of Revolution, thesis, Lebanese University, Beirut: 1971.
Khadduri, Majid. Political Trends in the Arab World; The Role of ideas and Ideals in Politics. London: John Hopkins Press, 1970.
Khoury, Raif, Rihani and the Truth of American Democracy, Dar al-Kari' Al-Arabi, Beirut: 1984.
Leivin, Z. E., The Philosopher of Freike, The Academy of Sciences, Moscow: 1965.
Melki, Henri. Arab American Journalism. Beirut: Middle East Press, 1988.
Merad, A., "Islah". E.1.2 vol.4, 1978, pp.141-163.
Miro, Mohammad Mustapha. The Social and Political views of Ameen Rihani. Dar al-Wafa', Aleppo, Syria, 1992.
Sheikh Ali, Anass, Rihani and Emerson, thesis, American University of Beirut, 1972.

Works Cited

In Arabic:

Al-Ahdab, Abdul Khalique, God and Rihani, thesis, Lebanese University, Beirut, 1971.
Aoun, Milad Kizhaya. "The social and religious Reform in Amen Rihani's Novels." Thesis, The Lebanese University, Beirut, Lebanon, 1983.
Arkun, Muhammad. al-'almana w-al-Din: al-Islam, alMasihiyya, al-Gharb. Arabic trans. Hashim Salih. London: Dar Al Saqi, 1990.
Cheikho, Louis. "al-madaris al-Almaniyya w-al-adyan". alMashriq. 13 (1910), "al-tusahal al-dini." al-Mashriq. 1 (1901),
Dajjani, A.S. "Tatawwur Mafahim al-Dimuqratiyya fi al-Fikr al-Hadith." Ibrahim, S.E. and Others. Azmat alDirnuqratiyya fi al-Watan al-Arabi. Beirut: MDWA, 1987.
Ghalyun, Burhan. Al-Mas'ala al-Ta'ifiyya wa-Mushkilat alAqqaliyyat. Beirut: Al-Muffakir al-Arabi, 1979
Hage (el-), K.Y. "Amin al-Rihani: al-Qawmiyyat al-Arabiyya." Beirut: 1974.
Hilal, Ali D. and Others. al-Dimukratiyya wa Huquq al-Insan fi al-
Watan al-Arabi, Beirut: MDWA, 1986
Hirmasi (al-), A. B. and Others. al-Din fi al-Mujtama' al-Arabi. Beirut: MDWA,1990
Kabisi (al-), Basil. Harakat al-Qawmiyyin al-Arab. Beirut: Dar al-Awda, n.d.
Rihani, Ameen. Al Qawmiyyat. 2 vols, Beirut: Dar Al-Jeel, 1987.
Rihani, Ameen. The Three Alliances; Beirut: Dar Al-Jeel, 1939.
Rihani, Ameen. Particles of Early Youth, Beirut: Dar Al-Jeel, 1991.
Rihani, Ameen. "An-Nakabat" Historical and Political Stances. Beirut: Dar Al-Jeel 1991.
Rihani, Ameen. "Extremism and Reform". Historical and Political Stances. Beirut: DarAl-Jeel, 1991.
Rihani, Ameen. "My Will". Historical and Political Stances. Beirut: DAR AL-Jeel, 1991
Rihani, Ameen. Al-Rihaniyyat. Vol I and II. Beirut: Rihani Press, 1956.
Rihani, Ameen. Muluk al Arab. Part I and II.AAK,I. Beirut: MADN, 2nd ed, 1986.
Rihani, Ameen. Al-Tatarruf w-al-Tslah. AAK, 8. Beirut: MADN,lst ed. 1983.
Rihani, Ameen. Rihani, Ameen Albert. Faylasuf al-Freike: Saheb al-Madina al-'Uzma. Beirut: Dar A-Jeel, 1987.
Rihani, Ameen. The Book of Khalid. Ed. Albert Rihani. Beirut: The Rihani House, 1973.
Rihani, Ameen. The Path of Vision, Beirut: Rihani House, 1970.

(English and Other Languages)

Al-Ahdab, Abdul Khalique, God and Rihani, thesis, Lebanese University, Beirut:

Conclusion

In his last will Rihani states very clearly expresses his disgust toward violence and wars. He declared in his last will:

"I ask you to tell the others to oppose violence and warfare and to disregard all sacrifices and act of heroïsm for the homeland's sake. Remember that the real hero of the present and of the future is the one who has the courage to say: I will not fight, I will not carry weapons and go to war. Instead the real hero is the one who chooses cowardice in the face of murder, death and destruction.?" (An-Nakabat, My Will p 313).

Heroïsm for Rihani is in the purity of the soul and mind, in art and literary works filled with love for humanity. The heroes are those who promote world peace.

He urges future generations to destroy the shackles of slavery and ignorance, and to liberate their souls and mind from wooden, copper and golden cages made by corrupt and irresponsible leaderships whose god are money and power. Only one cause is worth dying for; it is love, because life itself has no value nor beauty safe within the circle of love.

literature and true knowledge along with one universal religion based upon divine fatherhood and universal brotherhood. (Al-Qawmiyyat, p. 63).

He calls for a universal world unity and religious unity under the roof of equality, freedom and peace. He consequently believes that the materialistic, rational West and the spiritual East shall meet, throwing away ignorance, corrupt and superficially old traditions and practices, and replace them with the wealth of rationalism and technology along with the wealth of the spirit to reach the highest levels of freedom, democracy and peace. He warns and asserts that the political systems in the East will remain underdeveloped if religious evolution and modernisation do not materialise. Political and religious development are twin sisters and must evolve together.

Peace is the magic vocabulary all humans continuously spell out, and yearn to live under its wings. In all known religions peace is given by God to humans as the most precious gift since it will help create beautiful art, science, prosperity and love.

Rihani quiet eloquently described the ills of war and specifically of World War I as he travelled from one country to another. He vividly describes, the hunger, pain, suffering and savage degradation humanity reached. (Al - Qawmi,yyat p. 116-117).

To Rihani being a Syrian, a Muslim, a Christian, a Jew or a Druze are only names and references, but the real family name of all peoples is humanity. He yearns for the day when all humans can live in harmony and love following the teachings of Christ, the spirit of the Koran, and the exemple of Ghandi, of sister Theresa, of Martin Luther King and of many others, with a harmony and respect that go beyond the human relationship to the respect of the environment in its vegetarian and animal kingdoms. Nations canonly survive through peaceful relations, cooperation and exchange of ideas and goods.

In a speech delivered at Harvard in 1928 Rihani predicted the future and clearly expressed his tropes. "The day will come when all nationalities will whither away and peoples of the world will merge into one single nationality; namely that of humanity and world order. (Al-Qawrniyyat P.213). He predicted the European Unity of today and admitted that, when it was achieved, he would have died, but as long as he lived, he would always look to the future with the eyes of nostalgie, trope and faith.

the people and removed by the people when they fail to perforrn their duties. The true governrnent is not a club of the rich, of feudal lords, of a princely or royal affiliation or birth. The democratic government applies faithfully the principle of separation of powers or the "checks and balance" theory and adhered to.

Democracy does not allow any official to exploit members of the public. It does not believe in blood nobility and inherited family titles of power. Here Rihani asks the absolute despot and ruler regardless of his secular or religious status to show proofs claims that his or her power is divine and that God has given them the mandate to exploit and take from their subjects their properties, basic freedoms and even lives. (Rihani, Youth Particles, p. 195).

Rihani moreover attributes the emotional and dangerous popular support of such despots to the people's political immaturity and ignorance of their political rights.

Peace

The result from the union between education and political literacy, as well as the strict application of democratic rules and systems, will lead to peace at home and abroad.

Through education man will discover the beauty and perfection of humanity's heart and soul. The education will lead him to understand and tolerate his neighbour regardless of colour, race, sex, religion or beliefs and will afford hirn/her the necessary respect and cooperation through transparent, honest and peaceful means. Violence and warfare, no matter what their causes or motives might be, are illegal, immoral and unjustified not to be tolerated by literate and democratic men. It is inconceivable that brothers could so ruthlessly ancl savagely murder each others for a handful of dirt, the dream of vainglory or the serving of God. Both parties, the victor and the victim, are actually losers. This behaviour, this obsession with violence and destruction of those who do not share one's beliefs and taboos, is far from rationality and civilisation and can only be characterised as sheer madness and evil.

Rihani proclaims that all humans belong to one nation. He prophetically forsees the creation of a World Government providing development, prosperity, security and peace for all mankind. In the future he declares there will be one university, namely that of arts,

oppose ignorance and governmental corruption is the duty of every citizen whether old or young, rich or poor. It is a sacred duty not subject to negotiation and comprornise.

Governments have not been established to exploit and abuse the governed ones; rather they have very specific responsibilities and functions to fulfil. First is to unite the citizens and boost national morale. The second is to provide justice for all citizens through the rule of law equally applied to all subjects including government officials themselves without exceptions. The third is to provide security and peace throughout the land. The fourth is to establish national sovereignty over all its territories. The fifth is provide happiness and cornfort for the citizens and lastly to lay the foundations for econornic development and prosperity serving future generations. (Youth Particles, P. 105)

The main questions, however, focus upon the ways and means government should use to accomplish these goals. Will the guillotine of Robespierre be the answer whereby a few leaders establish themselves as gods and decide who should live or die? What policies are to be adopted? Should the ruling oligarchy apply the principle of "the end justifies the means", or colonise other nations, subjugating theirnationalsto barbarismand slavery. History is filled with endless examples. Is democracy sincerely served by majority rule even when such a majority is ignorant, fanatically blind and itself controlled by few bigots and corrupt despots?

For Rihani, human history is filled with examples of atrocities and outrages cornmitted by man against his fellow men. Just to cite few by studying British colonialism, Turkish despotism, the French Revolution, all types of wars even when justified by the victor, Islamic religious conquests, the crusader's atrocities, Napoleon, Hitler and Stalin's mass killing campaigns and so forth.

For Rihani true democracy as expressed by Thomas Jefferson applies to all peoples, free and equal, under publicly approved laws with no exceptions (Youth Particles p. 191).

The real democratic government was defined by President Abraham Lincoln of the United States of America as being from the people, by the people and for the people. It is that government with its employees regardless of its label that constitutes the family of public servants. In a democratic system these servants are elected by the people, fed by

the age of modem democracy. Even the most ruthless dictators -theocratic or secular- have claimed at one time or another to be the true defending champions and servants of democracy. The examples are too many and unworthy of listing in this study. Rihani by contras was not only a believer in democratic principles but also a dedicated, staunch disciple and promoter.

For Rihani democracy, in order to bloom and survive, needs the environment of a cultural and literate masure society, a society that will struggle and break the gates of darkness and oppression to enter a world of light and happiness. It is through this society that Rihani expresses tris tropes for hurnanity. He wants the people to disobey their ignorant and oppressive rulers, rally in non-violent strikes, refrain from paying their taxes and go even to prison in the defence of the truth and freedom (My Will, An Nakabat p. 311).

Rihani's call was heard by famous world leaders of the 20th century such as Martin Luther King Jr., Ghandi and others. These principles of total equality between the races, sexes, minorities and religious creeds have been clearly expressed in Christian ethics, the American Constitution, the United Nations Charter and put into effect by all democratic regimes in our present world. As a result, Rihani urges the Arabs to give up the old trends of political discrimination against Arab minorities, when these minorities do not belong to the same faith, and treat them with full equality so that the genuine Arab Unity will be achieved based on justice and equality. (An-Nakabat p. 240) .

Democracy is not a state bought or granted automatically to people who fail to demand it and do not continuously fight to keep it. In Rihani's opinion, it is more gratifying to spend two days seeking changes in the government for democratic laws and practices and asserting one's natural political rights than to work the fields for years, accumulating wealth while remaining a slave, insecure and oppressed. (A1-Qawmiyyat p. 21).

Sometimes to achieve such democratic objectives the government must be changed, and the prerequisite for such a change is a radical coup d'etat in the citizen's thoughts and culture.

Every citizen must educate himself and by doing so educate his surroundings and social environment. He ought to be a holder and defender of the ideological doctrine based on the respect of human rights granted to him by All Mighty God. As a result, the right to

Rihani calls upon the Arab mother, teacher and scholar to perform well their duties in the formation of the young, free and democratic generations. Enough of shedding tears upon the emotionally dead past and lost dreams! The time has come to face reality as it, to be pragmatic, realistic and to meet the problems head on with openness and courage.

"Remember", he said addressing all three groups "Whether you are Muslem, Christian, Druze or Israelite, religious fanaticism used for political or religious objectives, is the most wicked and evil of all extremism." (An-Nakabat, p.280)

He believes that students of the new generations are the trope for change. They are the ones to leap into modernism and developed their country. He addresses them at Souk-Al-Gharb School in 1927 in these words:

"I greet in you a future in which shine the lights of a free independent homeland. I greet in you a united country... ruled by goodness and love; a country free from fanatic shackles, from fear and cowardice." He refers to the students as the oil, the electric power and light of the homeland. They will lead it out of darkness to an age of renaissance and enlightenment. He wants them to be faithfully united brothers regardless of their religious beliefs, affiliations, and even languages. Then he asks them to follow his motto which he proudly proclaimed standing before them: "I am a Lebanese volunteer in the service of the Arab nation to which we all belong. I am an Arab volunteer in the service of the humanity of which we are all members." (Men of Tomorrow, An-Nakabat p. 286).

This slogan can be put into action when the citizens are truly educated, literate and meticulously applying the democratic principles of equality, mutual respect, co-operation and love for one another. (Men of Tomorrow -AN-Nakabat p. 285).

Democracy

Democracy, is the magic word, which the leaders of states pronounce to serve and apply in their political systems. Although it has been meditated since the beginning of humanity, when man had to choose the type of government he desired to adopt to govern his relations with tris fellow -citizens, the 20th century can be truly called

blind, an animal kingdom where everyone verbally claims altruism and righteousness while betraying his own soul and burning the soif of the national home.

Rihani confirms, by contrast, that in spite of the existence of so many private and public schools in the country, little and slow or no improvement has been recorded . Here Rihani, alas, feels that the education given in those schools is incomplete and often damaging because it was not clone in what he called national spirit and need, a specially designed and unique "laundremat", reflecting not only pure scientific theories learned but also the moral values of the Oriental culture.

Rihani makes a striking comparison between a young AngloSaxon graduate and a French one. Both have completed their Bachelor of Arts. The Anglo-Saxon begins immediately to work and becomes productive while the French one does not qualify for any job. He consequently becomes dependent on governmental welfare or roses himself in vices. (An-Nakabat, p.274). As a result, Rihani clearly defines true education and culture in ten principles:

1. Dependence on oneself in search of knowledge, true analysis and freedom to choose the principles and concepts deemed to be right.
2. Self-esteem and self-actualisation, relying on oneself to create and produce by usina one's own mina and capabilities.
3. Thinking well of other humans, being honest and courageous in discussing pressing issues with others, while having the courage to tell the truth.
4. Freedom of the will to choose and decide one's own future and beliefs.
5. Cultural courage to learn about others and compare their culture with one's own culture.
6. Rejection of old, faded traditions and superstitions.
7. Honesty in speech.
8. Honesty in one's opinion and work.
9. Love of sincerity and justice toward oneself by recognising one's faults and errors, then toward the others with compassion and understanding in thought and conduct.
10. Application of secularism in political and educational institutions and policies. (An-Nakabat p. 275)

Eastern society as a result is filled with spiritual, civic, political and economic deception.

Every human being is called upon to join the revolution because it is the best and only tool to purify man himself and to break the shackles of all superstitious traditions and lead the way to real freedom. Rihani's revolution is not the traditionally violent one filled with violence, modeled after the French or the Bolsheviks; instead it attacks the roots of the problems and resolves them by replacing the ruling traditional elite by a new one through law and order. Such revolution is one of culture, social development, high moral conduct, art and the love of humanity. (An-Nakabat p. 257). Rihani declares: "I oppose the old and corrupt traditions and beliefs. I call for a general and total revolution in oriental life. I ask for a political uprising along with a cultural, educational and spiritual one". (An - Nakabat p. 267).

Throughout his travers in the Middle East, from Arabia to Iraq, Lebanon and Syria. Rihani remained persistent in tris appeal to his fellow Arabs to free themselves and to ride the wagon of development and democracy. To his disappointment, the responses to his call were shy, often twisted and reduced to socio-religious fanatic norrns and practices. His diagnosis of the Eastern society was clear, transparent and truthful. He referred to these three main reasons as causes for underdevelopment in the Eastern society: ignorance, laziness and pretension.

He refers to ignorance as the darkness self, the tyranny of fanaticism and superstition... It is blind obedience, fear, cowardice and humiliation. As for laziness, it is stagnation and death. It is poverty, misery and pain, it is the cheating of one's own soul. Oppression and ignorance lead to chaos, continuous conflict and wars (The three's Alliance p. 3). Pretension for its part, is the disease per se of the oriental being. It is the love and worship of social statue, wealth and titres of nobility . (An - Nakabat p. 265)

If Rihani were to return today to revisit this oriental world he left almost three-quarters of a century ego, what would he discover? Would it be a fake social world, busy collecting and distributing unearned titres of nobility and academia to an uncultured class, pretentious in its behaviour and social statue, ignorant of the true morals preached by God's prophets, proclaiming itself the beginning and the end, and exploiting the masses. A mixture of blind ruling the

in Eastern societies. Without ignorance, tyranny would not have existed. Without ignorance there would be no national division, national weakness, religious fanaticism and slavery under foreign occupiers (An- Nakabat p. 212).

Culture, by contrast, makes man understand his basic political rights. Those rights are granted him by God himself as the greatest gifts to the comrnunity of brothers sharing and caring for one another and the surrounding environment. Those gifts are those of free choice, equality and freedom. In all known religions on this earth the ten basic commandments call for the respect and honor of other human beings; as a result the gravest sin man commits against God is in fact a sin committed against another human being. While love and tolerance generate compassion, security and happiness, extremism generates greeter extremism. This process as in the Hegelian analysis is based on the principle of thesis and antithesis. Rihani wants the Christian, the Muslim, the Jew and others above all to truly know and understand the spirit of their religions and then to live that spirit of love, mercy, peace, mutual assistance and respect for human rights. This would be the ultimate education and culture leading to democracy and peace. Without this knowledge there is no justice and equality among people.

Rihani calls upon his fellow human beings to wake up and through culture free themselves, if need be to start a politically non-violent revolution. Najib Trad, a Lebanese scholar contemporary to Rihani, supported the latter's views as he declared in Paris, on June 25, 1 92S, in reference to Lebanon.

"We are not a nation and have no country; rather we are a mixture of religious factions. As long as we remain as such, a man like Rihani who embodies the freedom of thought and national principles is more useful to us than thousands of deputies who represent religious factions and trends. The seeds he sows in tris words will penetrate the conscience of future generations to produce freedom and independence" (An Nakahat - p. 242).

For Rihani, ignorance and fear are twin sisters with a common mother, slavery, and a common father, tyranny. "the people themselves are responsible for their own calarnities. They are the ones who build the temples of fear, who burn the candles for tyranny, who offer the sacrifices to corruption and who sit lamenting, accusing and judging each other." (An - Nakabat p. 256).

For Rihani, true education cannot be subjected to censorship by ignorant, narrow-minded and self-appointed judges. True education is above censorship. It is the true expression of freedom, culture and democracy. Education is the light that flows from the Eternal Truth. The people must be exposed to all types of cultures and writings so that they may learn to scrutinise, analyse and enjoy acquiring information to reach a better understanding not only of their own cultures but of those surrounding Muslims in the west prefer "Muslims" and so consequently peacefully coexist with others and develop. (Rihani, Al-Qawmiyyat p.45).

He warns that if the government fails to wipe out the fortresses of ignorance, soon ignorance itself will destroy the walls of the government. (Rihani,Al-Qawrniyyat, p.52).

He calls upon the Christians, Muslims and followers of other religion to set aside their differences, open up their minds, and free themselves from their prejudices and blind fanaticism. Let the government build schools where all the children would grow together in love, respect, and unity he pleaded. Rihani was not an atheist and anti-religious. Just on the contrary, he believed in the most sublime doctrine of love, fraternity, freedom, coexistence and peace. He rejects religious practices and teachings if they lead to violence, blood, destruction and oppression of the people. He refers to the crusades and other religious wars in these words." They spilled human blood in rivers in the name of religion; they destroyed the sources of life and the monuments of civilisations in the name of religion. They covered the earth with human bones in the name of religion. They filled the sky with poison and darkness in the name of religion. They reproduce and liveunder tyranny and misery in the name of religion." (An - Nakabat p. 189).

Here Rihani meets Rabindranat Tagore, who also calls for education and self-emancipation of tris people as he wonders how the people can live in dignity when their main objectives are to blindly clin" to their old and rotten traditions and superstitions. As a result they feel no responsibilities for the present and no tropes for the future.

Rihani strongly relates oppression and tyranny to ignorance, which in turn produces discord, weakness, fanaticism and blind submission (An - Nakabat - 212).

Ignorance is the cause of the basic socio-economic and political ills

freedom, respect of others and true democracy. It rejects any form of violence, prejudice, fanaticism and oppression. He knows how painful and damaging ignorance is for the people, as they will be kept in darkness and slavery and under oppression. He opposes those leaders who claim to be from the people and only claim to serve the people when in fact they exploit these slogans to further oppress the people. He wonders how aman could claim being from the people when he is blind and has sold his soul, his people and his country for personal gains. Rihani, Al Qawrniyyat p.9).

Rihani stresses the fact that because of the people's ignorance such tyrants attain power.

He confirms Shakespeare's statement that Ceasar would not have become a wolf had the people not acted as sheep. The citizen's political ignorance and lack of culture causes the so called leaders to tear up the country's image and replace it with that of corrupt political parties, to crucify the truth and to bury it in religions factionalism (Rihani, Al-Qawmiyyat p.16). As for Lebanon, the country needs a new reformed political system, not one made of temporary patches on an old coat. He calls for the closure of religiously fanatic and discriminatory schools. It is better for people to remain uneducated in stead of being fed ignorance, fanaticism, prejudice and humiliation in such quantities as would destroy the greatest nation on earth. (Rihani, Al-Qawmiyyat p.p.l6, 51).

Rihani praises technology that has brought to humanity the telephone, electrical equipment and modern transportation, but in his opinion such technology is not able to develop the county's culture and soul. It might help the monarch become more despotic and more fanatic. It does not necessarily educate him in the art of government.

"What the country is in great need of", he said, "is culture and education rather than weapons, high standards in national and educational institutions rather than railroad systems. However having both culture and technology at the same time would be the optimum state." (Rihani, A1 -Qawrniyyat, p.38). In a humorous comment he adds: "A wise man riding a donkey is better than a donkey riding a train."

Education and culture cannot be limited to specifically selected subjects or issues treated and presented to the reader from a very subjective, often narrow-minded and prejudiced point of view.

wilted traditions that destroy his mind and soul, he will be living in the world but not part of it. He can see what goes beyond the mountain, but is unable to see what goes on before his eyes. This is what makes him blindly submissive to authority because submissiveness and mutiny both originate from religion and fundamentalism. As a result he often opposes oppressors but very seldom opposes tyranny itself. (Path of Vision, The Oriental Heritage VI. Pp 117118). Rihani believed that the solution to these conflicts could only be achieved in a state of economic-cultural and political development, since prosperity and ultimate peace have two major, equally important and inseparable prerequisites to be achieved. First to promote culture and to educate the people; second to apply the principles of real democracy. These two prerequisites form the basic angles of the equilateral pyramid culminating with its third angle, namely development and ultimate peace, co-operation and happiness for mankind.

What Rihani promoted and called for almost a century ago, the Arab world of today is in greater need of attaining. Rihani's writings desperately apply to our present Middle Eastern societies and cause him to stay alive through his thoughts as he diagnosed the problems and prescribed the solutions.

Culture

For Rihani the one who is governed must understand his rights and his duties toward his country and the fellow citizens; it is consequently imperative that every citizen must be cultured, educated and knowledgeable of the truth. To apply the social contract concept declared by J. Rocker and J.J. Rousseau, the citizen must light his candle and search for the truth.

To begin such a search, however, Rihani clearly distinguishes in most of his writings between the cultured man and the man who has been given an academic degree. He declared "I prefer the honest and truthful ignorant person to the corrupt scientist. I prefer the simple transparent soul to the learned one who only knows what is muddy and dark. An honest shoemaker is preferable to a wicked prince... Today, we are in greater need of true science that will educate the souls, elevate the mind and preserve the moral values" (Rihani Al-Qawmiyyat p.50). For Rihani true education teaches tolerance,

exposed to the writings and thoughts of great Western scholars such as J.J. Rousseau, Voltaire, Montesquieu, John Locke, Thomas Carlisle and many others. This research focuses upon the thoughts and writings of one of these internationally known scholars: Ameen Rihani. The Author aims at highlighting Rihani's views, definition and perception of the modern socio-economic system as he based it on a triangular concept beginning with education and culture, leading to the formation of democratic institutions and practices, and culminating in human development and peace.

Ameen Rihani, a man of many cultures, thoughts and visions, researched, read and travelled, and actually lived the principles he believed in, proclaimed and fought for. Rihani admired the writings of John Locke, Thomas Carlisle, and the philosophers of the French revolution who proclaimed and fought for human rights, basic human freedoms and the sovereignty of the people. He shared the thoughts of Edmond Burke, Charles Edion and Herbert Spencer as well as of other Arnerican, Russian and English scholars such as Emerson, Thoreau, Whitman, Tolstoi, and Huxely, and some of Arab scholars such as Abi-Alaa- Al-Muarri, Ibn-Al-Roumi, Al-Hallaj and others. He viewed the Arnerican constitution as the most humanly perfect political document known in man's history. These convictions turned Rihani into a defender and fervent disciple of democratic principles and a resolute promoter of culture and peace.

He compared the Middle Eastern political systems with those of Western Europe and the United States. His findings were disheartening and disappointing. He consequently devoted his time, energy and life to educating and leading the Arab people into the path of socio - economic - political modernisation.

Rihani admired the technological development of the western art and legal system although he strongly criticised and rejected its materialistic and capitalistic drives and practices.

While the Middle East was torn by illiteracy, oppression and conflicts of all kinds ranging from foreign occupation to inter Arab, Arab - Jewish, social, cultural and bloody religious conflicts. In his book "Path of Vision", Rihani studies both worlds, East and West. He sees the basic weaknesses of eastern life whereby the Easterner continues to live in slavery unwilling to seek freedom. For Rihani, if the Easterner does not free himself from religious fear and stupid

Culture, democracy and Peace

*Dr. Akl KAIROUZ**

"I must oppose corruption among the people. I want to live hating no one, envying no one loving everyone. " (Rihaniyyat p.33)

For hundred years, Turkish oppression, cultural death and fear ruled the Middle East.

Freedom was a gift and luxury only afforded by those who emigrated in search of it in distant lands. The Napoleonic conquest of Egypt and Mohammad Ali's rebellion against the sultanate were the first sparks to trigger Arab Renaissance and nationalism. European Christian missionaries' schools opened in Lebanon and Egypt to feed souls hungry for knowledge and freedom. As a result, democratic principles began to bloom in a somewhat shy cultural outburst at home and abroad.

Thousands of Arabs, and more specifically Lebanese and Syrians, took up the search of a new life that would offer them recognition, selfrespect, freedom and success; hence there was the birth of groups of scholars, painters, philosophers, poets and journalists such as Gibran Khalil Gibran, Mikhael Neaime, Ameen Rihani and many others.

These scholars wasted no time and spared no effort in their search for knowledge, self actualisation and fame. Their souls displayed loyalty to their new homeland, but their hearts remained deeply rooted in their ancestral countries. They experienced in their new home freedom, liberty, justice, respect, culture and peace as they were

* *Professor, NDU*

Shaw, Martin. "Has War A Future?", New Political Economy, vol. 5, No. 1, March 2000, p112-116.
Shaw, Martin. War State and Society. London: Macmillan, 1984.
Tenet, George. World Threat 2001: National Security in A Changing World", Central Intelligence Agency, February 2001.
TGC. "Bin Laden-Promoter of Globalization?"
http://www.theglobalist.com/nor/2001/11-28-01.shtml>.
Toal, Gerard. The End of Geopolitics? Reflections on a plural problematic at the
Toffler, Alvin and Heidi. War and Anti War: making sense of today's global chaos. USA: Little Brown, 1993.
Vasquez, John, ed. Classics of International Relations. New Jersey: Prentice Hall, 1996
The World Wide Web:
"The Future of Terrorism." The Terrorism Research Center. January, 2002.
"Aymmetric Warfare, the Evolution and Devolution of Terrorism" November 2001.

Bibliography

Brown, Michael, ed. Ethnic Conflict and International Security. New Jersey: Princeton, 1993.
Carlton, Eric. War And Ideology. London: Routledge, 1990.
Century's End", Virginia Tech, September 1996.
Coker, Cristopher. War and the Twentieth Century. UK: Brassey's, 1994.
Cordesman, Anthony. Global terrorism and the Middle East: a pattern analysis. Center for Strategic and International Studies. January 2001
Euben, Roxanne. "Comparative Political Theory: an Islamic fundamentalist critique of rationalism", The Journal of Politics, vol. 59, No. 1, February 1997, p 28-55.
Fisher, Uri. "Information Age State security: New Threats to Old Boundaries". http://www.meeting the homeland security.htm November 2001.
Gray, Chris Hables. Postmodern War. New York: Guilford Press, 1997.
Gray, Chris Hables. Real War 2000: The crisis in Postmodern War. http://www.realwar2000.htm
Gurr, Nadine and Cole, Benjamin. The New Face of Terrorism. London: LB Tauris, 2000
Halliday, Fred. Revolution and World Politics: The rise and Fall of the Sixth Great Power. Durham:Duke University Press, 1999.
Hart, Liddell. The Theory and Practice of War. London: Cassell,1965.
Huntley, Wade. "The Coming New War". Policy Forum Online, September 17, 2001.
Kaldor, Mary. New and Old Wars: organized violence in a global era. California: Stanford University Press, 1999.
Kellner, Douglas and Best, Steven. Postmodern Theory: Critical Interrogation. England: Macmillan, 1991.
Khathadourian, Haig. The Morality of Terrorism. New York: Peter Lang Publishing, 1998.
Kliot, Nurit and Newman, David, ed. Geopolitics and the end of the twentieth century: the changing world map. London: Frank Cass, 2000.
Mack, Andrew. "Why Big Nations Lose Small Wars: the politics of asymmetric conflict." Journal of World Politics. Vol. 4, 1991, p172-200.
Martin, Richard. "The Postmodern Military." ABCNEWS.com. January 2002.
Paret, Peter, ed. Makers of Modern Strategy. New Jersey: Princeton University Press, 1986.
Paul, T.V. Asymmetric Conflicts: War Initiation By Weaker Powers. UK: Cambridge University Press, 1994.
Quester, George. The Future of Deterrence. Toronto: Lexington, 1986.
Shaw, Martin. "A Regressive Crystallization of Global State Power: theorizing a response to the war against terrorism." <http://www.theglobalsite.ac.uk/press> 2001.

requirements for success of the attack.

Despite allegations of madness and stupidity of Bin Laden, someone who waged such an attack well knew that the retaliation would have been massive. This leads to the belief that the US retaliation was an accepted price to pay, as long as Bin Laden does not get punished for it personally. Therefore, considering that despite the destruction of Taliban's stronghold in Afghanistan, Bin Laden and his associates are still free, and this puts them in the position of winners.

As to the United States, it had thus far succeeded in retaliating against the wrong people. The people who have died as a result of the war on Afghanistan may have deserved it as members of an oppressive regime such as Taliban, not withstanding the civilians who died in the process, but they are not the "evildoers", who launched the attack on the US. American forces have emancipated the afghan people from oppression, have installed an interim government that still has to test its chances of survival, but they have not succeeded in capturing those who have planned the attacks. The US was able to create short-term goals and fake the appearance of victory to guard its global supremacy and leadership, but thus far they are the losers. They have suffered destruction and lost a lot of money as a result of the destruction and in the process of waging war on Afghanistan. They are loosing Arab, Islamic and international support most recently in the World Economic Forum meetings, due to their unilateral actions and determination to transform their war on terrorism to war against the world: Us and the Rest. The US started of its war campaign with a with us or against us threat to the world, if this was tolerated over the war on Afghanistan, it is unlikely that it will be extended to other areas of the world with full international support.

Conclusions

The postmodern definition of war seems to be right. War is politics. Accordingly, strategists should give war to the politicians, as it is a political affair. War is no longer about military victory alone, but more and more its victors and losers are determined by political victory.

One of the complications presented by a postmodernist approach to the study of war is that within the surmounting relativism can we predict any possible or probable future?

prevention strategy cloaked under the label of terrorism, as demonstrated by Bush's address to the nation on January 29, 2002, which some have reiterated as the completion of the development of the Bush Doctrine. The president said, "The war has two great objectives." The first is defeating terrorism. The second is preventing "the terrorists and regimes who seek chemical, biological, or nuclear weapons from threatening the United States and the world." Or, put differently, it is "to prevent regimes that sponsor terror from threatening America or our friends and allies with weapons of mass destruction". So a nexus of terror and weapons of mass destruction exists. Still, this second aspect of the war on terror goes beyond terror. It is a war against any sovereign state seeking weapons of mass destruction. And it will be a unilateral war.

It is not clear what any further large scale military operations can achieve, beyond avenging America's humiliation. The terrorist networks that form future threats are not going to be defeated through military action. Although, the US had finally given attention to the issue of money laundering, as it proved to be linked to funding terrorist operations, there are still many aspects of policy that should be harnessed otherwise the political problems underlying such attacks will persist.

Winners and Losers in asymmetric war

It is only logical to wonder how can victory be measured in asymmetric wars. Has Osama Bin Laden achieved his objectives from the September 11th attacks and is the US making political victories in its current war on Afghanistan?

In asymmetric war the minimal requirement for victory is that the insurgents should not lose. This is achieved by refusing to confront the stronger power on its own terms. Al-Qaeda organization was able to destroy the United State's sanctuary and penetrate their heartland and invoke destruction of its most strategic symbols. Although, the military operation was not completed when the fourth plane heading for the white house crashed, the political impact of the event has managed to fulfill its objectives. The message that the initiators intended to deliver and the subsequent havoc that rocked the economy and the basis of American mentality may be considered the minimal

strategic places that added to its impact.

5- Technology: the use of technology and electronic equipment, not only in the attack but also in preparing for it, through communications with such secrecy made it possible to apply.

6- Subjectivity

7- Discourse: this is largely a discourse war. Osama Bin Laden based his second round of battle on the speech he addressed to the Islamic world, and the global media delivered his message. His discourse aimed to rally people around him and he succeeded to a certain degree, although he did not receive the support he may have expected. The Islamic extremist organizations, such as al-qaeda and Taliban generally use the power of discourse to frame their objectives in acceptable religious righteous terms.

8- Few Soldiers, Grand effect; although this was a suicidal mission, the new equation of using a minimal number of manpower to achieve the best possible effect was used. The suiciders were viewed as soldiers and that is the cost of battle.

The choice of targets to be attacked, demonstrate the political goals and the characteristics of war. The pentagon is a military target; the intended attack on the white house was made to symbolize the political target. The most controversial target is the World Trade Center as it harbors many people of different nationalities and religions, but it also symbolizes American economic power and had the most impact. The fact that non-combatant lives were targeted could be seen as part of the losses of war, and not necessarily an intentional massacre. In war, the human cost is legitimized by different means, and war is never really human. This is not to legitimize the attack, but rather to demonstrate how September 11th can be approached as a war. In asymmetric wars the attack has to target the most strategic places to cause maximum harm to the enemy. War zones are created rather than honored. This is one of the new trends brought about by postmodernity and a characteristic of the kind of wars that could be wage by non-state actors.

The War on Terrorism

The US has demonstrated classic war threat perception and war

postmodern war, worthy of attention in the realm of war studies as a new model of warfare.

The prevalent discourse thus far has been emotionally and politically charged on both sides, the West and the Islamic world, a proof in itself that the dynamics of the era preempted by September 11th is one with postmodern characteristics, because post modernity revolves around the idea of discourse. The premise here is that it is not enough to declare September 11th as a terrorist attack, for this does not offer the academic field any addition to knowledge that helps it understand why such an event occurred and how to prevent it in the future. A major opposition to this argument would be that September 11th defined as a postmodern asymmetric war acquires legitimacy and removes it from the scope of denunciation as an evil act. This is untrue, because the mere fact that it happened renders it a historical event worthy of adoption as a model of study in the genealogy of war, for who and what can determine if war is legitimate or not.

The September 11th attack signifies the procession of the new methods of warfare. It is the first event of its kind that uses the tools of globalization as weapons against the goals of globalization. It signifies a serious challenge to the principle that the global world equals peace for all. To classify the September 11th attack as a postmodern war, the researcher has employed an application of the postmodern war model to the characteristics of the attack.

The characteristics of the September 11th attacks are:

1- Surprise: although, many intelligence reports have warned of terrorist attacks to the US homeland, no one expected that it would really happen at this scale and using such methodology. The surprise factor was effective in penetrating security and paralyzing fast response.

2- Speed: the short duration of the attack determined its success. The strategy was based in creating a vacuum by the factor of surprise and using that margin of time to fulfill objectives.

3- Accuracy: the attack of the world trade center required a very high level of accuracy to be successful. New technology offered the means for this.

4- Lethality: although the weapons used for the attack are not military, they were lethal and the design of the attack targeted

Moreover, the new form of war that focuses on political ends rather than territorial expansion and military victory, still employs a geopolitical edge in its dynamics, as depicted by Toal in a most reflective article "postmodernity is saturated with geopolitics of many kinds and the struggle to envision and enframe global space in imperial constellations of geography/power/knowledge continues".

War in the twenty first century

The September 11th Attacks

Politicians tend to mystify ideas and cloak realities under terminology that targets policy formulation through manipulation. This is especially true in the discourse used to describe the September 11th attack on the United States. In his speech following the attack President Bush declared the attacks as an act of war. He also described it as an act of terrorism. Then the term asymmetric war appeared thereafter describing the event. So what is September 11th?

To say that September 11th was an act of terrorism carries a value laden judgment that mobilizes people around the cause to fight it, but does not provide the legal justification for the United States to wage war on Afghanistan. Therefore, it was only logical for the United States to declare that it was an act of war, by which they reserved the right of self-defense. Although, the problem persists, self-defense against whom, Afghanistan or Osama Bin Laden or the entire terrorist networks worldwide?

The September 11th attack that resulted in the death of around 7000 people of many nationalities and religions including Moslems is clearly a crime against humanity. Yet, condemning the attack as evil is one thing and analyzing its nature for the purposes of classification is another. If the September 11th attack were reduced to only an act of terrorism, then the correct response would have required legal action through the proper international bodies. And it ensues that the event is just another manifestation of extremism and backwardness of the evildoers. However, if the September 11th attack is defined as an act of war this permits for a defensive military response. And also changes the scope and context of the event and makes it an academic responsibility to discern the characteristics of the attack and attempt to classify it properly. The September 11th attack is analyzed here as a

victory contrary to deterrence theory. The determinant factor here is political victory, which is a characteristic of postmodern asymmetric war. An expectation that war will make political changes which would alter the unfavorable status quo.

In the cold war deterrence based on balance of terror worked between states that were stable, but in the equation between states and unstable states or ideological and religious movements that have nothing much at stake, the balance of terror moves from the scope of deterrence through the threat of destruction to the utilization of terror to cause destruction that alters the weaker side's position in that balance. The rules of asymmetry empty deterrence from its power to work.

Deterrence works by punishment or by denial. TV Paul asserts that it also works in asymmetric conflicts when the weaker side expects to fight a prolonged attrition war with the stronger opponent but that did not work in the case of the September 11th attacks on the US, which leads us to believe that the factor of self sacrifice was stronger than that of fear of attrition due to its nature as an ideological war. Deterrence presupposes that the entities have relatively equal power, but in the case of asymmetry the losses to be feared are forsaken beforehand.

Geopolitics revisited

With the end of territoriality, geopolitics was rendered obsolete as a tool of analysis in war studies. Yet, geopolitics is part of the realities that however our world views change, it remains to be the basis of the debate over war. However this means extending the concept from its classic formulation to encompass the new developments in strategies of warfare. Geopolitical analysis was based on the idea of war for territory, and when info war was invoked some found the theory useless. Though, the scope of war still extends beyond info war, as seen in genocidal wars of ethnic cleansing in Kosovo, Bosnia and Cambodia. Wars may have changed their form but implicitly they still remain to be about space if not pure territory. Although this spatial principle took over a new meaning that does not aim to expand the land such as in Hitler's doctrine of Wanderlust but rather aims to annihilate humans in order to gain more space.

The absence of questioning motivation from the debate on terrorism is remarkable. Depictions of evil are not ample for an explanation of the existence and increase of terrorist attacks. The guidelines of the discourse against terrorism, are based on dehumanizing the enemy as demonstrated in the following excerpt:

> Everyone knows, yet too many forget, that it is foolish to negotiate with terrorists - that giving in to terrorist blackmail leads only to greater violence. That, after all, is what happened at the World Trade Center. A series of U.S. retreats in the face of terrorist attacks on our embassies, ships, and military barracks emboldened the terrorists to believe that a massive domestic assault on the United States would drive us out of the Middle East altogether. So even if the recent attacks were inspired by our foreign policy, how would changing that policy under terrorist pressure leave us any better off? Wouldn't such a retreat simply be inviting terrorists everywhere to manipulate our foreign policy through a series of nightmarish domestic attacks?

Power Parity and Deterrence

Balance of power definition in classical theory is:"Power preponderance of one state or a coalition of states is so unstable that wars are bound to occur as such a state or a coalition is tempted to indulge in aggressive behavior". The main hypothesis in deterrence theory was that power parity preserves peace, where the requirement of capability was the major requirement for peace presented by the structural realists.

The alternative hypothesis: preponderance deters war, meant that peace is maintained when satisfied great powers are in preponderance. This provided the rationale for high military expenditure so that peace can be ensured through preparing for war. Deterrence theory is defined as "the possession and employment if adequate weapons whether conventional or nuclear and the credible communication of their use would deter an aggressor from challenging the status quo militarily". Deterrence was based on a "decision level theory that considers short term factors as critical in war initiation and prevention".

This did not work in September 11th attack and it was proved that a weaker power may engage in war without expecting a major military

be just based on the principle of necessity and the unavailability of alternatives.

Just War theory has become controversial in its correct application even in traditional wars. As for example in the NATO-US led war over Kosovo and in the 1991 Iraq War. The case for proportional destruction was not honored in the extensive air campaigns. If this is the case, then many questions are raised around its orthodox application in cases of asymmetric conflicts that are classified as terrorism.

Ideology and asymmetric war

Debates since the end of the cold war have declared the death of ideology, yet this has been disproved by the continual appearance of ideological movements and groups worldwide. This was a formulation that only contributed to the euphoria of the capitalist world as a result of the demise of communism in the soviet bloc. But theorists have overlooked the fact that communism is not the only ideology. And nationalism condemned for the sake of globalism is only the ideal purported by the west that have culminated the fortification of their nations, yet those nations that are proceeding in the steps of nation building still hold on to the idea of nationalism and all its ideological connotations. Moreover, the role of religious ideologies was diminished to inconsequential importance.

Actually, in the new global order, it is only ideology that is capable of attempting to defy the status quo. For it is only those ideologically charged who do not acknowledge the realism of power parity and who are accordingly not dissuaded by threats of attrition and revenge. Ideology is the only source capable of igniting an asymmetric war in a world operating according to the rules of the strongest on the basis of technology and scientific innovation.

Ideology is "a pattern of beliefs and concepts which purport to explain complex social phenomena with a view to directing and simplifying their socio-political choices." An analysis of the ideological basis of forces involved in asymmetric conflicts focuses on the motivations and interpretation of the causes of war, because in the postmodern world and its conspicuous identity politics, war is largely determined by ideological imperatives and not the contrary.

how all the definitions presented for the term are normative and do not fit the criteria of neutrality and non-evaluation. Terrorism is defined by as former president Bush I task force on combating terrorism as "the threatened or actual use of force or violence to attain a political goal through fear, coercion or intimidation". However, Haig presents five important aspects that an explanation of terrorism should include.

1- The historical and cultural root causes of its prevalence
2- The immediate and long range goals
3- The forms and methods of force used
4- The kinds of institutions or political systems practicing terrorism
5- The social, political and economic or military context in which terrorism occurs.

This is an important insight that should be adopted in explaining terrorism. The security mentality has proved that it is not effective enough in eradicating terrorist attacks. Therefore it is vital to adopt a more comprehensive framework that offers viable methods to deal with terrorism.

Just war theory

Just war is determined by two traditional conditions: the just cause of war (jus ad bellum) and the just means of war (jus in bello). The first relates to a principle that changes over time. During the middle ages a just cause had a different meaning from what it came to mean during the first and second world wars, and has changed since to be confined to reasons of self defense and the controversial principle of humanitarian intervention. The second condition of the just means of war involves the principles of non-combatant immunity and the proportionate destruction to the military objectives.

Most types of terrorism violate these conditions. Yet, some types of terrorism may satisfy these conditions, if the just cause is interpreted to mean " a broadly justifiable cause or the presence of the right intentions" as for example in national liberation movements. The interpretation of just war theory represents the fine line that distinguishes acts of terrorism from legitimate acts of war. A task further complicated by the problem of rationalization, i.e. giving good reasons for bad actions. For even terrorists rationalize their actions to

goal. What determines the decision of the weaker party to initiate war? Four variables to the initiator: politico-military strategy, fluctuation in short term offensive capability, great power defensive support, changes in decision-making structure. The importance lies in linking the domestic and political factors that can lead to such a decision. This goes beyond the standard state centric approach to the explanation of war.

The overemphasis on weapons of mass destruction is another misguiding premise in the debate over war. In asymmetric wars damage is the issue and not the type of weapon because the objective is disproportionate power, as demonstrated in the September 11th attacks on the United States. As demonstrated later in the discussion of deterrence asymmetric war presents a challenge to the idea of peace through strength and that military power will prevent war. Asymmetric wars aim at changing the prevalent political situation more than achieving military victory.

Asymmetric war operates according to the rules of "Alternative Intelligence", whereby the oppressed have to employ creative methods to penetrate the present status quo with all its might.

Terrorism and war

The fine line between terrorism and war can only be discerned through the application of definitions and conducting a comparison between them. Terrorism by nature is difficult to define and the international community has not been able to agree on a common definition. But the famous saying that "one man's terrorist is another's freedom fighter" is the most obvious inherent dichotomy in the nature of terrorism. There is a fine line that differs terrorism from war. Some definitions of terrorism such as the one presented by Brian Jenkins blur that line, for if terrorism is broadly defined as "the use or threatened use of force designed to bring about political change", as it is broadly adopted then the rights of liberation movements and all of the oppressed people's of the world is sabotaged and their right of self determination is forever confiscated.

As Haig Khatchadourian asserts in his book the morality of terrorism, the term is used as a "political psychological weapon against the perpetrators and their avowed causes". He further demonstrates

asymmetric wars. The study focuses on interstate asymmetric conflicts, and the probabilities for war between a stronger and a weaker state. But if asymmetric wars should be understood within the framework of globalization and the postmodern conditions for war, then it is non-state actors and paramilitary groups that are the target of study. Asymmetric conflicts in this regard acquire a different perspective that has to account for overlaps with the concept of terrorism, because it is usually the definition attributed to non-state actors resorting to violence.

Asymmetric Conflict is defined as "a conflict involving two states with unequal overall military and economic power and resources". The waging of war where there is an asymmetric relationship between the adversaries is based on the assumptions that decision making is based on rationality, but what is rationality, it is a relative concept in itself, thus the rational choice model does not offer an aid to an analysis of ideological asymmetric wars, as the "willingness to suffer" signified by Rosen by the weaker side undermines the presumption of rationality. The second assumption is that the internal motives contribute to decision-making and the group character. This is especially true in the case of terrorism.

Paul further identifies four conditions for asymmetric conflict:

1- Presence of a serious conflict of interests.
2- Weaker side values issues higher
3- Weaker side is dissatisfied with the status quo
4- Weaker side fears deterioration

Paul identifies three strategies of asymmetric war: attrition/maneuver, blitzkrieg, limited aims/fait accompli. In the case of non-state actors, the adoption of a fait accompli strategy is most probable based on the assumption that it would attain the weaker state's objectives. The decision maker is induced to attack out of fear that such a strategy would fail to produce successful outcomes with the passage of time. This corresponds to the question of timing, which puts the weaker power in the position of choosing "Now or never". Time pressure is the determinant factor of the four variables affecting the weaker side's decision to go to war.

Liddell Hart suggests that a fait accompli strategy does not seek to overthrow the enemy's military power. This is adopted when the weaker side does not have the necessary superiority to attain such a

disciplines are identified as:

1. Information
2. Knowledge
3. Metarules
4. Speed
5. Human-machine culture

Accordingly, a postmodern war structure is based on the premises of techno science and its advances in presenting the Cyborg soldier, weapon systems that control battles and offer unsurpassed limits of speed, lethality and scope. The characteristics of postmodern war have ranged from cyber war and info war to simulative war. But the most important characteristic is the transformation of the basic foundation of war, where no longer was war just confined to the battlefield but expanded to encompass the economic and social realms, thus war became politics, whereby the only moral justification for war is peace. This process came to be known as the militarization of politics and the politicization of war.

All of this in fact enacted the revolution in military affairs, although it did not develop into a real revolution in warfare. The non-genocidal character of postmodern war based on the presumptions that air power as a cost free way to fulfill military objectives without human damage, proved wrong as in effect air bombardments, as seen in Iraq, and Kosovo have in effect caused mass destruction and collateral long term damage that reaped more lives than the actual battle. As Kaldor puts it, postmodern war carries the logic of exterminism and the new war economy can be seen as an extreme form of globalization.

Postmodern wars are characterized by a multiplicity of types of fighting units both state and non-state. The economy and society become a part of the battlefield, so despite claims of non-military wars, the truth is that the demarcation of the boundaries between civil and military is being depleted, thus rendering the consequences of war more threatening.

Asymmetric war

In the book Asymmetric Conflicts: War initiation by Weaker Powers, TV Paul presents an elaborate analysis of the conditions of asymmetric war and conducts four case studies on interstate

described by Sun Tzu, and Modern War, which has three characteristics: applying rationality to war instead of tradition, the development of an administrative bureaucracy, and the systemic application of science and technology. Machiavelli is the first theorist of modern war who advocated conscription, and Clausewitz's definition of war as "nothing but the continuation of policy by other means" and his destructive principle of warfare, came to form the foundations of modern war theory that purported that politics is war.

The three categories described above will be referred to as classic war and contemporary war will be identified as postmodern war. Classic War was based on the principles of totality and the trinity of the state, army and the people. We now live in a world of "posts", post structuralist, post perspectivalist, post positivist, post military and post modern.

The major difference between classic and postmodern war begins with the causes of war. While humanity strived over the centuries to limit war and end its usefulness, Clausewitz idea that war has a life of its own has defied the efforts of the modern world to end war. As more limits were being applied to the legitimate causes of war and to the use of violence in settling disputes, and efforts to place legal frameworks for conflict settlement, a new epoch of war emerged, where as peace prevailed interstate relations, civil wars and guerilla warfare became the norm of the past decade. Legal stipulations have failed to stop war and as the world changed more reasons to ignite wars were created by the changing nature itself. And ironically, asymmetry in power has become a cause of war and not a deterrent for the weak not to attack the strong.

Classic wars were largely about territory and struggles for resources; and security revolved around the defense of borders against external attack. In the postmodern discourse, wars are over ideas and borders became demarcations of violence. Classic War was total and absolute, that progressed slowly towards the concept of limited war since 1945. Postmodern war signifies the decline of moderation based on the pretext of precision technology, despite the propositions of surgical and targeted operations; postmodern weaponry is becoming more lethal.

No consensus has been reached yet over a definition of postmodernism, but common qualities of post modernity across

Since inception, the International Relations discipline has revolved around the concept and activity of conflict and war. Conflicts that lead to war had assumed the dual role of human generation and degeneration, in the sense that it had posed a firm reason for survival for polities whilst acting as an annihilating force to other polities. It is this specific dichotomy in the nature of war that made it focal to the study of human existence in the international sphere.

In addressing the issue of war in the twenty first century. Whether the new form of war invoked after the eleventh of September complies with the characteristics of postmodern war is at a prime time for analysis. How does the concept of asymmetric war and terrorism fit within the paradigm of postmodern war, and how can we classify one form of attack from another. The September 11th attacks on the United States and the subsequent war on terrorism are marked points in the history to come for analysis of the new types of wars and to highlight their postmodernist character.

Recent debates on the nature and aims of war in the twenty first century have presented varying definitions and classifications, which overlap and pose a problematique to any scholar who aims to disentangle the web of opinions and stances. A situation only characteristic of the twenty first century and an added proof to the postulations of postmodernism that render everything relative.

A host of questions are raised in this context: Why war in the twenty first century and what form does it take? How does asymmetric war differ from classic war? What happened to just war theory under the new form of postmodern war? And when is war legitimate? What differs terrorism and fundamentalism/extremism from war? Does geopolitics still apply? Does deterrence work in asymmetric conflict? What is the role of ideology in asymmetric conflict? How do we determine the outcome of asymmetric war? And finally the greatest postmodern challenge to classic war theory: is war politics or is politics war?

Classic and Postmodern War

Three categories of classic war can be identified: Ritual war, which was primitive, heroic and unorganized, Ancient War which came about with mechanization and took the form of organized warfare

Many administration officials worried that the United States was losing support in the Islamic world after American warplanes began bombing Afghanistan in October. Those concerns spurred the creation of the Office of Strategic Influence.

In an interview in November, Gen. Richard B. Myers, chairman of the Joint Chiefs of Staff, explained the Pentagon's desire to broaden its efforts to influence foreign audiences, saying: "Perhaps the most challenging piece of this is putting together what we call a strategic influence campaign quickly and with the right emphasis. That's everything from psychological operations to the public affairs piece to coordinating partners in this effort with us".

One of the military units assigned to carry out the policies of the Office of Strategic Influence is the Army's Psychological Operations Command. The command was involved in dropping millions of fliers and broadcasting scores of radio programs into Afghanistan encouraging Taliban and Al Qaeda soldiers to surrender.

In the 1980's, Army "psyop" units, as they are known, broadcast radio and television programs into Nicaragua intended to undermine the Sandinista government. In the 1990's, they tried to encourage public support for American peacekeeping missions in the Balkans. The Office of Strategic Influence will also oversee private companies that will be hired to help develop information programs and evaluate their effectiveness using the same techniques as American political campaigns, including scientific polling and focus groups, officials said. "O.S.I. still thinks the way to go is start a Defense Department Voice of America", a senior military official said. "When I get their briefings, it's scary".

If U.S. policymakers and citizens are to establish a more responsible U.S. global leadership, sometimes referred to as a more "benevolent hegemony", the first step is a major overhaul of the current working definitions of U.S. national interests and U.S. national security. Fortunately, there is a vibrant debate among activists and scholars outside the hidebound foreign policy establishment about what U.S. national interests truly are and what national security should rightly mean. In addressing such issues as the need for more effective global governance, an expanded role for nongovernmental voices in foreign policy, and the prevention of ecological collapse, citizen groups are charting the path toward a new global affairs agenda.

apparatus. Mingling the more surreptitious activities with the work of traditional public affairs would undermine the Pentagon's credibility with the media, the public and governments around the world, critics argue.

"This breaks down the boundaries almost completely", a senior Pentagon official said. Moreover, critics say, disinformation planted in foreign media organizations, like Reuters or Agence France-Presse, could end up being published or broadcast by American news organizations. Law from propaganda activities in the United States bars the Pentagon and the Central Intelligence Agency. In the mid-1970's, it was disclosed that some C.I.A. programs to plant false information in the foreign press had resulted in articles published by American news organizations.

Critics of the new Pentagon office also argue that governments allied with the United States are likely to object strongly to any attempts by the American military to influence media within their borders. "Everybody understands using information operations to go after nonfriend lies", another senior Pentagon official said. "When people get uncomfortable is when people use the same tools and tactics on friend lies".

Victoria Clarke, the assistant secretary of defense for public information, declined to discuss details of the new office. But she acknowledged that the Pentagon was carefully reviewing its mission. "Clearly the U.S. needs to be as effective as possible in all our communications", she said. "What we're trying to do now is make clear the distinction and appropriateness of who does what".

General Worden, an astrophysicist who has specialized in space operations in his 27-year Air Force career, did not respond to several requests for an interview. General Worden has close ties to his new boss, Douglas J. Feith, the under secretary of defense for policy, that date back to the Reagan administration, military officials said. The general's staff of about 15 people reports to the office of the assistant secretary of defense for special operations and low-intensity conflict, which is under Mr. Feith.

The Office for Strategic Influence also coordinates its work with the White House's new counterterrorism office, run by Wayne A. Downing, a retired general who was head of the Special Operations command, which oversees the military's covert information operations.

have obvious ties to the Pentagon, officials familiar with the proposal said. General Worden envisions a broad mission ranging from "black" campaigns that use disinformation and other covert activities to "white" public affairs that rely on truthful news releases, Pentagon officials said. "It goes from the blackest of black programs to the whitest of white", a senior Pentagon official said.

Another proposal involves sending journalists, civic leaders and foreign leaders e-mail messages that promote American views or attack unfriendly governments, officials said. Asked if such e-mail would be identified as coming from the American military, a senior Pentagon official said that "the return address will probably be a dot-com, not a dot- mil", a reference to the military's Internet designation.

To help the new office, the Pentagon has hired the Rendon Group, a Washington-based international consulting firm run by John W. Rendon Jr., a former campaign aide to President Jimmy Carter. The firm, which is being paid about $100,000 a month, has done extensive work for the Central Intelligence Agency, the Kuwaiti royal family and the Iraqi National Congress, the opposition group seeking to oust President Saddam Hussein.

Officials at the Rendon Group say terms of their contract forbid them to talk about their Pentagon work. But the firm is well known for running propaganda campaigns in Arab countries, including one denouncing atrocities by Iraq during its 1990 invasion of Kuwait. The firm has been hired, as the Bush administration appears to have united around the goal of ousting Mr. Hussein. "Saddam Hussein has a charm offensive going on, and we haven't done anything to counteract it", a senior military official said.

Proponents say the new Pentagon office will bring much-needed coordination to the military's efforts to influence views of the United States overseas, particularly as Washington broadens the war on terrorism beyond Afghanistan. But the new office has also stirred a sharp debate in the Pentagon, where several senior officials have questioned whether its mission is too broad and possibly even illegal.

Those critics say they are disturbed that a single office might be authorized to use not only covert operations like computer network attacks, psychological activities and deception, but also the instruments and staff of the military's globe- spanning public affairs

The military has long engaged in information warfare against hostile nations. For instance, by dropping leaflets and broadcasting messages into Afghanistan when it was still under Taliban rule. But it recently created the Office of Strategic Influence, which is proposing to broaden that mission into allied nations in the Middle East, Asia and even Western Europe. The office would assume a role traditionally led by civilian agencies, mainly the State Department.

The small but well-financed Pentagon office, which was established shortly after the Sept. 11 terrorist attacks, was a response to concerns in the administration that the United States was losing public support overseas for its war on terrorism, particularly in Islamic countries.

As part of the effort to counter the pronouncements of the Taliban, Osama bin Laden and their supporters, the State Department has already hired a former advertising executive to run its public diplomacy office, and the White House has created a public information "war room" to coordinate the administration's daily message domestically and abroad. Secretary of Defense Donald H. Rumsfeld, while broadly supportive of the new office, has not approved its specific proposals and has asked the Pentagon's top lawyer, William J. Haynes, to review them, senior Pentagon officials said.

Little information is available about the Office of Strategic Influence, and even many senior Pentagon officials and Congressional military aides say they know almost nothing about its purpose and plans. Its multimillion-dollar budget, drawn from a $10 billion emergency supplement to the Pentagon budget authorized by Congress in October, has not been disclosed.

Headed by Brig. Gen. Simon P. Worden of the Air Force, the new office has begun circulating classified proposals calling for aggressive campaigns that use not only the foreign media and the Internet, but also covert operations. The new office "rolls up all the instruments within D.O.D. to influence foreign audiences", its assistant for operations, Thomas A. Timmes, a former Army colonel and psychological operations officer, said at a recent conference, referring to the Department of Defense. "D.O.D. has not traditionally done these things".

One of the office's proposals calls for planting news items with foreign media organizations through outside concerns that might not

global corporations is good for America. More difficult to define is the current concept of national security; although it clearly extends far beyond the U.S. government's sovereign right to defend national borders. During the cold war the United States defined national security largely in terms of containing communism and fortifying the "free world".

The collapse of the Soviet Union did not result in any downsizing of national security doctrine; on the contrary, U.S. national security was globalized. Today, the major components of U.S. national security include the right to maintain overwhelming U.S. military superiority, to intervene decisively throughout the world, and to identify and target threats to global stability. William D. Hartung of the World Policy Institute concludes that the United States seeks to "retain the capability to serve as a sort of 'globocop', charging to the rescue to restore order, stability, and 'free markets' when they are threatened by the forces of evil and chaos".

Washington has taken advantage of the unipolar conditions of the first post-cold war decade to assert and extend its dominance rather than to support the institutions and international relations necessary to decrease dependence on U.S. might. Charles W. Maynes of the Eurasia Foundation calls this "negative leadership". He argues that because the United States currently enjoys such a surplus of power, "it is now possible for Washington to have a very ambitious foreign policy and still remain unilateral in its approach toward the outside world. The United States is perhaps now the only country in the world that can, to a very significant measure, get its way internationally if it is absolutely determined to bend others to its will". In the process, Washington has dashed the near-term prospects for building a world order distinguished by multilateralism and compromise. As a result, most other nations have come to resent and distrust U.S. leadership.

The Pentagon is developing plans to provide News items, possibly even false ones, to foreign media organizations as part of a new effort to influence public sentiment and policy makers in both friendly and unfriendly countries, military officials said. The plans, which have not received final approval from the Bush administration, have stirred opposition among some Pentagon officials who say they might undermine the credibility of information that is openly distributed by the Defense Department's public affairs officers.

leadership role for major powers like Japan and Germany as well as Southern nations. It is likely, however, that the United States will get more than it gives in any expansion of global governance. Given its pervasive economic interests and increasing dependence on international transactions, the United States stands to benefit from the kind of global governance that keeps national economies afloat in times of crisis, encourages sustainable development, fosters equitable economic growth in the South, and keeps trade disputes from degenerating into destructive protectionism or conflict. Similarly, regional collective security arrangements-together with a more effective UN peacekeeping capacity-would free the U.S. government (and its taxpayers) to shift budget priorities from military obligations to programs that meet domestic needs and promote the general welfare of the global community.

The U.S. as propagated by inner circles in Washington should also be acting globally to advance international environmental norms and to help less privileged nations meet those norms. But the key role the U.S. government and its citizens can play is to alter America's unsustainable patterns of consumption-and in that process to advance the development of environmental technology and more sustainable systems of production.

Secretary of State Madeleine Albright has more than once said: the United States is the "indispensable nation". Although the broad political, economic, and environmental context is much the same the world over, America, according to Albright, is the only country with the power and influence to shape the course of global affairs. No other country or grouping of nations has emerged to assume the kind of global leadership routinely practiced by the United States. In the last decade, America has used its superpower status to extend its economic and military dominance and has repeatedly demonstrated its willingness to use this power unilaterally to meet perceived threats to its hegemony.

To a large degree, how the U.S. government defines its "national interests" and regards its "national security" determines the way it exercises its leadership. Thus far it has opted for a narrow definition of national interests and a broad definition of national security. Increasingly, the United States regards its national interests as the economic interests of corporate America: what's good for U.S.-based

China. Globally, the challenge is to use U.S. influence to jump-start structural reform at the UN, sorely needed to make it a more credible and effective institution. In other words, U.S. leadership is required to help establish the processes and methods that will diminish its central role in global governance and make room for a multipolar world-one in which U.S. leadership is valued more for its wisdom than feared for its raw power.

Closely related to collective security governance is respect for international norms like human rights. No other country is as outspoken about civil liberties and democracy as the United States. The State Department's annual human rights reports offer regular and often harsh criticism of abusive practices around the world, and the president and other administration officials routinely scold other heads of state for human rights abuses at summits and regional forums. However, at the same time, no other nation is more responsible than the USA for the failure of the international community to establish respect for civil liberties as a fundamental norm. After a half century, the U.S. still has not ratified one of the two Geneva human rights accords, and recently Washington has sought to undermine accords banning land mines, prohibiting the use of child soldiers, and establishing an international criminal court. Rather than being an operative principle of U.S. foreign policy, advancing human rights is part of the U.S. foreign policy toolbox, increasingly used during the past two decades, although only selectively and rarely against countries regarded to be strategically or economically important. The credibility of U.S. human rights policy is further undermined by U.S. unwillingness to subject itself to scrutiny of its own practices.

Although an institutional framework is critical to global governance-whether economic, political, or military-the widespread acceptance of international norms such as basic human rights and core labor rights is also a fundamental component. Rather than obstructing attempts to strengthen international norms and insisting on U.S. exceptionalism, the United States should recognize that its broader national interests would be well-served by efforts to extend these dimensions of global governance.

A critical component of the U.S. leadership challenge is to build public support for global governance. In part, this will mean giving up some U.S. control over these institutions and encouraging a new

Wars of the Weak and the Powerful

*Prof. Michel Nehme**

After September 11, 2002, the United States as global peacekeeper has become untenable: morally, financially, and politically. Washington is not an impartial arbiter and enforcer of global peace and security. It is a globocop (police of the world) but a selective one. No longer does it maintain the pretension of being willing to "bear any burden" or "pay any price", but instead has become highly selective about where and when it intervenes. Evaluations of U.S. national interests and the potential for U.S. casualties are primary considerations. Don't count on the globocop to stop genocide in a backwater state like Rwanda, where U.S. interests are few.

As the U.S. government finds itself overextended and despised in world opinion for its superpower hubris, America's post-World War II commitment to multilateralism in the cause of world peace are being revisited. Paying its UN dues and respecting the UN process are Washington's required first steps. But positive (consulting international institutions) leadership will be needed to meet the multiple challenges of global peace and security.

On a regional level, Washington itself must encourage the transition away from U.S. dominance by encouraging European Union governments in their new efforts to forge a common foreign policy and collective security routine, by either abolishing NATO or looking eastward to include Russia, and by promoting the establishment of an Asian common security agreement that would include both Japan and

* *Dean of PSPAD, Notre Dame University*

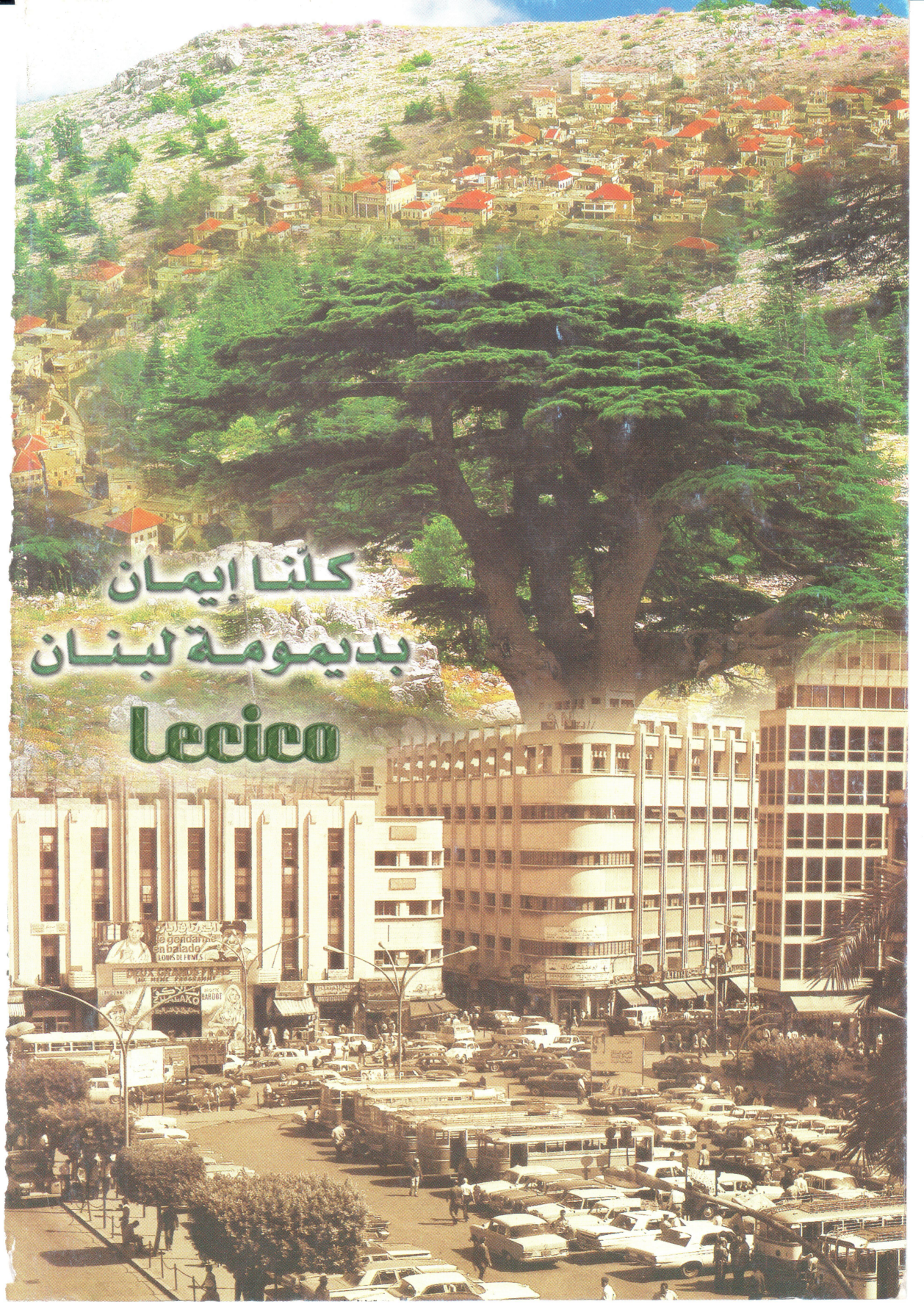
كلّنا إيمان
بديمومة لبنان
Lecico
le gendarme en balade
LOUIS DE FUNES
DEUX GRANDS FILMS
DU MEME PROGRAMME
BARDOT